

# موسوعة البرغاني

في

## فقه الشيعة

تأليف:

شيخ العلماء والفقهاء **أبي القاسم**

المولى **أبي محمد صالح البرغاني** القرويني الحائري

المتوفى سنة ١٤٧١ هـ

قدم له حفيده:

**عبدالصين الصالحي**

تم ايشكامه وادعى كتاب



Princeton University Library



32101 073411603

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---





موسوعة البرغاني في فقه الشيعة

وهي

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

### هوية الكتاب :

- اسم الكتاب : موسوعة البرغاني في فقه الشيعة - الجزء الأول ، كتاب الطهارة  
تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري  
تحقيق وتقديم : عبد الحسين آل الصالحى  
الناشر : نمايشگاه دائمي كتاب - طهران  
الطابعة : طباعة الأعلمى (( تايپ اعلمى ))  
العدد : ١٠٠٠ نسخة الطبعة الاولى  
المطبعة : مطبعة الأحمدى  
حقوق الطبع : محفوظة للناسر  
العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كوچه مقابل شمس العماره

تلفن ۳۹۴۲۷۸

- الى من ترعرت ببرّه و تغذيته الروحية .
  - الى من تدرّجت بأخلاقه و آدابه المعنوية .
  - الى من تلقّنت بمعارفه وعلومه الاسلامية .
- الى سيدى الوالد (( قدس سره )) اقدم هذا العمل المتواضع ، فقد كانت امنيته فى الحياة طبع آثاره المولف .

المحقق

جميع الحقوق محفوظة  
لِلناشر ( نعايشگاه دائمی کتاب )



# موسوعنا البرغاني في فقد الشَّيْخِ

المسألة :  
غنيمة المعاد في شرح الارشاد  
الجزء الاول  
تأليف :

كتاب فقهي، استدلال  
روائي، استيعاب :  
إشخ محمد حسن صاحب الجواهر  
في موسوعة الفقهية (الجواهر)

إشخ العلاء والفقيه، عسامة المحقق  
المولى إشخ محمد صالح السبَّه غاني القزويني الحائري  
المتوفى سنة ١٢٧١ هـ

قدم له حفيد : عبد الحسين الصالح

QUR'AN

(Arab)

KBL

,B373

al-juz' 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء وفضل مدادهم على دماء

الشهداء والمنعم علينا ..... وبعد

وبعد ، فقد كتب الكثير وأطال الحديث عن حياة هذا المؤلف -  
طاب ثراه - جمهور من المحققين ، والمؤرخين ، والمستشرقين واصحاب القلم  
على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم في مؤلفاتهم وكتبهم ، معتبرين فيه بأعظم  
شخصية علمية واجتماعية طهرت على مسرح التاريخ الاسلامي في الربع الأول ،  
حتى العقد الثالث من القرن الثالث عشر الهجري -

وكان له دور حساس في العالم الاسلامي ، وللمجامع العلمية ، والسوادى  
الادبية لاكثر من نصف قرن . حيث اتقى جميع الاشراف والعرفاء من المؤرخين  
وارباب القلم على رده . ومعا . وورعه ، وعلمه الحزم ، واحاطته بجميع  
العلوم العقلية والعقلية ، وتبحره في مختلف الميادين العلمية ، والفنون  
الاسلاميه ، وشتى المعارف الالهيه -

ويثبت كلاما هذا موسوعاته الكثيره في اللغة والأصول ، والتفسير والكلام  
والتاريخ والحديث ، والفلسفة والحكمة ، والمعارف الالهيه .

وليس يوسعى أن اترجم مثل هذه الشخصية العظيمة ، وأوسع البحث  
عن حياته ومؤلفاته ، ونصائبه وموسوعاته المعروفة في صفحات ، حصص لتقديم  
موسوعته الفقهية الشهيرة (( يعزيمة المعاد في شرح الارشاد )) ، لكننى سوف  
اقتصر الكلام بشكل موجز عن بعض جوانب حياته العلمية ، مستندا على حقيقتى

التي أتيح لي أن أجمعها خلال ربيع قرين ، مستفيدا من المخطوطات ، دعايلية ،  
و ألواح القبور لشخصيات و رجال هذه الأسرة الكريمة في كل من طالقان و  
برغان ، و كربلا ، و المحف ، و بعض المعلومات التي سمعتها من شيوخ بيت  
آل البرعاسي ، ممن أدركوا القرن الثالث عشر الهجري ، أو تلك الذين كانوا قريبا  
من ذلك القرن ، والله المسعان

### نسبه الشريف

هو الخير العليم ، ركن الطائفة الحميرية ، و مفسر الشيعة ، و متكلم الانامية ،  
شيخ العلماء و المحدثين ، جامع المفعول و المفعول ، رعيم الامة ، المولى الشيخ  
محمد صالح البرعاسي القروي الحائري ، من أعظم علماء الطائفة و محول مقها  
لاسلام ، و أساطين الدين و مراجع التقليد و المتوى ، و مشاهير المجتهدين  
الشيعة ، ابن المولى الحكيم المتكلم الشيخ محمد البرعاسي الشهير بملائكة ،  
المنوم سنة ١٢٠٠ هـ . و ، ابن المولى شيخ العلماء و المحمدين الشيخ  
محمد تقي ، المنوم سنة ١١٦١ هـ . و ، ابن المولى العلامة الكبير الشيخ  
محمد جعفر الطالقاني ، الموصوف بفرشته ، و المنوم سنة ١١٣٣ هـ . و ، ابن  
ريعيم الطائفة الشيخ محمد كاظم الصادقاني المنوم سنة ١٠٩٤ هـ . و ، طاب  
ثراهم

و كل هؤلاء كانوا من أعظم علماء الشيعة ، و نرحم لهم شيخنا الاستاذ في  
طبقات اعلام الشيعة ، و ينتمون الى سلاطين آل بويه .

و قد صرح غير واحد من المحققين و حملة الأعلام و المؤرخين على أن أسلاف  
المؤلف رضوان الله عليه خدموا العلم و الدين اثني عشر جيلا ، و كانوا من  
أساطين الدين ، و منهم شيخنا الاستاذ الامام الرازي في كتابه سير آل البرعاسي  
المحفوظ ، و المذكور حسين على محفوظ في كتابه مجموعة تراجم العلماء ، و شهد

محمد علي گلرير في كتابه ميودر صفحه ٣٢٩ (١) .

ولادته :

احلف المؤرخون ، و ارباب القلم في تاريخ ولادته ، وقد عثرت على تاريخ ولادته بخط والده ، الذي أثبتته في ٢٥ / ذي القعدة / سنة ١١٦٧ هجرية بقرية برغان ، في بيت علم ورعامة ، وفصل وسل وحاء ، ونوعرع في احصان العصيلة والرهذ والتقوى ، ويساوي عام ولادته مع كلمة ( مظهر ايرد = ١١٦٧ هجرية ) ، وايرد كلمة فارسية معناها الله .

اسرته

آل البرعاسي من أقدم واعز الأسر العلمية ، واشهرها في العالم الاسلامي ، حيث نبع منها جمهور كبير من أعلام الفكر والعقل والعلم في مختلف العلوم وشتى العصور .

وكانوا من دعائم الرعاية ، والمرحمة العظمى حيث طبقت شهرتها الآفاق ، واسترضيها ، وعم محرها ، وقد خدم رجالها الامداد المذهب الجعفري في قرون عديدة .

وكانوا من حمله لواء العلم ، وابطال العصيلة و فرسان البيان وأساطين الدين ، الذين ساهوا بأعيا الشريعة ، ووارثوا العلم والرعاية والمرحمة الدينية حفا عن سلف ، وإن اثارهم وآثرهم عزة باصعة في حين الدهر ، تتلأل مادامت الحياة وكان رجال هذه الأسر عنوان امتصعين بعمر الحصال ، وكرم انفس ، والسخايا الحميدة ، والاحلاق الفاضلة ، وحسن السلوك ، وخير الذكر ، وعنه الدات ، والسااطه في المعاشرة - ولم يعيوا بالرحارف والعناوين البراقة .

(١) لسيد محمد علي گلرير ميودر باب الحنه قروين صفحه ٣٢٩ ، من منشورات جامعه طهران طبعة عام ١٣٣٧ ش .

و بالإضافة الى سائر فضائلهم . كانوا صلحاء ، كثيرون للعبادة ، و ابرهه  
اشديد ، والورع والتقوى . لذا كانت رعايتهم ربابية ، وان اسلامهم الى اثنى  
عشر جيلا هم من اكابر العمماء ، وحجج الاسلام ، وجهابذة العلم ، والهمة  
التقى ، حيث حكمت اقلامهم على سياف المنوك والسلاطين ، و باشري العقه  
والحديث ، والحكمة والفلسفة ، واستعير من القرن الرابع الهجري الى أيامنا  
هذه .

آل ابرعاسي فرع من آل بويه . وكان يعرف هذه السبب في القرن العاشر  
وحتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري قال الطالقاسي .  
و حين يرد داسماء الاشقاء الثلاثة كل من المولى محمد بن موسى  
محمد صالح ، وموسى ملا علي البرعاسيين في المولى العنمية و ، محامع  
الأديبة ، اشتهرت هذه الاسرة آل البرعاسي .

و في عام ١٢٦٣ هـ . و عندما استشهد المولى محمد بن البرعاسي وهو  
اكبر الاخوة في المحراب اثنا اداء صلاة الصبح استشهد هذا بيبي آل الشهيد  
الثالث ، و « آل شهيدى » ، و حين منح الحسين الى المواطنين في ايران و  
العراق ، نزع هذه الاسرة الى الفروع الثلاثة ، وهم آل الصالحى ، وآل الشهيدى  
و آل العلوى ، حيث اشتهر كل واحد باسم جدهم . و تحتفظ بعض منهم بى  
حائب لقبه « شهيدى » بأن « شهيدى الصالحى » و آل « شهيدى  
العلوى » ، فاحرا بدم عهدهم الشهيد الثالث . رضوان الله عليه .

لقد غير شيخنا الاستاد الامام الرارى في كتابه طبقات اعلام الشيعة عن  
هذا البيت ، قائلا . (( ٠٠٠ )) وهذه الاسرة من اشرف بيوت العلم ، ومن السلاسل  
الذهبية ، ٠٠٠ التي ظهر فيها غير واحد من اعظم العقهاء واطهر الدين ...  
في العلم والرعاية والورع والقداسة . . . )) (١)

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراسي : نقيا الشرح ٢ صفحة ٨٦٥ ، والكرام البرره  
ج ٢ صفحة ٦٦٠ ، وج ١ صفحة ٣٢٧ .

وقال الدكتور حسين على المحفوظ في كتابه مجموعته تراجم العلماء ، عن هذه الأسرة (( آل أبرعاني من الميوس العلمية العطية العديده في العراق وايران ، التي خدمت العلم والدين ثنى عشر حيتلا . وهم يتسبون الى آل بويه .

وقد احدث مروع هذا السبب الثلاثة (( آل الصالحى ، وآل الشهيدى ، وآل العلوى )) في كربلا وقزوین عددًا من العلماء والأعلام فصل براحمهم شيخ المرحوم آغا بزرگ في تدريعه وانطبقات وفي مسوداته في تواريخ آل أبرعاني وتعرض لاساسهم ، وتراجمهم وروايهم وترثهم . - ايضا - بقيهم العاصم الشيخ عبود الصالحى في مشحونه الواسعه ( الشمس المضيئة التي هدى الى ساحة من خلاصه الجهر الأول مسها ) (١١) .

وها نحن بدأ بايجاز بذكر حيلة من اطباء الفكر ، ورعا هذه الأسرة ، الذين عاشوا في الالف الثاني من الهجره النبوية الشريفة . عزتهم المولى الشيخ محمد كاظم الطالقاني . من أعظم علماء الشيعة و محول فقها الامامية كان يشغل حلقة درس ، يحضره مثب العلماء والفضلاء ومن آثاره تأسيس بناء مدرسة النواب في قزوین ، وكان من تلامذة الشيخ البهائي ، والصير بامر ابداماد ، والمير مندرسكى ، ومن مؤلفاته التكميل في بيان الترنهل ، وتفسير كبير .

وعاصر المولى الشيخ محمد تقى المجلس الأول ، والمولى البحر العالمى ، كما صرح بذلك في كتابه (( أمل الآمل )) الجزء الثاني صفحة ٢٩٥ ، طبعته السجف قائلا (( مولانا محمد كاظم الطالقاني اصلا ، القرويتى مسكنا ، من الأفاضل المعاصرين ، كان مدرسا في مدرسة النواب في قزوین ، مات في المحرم سنة

(١) تحصل صديقتنا الوفاء الدكتور حسين على محفوظ بارسال ترجمة المولى ملا على البرعاني من كتابه المخطوط باسم (( تراجم العلماء )) وهذا ما جاء فيه عن هذه الأسرة .



(١٠٩٤) . واستدرك شيخنا الأستاذ صاحب الدررعة في كتابه سيرقال البرعاسي المخطوط قائلا (( ٠٠ ) ان لعت النظر الى سيرة الشيخ البحرى مولود (١٣٣) الميموى (١١٠٤) في القسم الثاني من كتابه (أمل الآمل) . بدى ألقه (١٠٩٧) عند ترجمته للأشخاص المعاصرين له يرشدا الى انه لا يصف أحدا منهم بكلفة (مولانا) الامن كان اكبر سامعه واعظم شأنا . واحل قدرا . وأشهر سمعة . مثل المولى محمد تقى المجلسى والمولى محمد صالح البارزاسى . والميرزا محمد حسن الشيرازى . فأول ما علمنا من جان المولى محمد كطهين توصيفه بمولانا انه كان وحده لخصوصيات . وكان في طمغه هؤلاء . ولم يصفه بانه فاضل بن صرح بانه كان من الأفاضل وكان مشغولا باسديس وتربية الطلاب في مدرسه لنواب . الى آخر عمره . ووفاته في (١٠٩٤) (٠٠) (١١)

وذكره مير عبد الله صدق في كتابه رياض العلماء الجزء الخامس صفحة

١٥٣ . وشيخنا الأستاذ الامام الزارى في كتابه الروضة البهية المصورة المخطوط .

ثم انهم لمولى الشيخ محمد جعفر بن المولى الشيخ محمد كاظم الطالقاني من نواحي القعة والحديث . واعلم علماء عصره . أصوب محقق . مجتهد محقق . كان من تلاميذ العلامة محمد باقر المجلسى . ودارمه باحارة مورجة في حمدي الآخرة سنة ١٠٩٥ هـ . و سار الى الاحارة المذكورة شيخنا الاستاذ في الدررعة ح ١ صفحة ١٥٠ . وعمره شيخنا الاستاذ الامام الزارى في كتابه سيرة آل البرعاسي قائلا (( ٠٠٠ ) فهو المولى محمد جعفر الطالقاني بن المولى محمد كاظم . صرح به العلامة المجلسى . المتوفى سنة ١١١٠ فيما كتب له من الاحارة بنوطة . الى ذكر فيها جملة من تصانيفه بقلمه الشريف . كما ذكرها في ح ١ من الدررعة صفحة ١٥٠ .

و قد نقل صورتها عن خط المجلسى الشيخ الحجة الميرزا محمد بن (١) الشيخ آغا برك الطهراسى كتاب سيرة آل البرعاسي . مخطوط . وسماه بحقه الشريف موجودة في مكتبتنا .

رجعت إلى الظهري العسكري، وأدركها في كتابه (سند رك أحارث البحار)،  
الموجود في مكتبته بموقعه عند حلقه العدم الخليل الميرزا بحم الدين أشرف  
العسكري أولها "لحمد لله وسلامه على عباده" إلى قوله في أوصاف  
المولى محمد جعفر البحار، مبعظه "المولى الأوسي الفاضل الكامل البصيح  
التقى البركي الأملعي مولانا محمد جعفر لطائف خلف مولى أميرور  
المعفور، مولانا محمد كاظم نطالقاسي و تاريخ هذه الإحارة حددت في الثانية  
١٩٥١، يعني بعد وفاة والد المولى محمد جعفر بسنة واحدة".

ويظهر من عصر الغربي أن صدور تلك الإحارة مع هذه الأوصاف كان  
في أوائل أمر المولى محمد جعفر وأنه في بعد هذا التاريخ سبعين كثيرة، حتى  
ولد له ابنه العدم الخليل مولى محمد في لاسي ذكره بأنه توفي ١١٦١،  
وكان بقى المولى محمد جعفر أقرسه، وهو حين طالق، بروره و ببرت  
به أهلها

٣- ومهم مولى الشيخ محمد في بن المولى الشيخ محمد جعفر بن  
المولى الشيخ محمد كاظم نطالقاسي من أكبر علماء الإمامية ومراجع التقليد  
ومن مؤلفاته عدة المرام في شرح سوانح الإسلام

٤- ومهم الشيخ محمد السببر ملائكة بن المولى الشيخ محمد تقى،  
بن مولى الشيخ محمد جعفر بن المولى الشيخ محمد كاظم من أعظم علماء  
وأكابر العالفة ومن مؤلفاته ((تحفة الأبرار)) في تفسير القرآن، وهو أول من  
اشهر (باصوغاسي) من رجال هذه الأسرة توفي سنة ١٢٠٠ هجرية وقبره  
في برغان، وهو واحد الإخوان الثلاثة، كل من المولى الشيخ محمد في  
لشهر به شهيد ثلاث، ومؤلف قدس سره والمولى الشيخ ملا علي  
البرغابيين



مؤلفاته شرح ((عدة الاصول)) لاستاذ ملا حنبلانقروبي وحواشي على مذهب  
 الملاعة، وغيرها من المؤلفات، توفي سنة ١١١٧ هجرية وكان له ولدان وهم  
 الشيخ محمد مهدي والشيخ محمد مؤمن، من اكابر علماء الامامية  
 وأشار اليهم ابحر العاملي في كتابه ((أمل الامل) ج ٢ صفح ١٧٦ و  
 ٣٠٨، وصاحب ((رياض العلماء))، في ج ٣ صفح ٣٧٦، و ج ٥ صفح  
 ١٩٢

٩- ومهم المولى ملا آقا الحكيم القروبي، ابن المولى شيخ جعفر بن  
 المولى شيخ محمد تقى، بن المولى الشيخ محمد جعفر، بن المولى شيخ محمد  
 كاظم، محددا لنفسه الاسلاميه في القرن الثالث عشر  
 شغل كرسى تدريس الفلسفه العاليه، بمدرسه الصاحبيه لاكثر من نصف  
 قرن وهو الذي باق من الشيخ احمد الاحصائي في المسائل العقلية، المجلس  
 الذي حضره جمع من علماء القريتين المشرعة والشيعة في ديوان شهيد  
 ثالث، ثم اثبت افلاس الشيخ احمد الاحصائي في الفلسفه وعدم مذهب  
 بقواعد الحكمية واسمى ذلك الاجتماع الى تكفير الشيخ احمد الاحصائي  
 توفي المولى ملا آقا الحكيم في سنة ١٢٨٥ عن عمر يقارب مئة عام، وكان  
 ولده شيخ احمد آل الحكيم من اكابر العلماء، وحواص العلامة شيخ مسرر  
 حسين الحليلى في الصحف، ثم اسعفى قروبي واسمته اليه الرئاسة  
 النامة، وكان من أئمة الجماعة في مسجد ماء، و شارك في الانقلاب الدستوري  
 في ايران. (١)

١٠- ومهم المولى الشيخ محمد تقى دمرغاسى قروبي الشهبير  
 بالشهيد الثالث، ابن المولى الشيخ محمد، بن المولى الشيخ محمد تقى بن  
 المولى الشيخ محمد جعفر، ابن المولى الشيخ محمد كاظم من حبهدة علماء  
 (١) انظر الماترو والآثار صفح ١٨٣، والكرام البرزة ج ١ صفح ١٥١، وبقية  
 البشر ج ١ صفح ٩٠.

بسيحة الجاهدين و عاصم فيها الاممية و ركن لطائفه الجعفرية ، بعد  
ثائر وهو شقيق المؤلف - رضوان الله عليه - بهمن و تار صد ظلم الاطعيين  
و سيداد البلاط بدخارى و كافع محضى ساه و معاهدته لاستعماريه  
مع الاحاط ثم اتى الفص عليه و سحر و عى الى دعوى و حارب  
سلاطين ل عثمان و عملائهم فى كربلا و الحنف و حاهد و ساه بيماله و بطوله  
لاشئ سها صا ، بعدا ، الرحمين و و غا ط السلاطين الذين كانوا سرى علماء  
الدين بنافسون روت شهيرة من البلاط اساهن ساهى فى ايزن و سلاطين  
ان عمن فى الاساه و كونا صوع بداحكم الرحمين و الاطعيين الكبار  
صد سعوبهم حبب سحر لاطعئون و امسعمرون و البلاط ساهن ساهى و  
عثمانى بانحاحه لى اسخدام بعلم و بعواطف كوسيله لبدفاع عمن  
مضالحتهم ف جعلوا بسرون افلام بعض لعلماء و صاثرهم ، مثل الشيخ احمد  
لاحسانى ، و بسند كظم الرسمى و عى محمد اناب و س جعلوا المسند انهم  
من اموهوب ، ظهرا سصف بعلمه بعوام كبعلو و البوقى ، و ما الى ذلك  
قوف بمرحمة امهم موقف لبا س ، بفاضل و نه مدوى غير فيه محرى اساريخ ،  
و ابعده الامه الاسلاميه من ساس الاطعمن الكار ، و لا بسداد الشاهن ساهى  
و الاسعمار و عملائهم

فاشعر صعائن حقدهم حتى اسسهد بحرب هولاء الصرمين فى خوف  
بيل و هو فى لبحرب لارا ، علاه بضح فى اليوم الخامس عشر من شهر  
دى البعدة ، بحرم ، سبه ١٢٤٣ مطعونه ثمان طعنات باسياف و الرمح  
إلا انه اسرع الى حارج الجامع حذرا من بلويته بدمه انطاهر ثم سقط على  
وجهه معشبا عند الباب الجامع فحمل الى داره ، و قضى بعد يومين ، اى فى  
اليوم سابع عشر من شهر دى ، بعدة الحرام سبه ١٢٤٣ ، و فاصب آخر  
بفاسه اشريعه و رثاه جمهور من الشعراء و الادباء فى الافطار الاسلامية  
بمختلف اللغات ، و حاء فى رثاته

مدرج شهيد ثالث آمد (( شهيد ثاني محراب اسلام ))

( ١٢٤٣ )

وقد رثاء الساعر العزمي الكبير الشيخ د رويش على ابي عبد ادى العائري في قصيدة طويلة  
ملا عرو في صل التقى ادا قصى مصى وهو محمود الفقيه و الأصل  
له اسوة بالطهر حيدره الرضا ومانله صاهى ابنى ملحم ، بالفعل  
وله آثار خاتمة حتى اليوم ، منها المدرسة الدينية في قزوین ، وجامع في  
كربلا سحلة باب السلاله ، وجامع كبير في قزوین بشارع المولى ، ويعرف كلاهما  
جامع الشهيد ، وجامع الشهيد الثالث .

ومن مؤلفاته (( مسهب الاجتهاد )) في اربع وعشرين مجلداً كبيراً ، الذي  
استعان به الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر . حين تأليف كتابه (( الجواهر ))  
وله ايضاً (( عيون الاصول )) في مجلدين . وغيره من المؤلفات ، وارسائل العربية  
والفارسية ، التي اشار الى بعض منها شيخنا الاستاد في ابواب الدرر .  
وأما دريته الظاهرة . مجلف من المذكور عشرة اولاد ، كلهم من أعظم علماء  
الشيعة . وشيوخ الاسلام ، واساطين الدين . أرشد هم المولى الشيخ محمد  
آل الشهيد الثالث ، من مراحح التقليد ، تتلمذ على والده وعمه المولى محمد  
صالح ، و شريف العلماء في كربلا . وصاحب الجواهر في الجف وهو صهر عمه  
ملا محمد صالح البرعاسي على يمينه قرّة العين ، مرقق منها ثلاث اولاد ذكور ، و  
هم المولى الشيخ ابراهيم ، والمولى الشيخ اسماعيل ، والمولى الشيخ اسحاق .  
واستتبت اليهم الرعاية العامة والرياسة النامة ، والمرحعية العظمى .

وذكرهم شيخنا الاستاذ الامام الرازي في نفاة البشر ج ١ صفحة ٢٣ ، و  
١٣٢ و ١٤٢ . و اشار صاحب (( العائر والآثار )) الى الشيخ اسماعيل في صفحه  
١٤٥ ، وصاحب (( اعيان الشيعة )) في ج ٣ صفحة ٢٠٢ .

ومن درية الشهيد الثالث المولى الشيخ عبد الله ، بن الشهيد الثالث .  
والمولى الشيخ باقر بن الشهيد الثالث ، و المولى الشيخ حسن بن الشهيد

لثالث والمولى الشيخ كاظم بن الشهيد الثالث ، و الشيخ جعفر بن الشهيد الثالث ، و المولى الشيخ صادق بن الشهيد الثالث ، والمولى الشيخ ابوالقاسم والمولى الشيخ محمود ، والمولى الشيخ عيسى ، وهو آخر العشرة الكاملة من ذرية الشهيد الثالث ، رضوان الله عليه .

و ذكرهم سبحانه الاستاذ الامام الطهرانى فى (( طبقات اعلام الشيعة )) .  
و ايضا فيسهم ابن عبي الوعى عميد الاسرة سماحة حجة الاسلام والمسلمين الحاج الشيخ عبد لله امام الجماعة ، ابن المولى الشيخ عبد الحسين امام الجماعة بن المولى الشيخ مرتضى ، بن المولى الشيخ محمد تقى ، بن المولى الشيخ آقا عبد الله ، بن المولى الشهيد الثالث آل الشهيدى عالم فاضل ، حقق مد من اساتذة الحوزة العلمية فى قم ، ولد بفروين فى محرم الحرام سنة ١٣٢٠ فى بيت علم و رعاية ، و برع فى احصاء الفصلة والتوى ، ثم هاجر الى قم ، محضر على جمع من محول الفقهاء منهم السيد آخ حسين البروجردى ، والسيد محمد الحجة ، والسيد شهاب الدين المرعشى ، ثم صاهر استاذ العلامة السيد محمد ابحقه على بنه وهو اليوم من ألمع اشخصيات فى الحوزة العلمية بقم ، و من حص اصحاب آية الله السيد شهاب الدين المرعشى النجفى .

وقد ساهم فى تحقيق كتاب (( حقائق الحق )) للفاضى نور الله المسترى ، بحس رعاية آية الله المرعشى وله تفسير سورة يوسف ، و كتاب (( المعراج )) حفظه الله ، وجعله حرا لترويج الدين .

١١- و منهم المولى الشيخ ملا على بن المولى الشيخ محمد السرعاسى ، شقيق المؤلف - عدس سره - من مشاهير عمما عصره ، و اعظم العرفاء ، حكيم فيلسوف ، فقيه تحرير ، مؤلف مكثرا ، ولد سنة ١١٧٥ هجرية ، ادرلك آغا باثر سبهيهاى ، و تخرج على لسيد مهدي بحر العلوم ، والسيد على صاحب (( الرياض )) والشيخ احمد الاحماتى ، ثم تولع بالفلسفة والعرفان ، فأخذ هاجدو اتفن ، و جمع الفضائل ، و حار اعلا مراتب العلم والعقل ، وقد شارك فى مؤون كثيره

أحاط بعلوم عديدة، حتى نظر إليه العاصيون من أهل العلم والمعرفة بعين الأكيار وداع اسمه في الأوساط العلمية العالية، وعرف بالتحقيق والتدقيق، وإصاله الرأي وقراره العادة، والاحتاط بآراء السلف، وذلك بفضل عميقه، وسوعه وآرائه السديدة، وانتهت إليه المرجعية العظمى وأُلفت عليه جموع لاس، وطبعت شهرته بأثر اسداد، فنهض بأعمال الخلافة والرياسة قائماً بوظيفته بسرعة مع شدة الاحتياط وبرهه والورع والسعي، وقد خلف وراءه من مختلف العلوم والعلوم شار إلى بعض أسادات الشيخ في نواب الدريعه بمصر عثم يعرفين ورياض الأحرار في ١٢٢٢ هـ. ومربوس عارفين ومعراج العارفين وغيرهاتوفي سنة ١٢٦٩ هجرية .

ومهم المولى الشيخ عبد الحبيب بن المولى السبح ملاعنى برعاني المعروف بـ البائري آل العلوى السهمدي من أعظم فقهاء الامامية اصولي محقق مجتهد كبير فيلسوف عارف .

تخرج عن والده وعنه السهمدي ثالث المولى محمد صالح البرعاني والمولى السيد علي الطبطبائي صاحب الرياض، وأسيد محمد الجاهدي، وسيد العلماء، وحضر في الحكمة والفلسفة على المولى السبح ملاعنا انحكي القروسي، والمولى الاحوند ملايوسف انحكي الغروي وغيرهم، وكان من أكابر علماء شيعه في عصره وأسبب إليه الرعاية العامة والمرجعية العظمى وسعد كرسي التدريس في كربلاء المقدسه، والنجف الأسرى وأسفر في مرويه وتصدرت ريس فقهه والاصول والحكمة والفلسفة في المدرسه الصالحية حتى توفي بها سنة ١٢٩٢ هجرية .

وله مؤلفات منها معجبات الانبياء في شرح شريع الاسلام، و شرح الفروع، وغيرها ذكره أسادات شيخ الدريعه الامام الزاري في الكرام البرره ج ٢ ص ٧١٢. و هو صهر عمه المولى محمد صالح .

ومهم المولى الشيخ محمد تقى العشدي. ابن المولى الشيخ محمد علي بن المولى الشيخ محمد جعفر، بن المولى الشيخ محمد تقى، ابن المولى الشيخ محمد جعفر



بن ايمولى الشيخ محمد كاسم من اعظم علماء السعيد ونيح لحدثين مجتهد  
بحرير، خرج على ايمولى شهيد ثالث، وايمولى محمد صالح المرعشى و له  
موسوعة كبيرة، بمسماه - حاصر للمحمدين فى شرح ديوان امير المؤمنين فى احدى و  
عشرين مجلدا، صرحا اكثر من بحر الأثور، بسجلتى وجعل لكل جدا اسم خاص  
و جميع مجلدات بحط المؤلف من مخطوطات مكتبة كتب هذه لسطور، وهو  
ولدا ايمولى شيخ حمزة المعروف باسم جدد، المولى الشيخ محمد على من اكابر  
العلماء فى عصره، فعنه بحرير من ركان السروطه فى قروين وساهم بكل قدر  
فى لافلاب الدسورى - خرج على ايمولى الشيخ ممرزا علامه آل الصالحى، و  
المولى شيخ ممرزا على بن الصالحى والمير حسين الحليى وأبى  
الاحرار صاحب الكفايه وغيرهم فى كرتلاء المقدسة و نجف لأشرف

من مؤلفاته كتب وبيع الايام و رساله فى المنظم اندسورى الاسلامى  
السروطه و بحرير - درسه فى بعضه والاصول وغيرها - كره شيخه الاسلام  
شيخ الذريعه الامام الرضى فى صفات اعلام سعيه، بحسب عمور حمزه على دتلا  
الشيخ حمزه على العروسى عالم حليى وعنه فصل حاور النجف الأشرف  
عده سنين مستعلا بعلوم شرعيه حصر على شيخ ممرزا حسين الحليى -  
وغيرهم لا رماحت هؤلاء الاعلام مذاهب صغيره حتى حار مضطوا وافر، من العلم  
والاصول وغيرها، وفى حدود (١٣٢٥) سفل الى بلاد قروين للقيام بوظائف  
شرعيه و بعض داعية الهداية والارشاد و حار مرجعه و رياسه دينيه الى أن  
توفى <sup>(١)</sup> امل وهو والد العالمين بحلطين شيخ حسن آل نعمدى، و  
المولى الشيخ حسين آل نعمدى، وكانت بهم مكتبة ضخمة معموره فى قروين،  
حتى سنة ١٣٩١ هجرية، و سى عند ما عرض عليها الامعاء الاخبارية من قبيل سبطات  
بشاء بعبور فى قروين، بقرت فى هذا العام - ومن بعد عسب لشاهه بة مؤرخة سنة  
٥٠٠ هجرية بصورة، وقد طرقت ببعض من مخطوطاتها منها موسوعة دحائر

(١) الشيخ آغا مرزك الطهرانى بقيا الشرح ٢ ص ٦٨٢

الحسين في شرح ديوان امير المؤمنين في احد وعشرين مجلداً صحيحاً .

### نشأته :

نشأ على حب العلم في أسرة علميه ، جمع بين ثقافتى الفقه والعلم ،  
والحديث والعرفان الالهى الى حاسب الزهد الشديد والورع والفقير  
ولا احتياط ، وكان حب أسرته الاستعداد شاهت هي ولاستعداد الدينى  
على السواء . كما اسهم حاربوا الترتب والأطباع .

وقد عرف منذ اوائل عمره الشريف بالسور المنكر والدكاء المعطر والعقريه  
بدا استغنيه والده ، فلقه بـ 'العلوم' ثم هاجر من برغان الى مروين  
فقرأ السطوح على حمله من مصلاتها . منهم ملا محمد على البار درسى الحنكلى  
ثم توجه الى اصفهان للاستفادة من علمائها المشاهير آن ذلك .

### اساتذته .

لقد أخذ الفقه و اصول والفلسفه والعرفان والحديث عن كوكبه من اعظم  
مفتها لشيعه و ساطين العلماء الاماميه من عصره ، المسبحين في بيت العلوم  
والعبور ، فأخذ بالفلسفه و عرفان في كل من اصفهان و حواسان عن -

١- والده العلامة المولى الشيخ ملا محمد ملائكة ، المتوفى سنة ١٢٠٠  
هجريه في برغان .

٢- المولى آخوند آغا محمد السيد آبادى ، المتوفى سنة ١١٩٧ هجرية  
في اصفهان .

٣- وكان في الطبعة الاولى من تلامذه الآخوند ملا على النورى الموى  
سنة ١٢٢٦ هجرية في اصفهان .

٤- المولى السيد ميرزا محمد مهدي لاصفهانى الحرساني ، المستشهد  
سنة ١٢١٧ في حراسان

وأحد الفقه والاصول والحديث في كل من كربلاء والحجف وانكاظمية

عن -

- ١- المؤسس الوحيد القوي الاقا جعفر الشهباسي المصوفي سنة ١٢٥
- ٢- السيد حسين بن السيد الامير محمد ، ابراهيم المعصومي القرويي ،  
المصوفي سنة ١٢٠٨

- ٣- سيد محمد مهدي بحر العلوم المصوفي سنة ١٢١٢ .
- ٤- الشيخ جعفر صاحب ((كف العظم)) المصوفي سنة ١٢٢٨ .
- ٥- الشيخ عبد الله القرويي بكاتبي المصوفي حدود سنة ١٢١٣
- ٦- السيد ميرزا مهدي لسهرستاني المصوفي سنة ١٢١٦ .
- ٧- مولاي السيد علي الطباطبائي صاحب ((الربص)) ، المصوفي  
سنة ١٢٣١

- ٨- المولى السيد عبد الله ستر المصوفي سنة ١٢٤٢
- ٩- المولى السيد محمد المجاهد المصوفي سنة ١٢٤٢ .
- ١٠- المولى محمد مهدي الرزي المصوفي سنة ١٢٠٩

اجاراته :

كان يروى بالاصاحه الى اساتذته المذكورين عن كل من الميرزا ابي محمد  
الفي صاحب ((الفوايد)) ، وحججه الاسلام السيد محمد باقر الرشتي الاصفهاني ،  
وعيرهم ، وقد تجاوزت اجارته الاربعين اجارة <sup>(١)</sup> ، حصل عندها من محو  
فقه الامامية ، واكثر علماء العامة ، وقد سجد رؤساء علماء المذاهب الأربعة كل  
من الحنفي ، والشافعي ، والمالكي ، والحنبلي في لبحار ، ومصر ، والعراق ،  
والشام باحاراب مفصلة ، و يروى ايضا عن علماء وائمة الريدي في اليمن .

(١) ميرزا محمد التنكابني : قصص العلماء ، صفحه ٦٤ ، طبعة عام ١٣٠٤ هجرية .

### نشاطه العلمي ورحلاته

شأ الإمام المرعاشي - قدس سره - على حب العلم في بيت علم و رعايه و ورع و عفى فاستقل أولا الى قزوین ثم اصفهان ، و منها قصد الحوزة العلمية الكبرى في كربلاء المقدسة ، و السجف الأسرف - تم توجه ابي خراسان و هم و سكن كربلاء المقدسة و السجف الأشرف ثبته

و منها توطّن في طهران و داع اسم في «مجامع» جمعية العنسية ، و تتفّ حوله كثير من طلاب العلم يسهلون من معبته العبد و برعم بوظائف اشرع و المرجعية و الامامة فحدث بيه و بين ، سلطان مح عيساه الفاحري بفرقة و على اثرها دعى البعض عنيه و امر اساه الفاحري باخراج احد من يراى الى العراق ، و منها عزم للحج فمكن الحارسين و سمن كرسى المدرس في المسجد الحرم و لمدية المبره يدرس افقه و يحضر على صورة طرق المذاهب الأربعة .

و منها رجع الى العراق و استقر في السجف الأشرف فمصدر و كتب للتدريس و الفتوى و بث الأحكام و عكف عليه طلابها و سعلوا عنده ب دراسة ، بفعه و الاصول و اكثر الاقبال عليه دائما بالمرجعية و الوظيف الشرعية ، مع سنده الاحتياط و الورع و التقى حتى عزم استاده الشيخ الأكبر صاحب كشف العطاء ، ابي ايران ، فوافق استاده بطبيب من صاحب كشف العطاء ، فسمع الشيخ الأكبر الشيخ جعفر صاحب كشف العطاء عند السلطان الفاحري فوافقوا الشاه على بقاءه في ايران ، شريطة ان لا يسكن في طهران ، و احد الامام المرعاشي قزوین محللا لبيت فكاره المحترمة ، و اسهب اليه الرئاسة و المرجعية العظمى و اشتهر امره ، و صار ذكره ، فتوجه طلاب العلوم نحو قزوین من كل حدب و صوب و اكثر الاقبال عليه ، و رجع اليه الناس بالتقليد ، فبهض باعنا "الحلقة" فاحبته النفوس . و كان رئيسا مطاعا عند الخاص و العام ، و جمع بين العلم و العمل ،

مصرفاً إلى التدريس والتدريس، وأسس جامعة العلم في قروين، وعندما فتح أبوابها، توجه عشاقه، فضيلة و نعم بخواه، وأصبح لادم لسرعاً محورا لجميع العلماء الآخرين في إيران، ومطالبا لجميع على البلاد السهلة في قروين، وكانت قروين التي كانت قلعة من دفاع المعارضة ضد النظام الملكي، وعلى أثر حروب خضبت في عام ١٢٤٣ هجرية بظول عليا شرحها هاجر الامام السرعاني في مثل عام ١٣٠٢ هجرية في كربلاء المقدسة، واستقر بها، وصار يدرس بنفسه، والامام، والردمة العامة، و ترجمته، يعظم، وكانت لمراسلة العامة التي كانت خضبت من الصور والعدر بمحرم مجاهد، وهو من حسن بدعا، والمصراع التي به سجد واقفا عند براس المنظر في الروضة الحسينية المباركة، و كان مع غروب يوم الجمعة ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٢٧١ هجرية

#### عصره :

كان عصره بالامام السرعاني مسجونا، في دار اندسية، واستراحت الطائفة، وصحور لمذهب المحقق، والعقدية الحاء، وبعد استدار لأصوليس على الاحدريس، سرعاه المؤسس الوحيد آنذاك، بسببها، المتوفى سنة ١٢٠٤ هجرية، اندعب سرور صراعات الشيعية، وبسرعه، وظهر على مسرح السرح السبح أحمد، الاحشائي مؤسس الطريقة الشيعية، و بدأ شرحا المنظر في هذه الصراعات، لوجدما ان اسرته الكريمة كان بها اندور الاول في احداث هذين السراعين، وذكر الصراعين، التاريخيين بإيجاز :-

١- الصراع الفكري الاول - كانت مدينة قروين احدى المراكز العلمية الشيعية، وآثارها فيه حتى اليوم، وهي لمدارس اندسية الصحة، وهي العرس، عشق سحر على قروين، بل على اكثر المدن الشيعية في العراق،

وايزان ، البرعة الأخبارية وكاتب هذه المدينة ينقسم الى قسمين ، والفاضل بينهما هو سهر السوق ( رودخانه بازار ) قرويين الشريعة ، وهى انقسم الشرق من صفة النهر المذكور ، وكان ساكنوها هم من الاصوليين ، و مرويين العربية ، وساكنوها من الأخباريين وهم من تلامذة واصحاب الآخوند ملا حلي القرويين ، المسمى سنة ١٠٨٩ هجرية الاخبارى المتطرف وقد سيطر هذا الصراع على التفكير الدينى وحكى الطالب الدينى اصبح يحاهر سطره ، ويعالى ، ملا يحمل احدهم مؤلفات وكسب علماء الاصوليين لا يمددين ، خوفا ان تتجسس يده من ملامحه جلد الكتاب الياس

وعلى احدى سفر - السبح يوسف صاحب (( الحدائق )) المتوفى سنة ١١٨٢ هجرية وربما حين هجرته الى كر بلا ، فقد سبب حل في مدينة مرويين ، وحرى بيته وبين الشيخ ملا محمد الملائكة - المتوفى سنة ١٢٠٠ هجرية ، والد الامام البرغاسى - نقاس وضاظرة في اجتماع كبير محضر علماء بفرقيين وأحد كل واحد منهم يدافع عن طريقه وأتى هذا النقاس الى عدم امكان اقامته حجة واضحة من قبل الشيخ يوسف صاحب الحدائق -

وحكى ان هذا الاجتماع كان السبب الوحيد ليعتدل صاحب الحدائق رايه ، واصبح من علماء الأخباريين المعتدلين ولكن هذا النقاس والمناظرة أحدثتا بلبلة عظيمة في قرويين ، وأحدثت توسع هذه البلبلة وساعدت حتى عقب سواد الناس من الطائفتين ، وقد أسهمت الى هجوم من قبل الأخباريين على دار الشيخ ملا محمد الملائكة لاعتقاله ، فلم يضر به ، واحترق داره ومكتبته النفيسة ثم تدخل رجال الحكومة وحكموا بتفسير الشيخ ملا محمد الملائكة عن مدينة قزويين الى برغان -

وعلى الطريق احمد اطفال الشيخ ملا محمد الملائكة من البرد القارس و توقوا - ثم روى الله لشيخ الملائكة الامام البرغاسى واحوانه الآخرين في برغان -  
٢- أما الصراع الفكرى الثانى - ظهر في النصف الأول من القرن الثالث

عشر البهاري على مسرح سراج الشيخ أحمد الاحصائي العمومي سنة ١٢٤١ هجرية . وقد جاهر لاحصائي في مؤلفه بحمله من العبادات المعصيات و ادعاء الكشف والالهام ما يسهه سطحات بعض الصوفية وقد عالى في عقائده من تنقيص الى الاثمة لأطهار و لاحت باساطي وعير ذلك

فانقسم قرويين في بعض من مؤيدس ومعارضين فكأن المقترح به في اوائل الأمر حايذاً وبخاوس ر بنعت دور المصحح الوسيط بين الطرفين المتنازعين وقد أدنى هذا الصراع الى جماع عدم وكبر في ديوان سفيقه الشهيد الثالث قرويين وحضره جمهور من علماء قرييين بمثل علماء منشوعه العمومي الشهيد الثالث و يمثل بسحب صاحب الدعوة لسبح حمد الاحصائي وحضر الاجتماع جمهور من العلماء المحققين والمبشرين في العلوم والعلوم الاسلاميه منهم لاحود ملا عال الحكي و لاحود ملا يوسف الحكي اساتذه تدريس فلسفه في المدرسه الصالحه و باصراً السبح الاحصائي في الفلسفه و ثبنا افلاسه بعسقى وعدم تركه بلعوق الحكيمه وادى هذا الاجتماع الى تكفير الشيخ احمد الاحصائي .

وكان لهذا السكفر صدى عظيم في انخربات العمليه الشيعيه في العراق و ايران ومعدن المركز لسبعيه في العالم معير هذا السكفير محرى التاريخ وسحق الفس في مبداه و فرعت الشيعيه الى البابيه ثم فرعت الى الأزلية ومنها اسف المپانيه و لايران ديول هذه الفسه سافيه في العالم حتى اليوم .

والحدير بالذكر أن السبح احمد الاحصائي كان له علاقات وثيقه مع النظام الشاهنشاهي في ايران و له رسم شهري من البلاط الايراني سبعائة تومان يتقاضاه من الأمير محمد علي ميرزا بن فتح عليشاه الفاجري<sup>(١)</sup> والعمي

(١) الميرزا محمد علي الكشميري بحوم لسماء صفحه ٣٦٨

تومان من منح على اشاء الفاحري وهذا غير الهدايا ، والمبالغ الطائلة التي كان يستلمها من الاقطاعيين الكبار والامراء .

من البدويين مثل هذه المبالغ - في ذلك العصر لها أثر خاص في شربسته وعقائده الهوجاء بين السذج من العوام والصلابة البسطاء .  
جهاده وسهخته ضد الاستعمار

حيثما أحد حدا - رضوان الله عليه - طهران مقر لكرهه ، وانتهب اليه الرئاسة العامة . كان الاسعار البريطاني يفعّل في ربوع ايران ويبرم المعاهدات الاستعمارية مع البلاط الايراني ، فهبط الامام البرعاعي ضد الطغاة والمستعمرين الانكليز واعلى منواه صدهم فكانت هذه المعارضة اول معارضة من نوعها في التاريخ الاسلامي . واصم العلماء الأحرار الى الامام البرعاعي فاستد البرع وطبّح مع على الشاه الفاحري عقد حسنة من كبار العلماء الادمية في مصر كلسان طهران و برعم لاجتماع حصص ، واستند الامام البرعاعي برأيه و سرح خطر الانكليز والمعاهدات الاستعمارية ودور بعضها في عصر العيبة بكري واصم اليه العلماء الأحرار ، ثم عارض المسئلة وبفكره جمع من العلماء الثرميين ووعاظ السلاطين بترعهم الشيخ ملا محمد علي الفاردي راسي ، بنهيزر بالحنكلى ، والعلق من قبل الشاه بالحدنى بدلا من الحنكلى وهو من عسما الدرجة الرابعة ومادون استخدمه الشاه لصاحبه وكان من كبار عسما البلاط الايراني ، واشدد الجدال والمناظرة مع على الشهيد ، وحين رأى الشهيد الثالث ان هدف الشيخ الحنكلى هو الحدال والدفع عن الشاه ، وصلاحياته بدون دليل سكت عنه .

ثم باظنه حدا الامام البرعاعي - قدس سره - فبكيه ، وألجأ الى السهرنج وقار كك تعليمي . وكان الامام البرعاعي قد حصر عليه اسطوح في قروين ، وسك الامام البرعاعي ، واشترك في الحدال شقيقه الأصغر ملا



على اسرعى مع الشيخ الجنگلى سبب هذه المناظرة بى اضطدام عفيف من قبل ملا على اسرعى فى محضر الساء الفاخارى وصح عمله در بعد بيد لشاه واصدر اوامره بالقاء لبعض على الاخوة البرغاسيين الثلاثة وجمع من العلماء الاحرار . وسبب عمداً طهران وسائر المدن لا يرسيه ضد سلاطه مطسمين باطلاو سراج المعصين وعظمت الأسواى واسهالت الرفيات و رسائل الاحتجاج مع سطر الساء باطلاو سراج المعصين ، واصدر اوامره باستير الاخوة اسرعيين الى العراق

ومسببهم ضد لروس اعزاه حينما اطلع على ل الروس ستولوا على ولايات دريد وميه وكجه وسيزون وغيرها من المدن لاراسيه على اثر ضعف الحكومة المركزية فى طهران كتب الى اسراء السيد محمد لمجاهد المتوفى سنة ١٢٤٢ هجرية حول امر المسمين واحواسهم ومعدله بكونهم معهم ، وموقعهم من الشعائر الاسلامية .

فاصدر السيد محمد المجاهد بمواء السيمره بحجاب ونوحه بى ايران وحل فى قروين عمد ل امام اسرعى ومسبب نوحه الجميع لى صاحب الحرب وبعد الحياة اعظمى الى قام سب رجال الحكومة سلاطه اث هساهى خشية من انتصار العلماء فى هذا بحرب قطعوا لعماد وسفوف وسلاح عن المجاهدين والعلماء ، الاחרار مع اذى الى مسلمهم فى هذه المعركة ورجع السيد المجاهد الى قروين وتوفى بها سنة ١٢٤٢ هجرية . ورجع المسمون املا على ان يصم هذه بمدى اسلاميه الى الوطن لام

### مؤلفاته العلمية :

ترك عدد المؤلفات - رسوم الله عليه - سرات هاما وصحفا من مؤلفات والمصنفات ، نوح بمياء التحقيق والتدقيق ، وكتبه فى غاية الالفة والدقة أصبحت مصدرا للعلماء والمجتهدين ، فى تحقيقهم ومصنفاتهم ومتاواهم وسرع

بتأنيده من استعانه بحصيل العلم ، حتى آخر لحظة من عمره الشريف ، على رغم اشتغاله بالتدريس والمرجعيه لعظمى والرعاية الدنيه والعصا ، والعيا ، والرياسة الكبرى ، وسارعيه الثقافه ، ونديه وأسداه في سبيل اداء رسالته الاسلاميه حيث يحور مؤلفاته بتلاخاثة كتاب ورساله في مختلف العلوم والفنون وهي دليل على علمه الحزم ومكانته بعديه وسعه اطلاعه وبحره في شتى العلوم العقلية والنقلية

ومنها موسوعاته في التفسير والعقود والاصول والاربع والكلام ، والحديث وغيرها وجميع نسخ الأصلية بخط المؤلف - مذكور - موجودة في مكتبه كات هذه السطور في كربلاء المقدسة .

والجدير بالذكر ان كثير مؤلفاته بخطيه نسخها سابعه ، ومؤلفه لأن المؤلف من ترك عقارات واملاك في العراق وايران وبعضها لا سكب مؤلفاته وهذا جمع من مقدية ومريديه في وصيتهم صرف ثلثهم على مكتبات مؤلفات جدا المصنف - عليه الرحمة - .

وسوف اذكره بيسر لي سبب منها عيا ادا اشار الى الكتاب شيخنا الاسد في التاريخ والفتاوى الموجوده في مكتبي الخاصة بقروين .

### موسوعاته في تفسير القرآن المجيد

١ - تفسير بحر العرفان ومعدن الايمان ألفه في سبعة عشر محلاً أ صحف بالعربية ، انظر الدرر في البحار اثنا عشر صحيفة (٤١ - ٤٢) ، ومهرست (١ نسخة هـ) خطي (البحر الأول صحيفة ٧) ومهرست مكتبة (مدرسة مبيضة قم ، البحر الأول صحيفة ٢٩ - ٣٠) ومكتبة (شريعمدار) الرشتي في طهران ، نظر أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٦٩ طبعه عام ١٤٣٠ الكبيرة .

٢ - بحر العرفان في تفسير القرآن ألفه في سبعة وعشرين محلاً أ صحف بالعربية وهو أكبر موسوعة كتب في تفسير القرآن الكريم من صدر الاسلام حتى

العصر الحاضر ذكره شيخنا لاسناد في الدرر الجهر الثامن عشر صحيفة (١٥٩)، إلا انه ذكره - سهواً - في سبعة اجزاء وربما سقط كعبه (عشرين) حين طبع الدرر

٣- مفتاح الحسان في حل رموز القرآن في ثمان مجلدات كبيرة جمعه وهدى له في عام ١٢٧٦ هجرية وطبع في ١٨٨٠ للأشرف بحسب عنوان تفسير البرغاني فيما من الجزء الأول سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ مطبعة المعارف في ٤٥٦ صحيفة حتى اية (ومن الناس من يحد من دور الله نادداً) الآية ١٦٥ سورة البقرة والباقي مخطوط جاهر للطبع ذكره شيخنا لاسناد في الدرر، الجزء الحادي والعشرين، صحيفة ٢٢٥ ويوجد منه دوره في مكتبة ملك الوطية انظر فهرست كتاباته في ملك الجزء الاول صحيفة ٧٠٩ - ٧١٠ .

٤- مصباح الحسان لايضاح اسرار القرآن في مائتين كبرى انظر الدرر الجزء الحادي والعشرين صحيفة ٥ .

٥- معدن الأنوار ومشكاة الأسرار أبعده بعد مرعه من التفسير الوسيط الموسوم بمفتاح الحسان، لدى طبع فيما من بحسب عنوان تفسير البرغاني، تم صرح في مقدمته أنه أراد ان يجعله مدحلاً لتفسيره (مفتاح الحسان في حل رموز القرآن)، إلا انه اوسع البحث فيه واصبح كتاباً مستقلاً وسماه بمعدن الأنوار، وهو مختصر يرد في نوعه، وجعله في اثني عشر كتر ومقدمة وحاشية وأصاف قائلاً ((٠٠٠ اما بعد يقول العبد الضعيف ٠٠٠ محمد صالح بن محمد ابي لما مررت من تفسيرى (مفتاح الحسان في حل رموز القرآن) في الواد المقدس، بيده كزيلة سح لي أن اكرله مقدماً شاعية، وفوائد جامعة، ايضاً للنائمين ٠٠٠ وسميه معدن الأنوار ٠٠٠ انظر الدرر الجزء الحادي والعشرين صحيفة ٢٢ .

### موسوعات الفقهية ومؤلفاته الأخرى :

- ٦- عنيزة المعاد في شرح الارشاد - موسوعة فقهية في أربعة عشر مجلداً صحفاً ، استعان به الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ، حين تأليف كتابه الشهير (( الجواهر )) . وكان مرجعاً للفتوى عند المحققين الإمامية ، من بداية تأليفه ، وكما أشرنا - بلغا - إلى أن نسخة شايعة - وهو هذا الكتاب ( موسوعة البرعاشي في الفقه الحنفي و يذكره في فصل خاص عند ذكره صاحبها في التحقيق ) ، واسهب من تحقيق أربعة أجزاء منه ، والعمل مستمر فيه - سقدهم إلى أهل العلم والعقل والمحققين في القريب أمّا حل - انشاء الله تعالى - انظر الدرعية الجزء السادس عشر صحيفة ٧١ ، ومهرست مكتبة ( مدرسة ميسية قم ) الجزء الأول صحيفة ١٣٦ ، ومهرست مخطوطات مكتبة نسخة قم بحلة نور علم لعدد العاشر السنة الأولى صحيفة ٩٢ - ٩٨
- ٧- مسلك السداد في ثلاثة أجزاء صحيفة من التطهارة إلى الديات ، انظر الدرعية الجزء العشرين ، صحيفة ٣٨٠ ، والجزء الواحد والعشرين صحيفة ٢٣ .
- ٨- مسلك الراشدين في أحكام الدين في جزئين صحف في الفقه ، من التطهارة إلى الديات ، صرح المؤلف قائلا (( ١٠٠٠ اما بعد فيقول المتعسك معروفاً بالله العلي ، محمد صالح بن محمد البرعاشي مسقط ، والعروبي مرآة ، ان هذا المختصر متعلق بكتاب الارشاد اختصرته عن الشرح الكبير ، المسمى (( بعنيزة المعاد )) تسهيلاً للنفس في الاطلاع على المسائل ، ان في ذلك الشرح قد بسطت المقال في الدلائل ، ما يتعسر ارجاع الفتاوى للأفاضل ، وسميته (( مسلك الراشدين في أحكام الدين )) - انظر الدرعية الجزء العشرين صحيفة ٣٨٠ ، والجزء الحادي والعشرين ، صحيفة ٢٣ )) ومهرست مكتبة مدرسة ميسية قم )) ، الجزء الثالث صحيفة ١٢ .

٩- مسك الحاة - رسالة عملية فارسية - كنه لمقلديه في حريين ، الجزء الأول في العبادات ، من الطهارة الى الاعتكاف - سحبا شايعة جداً اما الجزء الثاني فيبحث عن كتاب لحارة و شععة ، والدين والصام والصبح والوكالة ، والاحارة الى الهبة . انظر الدررعة الجزء الواحد والبعشرين صحيفة ٢٤ و فهرست مكتبة (اشكوة) . الجزء الخامس ص ٢٠٤٣-٤٤ ٢٠٢ .

١٠- في معاهه في الفقه - مجلد واحد ، من طهارة الى الديب .

١١- كبر الواعظين في أحول الأئمة الطاهرين في أربع مجلدات بالعربية . انظر الدررعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٩ و الجزء الواحد والعشرين صحيفة ٣٢١ و فهرست مكتبة آية الله مرعشي . تم الجزء التاسع صحيفة ٣٠٧ .

١٢- كبر الموعظ - انظر الدررعة ، الجزء ، ثامن عشر صحيفة ١٦٩ .

١٣- كبر الباكين في مصيبه ماء - ثلث الاكرمين - يستمل الكتاب على ثلث كنور ، كبر الأول في بيان حصة من و ديع السي ، ص ١١ و حواله ، انظر الدررعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٤٨

١٤- كبر المصائب في مقابل العترة (ع) - انظر الدررعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٦ .

١٥- كبر انبياء في تاريخ اهل البيت - انظر الدررعة الجزء العشرين صحيفة ٤٢ .

١٦- كبر الزائرين في الأدعية والزيارات - مجلد واحد بالعربية .

١٧- كبر الأخبار في الزيارات والدعوات - في مجلد واحد بالعربية .

١٨- كبر المعاد في الدعوات و اعمال السنة ، وهو جزء صغير ، و خوف ظله الشريف في اعمال دي الحجة الحرام ، و انتهى في دعاء يعرفه بكتابة ( ٠٠٠ ) و الهكم اله واحد . لا اله الا هو ( ٠٠٠ ) ، انظر الدررعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٧ .

- ١٩- كبر العباد في الدعوات - انظر الدرر - الجزء الثامن عشر  
صحيفة ١٥٩ .
- ٢٠- كبر الأسرار : في العرفان في مجلد واحد .
- ٢١- كبر الأبرار في أحوال الأئمة الأطهار في مجلدان .
- ٢٢- مجمع العصاب في تاريخ الأئمة الأطهار - انظر الدرر - الجزء  
العشرين صحيفة ٢٢ .
- ٢٣- محرر البكاء - انظر الدرر - الجزء العشرين صحيفة ٢٢٤ مطبوع  
الطبعة الاولى ، سنة ١٢٨٥ هجرية . والطبعة السادسة سنة ١٣٠٨ هجرية  
ذكره حاشيا في كتابه (( مؤلفين كتب جاني )) الجزء الثالث ص ٥١٨ ، ٥١٩ .
- ٢٤- منبع البكاء - انظر الدرر - الجزء العشرين صحيفة ٢٢٤ .
- ٢٥- معدن البكاء في مصيبة حامس آل العبا - وفيه مجموعة من  
القصائد في رثاء الحسين (ع) . انظر الدرر - الجزء الواحد والعشرين صحيفة  
٢٢٠ . وادب الطف - الجزء الثالث صحيفة ١٦٩ .
- ٢٦- مفتاح البكاء في مقتل العشرة (ع) - انظر الدرر - الجزء الواحد و  
العشرين صحيفة ٣٢١ .
- ٢٧- محرر العفايد - انظر الدرر - الجزء العشرين صحيفة ٢٢٦ .
- ٢٨- محرر الأبرار في اصول الدين في مجلد واحد بالعربية .
- ٢٩- محرر الأبرار في العرفان - بالعربية في مجلد واحد .
- ٣- مجمع الدرر كشكول - انظر الدرر - الجزء العشرين ص ٢٧ .
- ٣١- الحكم والدرر : في مجلدين .
- ٣٢- حياة المؤمنين في معارف الدين - بالفارسية ، في مجلد واحد كبير .
- ٣٣- حياة المسلمين في الكلام والعفايد والامامة - في مجلد صحم .
- ٣٤- طريقه في شرح الألعية لابن مالك - في علم النحو وفوائد العربية .
- ٣٥- شرح سحر الملافة - في مجلد كبير بالعربية .

٣٦- شرح سهج البلاغة في مجلدين صححين بالعارسية، وهو غير شرح  
سهج البلاغة، للمولى محمد صالح بن محمد بامر العروسي الروعسي - أحد اعلام  
القرن الحادي عشر - الذي طبع عام ١٢٢١ هجرية . بتحقيق الميرزا علي بن  
الميرزا اسماعيل عماد لشكر اديب حلوب الآشيناى، مسهوا باسم جدنا، المولى  
محمد صالح البرعاسي - أحد اعلام القرن الثالث عشر - وذلك لتشابه اسم  
المؤلفين من البديهي حين تعدد الأسماء ببادر بن الدهن عند سماع  
الاسم اشهر الأفراد لذا طبعه اسماها باسم ملا محمد صالح البرعاسي، واما  
شرح سهج البلاغة للمولى محمد صالح ابرعاسي، لا يزال محظوظا، كسائر مؤلفاته  
وسحته المحصورة بالقرن، هي بخط المؤلف في مكتبتنا بـ"المقدسة" .

٣٧- شرح الخطبة لشعشفية ألقه قبل شرح سهج البلاغة بأبسط البحث  
حول الامامة الكبرى فيه .

٣٨- شرح قصيده الحميري العبيدة انظر لدريجة، الجزء الرابع عشر  
صحيحة ١٠ .

٣٩- شرح العرشية ألقه عام ١٢٣٩، وحا على سبيل اعتراضات على  
شرح العرشية للشهيد احمد الاحمائي .

٤٠- بدائع الاصول : في مجلد واحد .

٤١- الفوائد الأصولية في أربعة مجلدات في الاصول

٤٢- معصلات الاصول في مجلد واحد .

٤٣- عقائد الدين في مجلدين كبيرين .

٤٤- التوحيد في اصول الدين .

٤٥- الفصول المهمة في احاديث الأئمة في أربعة مجلدات في الحديث

٤٦- العقائد الساطعة يبحث في المسائل العقلية في مجلد واحد .

٤٧- تحفة الأبرار في العرفان .

٤٨- تحفة الماسكين في العرفان مجلد واحد .

٤٩- جامع الأنوار في الكلام مجلد واحد

٥٠- ذخيرة المعاد : في اصول الدين .

٥١- اصول الفقه .

٥٢- ابدرة الثمينة في المواعظ ، انظر الدرعية ، الجزء الثامن  
صحيفة ٩٥- ٩٦ .

٥٣- الدرة في مجلد واحد ، انظر الدرعية ، الجزء الثامن ص ٨٩ .

٥٤- العروة الوثقى في الامامة الكبرى في مجلدين في الامامة

وله عشرات الكتب ، والحواشي ، والرسائل ، منها رسالة في الرضاع ،  
ورسالة في صلاة المسافر ، ورسالة في الارث ، ورسالة في اعيان - وقد أمتى  
فيها اعيان في رثاء الحسين عليه السلام ، و ماسك الحج وغيرها وغيرها .

مآثره وآثاره :

كان رصوا الله عليه بالاصافة الى تأليفاته وتصنيفاته العظيمة ، وكثرة مشاغله  
الدينية ، و مرجعيته العظمى ، واموره الاجتماعية ، لانتموته بمشاريع الخيرية ،  
والصدقات الجارية حيث يشير الى بعض منها -

١- تأسيس جامع محم ، وهو من اكبر حوامع مدينة فرويں اليوم ويقع في  
محلة ( ديج ) ، ويحيطه من جانب الشرق شارع المولوى ، ومن جانب الشمال  
والغرب شارع صيو يعرف باسم الصالحية ، انسابا الى المولى محمد صالح ،  
ومن جهة الجنوب له شباك على طول الجامع ، صنع في عاية الدقة والامانة  
مرس بالرحاج الملون ، مطلقا على المدرسة الصالحية ، وله ابواب ثلاثة شرقية ،  
في شارع المولوى ، و شمالية وغربية على شارع الصالحية ، وهو اليوم عا مر  
بالطلين ، والمنعبدين ، والمسجدين ، ويقام فيه الصلاة جماعا من درية  
المؤسس قدس سره - وفي العشرة الاولى من شهر محرم الحرام يعقد فيه  
جلس عزاء مهيب ، وهو اكبر مجالس العزاء الحسيني على الاطلاق في مدينته



قزوين من بدا" تأسيسها .

٢- إنشاء جامعة عظيمه تحتوى على مجموعة ثلاث مدارس دينيه مدرسه كبرى ووسطى صحفه بشكل هندسى رائع ، فى ثلاث طواسب على محله (الديج) متصلة احدهما بالأخرى ، وخصص شمال الجامعة وعربها لدور المدرسين ، و تعتبر اكبر المعاهد العلمية الاسلاميه بعد جامعة الأزهر فى القاهرة ، حيث شرع بتأسيسها فى خوالى عام ١٢٢٣ هجرية وفى عام ١٢٦٢ هجرية اصيف الى الجامعة العسمة جده حاض و مكتبه صحفه ، و محرن لعياء اشرب ، وكتب بالخط الفارسى الحميل بالقاشانى البديع الطول بالصخرة والورقه قصيده فارسية فى اثني عشر بيتا مطلعها : -

از رحمت ربانى و از حكمت بزدانى

توفيق چه شد شامل تا بهد چو شد تا بهد

و اصاب مؤرجا -

سال عمل بانى هاتف بجوابش گفت

هست از عمل صالح هم مدرسه هم مسجد

( ١٢٦٢ )

وفى سنة ١٣٦٨ هجرية هدمت الحكومة هذه القسم من الجامعة ، حين

تعمير الشارع الشرقى منها .

٣- تحديد و توسيع عمارة مدرسه حده المولى محمد جعفر الطالقانى ،

المشهور بعرفته من المولى محمد كاظم الطالقانى ، فى الرويه الشماليه لشرقية من الروضة الحسينية بكرىلا سنة ١٢٤٢ هجرية ، ثم تعهد بعقاتها الأمير حسن حسن حان و حسين حان القرويين ، واشتهرت المدرسه المذكوره باسم مدرسه حسن حان ، و سجل تاريخ المدرسه و عام تحديد العمارة والوقية على قطعة رحام بحض ثلث ، و نصب داخل المدرسه ، فى جانب الباب المؤدى الى الصحن الحسينى الشريف ، وفى سنة ١٣٦٨ هجرية ، هدم قسم كبير من المدرسه حين

أحداث الشارع الحسيني ، ونقل الوثيقة المذكورة الى مديرية الاوقاف في كربلاء .  
 ٤- بناء قبر اسائه السيد محمد المحاهد في كربلاء ، وذلك حين توفي  
 استاده السيد المحاهد في مروين ، بعد رجوعه من ساحات القتال في الحرب  
 الايرانية الروسية ، عام ١٢٤٢ هجرية ، ونقل جثمانه الشريف في موكب مهيب ،  
 تشكل من العلماء والعسكريين . رافقوا رفاة المظهر الى مئا الاخير في كربلاء  
 المقدسة ، وكان يتأمن الموكب حذبا المرحم - قدس سره - وحضره من  
 العسكريين الاميرين حسن حان وحسين حان القروييين ، ومن في سوى  
 (( بين الحرميين )) . وتيد له صريح ومبة كبيرة مريمه بالفقشاسي الأرقق ينترك  
 به الراضون .

٥- تعيين قبر اولاد مسلم (ع) بعد ان كاد يندثر ، وبناء صحن كبير و  
 تأسيس الروضة ، وعلى كل قبر ممة مريمه بالفقشاسي ، وتعهده قسما من عفات  
 البناء كل من الأمير حسن حان وحسين حان القروييين ، وذلك سنة ١٢٤٢ هـ .  
 ٦- بناء توسيع قبر السيد محمد في طريق سامرا سنة ١٢٤٢ هجرية ،  
 وتقبل قسما كبيرا من عفات البناء كل من الأمير حسن حان وحسين حان  
 القروييين .

٧- تعمير جدران الروضة الحسينية ، وروضة سيدنا العباس عليهما السلام  
 في عام ١٢٤٢ هجرية ، حينما شاهد المترحم - رضوان الله عليه - تصمصع تلك  
 المواضع ، وتعمير القبة الحسينية ، وطلب من العلامة الحجة الشيخ محمد  
 صالح آل كدا على الحائري ، ان يكتب الكتيبة الداخلية للقبه الحمينية الشريفة  
 وجهر مقبرة خاصة عند الرأس المظهر في الرواق الحسيني الشريف ، واوصى  
 ان يد من قميها .

٨- تجديد وبناء عمارة الروضة الرئيسيه في الشام ، حوالي سنة ١٢٤٣ هـ  
 حين رجوعه من سفر الحج ، عن طريق الشام ، وبناء قبر السيدة رقية بنت  
 الحسين عليها السلام في نفس السنة .

٩- تحديد وتوسيع العمارة التي بناها الأمير العلامة أبو منصور حماد بن أبي عبد الله القروي العمادي، حوالي سنة (٥١٠) هجرية، بحسب المسجد الحرام، وهي منى، لمرور الحجاج القراوة، وفتح فيها باب خاص داخل المسجد الحرام

وحلّف أيضا عشرات الآثار والمشاريع الخيرية الحية، يطول عليها شرحها فيها مقاطعات ريفية، وعقارات، في كل من كربلاء، والسجف، والكاظمية، وسمراء، وقرويين وطهران، وغيرها لا يماره الروضة الحسينية، والروضة الحسينية وروضة سيد العباس، والكاظمين - عليهم السلام -، وبقعات مستورة لطلاب العلوم الدينية، في جامعته بقرويين وكربلاء واستكتاب مؤلفاته وغيرها .

آراء العلماء والمؤرخين وآيات الثناء عليه .

عبر عنه في ورقه الوقفية المحتومة به حتم شيخ الطائفة، الشيخ مرتضى الأنصاري المؤرخ ٢٧ حمادي الأولى سنة ١٢٧٠ هجرية قائلا ( العالم العامل، والعامل، تكامل الفقيه الوحيد، المحدث المفسر، سائر العلم والعقل و مدار الوصل والعقل، بحر الفقه، والمجاهدين، حجة القديما، والمؤرخين، حير الحاج والمعلمين، الأورع الأوجد، الأكمل الأوجد الحاج محمد صالح بن محمد البرعاسي القروي الحائري، اطال الله بقاءه . . ) (١) .

ذكره شيخنا الاستاذ في طبقات اعلام الشيعة، فائلا ( هو الشيخ المولى محمد صالح بن آغا محمد البرعاسي القروي، من مشاهير العلماء .

من أسرة البرعاسيين الكبار، التي ظهر فيها غير واحد من أعظم الفقهاء وأساطين الدين، كان من رجال العلم الأكابر، وحجج الاسلام الأفاضل، ومقهاء الأمة الاعلام، وهو شقيق الحجة العلم، المولى محمد تقى البرعاسي،

(١) اصل الوقفية موجود في مكتبة راقم هذه السطور .

الشهيد على يد اليابيه .

٠٠٠ ومن آثاره النافذة ، «مدرسة الديبيه ، ومسجد ، القدان بياهما في مرويي» و«اندان لايرالان يعرف باسمه هناك وله موقوفات خاصة تصرف وارداتها لأخره استكثاف مؤلفاته و«سرسجها» و«لك لعدم وجود لمطابع ووسائل اشتربهذه الكثرة يومئذ» إلى غير ذلك (١٠)

ذكره المعاصر للمرحوم له الميرزا محمد حسن حاشي اعتماد السلطنة طورا في ترجمة مسجلة . و«أثاره مع ترجمه شقيقه لشهيد» ثالث ، معبرا عنه (الحاج المولى محمد صالح البرعسى القرويين من حول المجتهدين ، به مؤلفات كثيره ، و«أثار خالده» ويسمى بسبه إلى اسمه كبره . (١٢)

٠٠٠ (المولى الشهيد البرعسى وسبقه المجتهد الأكبر ، المولى محمد صالح والحاج ملاعبي لمرعاسين هؤلاء الاخوة الثلاثة كانوا من أعظم العلماء في عصر الدولة الصفوية وعلى الأخص المولى محمد صالح من أعلام المجتهدين في عصره ، وله مصانيف في مسهب السهر بالدقه والأخبار وشيد مدرسة دينية فحة كسره حدا في ثلاث طوبى بقروين ثم هاجر إلى العراق واستوطن بها . (١٣) .

أشار إلى حدا - مدرس سرة - صاحب ، روضات الجنات ضمن ترجمه استاذ السيد على صاحب الرياض الطباطبائي قائلا ( ٠٠٠ وكذلك الاخوان العاصلان الكاملان اعقبيها ، اما دلال ، الحاج مولانا محمد تقي و«الحاج مولانا محمد صاحب البرعاسيان ، القرويين ، المعاصران المومنيان بالشهادة وحقق الألف - مع رعاية الترتيب في النسخ والنشر في حدود السبعين

(١) الشيخ آغا ميرزا الطهراني الكرام البره ، ج ٢ ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

(٢) الميرزا محمد حسن حاشي اعتماد السلطنة «أثار والآثار» ص ١٨٣ ، الطبعة المحترقة الأولى

(٣) نفس المصدر ص ١٤٤ .

و. تأيين بعد الألف مفاصلة غير كثيرة اعنى صاحبى ( لبحالى ، و امحرى  
بيكاه فى موعظة و مفاصل شهيدا ، و كتب كتيبه فى اعفه و لاصور ، مشر  
شرحيهما لكثيرين معروفين فى البلاد اعنى السريخ و لارشد و غير ذلك  
من المصنفات بحياض (١١)

و قال صاحب قصص العظماء : « حاج ملا محمد صالح البرغانى ، سفيق  
الشهيد الثالث عايد راهب مدعى فى الأخبار و الأحاديث و كان سلمان  
عصره فى برهد و النعوى و من اكابر المجهدين و من الزعيم الأول من فقهاء  
لامامه عكف على التحقيق و التأليف و التصنيف و التدريس و من آتاه مدرسه  
كبيرة و جامع صرح و بدأ يدل جهدا واسع فى سبيل الأمر بالمعروف و  
النهي عن المنكرات .

و قد كتب مديته مروس يومئذ موبوءة بالنعوى و العجور و شرب الخمر  
فسرع المترحم له - قدس سره - هو و اخوه الشهيد الثالث بكافحه طوى  
فساد و اثاره سبل و رسا بدمه ، فى بلد بلبده بسلوب يعقله المجمع  
حتى تبدت و صاعقه و بحسب احوالها و اهتدى اهبا الى لأعبال  
الصالحه فصل جهود المترحم و أخيه حتى ساد ههنا - بالهدى و النعوى -  
على سائر البلاد و شاعره فبهم روح النعوى و الايمان

و كان معيدا صحبه فراهة الأخبار و مراثى ولم يفسح لبحال لأحد  
بقرا الأحاديث الموضوعة بهما امكن  
و كان - قدس سره - كثير البكاء و رأى مصيبة من مصائب أهل بياعه  
اعرورقت عيده بالدموع . (١٢)

(١١) العيرى السيد محمد باقر الموسوى لبحالى روضات الجنات ج ٤ ص ٣ ، ٤  
طبعة قم اسما عيليان .

(١٢) الشيخ ميرزا محمد التكاينى مصص العلماء صحيحه ٦٣ الطبعه الحجرية  
سنة ١٣٠٣ هجرية .

وقال شيخ المحدثين الشيخ عباس القمي في كتابه مؤلف برصويه (١) صالح  
ابو عباس القروي عالم فاضل، فقيه محدث، باحث في نفسه في سويج اديين، و  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمدرس والتصنيف

كان من تلامذة حجة الاسلام، تروسي وصاحب الرياض (٢) والاعتايق (٣)  
واقام بقروين، وعمر فيها مسجداً ومدرسة معظمة عظمه، وكان المسلم المطاع  
وفي آخر عمره حاور كربلاء، وتوفي فجأة في لحرم الشريف، كان مشغولاً بالدعاء  
عند الرأس الشريف فصغر وحمل إلى داره فمات (٤) من ساعته ومن  
مصغاه (٥) عظمه المعاني في شرح الارشاد (٦) وله تفسير القرآن ومعد البكاء،  
ومحرر البكاء، ومسح البكاء، وهو أخو العباسي محمد بن فليل اسفوفه  
بصحة ١٠٠ (٧)

تكررت ترجمته حديثاً قدس سره - في ثلاثة أمكنة من (٨) اعيان الشيعة،  
المجلد ٢٥ هي صفحات ٢٣٧ و ٢٤٠ و ٢٤٣ من الطبعة الأولى و  
في مجلد ٩ صفحات ٣٦٩ و ٣٧١ و ٣٧٢ من طبعة عام ١٤٠٣ هجرية  
تكميله وسبق لي ان تنبه الاخ، لاساد المحقق حسن الأمين بحل العلامة  
المسيد محسن الأمين صاحب (٩) اعيان الشيعة، وصديقاً للمحقق، فقد المرحوم  
المسيد صاحب الشهرياني وشريد صالح الشهرياني عنه ترجمة في الحر  
٥٦ من اعيان الشيعة، صحيفة ٣٨ - ٤٠، حيث تنقل بعض العنقادات عن  
اعيان الشيعة (١٠) محمد صالح بن محمد القروي ولد سنة ١٢٠٠، ونوفى  
سنة ١٢٧٠ بكربلاء، ودفن في البراء، ذكره في الشجرة الطيبة، وقال كان  
من أخلاء العلماء، تلمذ في ايران على الميرزا القمي ثم استقل إلى الحنف،  
وتلمذ على الشيخ جعفر صاحب كشف العطاء، ثم استقل إلى كربلاء وتوفي  
فيها له من الصفات (١٠٠٠) ثم ادرج اسما حصصه عشر من

(١) الشيخ عباس القمي مؤلف الرصوية في احوال علماء المذاهب الجعفرية  
صحيفة ٢١٠ - ٢١١ -

مؤلفاته (١) .

ثم جاء في ترجمه ثابته (٢) ثم ارتحل مع أسرته الى مروين وتلقى فيها مبادئ العلوم العربية ، وهاجر منها الى اصفهان ثم حراسان ومن الى سمنان ومنها الى الميرزا العمى ، ثم انتقل الى النجف . ملحقاً على الشيخ جعفر صاحب كشف العطاء ، وبعد ذلك سكن كربلاء ما يقرب من خمس سنوات ، مستفيداً من دروس محول العلماء فيها كالسيد علي صاحب (الرياض) ، والسيد محمد المحاهد وقد احببتهما ثم عاد الى مروين التي تصدر فيها وعكف على التدريس والتأليف .

وكان المرحوم على درجة عالية من الزهد والورع محدثاً خطيباً مكافحاً بفساد ، لذي كان قد عم مدينة مروين عهده حتى استطاع ان يعيد الى سكانها ثقافتهم .

وقد ذكرته اكثر كتب سرائر معاصره كما ذكره كتاب الآثار والادب بها ترجمته :

(١) - من محول المجتهد من رمس الدولة باحاربه وبه مضايقت كثيرة ، وآثار نفيسة ، وهو من اسرة كريمة) .

وكان المرحوم بالاصابة الى بيت من بيت تبيين على لانه (أظهر روحه) الامام الحسين عليهم السلام صعباً منها بالأخبار الموتوية والبرائى المعجزة وقد رافق المرحوم وشيعته الملا محمد نفسى السيد محمد المحاهد الطباطبائى في جهاده مع الروس .

وسرح المرحوم في آخر أيامه عن مروين ، واستوطن كربلاء ، ومات بها . وقد اختلف الروايات في تاريخ وفاته ، ولكنه - - كان المرحوم من المؤلفين ، فقد ألف اكثر من ٢٥ كتاباً في مواضيع مختلفة ، وكلها مخطوطة (تم درج اسما)

(١) السيد محمد الأمين اعيان الشيعة ، الجزء التاسع ، صحيفة ٣٧١ ، طبعه عام ١٤٠٢ الكبير .

بعض مؤلفاته واصاف قائلا ( وقد خلف المترحم خمسة أولاد ، واحفاده اليوم مشغولون في طهران ، و هروين و كربلا ، والمحف .

... وقد ترك المترحم اوقافا كثيرة في هري ، و مزارع ، و دور و سنانين ، و حواسين ، في كل من كربلا ، والمحف ، و هروين ، اوقفها مع ريعها على المدارس لدرسيه و المساجد التي امامها في حياته ، في كل من هروين و كربلا .

و كان له مكتبة عامرة بالكتب الخطية النادرة لا زال بعض كتبها باقية لدى ذريته (١)

و قال محقق اسماعيل پاشا البغدادي في هدية العارفين (( البرعاسي محمد صالح . من هري طهران فعليه الشبهة يومى مكربلا سنة ١٢٨١ هـ احدى و ثمانين و مائين و الف ، له من التصانيف تفسير القرآن عقيقة المعاد في شرح الارشاد ، اربعة عشر مجلدا )) (٢) .

و قال المؤرخ البارع خير الدين الزركلى (( البرعاسي محمد صالح بن محمد البرعاسي الهرويسى مفسر ، من ههنا الامامية ، ولد في برعاس من قري طهران ، و انتقل الى هروين ، ثم استقر و هوى في الحائر ، له تفسير القرآن ، سبعة اجزاء ، يعرف بتفسير البرعاسي و عقيقة المعاد في شرح الارشاد ، كبير في الفقه )) (٣)

تكررت ترجمة حدادا - رضوان الله عليه - في اربعة امكنة من كتاب ( المعجم المؤلفين ) ( الجزء العاشر صحيفة ٨٦ - ٨٧ ، مستندا على العلامة السيد محسن الامين ، صاحب ( اعيان الشيعة ) ) و قال (( محمد صالح بن محمد اسماعيل

(١) السيد محسن الامين اعيان الشيعة ، ج ٩ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، طبعة عام ١٣٠٣ الكبيرة .

(٢) اسماعيل پاشا البغدادي : هدية العارفين ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) خير الدين الزركلى - الاعلام ، الجزء السابع صحيفة ٣٤ .



البرعاسى ابطهرسى ، الشيعى - فقيه اصولى ، مفسر من الامامية ، توفى بكرىلا ، من تصانيفه تفسير القرآن فى سبع مجلدات ، عينة المعاد فى شرح الارشاد ، فى اربعة عشر مجلدا (١٠٠٠) ، (١) .

وفى ترجمته الثانية (( محمد صالح بن محمد القزوينى ، فقيه اصولى مفسر منكم اخبارى احد فى ايران على الميرزا القمى ، ثم انتقل الى الحنف ، واحد عن جعفر صاحب كشف العطاء ، ثم رحل الى كرىلا ، و توفى بها - من تصانيفه عينة المعاد فى تمام الفقه فى ١٤ مجلدا ، بحر المعرفان فى تفسير القرآن )) (٢) و ترجم عن حياه جدا - قدس سره - حضور من العلماء والمؤرخين ، و ارباب العلم ، و أصحاب العvisله من الفريفيين العامة والخاصة والمستشرقين فى كتبهم ومؤلفاتهم و نشر عشرات المقالات فى الصحف والمجلات ، يختلف اللعاب عن حياته ، الخالدة ، ولا يسمى الاشارة اليها ، و منهم العلامة الميرزا محمد على الكشميرى فى (( بحوم السماء )) ص ١٦٤ ، والمدرسى فى (( ربحانة الأدب )) ح ١ ص ٢٢٨ ، ولأميرى فى (( معجم رجال الفكر )) صحيفة ٣٢٨ ، و الأنصارى فى (( شخصيت شيخ )) ص ٢٢٩ ، والسيد مهدي الكاظمى فى (( احسن الوديعه )) ح ١ ص ٣٥ ، و حاميايا مشارى فى (( مؤلفين كتب چاپى )) ح ٣ ص ٥١٨ - ٥١٩ ، و شيخنا الاستاذ فى مختلف احراء (( الدررمة )) ، والسيد حسن الصدر فى (( تكملة مل الامل )) المخطوط ، والمياجى الكومى فى (( الشجرة الطيبة )) المخطوط وغيرهم .

## وفاته

احتلت العلماء والمؤرخون ، والمحققون ، و أصحاب القلم فى تاريخ وفاته ، وقد عثرت فى سوان على (( كبر المعاد )) وهو آخر تصانيفه ، كما أشربا فى

(١) عبر رضا كحانة معجم المؤلفين ، الجزء العاشر صحيفة ٨٦ .

(٢) المصدر نفسه صحيفة ٨٧ .

تصل مؤلفاته ، بحظ ميرزا عبد الوهاب حله لا رش ، دون فيه تاريخ وفاة والده في كربلاء معاً ، عندما كان واقفاً عند صريح سيد السجدة ١٠ أبي عبد الله الحسين عليه السلام من جهة الرأس ، مع غروب شمس يوم الجمعة ، ٢٧ / جمادى الثانية سنة ١٢٧١ هجرية ، و بواقع عام وفاته مع كلمة ( فاصل عصر = ١٢٧١ ) .

### كيفية وفاته :

كان ، مبرحماً له - قدس سره - يقيم صواب الصبح والمغرب والعشاء في روضة الحسينية و صلاى الظهر والعصر في روضه سيدنا العباس عليهم السلام وكان امام الحرمين ، ويحشد حوله لأكثر الصلوة معه جمهور كثير من و حوّه العلماء ، والفصحاء ، والعقديين .

وفي اواخر ساعات العصر من يوم الجمعة ٢٧ ، جمادى الثانية سنة ١٢٧١ هجرية حينما كان مسجولاً سأل في كتبه كبر المعاد في اعمال سنة ، وعند وصوله الى مدوّن اعمال - يحججه الحرام - شفى في دعاة عرفة بكاتبه ( و بهكم الله واحد لا اله الا هو ) . سبهاً كعادته بالذهاب الى الروضة الحسينية لأداء صلاى المغرب والعشاء وبعد قراءة الركعة وحينما كان واقفاً تحت فيه سيد الشهداء ١٠ أبي عبد الله الحسين عليه السلام ، عند الرأس الشريف من لحرم بحسين المطهر وهو في حان الدعاء والتضرع الى الله تعالى ، رافعاً يده الى السماء احتطفه بقدر لمختم مجاء ، حمل الى داره ثم غسل

فشرع في أوائل عمره الشريف بالتأليف مع كلمة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) و آخر ما دونه من حياته كان كلمة ( لا اله الا هو ) .

### تشيع الجثمان :

صحب السواد ، وصح العالم الاسلامي بوفاته ، وهرع الناس على

اختلاف طبعا هم اى داره الشريفه وعظمت جميع الحوراء العلميه فى كربلا  
والنجف وفى اليوم الثانى حصر بحله العولى الشيخ حسن من النجف، حيث  
كان يقيم فيها مع شيخ الطائفة النجى مريضى الأنصارى، حاملوا بحملان العظمير  
واطلقوا نحو روضة سيدنا العباس، بالتهليل والكبير، والمطم والنكا، ومواكب  
العرب، تتقدم امام السعش، وحصر التشييع كافة رجال البلد، من العلماء و  
الرسميين و مختلف طبقات الشعب، ومن الروضة العباسيه توجه العوكس نحو  
الروضة الحسينية، فتقدم شيخ الطائفة شيخ مريضى الأنصارى بصلاة و تم  
العلماء به مع المشيعين، ثم حمل السعش الى العبر المحصن بعميد الواقع  
فى الرواى بحسبى العظمير، و دمن بين الدموع والحسب

### مرقد الشريف :

لقد حصص بمترحم له - قدس سره - من حياته مقبره خاصه فى الرواى  
العربى من الروضة الحسينية، حيث اشبات الحادى سراس الشريف، حينما  
قام جدا - رضوان الله عليه - بعميرات واسعة فى الروضة الحسينية، عام ١٢٤٢  
هجريه وقد نص فى وصيه ان يدمن بها و دمن من المحل بعه، و وصح  
على مرقد العظمير صدوق صغير وعليه اماره و مارى للقرآن يصرف من موقوفاته،  
التي حصص لهذا الغرض حتى اليوم، و يتبرك به العام والحاص، و مراراً  
يقصد لقضاء الحوائج .

### اولاده :

حلف جدا - قدس سره - سبعة اولاد ذكور، كلهم من أعظم علماء  
الشيعة، و رعا الطائفة الجعفرية، و مراجع التقليد فى عصرهم، وقد اشتهروا  
بآل الصالحى تفاخرا بالمترحم له .  
آل الصالحى : من أعرق البيوت العلميه الشيعية، وأشهرها، وكان هذه

لا أسرة معروف في مطلع القرن الثامن عشر مآل سبرعائى . حتى سنة ١٢٦٢ هجرية . لى ششيد سها المولى الشىخ محمد نقى البرعدى . ثم اششهر هدا البى بل الشىهد الثالث أوآل ششيدى . و بعد وفاة المرحم له فى سنة ١٢٧١ هجرية . عرف دريه مآل ششيدى للصالحى . وحين بعد فامون الحسبة فى سبرائى و ايران سمرعت هده الاسره الى مرعين بطن يعرف مآل الصالحى و فرع بآل (( ششيدى الصالحى )) محتفظين بلعب (( ششيدى )) . تعاخرآ بدم عصم الششيد - رضوان الله عليه - و منهم كىب هده اسطوره . و بذكر مايجر برحمة اولاده ثم حفاده فى كربلاء سعدة .

عزتهم المولى لىخ محمد بن المولى الشىخ محمد صالح آل الصالحى . من محول العلماء و اكبر لعلمها . ولد فى كربلاء و تخرج على والده و عمه الشىهد الثالث و السيد عى الطباطبائى صاحب الرياض . و السيد محمد السجاهد و سرف العلماء و من فى ساحاب لمعركة ثناء الحرب الايرانية الروسية فى رى دحة الحرام سنة ١٢٤٠ هجرية . ثم نقل حثمه اشرف الى قروى . و من فى وفيات لصدور قروى فى سبطه المحتصه مآل سبرعائى و له مؤلفات منها سبريات سساده صاحب الرياض و شرف العلماء فى الاصول .

ثانيهم المولى ميرزا عبد الوهاب بن المولى محمد صالح آل الصالحى من اعظم علماء الشيعة . حكيم مد . ميسوف . مصلع . عارف . شاعر ماهر . اديب . متبحر . ششيد . بحري . من مواجع التقيد

تخرج فى الحكمة و الفلسفة على يد الحكيم الشهير ملا على بورى و كان من الطبقة الاولى من تلامذه ملا آفاى الحكى فى قروى . و حصر فى الفقه و الاصول على والده . و عمه الششيد الثالث . و مرأ على السيد محمد السجاهد . و شرف العلماء . و صاحب الخواهر . و شتت اليه الرعاية العامة . و المرحعيد المعظم بعد والده . و من مؤلفاته شرح على (( العرشة )) لصدور المتأسهين

الشيرازي . و يظهر منه بآخه في هذا الفن . وله ديوان شعر في رثاء الأئمة المعصومين (ح) . باسم (سورگدار) . توفي في ٢٥ / ذي الحجة الحرام ، سنة ١٢٩٤ هجرية . ويساوى وفاته مع كلمة (المرعاشي = ١٢٩٤ هجرية) . ودفن عند رانده في البرواق العربي من الروض الحسينية . عند الشباك المحاذي لرأس الشريف .

ذكره صاحب (لأثر ولا آثار) في ص ١٦٣ . وغيره شيخنا الاستاذ في طبقات اعلام الشيعة . قائلا . من أعظم علماء عصره . كان من أحلاء الفقهاء . و اكابر الرؤساء . ثابا فقيها . و مجهدا حافظا . و متكلما واعظا . و حكيما فاضلا . احير من ساندته في اصفهان والسجف . و حل بين طهراس قومه . فاستب ليه الرئاسة الدينية . و الرعاية الروحية . وقد كان شديدا في امر الدين . بأمر المعروف . و بمنهي عن المنكر . و يطبق قوانين الشرع لشريف . ولا يأخذه في الله لومة لائم . و كان نافعا . لكلمة . مطاع الامر على الاكابر و الاصاغر . . . . . هبط طهراس في الأواخر . فكان من رعايا العلماء . و كبار المراجع . . . (١) .

ثالثهم المولى الشيخ حسن بن المولى الشيخ محمد صاحب الحائري آل الصالحين . من أعظم العلماء الامامية . و اكابر مجتهدى الطائفة . فقيه متبحر . اصولي محقق . رعيم متكلم . له اليد الطولى في العلوم العقلية و النقلية . عميق التفكير . دقيق البصر . من مراجع ائمة في عصره . و اركان الاسلام . و من علماء كربلاء الأجلاء .

تخرج في العصفيات على الحكيم الشهير المولى على النوري . و المولى ملا آقا الحكيم الغروي . و حضر في النفقة و الاصول على والده . و عمه الشهيد الثالث . و المولى صاحب الجواهر . و اختص شيخ الطائفة الشيخ مرتضى الانصاري . و كان من خواص اصحاب الشيخ الأنصاري . و من ارشد تلامذته .

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراسي الكرام الميرزا ح ٢ ص ٨٠٨ .

استقر في كربلاء ، متصدراً للتدريس والفتوى ، وبت الأحكام بأمر من استاده ، شيخ مرتضى الأنصارى ، واشتهر أمره ، وطار ذكره ، وعكف عليه طلابها ، وكان وحيد عصره في ابتكار الأفكار الحسنة ، والتحقيقات المستحسنة ، وحلها والتعبير ، ورشده البيان . ثم هاجر إلى الحجاز ، وشغل كرسي التدريس في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وكان يدرس الفقه الجعفرى على طرق المذاهب الأربعة ، وقام بتعميزات واسعة في روضة البقيع ، وفي ساطرة حرب بيته وبين جمع من العلماء العامة ، بعض الحامدين والمتعصبين يترقب بالمترحم الدوائر وحتى حصلوا عليه ، وهو في طريقه إلى داره ، بعد صلاة العشاء في العديده ، وضرب على رأسه ، فوقع معنيا عليه ، وقضى في اليوم الثاني ، ودفن في روضة البقيع ، وذلك سنة ١٢٨١ هجرية .

وله مؤلفات في الفقه والاصول ، وماسك الحج ، وحاشية على رسائل ومكاسب اسناده في أربع مجلدات ضخمة يتابع الولاية ومعارج العرفاء في الكلام ورسالة في ربيبه ، ذكره شيخنا الاستاذ في طبقات اعلام الشيعة فائلا ( ١٠٠ ) عالم حليل كان من مقبها عصره ، مسحرين ومن اجل تلاميذ ، شيخ مرتضى الأنصارى ، توفي حدود ( ١٢٨٠ ) ، وهو والد العالمين الحليلين الشيخ العيراني على المدرس في كربلاء ، والشيخ الميرزا علامة ( - - ) ( ١ ) .

رابعهم المولى الشيخ حسين ، بن المولى محمد صالح آل الصالحى ، من اركان الاسلام ودعائم الدين ، فقيه ، بحير ، اصولى ، متصلى .

تخرج في الفقه والاصول على والده ، وعنه الشهيد الثالث ، وحضر في كربلاء على السيد ابراهيم القرويينى ، صاحب (( المواظ )) ، وفي السجف على صاحب (( الجواهر )) ، والشيخ مرتضى الأنصارى ، و سجد في الحكمة والفلسفة على ملا آقا ، لحكمى القرويينى ، ثم استقر في قرويين ، وكان من مراجع التقليد ، و رعاء الطائفة ، وشغل كرسي التدريس في المدرسة الصالحية ، وعكف عليه

( ١ ) الشيخ آغا بيرك الطهرانى : الكرام المبرره ج ١ ص ٣٢٢ .

طلابها ، واشتعلوا عنده بدراسة الفقه والاصول . كان مولى الميرزا ، دويب اللسان ، جاد الدكاء ، حلوا ، سعيماً ، وكثير الاقبال عليه ، ورجع الناس اليه بالتقليد ، فنهض باعداء الخلافة والرعامه والمرجعيه العظمى ، نه مؤلفات في الفقه و الاصول ، منها : مسهب الرشاد في شرح الارشاد في ثمان مجلدات ضخمة من ، نظهاره الى انديان يومى سنة ١٣٠٩ هجرية . ذكره شيخنا الاستاذ في ترجمته والده الشيخ على اكبر قنلا ( ) و فائنا ترجمه والده الشيخ حسين العام الخليل صاحب المصانيف الفقهية ، الذى يوجد في مكتبه السيد محمد هادى الميلاسى . في المشهد الرضوى . (١) .

خامسهم المولى الشيخ رضا . من المولى لشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى كان عالماً ، فاضلاً ، فقيهاً ، مكنكاً ، شيخ الاسلام ، ومن اكابر علماء كربلا لأحلاً ، . ومراجع التقليد والفتوى

تخرج على والده ، وعنه الشهيد الثالث وصاحب (( الصوابط ) و صاحب (( لخواهر ) ، واشيخ مرمى الأنصارى وصاهراً أسرة استاذ الأنصارى وقد شارك في مؤن كثيرة ، وجميع ، تفصائل و حاراعلى مراتب الفقه والاصول ، وكان رئيساً مطاعاً في كربلا عند الخاص والعام وسعل كرسى تدريس في كربلا ، وقائفاً بالوظائف الشرعية مع شدة الاحباط والورع والتقى ، وفي منتهى التواضع وسلامة النفس .

من مؤلفاته : مصباح الاصول رساله في الرضاع رساله في السدر روح النجاء في الكلام والامامة تومى بكربلا سنة ١٣٠٨ هجرية .

سادسهم المولى الشيخ موسى بن المولى الشيخ محمد صالح آل الصالحى ، من محوون الفقهاء الاماميه ، و اكابر علماء الشيعة ، رعيم ، رئيس مفسر ، متصلي تخرج في الفقه والاصول على والده ، وعنه الشهيد الثالث ، وشيخ الطائفة

(١) الشيخ آقا بزرگ الطهراسى نقياً المشرح ٤ ص ١٥٩٦ - ١٥٩٧ .

الشيخ مرتضى الأنصارى في الحنف، وتتلذذ في الحكمة و الفلسفة على المولى ملا  
آقا الحكيم الغروي، و شغل كرسى التدريس في المدرسة الصالحية، وكان من  
كبار المدرسين في الفقه والاصول والتفسير .

من مؤلفاته : اسرار التبريل في تفسير القرآن المجيد في مجلدين صحيفين .  
توفي سنة ١٢٩٨ هجرية .

سابعهم : المولى الشيخ محمد علي بن المولى محمد صالح آل صالح  
مجتهد ، بحري ، فقيه ، متبحر ، اصولي ، متصلي .  
حار قسطا وافرأ من العلوم العقلية والنقلية .

تخرج على والده ، و شقيقه الميرزا عبد الوهاب ، والشيخ حسن ، و تلذذ  
في العمليات على المولى ملا آقا الحكيم الغروي ، و كان من كبار المدرسين  
في الفقه والاصول بالمدرسة الصالحية ، و اسهب اليه الرعاية والبرجعية في  
قرويين ، و كان على جانب عظيم من الورع والتقوى ، و عفه النفس ، و صدق التوكل  
وهو رميل السيد جمال الدين الأسدآبادي المعروف بالأفغاسي في المدرسة  
الصالحية ، و كان ميأ بينهما علاقات وثيقة ، ثم التحق بالأفغاسي حينما كان في  
الهند .

من مؤلفاته : اصول الفقه في مجلد واحد ، توفي سنة ١٣١٥ هجرية

احفاده في كربلاء :

يمتثل اليوم ذرية حديما - رضوان الله عليه - في العراق ، و ايران ، و  
اروبا ، و امريكا ، و سوف يذكر ما يحار احفاده في كربلاء على رعم افئس التي مسح  
خطوطها الاستعمار ، و الامبريالية العالمية ، منذ اعوام ، صداشيعنة في  
العراق ، و بعد المخطط الاستعماري بيد النظام الحاكم في العراق اليوم ،  
ففضهم سحق ، و منهم من شرد من دياره و مسقط رأسه ، و منهم لا يزال ساكن في  
كربلاء المقدسة من احفاد المؤلف قدس سره .



مهم المولى الشيخ آقا صدر الدين الشهير بعماد الاسلام، بن امولى الشيخ الميرزا عبد الوهاب، بن المولى محمد صالح الحائرى آل الصالحى، من اكابر علماء الشيعة فى كربلا، محقق، مفسر، فقيه، متبحر، حكيم، فيلسوف، اصولى، محقق.

تخرج على والده، والشيخ مرتضى الأنصارى فى النجف، و تعلم فى الحكمة والفلسفة على المولى ملا آقا الحكيم الغروي، ثم انتهب اليه الرعاية بعد والده، وشغل كرسى التدريس زمانا فى المدرسة الصالحة بغروي، وكان من كبار علمائها

ثم هاجر الى مسقط رأسه كربلا، العدة، ونصّر للتدريس فى مدرسة حسن خان بكربلا، فلفت حوله كثير من طلاب العلم، يسهلون عليه العبد، لما امتاز به من حسن الالقاء، وعدوه المطلق حتى يومى سنة ١٣٣٧ هجرية، ودفن فى الروضة الحسينية وله مؤلفات منها شرح على ((العرشية))، وشرح الارشاد، فى خمسة مجلدات من تطهارة الى الدييات، ذكره شيخنا الاستاذ فى طبقات اعلام لشيعة صمن برجة والده، (١)

وسمى امولى الشيخ اميرزا علامه، بن المولى الشيخ الحسن بن المولى الشيخ محمد صالح الحائرى آل الصالحى، من اعظم علماء الامامية، مجتهد، مفسر، فقيه، مفسر، اصولى، متصلي، عبد، زاهد من سراج التقلید فى عصره.

ولد فى كربلا سنة ١٢٤٩ هجرية يوم اربعاء مائة واربعمائة ولادته مع كلحة شمس نصحي = ١٢٤٩ هجرية)، ادرك الشيخ مرتضى الأنصارى، وتعلم على والده، ثم تخرج على المولى الشيخ حسين الاردكاني، المسمى سنة ١٣٠٢ هجرية، واميرزا حسين الله الرشتي، المسمى سنة ١٣١٢ هجرية، وتخرج فى

(١) الشيخ آقا بزرگ الطهراس الكرام الميرزا ح ٢ ص ٨٠٨.

العقلیات علی المولی ملا آقا الحکمی القزوینی ، ثم تصدر کرسی اتدريس والامامة فی کربلا والنجف ، فالتف حوله كثير من العسلاء ، و نظر اليه النابهيون من اهل العلم بعين الاكبار ، وعرف بالتحفيق والسديق واصالة الرأي ، وقراره امامة ، و ذلك بفضل عبقريته ، وسبوغه ، ونظرياته العميقة وأمل عليه الناس ، وكان من مراجع التقليد في كربلاء ، و اکابر رعايا الطائفة لكن لم يمهله الأجل المحتوم ، وتوفي سنة ١٣١٠ هجرية و يساوى عام وفاته مع كلمة ( مدرسة ميسر عام ١٣١٠ هجرية ) .

من مؤلفاته (( بعية المرام )) في الاصول ، محلدين ، و (( تحفة الإرشاد )) في شرح الارشاد ، في أربعة محلدات ضخمة ، من الطهارة في الدييات ، ذكره شيخنا الاستاذ تارة في دليل ترجمة والده ، وطورا في ترجمه مستقلة ، إلا أنه سقط اسم والده في ترجمته المستقلة . (١)

وأشار اليه الأنصاري في (( شخصيت شيخ الأنصاري )) ص ٢٢٩  
وصهم المولى الشيخ الميرزا علي مكي ، بن المولى الشيخ الحسن بن المولى الشيخ محمد صالح ، لحائري آل المالحي ، من اعظم العسلاء الامامية و اکابر فقهاء الاصوليين ، و مدرس الطف .

ولد في كربلاء سنة ١٢٥٣ هجرية ، يوم اى مادة تاريخ ولادته (( مظهر حق - ١٢٥٣ هجرية ) ، تتلمذ على والده ، و شيخ الطائفة الشيخ مرتضى الأنصاري ، و تخرج على المولى الشيخ ميرزا حبيب الله الرشدي ، وغيرهم وقد شارك في مؤون كثيرة ، و جمع الفصائل ، و حار اعلی مراتب الفقه والاصول ، و انتهت اليه الرعاية العامة ، والمرحعية الكبرى ، بعد شقيقه المولى الشيخ «ميرزا علامة» «حائري و جلس للتدريس والعتوى في كربلاء و بث الأحكام ، وعكف عليه طلابها و اشتغلوا عنده بدراسة الفقه والاصول - واشتهر امره ، و طار ذكره ، بما ينفرد

(١) الشيخ آقا بيرزك الطهراني - الكرام البرره ج ١ ص ٣٢٢ ، و بقيا البشر ج ٣ ص ١٢٢٢ .

بالتحقيقات الحسنة، والأفكار العالیه، كان قوى الأسلوب، وسيع الدهن،  
حد الدكاء، واحاطته بالعلوم القديمة والحديثة، معقولا وسقولا. لذا عرف  
بمدرس الطب.

له مؤلفات منها: فقه القرآن، في جزء واحد، يبحث في آيات التشريع،  
وبدائع الاصول.

ذكره شيخنا الاستاذ الشيخ آغا بزرگ الراري في طبقات اعلام الشيعة  
قائلا: ((هو الشيخ ميرزا علي بن الشيخ حسن بن المولى محمد صالح بن  
المولى محمد... المرعشي القروي الحائري، عالم كبير، وفقيه ماهر.

كان في النصف الأشرف، من بلاد الشيراز ميرزا حبيب الله الرشتي،  
وعبده من محقق ومنه، أصاب حظا عظيما في العلم والفصل، سكن كربلاء كوالده  
الجيل. وتصدّر فيها للتدريس الخارجي، فكان له بحث عامر، يحضره البابيون  
والأفصل من أهل العلم، وقد عرف بده النظر، وعمق الفكر، وعدوبة السطو.  
توفي في كربلاء في سنة ١٣٢٠ هـ. ومن آثاره مجلد في اصول الفقه، من  
اول مباحث الألفاظ الى آخر بحث وربع الأمر عتق الحظر، في ٥٦٢ صحيفة  
بالعطف لكتاب الوسط، دون الرحلى (١٠٠) (١).

وذكره الأنصاري في كتابه ((شخصيت شيخ أنصاري)) ص ٢٢٩ نقلا عن  
شيخنا الاستاذ صاحب الذريعة.

توفي سنة ١٣٢٠، ويساوي تاريخ وفاته مع كلمة (مصيل = ١٣٢٠ هـ)،  
ودفن في الايو، لدهي مقابل باب الرئيسي عند الدخول في الحرم  
الحسيني الشريف.

ومهم: المولى الشيخ محمد حسين، الشهير بالشيخ آغا، بن الشيخ المولى  
رضا، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى، شيخ الاسلام

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراني الكرام البره ح ١ ص ٣٢٧، ونقبا البشر  
ح ٢ ص ١٦٣٠ - ١٦٣١.

مجتهد ، محقق ، فقيه ، متبحر ، مجاهد ، ثائر .

ولد في كربلاء سنة ١٢٤٢ هجرية تخرج على المولى الشيخ الميرزا علامة  
ومدرس النطف المولى الشيخ الميرزا علي بن آل الصالحى ، واستفاد منه  
الرياسة والرياسة بعد استاده ، وابن عمه المولى شيخ الميرزا عيسى بن  
الحائري آل الصالحى كاصح النظام لاسنادى نعمانى في العراق وكان  
من كبار دعاة الاعتدال الدستوري في ايران من مؤلفه شرح الارصاد في  
مجلدين ، وشرح ألفية ابن مالك وغيره توفي سنة ١٣٢٣ هجرية وكان  
أبوه من اسره آل الانصارى ، وحلف من اسرته المولى الشيخ علي والشيخ زين  
العابدین ، والشيخ الحاج باقر والحاج حسن الذي كان طبيباً ماهراً ، و  
يتماطلى العقاقير الطبية لداشهر بالعطار واحد اولاده واحفاده بهبه  
والدهم لعلهم ويعرف هذا السبب اليوم في كربلاء بأن العطار وأشهرهم  
الحاج محمد بن الحاج حسن العطار ، وهو موظف في بلدية كربلاء وشعبه  
المهندس صالح بن الحاج حسن العطار من كبار موظفين في وزارة  
التخطيط العراقية وتوفي بن الحاج حسن العطار ، طبيب مؤلف ، محقق  
ولد سنة ١٣٤٤ هجرية في كربلاء جمع بين علوم القديمة والحديثة فخرج  
من دار المعلمين الابتدائية ، وقرأ جامع المقدمات والاحكامية على علماء كربلاء ،  
وكان خطيب الحرمین يرمي المبر الحصى في الروضة الحسينية وروضة  
سيدنا العباس عليهما السلام ، وهو اليوم أحد أدباء كربلاء يمارس نشاطه العلمي  
في كربلاء ، من مؤلفاته شاعريه امرئ القيس بطرب الى مجتمع كربلاء ومن  
مؤلفاته المطبوعة كتاب الوطني في شعر كربلاء ، ذكره بامرامين بورد في  
كتابه اعلام العراق ، وثبت اسم والده حسين<sup>(١)</sup> واصحح ما ذكرناه .

ومهم المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ الميرزا علي بن

(١) باقرامين بورد - اعلام العراق الحديث ، ج ١ ص ١٨ .

امولى الشيخ، الحسن، من امولى الشيخ محمد صالح الخائرى آل الصالحى،  
عالم، فاضل شيخ الحديثين ووجه الاسلام ومسلمين وأرباب عقيدة،  
مجاهد ثائر ماضى عند راهد.

ولد في كربلاء سنة ١٣١ هجرية يومى مائة تاريخ ولادته مع كلفه  
سجيرة بها = ١٣١ هجرية<sup>١١</sup>

قرأ المقدمات وطرأ من سطوح فيها ثم لزم امولى الشيخ عيسى بن  
الشهيد الثالث حسن وهاجر معه الى مروى، ثم عاد الى مسقط رأسه كربلاء،  
وحضر عنى مبرراً محمد بن السيرى رعيم لموره لعراقه الكبرى واحتل  
مرحان نعم واعظم عماد الامامة وسار في بوره بعشرين لحارده ضد  
الانكسار في لعراق وحس حاو لا تكسر العنق عنه فكان من بهرب بن  
ايران وسكن مروى سنة ثم رجع بن كربلاء وكان له محظوظ عسكري ضد  
انكساره بن فلسطين بحضرة وفضل بؤس العائر العراقية الذين كان  
به معهم علاقات مودة من امام بوره بعشرين وطلب منهم بن حرب سعيه  
وحصوا على قناوى بحضرة من قضاة سبعة ضد يهود بغداد

وحين علمت بحكومة العراقية عارضه بسند وفى بعد الثالث من عمره  
الشريف انصرف الى الاعتكاف والعبادة والاعتقاد بانه في كربلاء وصورا في  
مكة المكرمة والديانة بمورة وراما في صافرا حين اندلاع العنق في  
العراق ضد السبعة وعصائره من سنة ١٣٩١ هجرية حتى الجوب الحاضر  
موجه انصرف به بن ايران وسكن طهران حتى احتفظه العدر المحرم مع  
عروب شمس يوم الاثنين الحامن من شهر معيار المعظم سنة ١٤١ هجرية  
وبساوى عام وفاته مع ان المعين في حنة وعيم = ١٤١ هجرية.

من مؤلفاته العرر واندزر، من حلد بن صحمين، المخذ الأول بالعربية،

١١. سجيرة دله يشكل من كلمتين، سجيرة مع سحر، حلب، تصرف و  
كلمة دله = طوب.

والمجلد الثاني بالعارسية ، على غرار كشكول ، جمع فيها جملة من الحكم والأفان ، والأشعار ، والحوادث التاريخية ، وشرع بها من سرعات الأخبارية والاصولية . في النصف الثاني من القرن الثاني عشر ، حتى ثورة العشرين ، وكلا الحرثين من مخطوطات مكتبنا في كربلا المقدسة .

ذكره شيخنا الاستاذ الامام الرازي ضمن ترجمه والده قائلا (( ٠٠٠ ) وكانت ولادة نجله الشيخ حسن الذي ساء باسم حده في سنة ١٣١٠ هجرية ، وقد قرأ على عدد من الصلا ، وأجل أولاده العلامة المعمر الشيخ عيسى ، الذي كان متولّي اوقاف والده الشيخ محمد تقي الشهيد الثالث ، وادفان عمه الشيخ محمد صالح ، الواقعة في برغان و قزوین ، وغيرهما ولازمه عدة سنين ، وهاجر معه الى قزوین . . . رجع الشيخ حسن الى كربلا ، وبقي فيها الى اليوم مقيما للوظائف الدينية ، ومتوليا لما بقي من تلك الاوقاف في كربلا . . . وقد عيّنه متوليا الحجتان . الشيخ ميرزا حسين النائيني ، والسيد ، بوالحسن الاصفهاني في سنة ١٣٢٥ ، بمحضر الشيخ جعفر البغدادي ، فاضى الجعفرية يومئذ ، (١) بصعته اعلم علماء هذه الاسره . وحلف الشيخ حسن كلا من الحاج احمد الصالحی ، وعبد الحسين شهيدى الصالحی ، الشهير بالشيخ عيود الشيخ حسن الصالحی . كاتب هذه السطور .

ومهم الحاج احمد بن المولى الشيخ حسن . بن المولى الشيخ المهورا على بنى . بن المولى الشيخ الحسن . بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحی ، من صلا النجار ، وصاحب الحيزاب والمبرات الكثيرة وعبيد اسرة آل الصالحی .

ولد في اليوم الثالث من محرم الحرام سنة ١٣٢٠ هجرية ، ويوافق مادة تاريخ ولادته مع كلمة ( حافظ قرآن = ١٣٢ هجرية ) ، وبعد اكمال الدورة

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراني - نفاة الشرح ٢ ص ١٦٣١ .

الابتدائية، والمدارس المتوسطة، وأما المقدمات على آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي في كربلاء، ثم بولع بالحجارة، فأحدها بجد وإفان، وهو اليوم أحد كبار التجار في أربيل، والعربية وله آثار خالده، وصدقات خارية، منها بناء جامع صحن تقويين في شارع النواب، مطبوع من الخارج بالقاشي المعرق ومن داخل بالصفيحة، وهو من آيات الحمال والناس المعماري الإسلامي المعاصر. ثم تبنى بقباب طبع هذه الموسوعة الفقهية، التي بين يدي القارئ الكريم وهو اليوم عميد أسرة آل الصالحى بلا مراعى، وفقه الله وحمله دحوا للإسلام. به من الذكور سبعة أولاد، تخرجوا من أرمى الجامعات العلمية في العدم ويحملون شهادات عالية، وهم الدكتور على أكبر الصالحى، والاستاذ محمد، و الدكتور محمود، والدكتور حواد، والاستاذ كاظم، والدكتور رضا، والاستاذ حسن الشهير بسعيد.

ومهم عبد الحسين شهيدى صالحى الشهير بالشيخ عبود الصالحى، بن المولى الشيخ الحسن بن المولى الشيخ الميرزا على مقي، بن المولى الشيخ الحسن، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائرى آل الصالحى. ولد في كربلاء في اليوم الرابع عشر من شهر شوال المكرم سنة ١٣٥٢ هـ، جمع بين العلوم القديمة والحديثة فقرأ المقدمات على الشيخ جعفر الرشتي، في المدرسة الهدية بكربلاء، وحضر في التفسير على آية الله العظمى السيد محمد انشيرازي، وتخرج في التاريخ والأدب الشيعي على شيخ العلماء و المحدثين الشيخ آغا سررك الطهراني، صاحب الدريفة، والمجارسيد بحارة مؤرحة سنة ١٣٨٨ هجرية، وغيرهم من مؤلفاته ((الشيعة وأسس الشريعة)، ((عروات الرسول)) في الكتاب والسنة والتاريخ والأدب، ((كربلاء في حاضرها و ماضيها))، شرفها منها في حريده المجتمع الكريلائي، ونقل عنه حصص من المحققين، منهم الدكتور على الوردى في كتابه لحناء اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج ٢ ص ١٢٢ و تحقيق كتاب تفسير الميرزا على طبع المجلد الأول مصنفه

١٣٧٩ هجرية في . لمحف مطبعة العمال . و تحقيق هذه الموسوعة الفقهية وغيرها

ومهم فضيلة الأستاذ الدكتور علي أكبر . بن الحاج أحمد بن موسى الشيخ حسن . بن المولى الشيخ الميرزا علي نقي . بن المولى الشيخ الحسن . ابن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى . محقق بارع . ماضى . مجاهد .

ولد في يوم ١٧ من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٤٨ هجرية في كويلا المقدسة . وحصل على درجة لسان من الجامعة الأمريكية في بيروت و تخرج بدرجة دكتوراه في الهندسة المدنية . من جامعه ( ام . اى . نى ) في ولاية ماساجوسف بامريكا . ثم عين استاذ جامعه الشريف ( آريامهرسان بطهران ومع ثورة الشعب الايراني السائل بعين رئيس جامعه شريف . ويشغل حالي معاون وزير للتربية العاليه وهو من الشخصيات المرموقة في نظام الجمهوريه الاسلاميه في ايران . وعصو في المظلمه العالميه ( بوسكو ) . وفقه الله لخدمه الاسلام والمسلمين

ومهم الاساتذ الدكتور محمود . بن الحاج احمد بن المولى الشيخ الحسن . بن المولى الشيخ الميرزا علي نقي . بن المولى الشيخ الحسن ابن المولى الشيخ محمد صالح آل الصالحى محقق مد .

ولد سنة ١٣٧٣ هجرية . وحصل على شهادة لسان في الفيزياء . من جامعة نيس في امريكا . ثم تخرج بدرجة دكتوراه في الهندسة اسديريه . من جامعة كاليفورنيا في بركلي بامريكا . عام ١٩٨٢ . وهو اليوم استاذ في جامعه شريف ( آريامهرسانغا ) . ويمارس مهامه العلميه بنشاط فائق . وله مقالات علميه رصيه . ومناصب في الجامعات العلميه في ايران . وحاج ايران . وفقه الله وأبناه .

ومهم الاستاذ اندكورجواد . بن الحاج احمد . بن المولى الشيخ



محسن، بن المولى الشيخ الميرزا على بن المولى الشيخ محسن، ابن  
المولى الشيخ محمد صالح الكاظمي آل الصالحى محقق بارع  
ولد في لكاظميه سنة ١٣٧٥ هجرية وحصل على درجة لسانين من  
جامعة كالجورنيا وخرج بدرجة دكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة  
كاليفورنيا الجنوبية، وغير محقق في محضر بل لا ب. من أعظم المحققين  
العلمية في أمريكا في ولاية نيويورك وهو اليوم من علماء هذا المختبر يمارس  
عمله العلمي بنشاط، وفقه الله وابقاه.

### الدافع لتحقيق هذا الموسوعة الفقهية

الدوافع التي أدت لتحقيق هذه الموسوعة الفقهية وما احتراها بالذات  
من مولفات حداثاً - رضوان الله عليه - هذا الكتاب هي ما أؤدعه غير واحد  
من مسؤولي الجمهورية الإسلامية في إيران لطبيب «تربعة الإسلامية العراقية»  
بد من يديهم هناك حاحه ملحه وماهه الى الموسوعات الفقهية .  
وما كان القرن الثالث عشر لهجرى من لعصور ذهبيه في التشريع  
الجعفرى وقد ظهر في هذا القرن جمهور من اطباء العلم وحبها بدة  
المحققين، وعماقه العقلاء والاصوليين ومرسان الشريعة الشيعية والباطن  
السريعة امتاز السيد مهدي بحر العلوم والسيد مهدي «شهرسائي» و  
مهدي الزماني والشهيد سعيد مهدي الخراساني والسيد علي الطباطبائي  
صاحب ((لرياض)) والشيخ الاكبر الشيخ جعفر صاحب ((كشف معطاء))، و  
ميرزا نوائد سم نعمي، صاحب ((القوانين)) والسيد محسن الأعرجي والشيخ  
سديد الكاظمي صاحب ((مفاتيح الأنوار)) والسيد حواد العامل صاحب  
((مفتاح الكرامة)) والمؤلف - رضوان الله عليه -، وشيعه الشهيد الثالث،  
صاحب ((مفتاح الاجتهاد)) في أربع وعشرين مجلداً ضخماً، وغيرهم بفصل  
الجهود الحبارة، التي بذلها استاد لعلماء لمؤسس المحدد أعاً بما فر

البهيمية في كربلاء المقدسة ، بعدما كاد أن يسيطر على الحوزة العلمية للشيعة جمود فكري ، بواسطة الحركة الأحبارية ، منهم شيخنا المؤسس باعنا الشريعة ، و تخرج من مدرسة العملاقة تلك كوكبه عظيمة من عبادة الامة ، و محول علماء الامامية ، و أحصاهم و ذكر جمعاً منهم شيخنا الاستاذ ، في طبقات ، علام الشيعة ، و السيد الأمين في (( أعيان الشيعة )) .

و ان موسوعة البرعاني في الفقه الجعفري اسماء ( بعزيمة المعاد في شرح الارشاد ) ، من أجل و اعظم و انفع ما صنف في هذا الباب ، و ثمرة طيبة من ثمار الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، و كانت مرجعاً للمحققين ، و صدراً يعول عليه مراجع الشيعة و معها الامامية في السوى ، لذا و حذبا قدحان الوقت لشر هذا السفر النفيس ، بحسب ظل الجمهورية الاسلامية للاستفادة منه ، و تسهيلا للمشرعين في النظام الاسلامي الحالي .

كتاب موسوعة البرعاني في فقه الشيعة :

ان هذا السفر العظيم الذي يقدمه للمحققين و ارباب العتبية و الصنفين ، من أجل و اعظم الموسوعات الفقهية ، التي انتهت ايها تراث القرن الثالث عشر الهجري تحقيقاً و تنقيحاً ، ولم يكن مثله جامع في استنباط الحلال و الحرام ، فهو يبين عن نحر المؤلف - رضوان الله عليه - على كل ما سبقه من التأليف الفقهية و الاصولية ، وسعه اطلاعه في الأخبار و نسجه للاثار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام ، حيث كان هذا الكتاب احد مراجع فقهاء الشيعة في الفتوى و التحقيق ، من بدء التأليف حتى العصر الحاضر ، و اشتهرت هذه الموسوعة في القرن الثالث عشر على نطاق واسع .

و يحكي عن الشيخ جعفر صاحب (( كشف العطاء )) ، المتوفى سنة ١٢٢٨ هجرية ، و السيد علي صاحب (( الرياض )) ، المتوفى سنة ١٢٣١ هجرية أنهما كانا يصرحان بأنه محل موسوعة في الفقه الجعفري كتب في العصر الحاضر و مع

العلم بأسها لم تنم في حياة هذين العلمين. إلا بعض الأجزاء من هذه الموسوعة  
الفقهية .

ويقتل عن المحقق العمى ميرزا أبو القاسم صاحب (( القوابل )) ، المتوفى  
سنة ١٢٣١ هجرية ، ما يقرب من هذا الكلام .

ويقول عن شريف العلماء ، السيد إبراهيم العروسي صاحب (( الصواب ))  
وشيخ الطائفة ، شيخ مرتضى الأنصارى ، أسهم كانوا يقولون من أراد إحكام  
الحلال والحرام ، فليراجع (( غيبة المعاد )) وفيه الكفاية عن غيره من الكتب  
الفقهية .

وعبر عنه صاحب (( روضات الجنات )) بأنه أشهر موسوعة فقهية في الاقطار  
الاسلامية مائلا (( ٠٠٠ )) وكذلك الاحوال الفاضلة ، لكاملان لتفسيرها  
البادلان ، الحاج مولانا محمد نقي ، والحاج مولانا محمد صالح ، ببرعائين  
القرويين المعاصرين ٠٠٠٠ اعنى صاحب المجالس ومجرب الك . وكتب  
كثيره في الفقه والاصول ، مثل شرحيهما الكثيرين المعروفين في البلاد على  
(( الشرايع )) و (( الارشاد )) وغير ذلك من المصنفات الحيات ٠٠٠ (١) .

وحاشا ايضا عن هذه الموسوعة حين عزم العوى السبع محمد حسن صاحب  
الحواهر ، المتوفى سنة ١٢٦٦ هجرية ، تأليف كتاب حواهر الكلام في شرح  
شرايع الاسلام ، مطلب من حداد روض الله عليه - كتب (( غيبة معاد )) في  
شرح الارشاد )) ، ومن شقيقه الشهيد الثالث كتابه (( مسهب الاحتشاد )) في شرح  
الشرايع )) ، وكان هذين الكتابين بشكلان محور بحثه ، والعاية القصوى الذي  
اعتمد عليه مدار كتاب الحواهر ، والسبع الوحيد الذي اعتمد عليه بصورة خاصة  
صاحب الحواهر - قدس سره - في تأليف كتابه الحالد .

(١) السيد محمد باقر الحواسارى روضات الجنات ج ٤ ص ٤٠٣ ، طبعة م  
مكتبة اسماعيليان عام ١٣٩١ .

## مصحح التحقيق

- ١- تحريره المجلدات الأربعة عشر إلى أكثر من ثلاثين جزءاً لأنه يتعدّد إخراج المجلد في جزء واحد ، لكن رحمه ، والجزء الأول في الطهارة ، جعله في جزئين ، و حاول أن يشبع في السجح الرسم لاعتلائى الحديث
  - ٢- سعمل المؤلف - قدس سره - رموا ، جرى عليه العادة عند بعضهم على استعمالها فكتب يث اثني عشر للشهادين وكره بتدكره و كرى الذكرى و طه المبسوط و ث العذارى و يه السهايه و ابط الظاهر ، وقد استعصا عن التمر باتباع اللغز سماه على قدر الامكان .
  - ٣- كان لدينا نسخة من عصر المؤلف جاء في انهامش منه (( سلمه الله )) فاشتمل في دليل كل صفحة للفائدة .
  - ٤- كان الأساس في عمدا نسخة لمؤلف واستعنا في مرافة بعض النصوص ، و استصحح ، اسهم من العصار بساير السجح الموجود .
  - ٥- مبدؤاً على الاختصار في تحقيق هذه الموسوعة لدالم بمرتب نسخ كما هو المعتاد عند المحققين في دليل الصفحات لعدم لاطالة و في صورة الاختلاف بين النسخ اشتمل الاصح في من الكتاب
- وصف النسخ :**

- ١- كان لدينا عند البدء بالعمل عدّة نسخ من (( عقيدة المعاد )) في شرح الارشاد منها نسخة خط المؤلف - قدس سره - ومنها نسخة كتب في حواشيه منه سلمه الله ، و جميع نسخ الكتاب كتب في عصر المؤلف .
- ٢- شرح المؤلف - قدس سره - بتأليف هذه الموسوعة العظيمة ، من المجلد الثالث في الصلاة ، و انتهى من تأليف الجزء الثالث ، في منتصف ليلة الخميس ، ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٢٣ هجرية ، ثم شرع بتأليف الجزء الثاني

في الصلاة أيضا ، و فرغ منه ليلة الخميس ١٧ / شوال ، سنة ١٢٢٥ هجرية - ثم شرع بتأليف الجزء الرابع ، وانتهى من تأليفه في عصر يوم السبت / ١٠ جمادى الثانية / سنة ١٢٢٧ هجرية ، ثم شرع بتأليف الجزء الاول ، و فرغ من تأليفه في مدينة قروين ، يوم ٨ من شهر رجب / سنة ١٢٣١ هجرية -

هذا ما صرح به المصنف - رضوان الله عليه - ، وقد مرعا حتى الآن من تحقيق هذه المجلدات ، والعمل مستمر في سائر الأجزاء ، وسوف نتحدث عنها في الأجزاء القادمة انشا الله .

سأل الله - تعالى - الموفقين والاعانة على اتمام تحقيق الأجزاء المتبقية من هذه الموسوعة واحراجها وأب الرأحي شفاعة رسوله (ص) يوم الحساب والله المستعان .

قروين ٢٢ / رجب المبارك / ١٤٠٥ هـ - و

٢٢ / جرداد ١٣٦٤ هـ - ش

جعيد المؤلف الفاضل

عبد الحسين بن الشيخ حسن آل الصالحى

عما الله عنه















اهلون الله وما سرفته الله قاله يصدق الله ويصدق محمد رسول الله في صلالة على والايتام به وبالتمه  
 من بعده والبراءة الى الله من عدوه وكلمة عرفان الله قلت اهلون الله اهل الله اهل الله اهل الله اهل الله اهل الله  
 حقيقة الايات قاله توفى اولياء الله وتفاضلوا الله وتكون مع الصادقين كما امرت الله قلت ومن  
 اولياء الله ومن اعداء الله قال اولياء الله محمد رسول الله وعلى الحسن والحسين وعبد بن الحسين ثم اخفى الامر  
 ثم ابراهيم ومن اعداء الله ومن اهل الله ومن اولياء الله ومن اعداء الله ومن اولياء الله ومن اعداء الله  
 قلت ومن اعداء الله اهلون الله قاله الا ان الله لا يهدي القوم الظالمين قلت من هم قال ابراهيم الخليل ورمع ونفيل ومحيية  
 ومن دان دينهم فمن عاد اعداء الله فقد عاد اعداء الله وتفرغ من تفسير مصباح الكنان لا يضيح  
 اسرار الزمان مراكبه اراجي الى ربته محمد صالح بن محمد القروبي في بلدة كربلا  
 مشرفه افضل التوبة واشتات في شهر ذر الحجة الحرام من شهر  
 ستة سبعين بعد الف والاربعين والاربعين  
 اولاد آخره ظاهره والظاهر على  
 شاهدة وشهادة

حظ المؤمن القليل وفاته ستة أشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المطالع على الشئز الزلف على القاصير الصلوة والسلام على محمد وآله  
سادات الأولاد والأولاد ما بعد ذلك هذا الكتاب مما وقف بوصية  
الحاج الملا محمد أمين طاب ثراه على كافة العلماء والطلبة من القرية  
الحقة الاثني عشرية والثوية مفضلة الى العالم المذبح للا محمد صالح اليرباني  
مؤلف الكتاب ثم الى الفقهاء من اولاده ايضا بعد الجنب ومع انقراضهم اعيان  
انصافهم بالفضل فلي ما دام عدم انصافهم بالقائمة مفضلة الى  
العالم النقي من القرية الاثني عشرية ومع تقدم من يصلح للثوية فلي مفضلة  
الى من عينته الفرغ فلي ما ان العقدان هذا لا يحسنه ازبد من ستة  
اشهر الابانك. بعد حبس اباء المولى صلاحا في الحال وحصل شرائط  
بتمامها فن بدله لا بد له  
في سنة ١٢٣٩ هـ

محمد

وصيه الحاج الملا محمد أمين بصرف ثلثه على استكتاب مؤلفات  
الامام البرغانى وذلك لعدم وجود وسائل الطبع آن داك .

معدن لفت

معدن  
لاصق

لاصق بزرگ و کوچک

بزرگ

هو الواقع الخ  
وقد قد ابرئ من كل ما كان من العبد وعلنا الامان  
وخط مشد من الخط كزيت ان  
لست سمعك بغيره وادعني ان  
ارفعك بغيره وادعني ان  
بغيره وادعني ان  
بغيره وادعني ان

صوره نص الوقف المكتوب حلف كتاب التفسير (( بحر العرفان ))  
و هو من موقوفات المدرسة الصالحية في قزوين .

كتاب الطهارة  
لغتم الاول

# موسوعنا البرغانى فى فقد الشىء

كتاب حق، مستدلى  
والى، مستدلى  
شيخ محمد حسن صاحب  
فى موسوعة الفقهاء، المستدلى

المسألة :  
غنيمة المعاد فى شرح الارشاد

المجلد الاول

تأليف

شيخ الفقه، والفقه، بعينه، بحقق

المولى شيخ محمد صالح، بعينه، فى، تفردنى، بحارنى

المؤلف سنة ١٢٧١ هـ

قدم له حميد.. عبد الحسين الصالحى





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتفضل بذكره الأمام بتهديت خلاصة مشتمل ما دى الأعلام .  
والمستطون لأرساد هم تحرير ملخص مواعيد سهاى الاصول والأحكام و المنور  
لقلوبهم بأبصاح النماز الجامع ، و بدروس الشرايع ، ذكرى لأرباب السرائر ، و غيبة  
لأولى الصغائر و غيبة لطاللى المعاد ، و أيضاً سهم لعابى العرام و العراد .  
و الصلوة والسلام على سيدنا محمد الفاعل بميسوط الأدله بيان الخلاف  
و بيان مدارك مسائل انطوى مراسم الاعصاف ، و على آله السحبا الكرام ، و  
الدخاير لدار السلم .

أما بعد فقول القصر العائر الخاسر الحاطى الراحى الى معوربه  
العامر العسى محمد صالح بن محمد البرعائى مسقطاً ، القرويسى مراً أن هذه  
تعليفة لطبعة و مؤند شريعه ، اصفها الى كتاب الارشاد و لقد جعلت فيها الفان  
حسب مقتضى الحال ، و بيبت فيها عاماً مواضع الأحكام المأجوده عن الكتب  
الأربعة اعانة للطالبيين و سهيلاً للمجتهد بن القنديس الحقاطيين المستمعين  
لى ما وصاهم به بعض الأفاضل طيب الله رسمه ، من أن لا يبتغوا فى الفقه و  
مسائله ولا يتعرضوا لدقائقه و حلاله الأبعد اتفاق العربية بأقسامها ، و  
اسمراء من ماسطوى به العرب او يكتنه بأفلامها ، و تتبع يلعب فى كل مسئلة  
لاقوان الأصحاب و مداركها ، و عما أدب اليه أراؤهم فى معاركها من مسائلها .  
ولا يسيروا الى أحد منهم قولاً الا بعد وحداه فى كتابه ، أو سماع منه  
شفاهاً فى خطابه ، ولا يتكلموا على نقل المسئلة فلا كل يعول عليه وإن كانوا كسلة .

فالسهو والمغلة والخطأ لوارم عادة للناس ، واحتملاف ، تسخ واضح ليس به التباس .

ولا يعتمدوا في الاحراز الاعلى احدها من الاصول ولا يعوبوا ما استطاعوا على ما عندها من القول ، حتى اذا وجدوا في الشهدى عن محمد بن يعقوب مثلاً حبراً ، فلا يقتصروا عليه بل ليحيلوا له في الكامى نظراً ، فربما طعى فيها القلم او زل . معن<sup>(١)</sup> خلاف في النفس او السد حل او قتل ولقد رأيت جماعة من الأصحاب اخلدوا الى احراز وجدوها فيه او هي غيره كذا وجدوها ، واسدوا اليها اراءهم من غير ان يسفدوها ، ويطهر عند الرجوع الى الكامى او غيره ان الأقلام قد سقطت منها الفاظ او صفحاتها وارالت كلمة او كلمات عن مواضعها وخرقتها ، وما هو الا نصير بالغ وريح عن الحق غير سابع .

ولا يسندوا في تصحيح الطرق والتصنيف والترجيح ببعضها على بعض والتطعيم<sup>(٢)</sup> الى ما يوجد في بعض كتب الفروع من غير سبر السد برحانه ، والبحث عن كل رحن وحقيقه حاله ، فانه اهمال وعن احوال اعمال ، وربما اكتشف عن الكذب حال ما كشف الباطل واقطع المقال .

ولا يقتصروا في اللغات على كتاب او كتابين بل ليجامعوا عن المصاحح الحسين ، حتى يرفع السبهة من البين ولسدلوا فيها مجهودهم ثم ليعتقوا بوجودهم ، فالسائلة منها احراز عظيم على الله في احكامه ومعاني كلامه ، وسه سبه واعوامه شملوا بطلوب الله وسلامه

ثم اذا ثبت لهم الوائند واستميجت منهم الفوائد ، واستفرحت بهم اشدائد ، واستشعبت بهم الادراء ، وبصدر واللامتاء ، بعد ما أحسوا الاستقاد ، وبالعوا في الاحتهاد ، لم يعطعوا في الخلافيات بحواب وان طسوه الصواب ، و

(١) في النهاية الأثير العن الاعراض يقال عن لى الشىء اى اعترض (مه)

(٢) في النهاية التطعيم يكون بمعنى الوفاء والنقص (مه)

صموا عليه الاهاب . كذاب قوم لسهم في الجهل عريو<sup>(١)</sup> و فلسهم في الحق عريو . سريهم يحتمون على الله في احكامه . ويعطعون في الشرع بما لم ينقطع عن ابهامه . ولا اسلح عن ظلامه .

محن في رين الخيرة و ايام النظرة . و احكام الشرع اما يستقيمها اهله و قوامه و عندهم الحق و سهم قوامه . وليس لنا الا الاحتياط في الدين . و محاسبة المحارفة و التخمين فهداه و صبي الى المفسين .

و اوصى المستعيب ان لا يستغثوا من العلماء من هجوا<sup>(٢)</sup> المرء . و اصحابه اموت و الامراء هم حقا<sup>٣</sup> و امرهم حقا<sup>٤</sup> . و امندتهم هوا<sup>٥</sup> . و صدورهم حوا<sup>٦</sup> . و عقولهم هيا<sup>٧</sup> . وهم الذين احدثوا دينهم لعا و لبها . و عرتهم الحيوة انديا . وهم قطاع طريق الدين و المصلون بالمسهد بين المعوزين للمسترشدين اما يعنون بما يعل<sup>٨</sup> بطوسهم . او يصح لدى الامراء خوهم . ربما عرفوا الحق و عصوا عنه عوسهم .

هذا كلامه طاب مقامه .

و سميت بحبيبه المعاد في شرح الارصاد . و مرره اربعة عشر كتابا بعد د شعرا يوم الساد . فليشرح به صدور اهل الاسلام . وليكن حل بسواده عيون .

و لعا اسد العلماء في مصفاهم بالسمعة و اسجد امدا<sup>٩</sup> بكلام الله . و امثالا للحدثين الواردين في الابد<sup>١٠</sup> سها عن رسول الله (ص) فسلوك المصفا اعلامه طاب ثراه هذا المصحح القويم . و قال :

( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) و توهم التنا في بيتهما مدفوع بما

(١) اي اصيل (مه)

(٢) في النهاية الأثرية النهج والهجاء الداب والعادة والدين وفيه يقال . حقا الوادي حقا اذا رمى بالريد والقدا وفيه يقال حوى البيت اذا سقط و خلا فهو حاو و عروشها و سقوطها . (مه)

هو مشهور، قبل الحمد لعمدة الثناء باللسان على الحميل<sup>(١)</sup> الاختياري عسى  
 جهة التعظيم، وعرفا بعمل يسبي عن تعظيم المعص من حيث انه معص عسى  
 الحامد او غيره، سواء كان باللسان ام بالحنان ام بالاركان والشكر لعمدة هو  
 هذا الحمد، وعرفا صرف الحمد جميع ما اعلم الله به عليه الى ما خلق لأجله،  
 والمدح لعمدة الثناء باللسان على الحميل مطلقا على جهة التعظيم، وعرفا ما يدل  
 على اختصاص المدح بتنوع من الفصائل .

فمن كل من التثنية والبقية سمة اما ساب كالحمد للعوى لا بالمطر  
 الى شرطه، والمدح للعوى مع الشكر العزمي لصددهما بالثناء باسنان فقط  
 والشكر اما يصدق بذلك مع غيره، او تساوى كالحمد العزمي مع الشكر النعوى،  
 او عموم وخصوص مطلق كالحمد النعوى مع كل من المدحين لصدده بالاختياري  
 فقط، وصددهما به وبغيره، او مع الشكر العزمي بالمطر الى شموله متعلق  
 الحمد لله تعالى ولغيره، واحصاص متعلق اشكر به تعالى، وكالشكر اسمعوى  
 مع لشكر العزمي لصدده بالعمدة فقط، وصدق العزمي بها وبغيره، وكذا بين  
 المدحين وبين الحمد واسكر العزميين، وبين الشكر والمدح كدلت، وبين  
 الحمد والمدح كذلك وبين الشكر النعوى والمدح العزمي، او عموم من وجه  
 كالحمد النعوى مع العزمي لصددهما بالثناء باللسان في معانيه معناه وانفراد  
 للعوى بصدده بذلك في غيرها والعزمي بصدده بغير اللسان فمورده اعلم،

(١) صرح بالحميل الثناء على غيره على قول بعض ان الثناء حقيقة في اسحير  
 واشترى على رأى الجمهور انه جمعه في اسحير فقط معابدة ذكر ذلك بحقيق  
 العاهية وبالاختياري المدح، فانه يعم الاختياري وغيره كما عن الاكثر وعلى  
 جهة التعظيم يجرى ما كان على جهة الاسهراء او اسحرية ك((دق ايك اسب  
 العير للكرم)) ومتناول للظاهر والباطن اد لو جرد عن مطبقة الاعتقاد او  
 حاله افعال الجوارح لم يكن حمدا بل هو حكم او مطيح وهذا لا يقتضى دخول  
 الجوارح والحنان في التعريف لاسهها اعتبارا فيه شرطا لاشطرا كذا من  
 منه (١) .

ومتعلقه احص ، واللغو عكسه ، او مع الشكر اللغو كذلك ، و كالحمد العرفي والشكر اللغو مع المدح اللغو لاحتماهما معه في الثناء باللسان على النعمه ، و افرادهما عنه لصدقهما بغير اللسان ، و افرادهما لصدقهما بغير النعمه ، فمورد احص وسعفه اعم وهذا بالعكس

واعلم ان بعض لحمد الدم ، والشكر الكفران والمدح الهجو وانشاء الثناء <sup>(١)</sup> بتقديم الموم (المعروف) بالثناء امشاء من موم مع احتمال ان يكون بالموم .

لكن الأول اولى رعايه لمفسح عنه العقوبات وللدلاله زياده البده على زياده المعنى (بالقدم الذاتى ، ملا اول بوجوده ولا سرکه فيه سى' و يدرج منه باقى الصفات لشبويه لزوماً و عيه كدبب للعائن بعدم الاحكام السماويه كما حكى عن ارسطو ، او ما رآه العالم قديمه كما عن سقراط على اختلاف في تلك الماده (والدوام) الذاتى فلا احر لوجوده ولا يسرکه عيمسى' ، واسقييد بالذاتى لاحراج اهل الحبه المشره المساعد عن صابيه الاعراض والاحكام بحدوثهما ، وهو تعالى قديم واجب الوجود وفي هذه فقره اشاره الى سائر صفاته السلبيه .

احتمالا (المفصل) المحسن و محتته بصيغه الفعل بالعدمه سويع الاعنام اى بالأمعال السويع كخرط مطبقة ، والسوابع جمع كثره لساعه و هي انعامه الكامله ، مع الجوهرى بفار شى' سابع اى كامل واف ، وسبعت النعمه نسج سويعا اى اتسعت ، واسج اسه عليه النعمه اى انتها ، والاعنام جمع قلبه بنعمه ، وهى لعه ابيد والصيغه والمه وعرفا هى المنعمه الحسبه الواصلة الى الغير على حبه الاحسان اليه وهى اما ظاهره او باطنه قال الله تعالى ((واسيع عليكم نعمه ظاهرة وباطنة)) وربما تخص الباطنة

(١) في النهايه الانثريه والثنا على الكلام يطلق على الفصح والحسن فقال ما اقبح ثناء وما احسنه - (منه)

باسم الآلاء والعموم هنا ايلع .

(المتطول) من الطول بالفتح وهو الم من اى امس (بالفواصل جمع فاصه  
وهى الاحسان) (الحسام) بالكسر اى العظام جمع حسيم . يقال حم الشيء اى  
عظم فهو حسيم . وترك المتفصل والمتطول عليه لكون العرص اثبات الوصف به  
على الاطلاق .

(احمد) بفتح الميم لان ماضيه حمد بكسرها كعم (على ما موصولة  
صلتها) (مصلد) وعائدها الهاء فى اسمايه ومن قوته (من الاكرام) لبيان الحسن  
اشارة من المصنف الى موله تعالى ((ولقد كرمنا سى ادم)) الى قوله ((ومصلناهم على  
كثير من حلقات تعصلا)) ومن الاكرام القوة والعزم والصلو والعلم والحكمة و  
تعديل القامة والاكل مايد والسبيط على العبر وتسخير ساير الحيوانات  
لهم . ومعرسهم به وحمل محمد ((ص)) وآله منهم وغيرها من السمع التلى  
لا يمكن حصرها .

(واشكروا على جميع الاسماء) والاحوال لأنه سبحانه فى جميع الحالات  
لا يفعل الا بعرض يعود مصلحته الى العبد . ولنعم ما قيل بالفارسية ((ارجير  
محض حركوتى بايد)) . فيسحق الشكر على جميعها . ولما مرع من حمد الله  
والثناء عليه . تولى بالدعاء للارواح النعد به عال

(وصلى الله على سيدنا محمد) امتثالاً لقوله تعالى ((صلوا عليه وسلموا  
تسليماً)) وكألا حسن ان يعز الصلاة عليه بالسلام كما يعصيه طاهرا لآية لكنهم  
حوروا ان يراد بقوله سلموا تسليماً الانقياد . اى اعادوا لأمره انقياداً . كما فى  
قوله . مورث لا يؤمنون الى قوله وسلموا تسليماً . فذلك سهل الخطب عندهم  
فى امراد الصلوة عن السلام . والصلوة الدعاء لكنها من الله مجازى فى الرحمة .  
وجعلها حقيقة فى الرحمة ايضا مردود . وأولوية المحارم الاشتراك . واما قوله  
تعالى ((اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة)) التفاتاً الى اقتضاها العطف المعاييرة  
فلا وجه لجعلها من تعالى بمعنى الرحمة فلذا انتحاه البعض بأسها من الله

بمعنى الرضوان حذرا من ذلك، فمردود بالسبع من احتصاص العطف بلزوم المعايير، فإن من أنواع الواو العاطفة عطف الشيء على مرادفه، كما عرّف ابن هشام في المعنى وذكر من شواهد:

قوله تعالى ((اولئك عليهم صلوات من آله آجر آلايه وقوله تعالى (( انما اشكوا بثي وجرى الي الله)) وقوله تعالى لا يرى فيها عوج ولا مآ

وقوله ((ص)) ليس منكم دور ولا حلام والنهي .

وقول الشاعر: والى قولها كذبا ومينا .

ومحمد ((ص)) عطف بيان لسببها، او بدل منه كما عرّف ابن مالك من ان بعث المعرفة اذا عدم عليها اعرب بحسب العوامل واعيدت المعرفة بدلا و صار المتنوع تاسعا، كقوله تعالى ((الي صراط العزيز الحميد الله)) على قراءة الجوز.

ومحمد عطف مفعول من اسم المفعول الضعيف للبالغة، سمي به نبييا ((ص)) اليها من الله، وثقاؤا لا يابه بكثر حمد الخلق له بكثرته حمالة الحميدة و عسى

الجوهري الحمد اندي كثر حمالة المحمود . وقد ورد انه مير بحده عند المظنف لم سميت امك محمدا وليس من اسماء آبائك ولا قومك ؟ قال

رحوب ان يحمد في السماء والأرض . وقد حقق الله رجاء

( لسي ) بالهجرة من السماء وهو الخبر لأنه محصر عن الله تعالى وبحور

نزلت الهجرة وهو الأكثر اما حقيقة من المهور بقلب هجرة ماء واما لان اصله

من النوة بفتح النون و تكون الماء من الزوجة لأن اسمي مرفوع اترتبة على غيره

من الخلق وهو آسان اوحى اليه شرع وان لم يؤمر بسلبيه . فان امر بذلك

مرسوم ايضا . وفيه امر بسلبيه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع من

قبله فان كان له ذلك مرسوم ايضا ، فهرون رسول الله على الاول دون الثاني

ويوشع غير رسون عليهما . وفيه اسمها بمعنى .

واطلاق الرسول على الملك غير مستعمل هنا معنوم الرسول من هذه

الجهة غير مراد .

(البعوث) أى المرسل (الى الخاص) وهم أهله وعشيرته أو العماء .  
 أو من كان فى زمانه (و العام) وهو فى مقابله الخاص بالاعتبارات الثبت  
 (وعلى عثرته) وهم الأئمة الاثنى عشر واطمة (ع) كداميل . وعس  
 الخوهري عزة الرجل بسلكه ورهطه الادبى . ويدخل فى الثانى من عداعلى (ع)  
 ويدخل هو فى الثانى .

(الأماحد ، جمع امحد مبالغة فى ماحد . يقال ماحد الرجل بالصم فهو  
 محيد و ماحد أى كرم (الكوام) عن ابن السكيت السرف والمحد يكونان فى  
 الأما . يقال رجل سرف ماحد له أئمة متقدمون فى السرف قال والحسب و  
 الكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له أئمة بهم سرف  
 أما بعد :

الحمد والصلوة . وأما كلمة مهابا معنى الشرط . وبعد من الظروف  
 الرومانية وكثيراً ما يحدث منه المصائب اليه وسوى معناه مسمى على الصم ، قيل  
 و محور صيبتها هنا أربعة أوجه صم الدال و متحداً أو رمعها فتونة وكذا صيبتها  
 و مجموع الكلمتين بسمى بفضل الحركات (فان الله تعالى كما أوجب على أبولك  
 طاعة أبويه) بقوله (ووصيا الأسان بوالديه بوجوه) كذلك أوجب عليهما ، أى على  
 الابوين (الشعفة عليه بالاع مراده أى بالاع مراده ، حذف المفعول ايحاراً و  
 مبالغة و تعجيباً لشار المرید (فى الطاعات و تحصيل مأربه ، جمع ارب<sup>(١)</sup> وهى  
 الحاجه (من العراب) جمع القرية وهى « يطلب به التقريب الى الله تعالى  
 (و بما) حرف وجود لوجود وعند جماعة طرف معنى حين أو بمعنى ان ، واستعمل  
 استعمال اشرط و ملاربه فعل ماضى مقتضى جملتين وحذف ثابتيهما عند وجود  
 الاوبى ، والفعل الماضى هنا قوله (كثر طلب الولد العرير محمداً ، بدل من  
 الولد أو عطف بيان عليه (اصلح الله امر داره) دساة و آخرته (ووقفه بخير)  
 والتوفيق الخاص من بوجه الاساب بأسرها بحوال المسباب . ويقال هو اجتماع  
 (١) وفيه خمس ألعاب كما قيل - (مه)



الشرائط وانتقاء امواج (واعاياه عليه ومذائله) اى اهيل وطول به (فى العمر السعيد) اى اسمون حلال المحى واداك ان للاسار فابر الشقى لكس عن الجوهري انه يختلف مبهما الفعل العاصى فانه فى الاول معنوج العين و فى انشائى مكسورها (و العيش الرعيد) اى الطبى الواسع (لتصنيف) متعلق بظب ، وهو كما قيل جعل الشئ اصافا و يغير بعضها من بعض (كتاب يحوى المك) جمع بكه وهى الأثر فى الشئ بسير به بعض احرائع عن بعض ويوجب به القاب الذهبى انه كالعطف فى الجسم والأثر فيه الموجب للاختصاص بالنظر ثم عدّى الى الكلام والامور المعقولة التى يحصى بعضها بالدقة الوحيدة بمرشد العناية والفكر مبهما مسمى ذب اسعص بكه كما قيل (التديعه وهى معيلة بمعنى معمر وهى لفعل على غير ما ان لم صار يعمل فى الفعل الحسن وان سقى ليه فى حسه فكانه لكان حسه لم يسنى اليه ( فى مسائل) جمع مسئلة وافول من حيث انه سئل عنه سقى مثله وان لبحث يقع منه يسمى محققا وانه بظب مالدليل مطلوبا وانه يستخرج بالحجة سيحه ، وانه يدعى مدعى فالشئ واحد والعبارة محملة باحلال الحيثيات (أحكام) جمع حكم وهو باصافته الى (الشريعة) حظاب الله السعلى بامعناى المكلفين بالافتصاص ، ميدخل الوجوب والخربة والاسحاب والكراهه والتحجير ميدخل المباح بامعناى الخاص او الوضع ميدخل السب والشرط والعلة والنازع و نحوها من الوضعيات والمسند من معناه ، والشريعة معيلة بمعنى معقولة ، اى مآشرعه الله لعباده من الدين .

(على وجه الايجار والاختصار) فالمعنى واحد اى اداء مقصود باقل من العبارات المتعارفة بين الاوساط (حال عن الطويل والأكثر) وهما ايضا بمعنى واحد ، وهو اداء المعنى المقصود بلفظ اريد مما يفهمه ادا حلا من الفائدة الوحيدة له حسب مقتضى الحال .

(ما حبت) جواب لكلمة لآ (مطلوبه وصعب هذا الكتاب) اى الالفاظ

المعينة أى العبارات التى من شأنها أن يلفظ بها ، الدالة على المعاني  
المخصوصة ( الموسوم ، المسمى .

( بإرشاد الإدهان ) جمع دهن و هو قوة للنفس بمعدة لاكتساب الآراء  
كما قيل ( إلى أحكام الأيمان ) المراد به هنا مذهب الإمامية الاثنى عشرية  
( مستعداً ) حاش من الصير فى صفت ( من الله حسن استوعب و هداية الطريق )  
إليه سبحانه .

( والتفتت منه أى طلبت و يطلق على الطلب من المساوى جعيفة  
أو ادعاء حسب ما يعنیه المقام ( المخاربات على ذلك ، التصفيف ) بالترحم  
على عيب الصلوات والاستعانة ) وهو سؤال المعرفة ( فى الجواب ) ما سبها  
مضنة أحياة الدعوات و يروى المركبات ( و اصلاح ما يحده فى هذا الكتاب  
بحقضى السياق مع احتمال إرادة الأعم منه و من غيره ، كما صرح به فى آخر  
القواعد فى وصاياه ( من الحثل و المفصا ) و كل عصا حلت ولا عكس ، فسيهما  
العموم و الخصوص المطلق ( فان السهو ) و هو زوال الصورة عن القوة الداكرة  
( كالطبيعة الثانية للآسان ) بانه ان الطبيعة الأولى للشيء هى ذاته وما هيته  
وما خرج عن ماهيته من الصفات و الكمالات الوجودية اللاحقة لها تسعى طبيعته  
ثانية تم السهو ليس طبيعته أولى كما هو واضح ولا طسعة ثانية لأنه امر عدى  
لان العدم جزء مفهومه ، لكنه أشبه الطبيعة الثانية من العروس و الكثرة التى  
تشبه اللزوم فلذا أتى المصنف بحرف التشبيه ثم أكد الأعداد عما يحسده من  
الحل بقوله ( ومثلى من لم يتصف بالعصمة من سى آدم ، وهو كتابة عن أسى  
لاحلوا كقولهم مثلك لا يحل و مثلك من يحود ( لا يحلو ) ليس بعدها الف ، لأن  
الوارى فيها لام الفعل المعجل ، واما اثبتوا الألف بعد الواو المرد وهى و او  
الحامزة موقفاً بينهما و بين الأصلية كهذه و نظايرها ، عاشاء بعد هاء خطأ ( من  
تصير فى احتشاد ، لابتائه على مقدمات و قواعد يحتاج إلى استحصارها فى  
كل مسألة يحتشد فيها ، و ذلك محل تراكم التقصير ، فلذا احتلت الأنظار فى

العروق التي لم يصب على عيبها ( والله الموفق للسداد ) وهو الصواب و انعقد من القول و اجعل كما عن الصحاح ( ليس المعصوم من بى آدم ) الآس عصمه الله من اسيائه و اوصائه عليهم افضل الصلوات و اكمل الحيات ، جمع تحية و الأعص نخبة سفل كسر الياء الى ما قبلها ثم ادغام اياء في الياء ، و اشتقاقها من الحيوة لأن المحيى اذا احيا صاحبه فقد دعا له بالسلامة من المكروه ، و الموت من اخذها فدخل في صمها ، و احصى بالاشفاق منها لغوبها والمراد هنا الاعم من ذلك .

و سنده في اسرئيل بالا هم فالهم ، سنده بالعبادات اولا اذ الاحكام الاخرويه اهم من الدسوة ثم بالعمود لوقف نظام النوع و قوامه على معرفتها ، ثم بالانواع لانها تاسس الى العمود كالعمود فان الطلاق و بواجه فرع لكاح ، و العتق و بواجه فرع لملك ، انما حصل بالاشناع و نحوه ، وهكذا لقول في بظايرها و اجرت الاحكام ، اما لجروحها عن حقيقة مسح القدم كالغرائض و الحيات ، و لانها لازمة للعمود و الانواع معا كالغصا و الشهادات ، و الارام متأخر عن الطرزم

ثم سنده من العبادات بالصلوة لانها شرف و افضل ، و مقدم عليها الطهارة لكونها سرها و الشرط مقدم على المشروط ، و قدم بها الوضوء لعموم استلوايه و تكرره ضروره في كل يوم ، و مقدم بعده العمل على التيمم لاصلته و التيمم طهاره ضروره ، و بعد الصلوة اس بالركوة لا متزاسها معها في الآيات ، و هكذا قرر ما يرد عليه من جهة احراء الكتاب ، قال المصنف ( اراه )

( كتاب الطهارة ، حيز سندا ، محدود اي هذا كتاب الطهارة ، و هو اسم مفرد و جمعه كتب بضم التاء ، و سكونها ، و هو فعال من الكتب بفتح الكاف سمي به المكتوب كالحلق بمعنى المحلول ، و قولهم : هذا درهم ضرب الأمير و ثوب نسج اليمس ، ويستفاد من الصحاح انه نفسه مصدر فقال كتبت كتابا و كتابا و كتابه ، و عن الاساس انه راد و كنية بالكسر ، و اما الاعتراض بان المصدر

لا يشتق من المصدر بل اختلاف محصور في أن الفعل هل يشتق من المصدر أو بالعكس، فمردود بأن الكلام في المصدر المحرود، وأما المرید<sup>(١)</sup> الذي يريد عليه شيء وإن كان من غير أبواب المرید فقد بشرى منه، كما نص عليه التعاريف والكتب معناه الجمع، بقول كتب السبعة إذا جمعت بين شئيهما بحلقه<sup>(٢)</sup> وسير ومنه يكتبون فلا إذا جمعوا، ومنه سمى الكتاب لأنه يجمع مورا متفرقة من المسائل.

وهو مفعول عرّفى بوجود علامته، والظاهر أن المعنى المفعول إليه هو ما عرّفه الشهيد في بعض فوائد كتابه اسم لما يجمع لمساكن المتحدة بالحسن المختلفة بالوع، وما قاله أيضا بأن المقصد اسم لما يطيب فيه المسائل المتحدة في النوع المختلفة في الصنف، ومنه اسباب والفصل والمطيب هو أما يرمي المسائل المتحدة في الصنف المختلفة في الشخص فغير مطرد.

بل الحق أن المذكور أمور اصطلاحية، وما سياتى عبارته، لا يسمى المشاحة فيها كما صرح بذلك البعض قال وعادة ما يسفاد من ملاحظة اصطلاحهم أن أساسا المعصرة بين مساكن المقصد والفصل والمطلب، يسعى أن يكون اسم ما يعبر بين مسائل الكتاب وهو حث.

وأما الظهارة فهي لغة استطاعة والبراهة من الاوساح، والأغلب استعمال الاول الحسية، والثاني في الباطنية.

قال الله تعالى أن الله اصطفى وطهره

وقال تعالى أما يريد الله بذهب، إلى آخر الآية. أي سرهم، وعن المفسرين أن الظهارة هنا تأكيد للمعنى المفسد من ذهاب الرخص ومداخلة في ذهاب اثره بالكلية، والرخص في الآية استعار للدوب، كما أن اظهارة

(١) أي الذي يريد فيه شيء سواء كان مصدرا بأبواب المرادات، وبأبواب المحرود ولفظ كتاب وأن كان مصدرا للفعل المحرود ولكن يريد فيه الالف منه (منه).  
(٢) سيرد والجرم، كنز اللغة.

مستعار للعصمة منها

واما من الاصطلاح اهل السير، فاطلق مرة على اراء البحث، وعينه  
بحمل قوله تعالى (اوثانك مطهرة) لكن في بعض الاحبار ان المراد بمغسرة، و  
اخرى على المعنى الشامل للوضوء والغسل والسجود.

وقد جعلوا في سحيط المعنى السجود اليه، فكل عزمها حسب ما ذهب  
ليه ولا يكار يوجد تعريف قد خلا عن بطعن، فلهذا اسما لبعض بيان  
المراد بالتعريف انعطى على فروع السجدة، وهو يتبدل لفظ بخرافق بسجود  
اشراط لاطراف ولا يحكاس، وكيف كان فالاطراف قبل الحدود لا يقع  
له فيها يتعلق بعمل الا قبل لو بدر في بعض الصور، فالاعراض عن السجدة  
انقضت والاستعمال بالامر لا هم اولى.

وانظر يقع في طهارة في اساسها واساسها وهي الاحداث  
الموجبة للطهارة وعرف نسبت بالوصف المتصطف به في جميعه لشارع بمطابقا  
بحكم سرعى، بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه انعدام له، كالوقت  
لوجوب السجدة والرب لوجوب الحمد ولا سكار لمحررم فاسمهم  
(وما حصل له وهو لما، وحرث، وواجب، كاحكام السجدة و  
الحساب وكيفية راسها، واحكام الاراس وغيرها

انظر لاون في مقام وهي اي طهارة بنفسه مقام الكل الى  
حرثيه لا انكل اي اخرته اس، وضوء وعس وشم<sup>١</sup> وكل منها واجب ودب  
والوضوء بحسب ماضل الشرع<sup>٢</sup> النصوة والظروف الواحدين بالاجماع

١) وكل واحد من هذه اشنة اما واجب اصل الشرع وبالعرض كالندب والحدود  
بالاصانة وبالعرض فالامام شي عشر كرا نصف منها سعة الوحيه فاصل لشرع  
والعارض ولشنة المدونة باصل لشرع ويعنى شنة وهي المدون من ثلثه نسبت من  
لمكلف حيث يكون واحده منها مسجدة بما سجدت لوقا، كالدرا بصوي غير الملمط  
به على ما قيل منه . ( منه )

٢) لان يكون وجوبه لمكان الندب واجوبه . ( منه )

والأخبار منها المروى في التهذيب في باب تفصيل ما تقدم في الصحيح عن زرارة  
عن الباقر (ع) إذا دخل الوقت وحسب الطهور والصلوة .

وفي هذا الباب في الصحيح عن زرارة أنه قال للباقر (ع) ما فرض الله  
في الصلوات فقال الوقت والطهور الخبر

ومنها المروى فيه في كتاب الحج في باب لطواف في الصحيح عن محمد  
بن مسلم قال سألت أحدهما (ع) عن رجل طاف طواف العريضة وهو على غير  
طهور فقال بوضا وبعيد طوافه وإن كان تطوعا بوضا وصلى ركعتين  
والسبوي الطواف بالبيت صلوة .

خرج منه الخارج مدبر ولا دليل على خروج ما نحن فيه من غير ذلك  
من الأخبار

وفي الاستدلال بالأول ما به «داعسم» في آخر الآية فمدع نوع ما به  
ولكن يمكن مدعها أحدا على هذا الكمال  
وأما الاعتراض عليها بالاختصاص لقائنا إلى المروى في التهذيب في  
أوائل باب الأحداث في الموثق عن ابن بكير قال قلت لأبي عبد الله (ع) قوله  
«داعسم إلى الصلوة ما يعني بذلك» قال إذا قسم من اليوم .  
فغير صاير لمكان الإجماع المركب .

وكذا أن «الوضوء» واجب بها فكذلك هو شرط فيها إجماعا محصفا و  
محكما في عمائر الجماعة ، وعليه يدل الأخبار الكثيرة منها صحيحه زرارة المروية  
في التهذيب في أوائل باب الأحداث عن الباقر (ع) لا صلوة إلا بظهور .  
والمروى في باب تفصيل ما تقدم في الصحيح عن الصحيح عن أبي حمزة  
عن الصادق عليه السلام الصلوة ثلاثة أثلاث ثلث طهور وثلاث ركوع وثلاث سجود  
والخير أن المتقدمان في الطواف . إلى غير ذلك من الأخبار

وصلوة الحاضرة عن إطلاق الصلوة الواقعة في العس مستثنية ، أما بطريق  
الاتصال كما هو لا ظهر لما يحيى في أوائل كتاب الصلوة ، ولا لقطاع كما

يراه الجماعة .

تنبيه

المعروف من مذهب الاصحاب كما قاله غير<sup>(١)</sup> واحد عدم وجوب الوضوء بنفسه ، بل اما يجب عند استعمال الدماء بواجب مشروط به بل في التذكرة كما عن المحقق الثاني والشهيد الثاني عليه الاحكام وهو الحجة . مصفا الى قوله تعالى : ((ادأمتم الى الصلوة فأصلوا)) ، الى آخر الآية . واستغريب من وجهين الاول ان المفهوم منه عرفا كون الوضوء لاحل للصلوة ، كقولهم اد ، لغيب العدو وجد سلاحت

و اما الاعتراض<sup>(٢)</sup> بعدم المساواة بين الوجوب لاحل للصلوة وبين وجوبه في نفسه ، فيجوز جمع الوجوبين ، فيمكن دفعه بان بعد تسليم دلالة على الاول يستدل بـ «ما» الثاني بعدم الدليل عليه كما سنعرفه شأ الله تعالى الثاني ان مفهوم اشترط على المحقق حجة لمكان يعرف وعليه فلا يجب الوضوء عند عدم ارادة الصلوة ، «ما» بحق المفهوم فلا يكون الوضوء وحشا نفسيا .

و ما الاعتراض<sup>(٣)</sup> بان مفهوم اشترط اما يكون حجة اذ الم تكن للتعليل فائدة اخرى سوى التخصيص والا كما مبنا نحن فيه لمكان انقول بان الفائدة هي بيان كون الوضوء واجبا لاحل الصلوة وان كان واجبا في نفسه فلا سلم حاجته بغير وجبه فراجع الى دليل الحجة .

و اما الصافنة على هذا الغريب بعدم دليل على كون المراد الا ارادة المتصلة ، فالارادة لعبارة المتصلة تنحقق قبل الوقت بضا ، وعليه فالمفهوم غير دال على عدم وجوب الوضوء خارج الوقت مطلقا ، مع ان المراد ذلك ، معيروه

(١) وهو المدارك والذخيرة . (مه)

(٢) اعترضه في الذخيرة .

(٣) اعترضه في الذخيرة .

أما أولا فلا اقرب المحاربات هو المتعين عند مصدر الحقيقة ، ولا شك ان الامر هو الارادة الكائنة في الوقت من غير فاصلة يعتد بها ، هذا اذا افلأ بطروم اعتبار المحاربة والامكان العرف بين القيام في الشئ ، والقيام الى اشئ ، فالامر اوضح مراحح الى المحاربات مصدر معها ، فان ما قلناه دقيق جدا وعلى ذلك نقول السمع<sup>(١)</sup> بعد نقل الآبة ليس المراد من القيام والامر تاحير الوصو عن الصلوة وهو ما ظل اجماعا ، مما يتطرق اليه المناقشة فافهم .

و اما ثانيا فلاحا<sup>(٢)</sup> المركب والقلب غير وحيه وان اعتصد بالصطوقية ، لا اعتصاد اجماعا بالمرححات<sup>(٣)</sup> و منها حمل الاطلاق<sup>(٤)</sup> على امراده الشائعة . و اما ثالثا فعدم شمول كلمة اذا لمتل هذا الفرد البادر لاسها من اداة الاهمال ، فافهم .

و هذا من حابرا في استدلالنا بالاية مكان الاحماع المركب ، كما ان وجوب الوصو في اول الوقت لمن اراد الصلوة في آخره ليس بصاير فيه ، اد لا يجب ان يكون كل احكام الوصو مستفادة من الاية من غير اجماع شئ اخر وبالحملة الاية ظاهرة الدلالة في المطلوب كمحيحة ررارة المتقدمة

(١) وهو المدارك . ( منه )

(٢) قوله فلاحا<sup>(٢)</sup> المركب بيايه ان الصنفاد من المفهوم بيا على العموم عدم وجوب الوصو عند عدم ارادة الصلوة مطبقا سواء كان داخل الوقت او خارجه بعد الحدث او قبله خرج داخل الوقت بالاحماع وبقى اباقي فلا يجب الوصو في بعض اوقات خارج الوقت و بعد الحدث فيلزم عدم الوجوب مطلقا والامر حرج الاحماع المركب و اما القلب فببياه ان مقصي عموم المصطوق هو وجوب الوصو اذا كانت الارادة قبل الوقت ايضا فيدل في بعض الصور على وجوب الوصو قبل الوقت منتم مطلقا لكان الاحماع المركب . ( منه )

(٣) و منها الاحماع بالمتكينة . ( منه )

(٤) اي اطلاق المفهوم . ( منه )



المنصبة بقوله عليه السلام "إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة، استغفنا إلى  
تصية الشرطية".

وأما الاعتراض بأن المشروط وجوبها مع وأسف المجمع بتحقيق  
باستغناء أحد الأجزاء، فبارد جدا، ليس العطف في قوة تكرير العام، وعليه  
مما الوجه في ذكر الطهور فصلا عن تقديمه، وجعل الواو بمعنى مع محارلا  
يصار إليه إلا ما قرينة وهي في المقام معقودة، هذا مع أسف الفائدة على هذا  
التقدير أيضا فانهم.

وأما القول بأن الخبر إنما يدل على عدم وجوبه من الوقت وجوبه بعده  
وهذا لا يدل على كون الوجوب وجوبا عبريا، ضعيف لمكان الاختراع المركب.  
و يدل على المختار غير ذلك من الأخبار<sup>(١)</sup> أيضا وفيما ذكرنا كفاية سيما  
بحو هذه المسئلة التي لم يظهر لها مخالف معروف من ربما احتفل كونه من  
العمامة إذ المصط في ذكر الخلاف هو قول الدكرى وربما ميل بطر والخلاف  
في كل الطهارات لأن الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة انتهى.

وهو كما ترى لم يذكر ما يدل على كونه مائيا، سيما أنه في قواعد سبب  
القول بذلك إلى انصاف أبي بكر العمري من المحصور، قال وحكاة ابراري  
في تفسيره عن جماعة، ولكن الاضاف إلى عبارة الدكرى المقدمة نوع ظهور  
بوجود الخلاف وأنه مائيا، ولكن لا اعتناء بهذا المخالف أصلا وإن استدلل به  
بالأخبار التي قد على الوجوب فيها على وجود الأسباب.

كرواية ريد الشحام المزوية في التهذيب في باب الأحداث المنصبة  
لقوله عليه السلام من وجد طعم النوم فائما وجب عليه الوضوء.  
والمزوية في الباب عن زرارة وفيها "إذا نام العين والاذن والقلب  
نقد وجب الوضوء".

(١) ومنها رواية الوشاء.

وفيه ان هذه الاحبار لا تقوم في مقابلة ما مرّ ، ادلّ المعارض مع الكافؤ و  
المرجحان في حاسبه ، هذا مع عدم ثمة بهذا الرابع يعتد بها على المحتار  
من عدم لزوم التعرض لمبة الوجه ، نعم عند ظن ضيق الوقت بدور ان يكون  
الدعة مشعولة بغايته يبيح الايمان به حروجه عن شبهة الخلاف ، ولما كان  
الصابط في وجوب الوصو ما كانت عاقبة واحدة فلذا قيد المصنف به قوله ( و  
من كتابة القرآن ) بقوله ( ان وجب اي المني بالدر وشبهه وهذا الحكم  
مبني على تحريم المنى للمحدث بالاصغر وهو الاظهر الاظهر ، بل عن الخلاف  
وظاهر التبيان عليه الاحماع وهو الحق كقوله تعالى في سورة الواقعة : (( انه  
بقرآن كريم في كتاب مكتوب لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين )) ساء  
عني ما عن ظاهر<sup>(١)</sup> البيان ومختصر<sup>(٢)</sup> من دعوى الاحماع على رجوع صغير  
لا يمسه الى القرآن ، كما يستفاد من رواية ابراهيم بن عبد الحميد لاتبه ومن  
المروى عن مجمع البيان عن الماقر عليه السلام و يؤيده آية الأخيرة وعليه  
فلا بد من حمل لا يمسه على السهي لا القى حذراً من الكذب وقد اشعنا الكلام  
في دلالة الآية في اللغات فليرجع انطال الى هناك .

وبالحملة دلالتها على المظن طاهرة كالمروى في السديد في باب  
حكم الحنابة في الصحيح على الاظهر عن ابي بصير انه سئل الصادق عليه السلام  
عن قرء في المصحف وهو على غير وصو ، قال لا بأس ولا يمس الكذب وتضمن  
السند على الحسين بن محار و ابي بصير غير صاير ، لما بيناء في السمعات .

والمروى في الباب عن حرير عن حمزة عن الصادق عليه السلام قال كل  
اسماعيل بن ابي عبد الله عليه السلام عنه فقال يا بني اقرء المصحف فقال اي  
لمست على وصو ، فقال لا يمس الكتاب ومن الورق وأمرته و الارسال غير

(١) وظاهر المجمع ايضا دعوى الاحماع حيث قال وعندنا ان الصمير يعود الى  
القرآن فلا يجوز لعير الطاهر من كتابة القرآن . ( منه )  
(٢) وهو للحلي . ( منه )

فادج مكان الشبهة مع اعصاده يكون الخبر صحيحا الى حمار وهو من جمعت  
اعصابة على ما نقا

و المروى في الباب عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن (ع) ،  
المصحف لا يمس على غير طهر ولا حيا ولا من حله ولا تعلقه ان انه يقول  
لا يمس الا المطهرون ، وفي بعض النسخ لا تمس حيطه

و المروى عن العقه الرضوى لا يمس القرآن اذا كتب على غير وضوء .  
و يؤيده المروى في السديد في الباب المتقدم في الصحيح عن علي بن  
جعفر عليه سلام به سئل اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يدخل  
به ان يكتب القرآن في الاوتار و بصحيفة وهو على غير وضوء ؟ قال لا .  
بما على ان المسح من ماء مقدمة ، لمكان احتمال المس ، والا فالحق  
عدم المسح خلاص للمحكى عن المسوط والجلي والقاصي و لد يلقى في ظاهر  
المراسم فيحور المس ، ويظهر من اناج المقدس و اعدادت عن المستشرق  
المحقق الحواد الميل اليه من <sup>(١)</sup> ويلزم الاسكان في الكراهة لانه يكره ذلك بلحظ و  
الحايض ، و حدثها اموى ، ولهم الاصل و منه ما ترى .

و مكاتبة النبي ( ص ) الى المصركين ما قرآن . و فيه المسح ولا من ثوب  
المكاتبة بالقرآن ، و ثامنا لمسح من عنقه بالمباشرة ، و ثانيا احتما ان ضرورة .  
و اما القول بانه لم يقصد القرآن بن امراة ، فعليه ما فيه .

اما الاستدلال للحوار بغير عبد احمد الصمد بما عسى السياق د  
المنهي عن من المحيط والعليق <sup>(٢)</sup> ليس بلحرمة ضعيف ، لمسح بعد ول عن  
الحقيقة باعتبار اسباق في نحو المقام

هذا ايضا الى ان المنهي بالنسبة الى احب للحرمة مراعاته اوس من  
مراعات ما هو بعد لمكان الاقربية فلاحظ الرواية ، لا لمكان استلزام اجعل على

(١) وهو الذكرى ( منه )

(٢) وعن المنهى الاجماع على عدم حرمة التعليق . ( منه )

الحوار في المعام . لكن انعط على المعنى الخفي و المحارى باستعمال واحد ، ان من ذلك صاعقة في هذا المعام لمكان العطف فتأمن .

و الى عدم ، محصار مراعات ، السباى فيا يله ، حوار تعييد اطلاق التهي عن التعليق ، بصوره كونه سببا للمس و التعييد اولى من المحار و على فرض عدم اوبويه عنه في حوار المعام لا استلزامه التأكيد فلا بد من الوفاء<sup>(١)</sup> فلا وجه للاستدلال .

و اى عدم صحة حرباى قصة اسباى في هذا المقام ، لا اختلاف المسحة في الخط و انحط ، عيسى شئنا واحد لحرمة قطع و آخر بكرامه و لقول بتبعية المشكوك بلذ من دون الاول تحكم بارد ، هذا مصداق الى امرينة لاون كما عرفته .

و بالحلقة لا غشبة في ارجحية المختار مع كونه احوط ، و عليه فوحوب الوضوء بمس الواجب متى على كون مقدمة الواجب واحدا سرعا ، و اب على لقول بالابدية العقلية كما هو المختار ، فلا محظ حينئذ نعم لا بد من الاشارة به **مروع :**

الاول هل يختص الحرمة بالمس ، استخدام تشتمل باسم بالكم و نحوه " و جهان و الاول اظهر .

التالى هل يختص الحكم بساطن ابدام لا " و جهان و الاخير طهر ، و عليه فهم يختص باليدام نعم سائر الحمد " اعلم و جهان يشئنا مما يستفاد من المحكى عن المعاميس<sup>(٢)</sup> و المصباح و الحررى في النهاية في اختصاص

(١) قوله فلا بد من التوقف بيان ذلك ان السعيد و ان كان اوبى ولكن هما يستلزم اتاكيد ، ان قد علم سماعا حرمة المس و التأسيس اولى و الجواب ان مرجوحية التاكيد مقال ارجحية التعييد فلا بد من الوقف لمكان العجوديين منه ( منه )

(٢) و عن المقاميس من الميم و المسين اصل صحيح واحد يدل على معنى الشئ باليد و المعسوس من الما مما ياتى الا يدى و عن المصباح مسسته من باب يعب و فى لغة مسسته مس من باب قتل اصبحت اليه يدي من غير حائل هكذا قيدوه الاسم ←

لمس بالنفس باليد فالاول ، ومن العرف المعتد بها عن العرب في معرذاته  
 «من قال فيها يكون معه اذ رأت نجاسة انفس انتهى» فانثاني وهو الاظهر  
 ومن يختص بالحكم بما تحله الحيوة ام يشمل مالا تحل ايضاً كالشعر و  
 الظفر وانس ؟ وجهان من قولان يشأ من الصديق اعرضي وعدمه ، و ما  
 شييد الاول بان نجاسة النفوت كما لا يسعدى اليه مكان عدم حلول الحيوة ،  
 فكذلك الحدث فغير وجيه جداً .

الثالث : بوضاً بعض اعضائه فهو يحور المس سبب المعصية وبولم يكمل  
 الوضوء م لا ؟ كما قاله غير واحد ، وجهان والاخير اقرب ، اذا حدث امر معوي  
 قائم بالشخص لا يرتفع الا ما كان الطهارة

الرابع هل يختص بالحكم بانفس من حيث لهبته الاجتماعية ام  
 يسعدى الى الابدان المتكوية في الكتب والدرهم ويخرد بك ؟ وجهان اقربهما  
 لثاني ان لهبته الاجتماعية لا مد حل لها في التحريم ، ويؤيده رواية عيسى بن  
 جعفر المتقدمة بانفسه استقدم ، والصوي في الكافي في باب الحيض و  
 النفساء تفران القرآن ، عن داود بن مرفع انه سئل الصادق عنه السلام عن  
 استعويده يعنى على الحيض ، قال نعم لا بأس فان وقال بعونه ونكته ولا  
 نصيبه بعدها بنا ؟ على ان النهى لمكان عدم انعكاس تنعويده عن الايات القرآنية  
 غالباً فتدبر .

لحامس الظاهر فيقول بالحكم لما سح حكمه دون تلاوه لمكان الصديق وام  
 المسوح تلاوه ولا يحرمه لعدم الصديق ولا اعرف في ذلك خلافاً كما اعترف به لبعض  
 السادس هل يدخل في الحكم البهرة والمد وانتشيد والاعراب  
 مطلقاً ام لا ؟ مطلق كما عن بعض<sup>(١)</sup> او نعم في الاول ولا في الثاني . او نعم

→ انفسين وعن الجعري في النهاية مسند النبي «انفسه ميثاً اذا لمسه يبدت  
 ثم استعير بالاخذ والصوب لانهما باليد» (فته)  
 (١) واحتاره بعض الاحلأ ايضاً - (فته)

في الاحير ولا في الباقي ، اوجه اوجهها اثالث ، اقتصارا فيما خالف الاصل  
على العذر متيقن .

السابع - لا شبهة في عدم جريان الحكم باسمه اى الصنى وبحوله لعدم  
التكليف ، وهل يجب على الولي سعة كما قاله الجماعة <sup>(١)</sup> ام لا كما قاله اخرى <sup>(٢)</sup>  
وحها . والاخير امرت عملا بالاصل .

الثامن - يحوز كتابة العرائ من غير وصو . كما صرح به الجماعة بل  
اعترف غير واحد بعدم وحدان الفائل بالعدم ، بل عن انبهار وغيره بعدم  
دهاب احد الى عدم الحوار . وتظهر من موضع من المعانيج الحكم بعدم .  
ونه رواية على بن جعفر المقدمة ، وفيه ان الرواية شاذة فلا يحوز  
التحويل عندها ، مع ان المحكى عنه الرجوع عما قاله ، ما - ن لا يحوز الخروج عن  
الاصل .

التاسع - هل يحرم من ما فيه اسم الله ايضا كالعرائ كما عن الحلبي ام  
لا ؟ وحها .

العاشر - هل يعمم الحكم لاسما لسمى والائمة و فاطمة عليهم السلام  
كما عن السيد الداماد ام لا كما اختاره البعض خاكيا عن المصنف ايضا ؟ وحها  
والاحير اقرب عملا بالاصل ، وعن السيد الداماد الخاق ساير الاسباب اصبه  
بالحكم المتقدم .

( ويستحب ) الوصو\* ( لمدوى الاولين ) اى الصلوة والطواف بلا خلاف  
في الاول قاله في اندحيه وفي ح - الجماعة عليه الاجماع كما عن طاهر البحار  
واستظهره الشارح المقدس ، بل في العشارى نقله العلماء وهو الحق ويشترط  
صحتها بلا خلاف كما في الذخيرة .

(١) كالمشارى كما عن الشهيد الثاني وسيطه وغيرهما ( منه )

(٢) وهو الحدائق كما عن البحرير والمتهى والتذكرة والذكرى والصغير في  
شرح النوح والاصل الحراساى وظاهر التحرير . ( منه )

وعليه يدل الخبران المتقدمان لدالان على اشراط العريضة به .  
وعن بعض القول بوجوب الوضوء للناطة ماء على ترتب الاثم على  
معلها بدونه ، وهو خطأ لاحتمال كون الاثم من جهة التشريع الحاصل من  
الايان بها دونه ، نعم ربما اطلق على هذا النوع من الماء اسم الواجب  
مجار العلامة المشبهة في اللزوم وعدم صحة الفعل بدونه ، ويعبر عنه بالوجوب  
الشرطي ، ولعل الوهم قد سرى من هنا .

واما مسحنا لمنايا مسجى ' ساء الله في بحث الحج ليه الاشارة .  
( ودخول المساجد ) كما عن الاصحاب عملا بما في منهاية في باب  
فصل المساجد قال روى ان سيوس في الارض المساجد مطوي لعبد يظهر في بيته  
ثم رارس في ستي ، الا ان على المرور كرامة الراثر .

وبالمعروف عن محاسن قال عن الصادق عليه السلام عليكم ما يان بمساجد  
عابها بيوت الله في الارض ومن اماها مظهر اظهره بله من دونه وكتب من  
بؤاره .

وبالمعروف فان الله ب سيوس في الارض المساجد يصحى لاهل السماء كما  
يصحى المحرم لاهل الارض لا طوس لمن كانت المساجد بيوته الا طوس لعبد  
توضاً في بيته ثم زارني في بيوتى .

ومى انتهد بيب في ثياب المتقدم في الرائد عن العلاب الفصل  
عن رواء عن الباقر عليه السلام اذا دخلت المسجد وابيت تريد ان تجلس  
فلا تدخله الا طاهرا .

ومى المرسل عن على عليه السلام من احسن الظهور ثم مشى الى المسجد  
مهر في صلوة ما لم يحدث

وعن ابن حمزة الحاق كل مكان شريف بالمساجد .

( وقراءة القرآن ) كما عن الاصحاب عملا بالمعروف عن قرب الاسناد عن  
محمد بن الفضل قال : سأل ابا الحسن عليه السلام اقرء الصحف ثم يأخذ بي

البول فاموم فابول واستحى واعسل يدي واعد الى المصحف واقرب فيه  
قال : لا حتى تتوضأ .

وعن الحصول في حديث الاربعائة عن علي عليه السلام لا يعرف العبد  
الفران اذا كان على غير طهور حتى يتطهر .

وعن عدة الداعي عن الحسن بن ابي الحسن انه يلقى قال قال عليه  
السلام لقاري القرآن وسأى الخير الى ان قال : و سطهرا في غير صلوة خمس و  
عشرون حسنة وغير متطهر عشر حسنة (١) .

١ و حمل المصحف ، وفاقا للمحكى عن المشهور ، ولا بأس به لعكاس  
التساجح .

و اما الاستدلال لذلك بروايه ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة في حرمة  
تمس ، فاما كان وحيتها لو كان المطلب الكراهة لمكان الاولوية المعهومة من  
قوله عليه السلام : ولا تمس حيطه ، ولو كان ذلك عن سحرة دون اخرى ، للدليل  
اليعلى الدال على التساجح فامهم ذلك ان كتب من اهله ، واما في نحو نظام  
فلا ، فتنافي الاستحياء والكراهة .

١ والموم ، عملا بالمعروى في التهديف في باب كيفية الصلوة عن الصادق  
عليه السلام من يطهر ثم أوى الى فراشه مات وعراشه كمسحده ، من ذكر انه  
ليس عن وضوء منيم من دناره كاسا ما كان لم يزل في صلوة ما ذكر الله (( ع ))

وعن ثواب الاعمال باسماءه عن محمد بن كردوس نحوه وعن المحاسن  
عن حمص بن ميس عن الصادق عليه السلام قال من أوى على فراشه فذكر الله  
على غير طهر منيم من دنار ثيابه كان في صلوة ما ذكر الله .

وعن الامالي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آيائه

(١) و يؤيد المطلب ما عن الكافي في الروضة عن علي بن اسباط عنهم عليهم  
السلام في وصية الله لعيسى وسأى الكلام الى ان قال واقراء كتابي واست  
ظاهر ( منه )



عبيهم السلام في حديث سمان ، وفيه سمعت حبيب رسول الله (ص) من باب على طهر فكانما أحيا الليل كله .

و بالمعنى عن الحصول في حديث الاربعة لا ينام المسلم وهو جنب ، ولا ينام الا وهو على ظهوره ، فان لم يجد الماء فليتييم بالصعيد ، فان روح المؤمن تروح الى الله تبارك وتعالى فتغسلها وتبارك عليها ، فان كان اجلها قد حصر حصب في كثر رحمة ، وان لم يكن اجلها قد حصر بعث بها مع امائه من ملائكته فيردونها في حصد .

( و صلوة الحماير ) لما سيجي انشاء الله تعالى في كتاب لصلوة .

او السعي في الحاجة عملا بالمعنى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الريادات عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام : من طلب حاجة وهو على غير وضوء لم تقص ملائكة من الامم .

و قول المصنف في عدم وضوء دلالة بما على ان معاده ان الحاجة بدون الوضوء لم تقص ميسرى . ان يطلب الحاجة في حاله ما اذا توضأ بالوضوء الذي رخص فيه من الشارع لانه عبادة موقوفة على الاذن ، وليس فيه دلالة على الاذن و الرخصة للوضوء في وقت طلب الحاجة ما يأتاه العهم العزمي ، فراجع الى خبر التحفك .

و عن الصادق عليه السلام اني لا احب من ياخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا تقص حاجته .

( و رياره المقار ) وفاقا للمعنى عن المشهور ، وعن الجماعة ان به رواية بخصوصة بصور المؤمنين .

( و يوم الحنبل ) عملا بالمعنى في التهذيب في باب الاعسال في اريادات في العوثن عن سماعة قال سئلته عن الحنبل يحب ثم يريد النوم ، قال ان احب ان يتوضأ فليعمل و العسل اصل من ذلك وان هو نام ولم يتوضأ و لم يعتسل فليس عليه شيء انشاء الله .

وعن كتاب جعفر بن محمد بن شريح عن عبد الله بن طلحة السهمي عن الصادق عليه السلام : ثلثة لا يعبل الله لهم صلوة كفار حبار وحبس يام على غير طهاره ومنتصح <sup>(١)</sup> يحلوى طيب مصوع وعن صريح الفقيه وظاهر السرائر والمستهى والتذكرة والمشاري ، دعوى الاجماع على كراهية نموه من غير وضوء

وعليه يدل المروى في الفقيه في باب صفه غسل الجنابة في الصحيح عن عبد الله بن علي الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الرجل ايبغى له ان ينام وهو جنب ؟ فقال بكره ذلك حتى يتوضأ ، وظاهر ايجز اسقاء الكراهية معه بالكلية ، كما عن الاكثر . لكن عن الكشف بظاهر الجمع قال ويعطيه السهابة والسراير مسند لا بصحيحه عند ابراهيم المرويه في استهد به في باب الاعمال في الريادات عن الصادق عليه السلام عن الرجل يواقع أهله بنام على ذلك قال ان الله يوفى الامس في منامها ولا يدرى ما يطره من السية را صرع عليه تنس ، قلت اياكل الحنظل ان يوضأ قال انا لكسر ، وكسر ليغسل يده والوضوء افضل وفيه تأمل .

وعن الامصاد انه اطلق كراهيته

وعن المهدب لا ينام حتى يغسل او يغمض ويحشوق .

وعن البرهه انه ابحق بنومه <sup>(٢)</sup> من عبه الغسل في استحباب الوضوء له فرع ؛

يستعاد من الصحيح المتقدم استحباب الوضوء للمجنب اذا اراد الاكل كما عن الاصحاب ايضا وفي الفقيه في باب صفه غسل الجنابة عن اباقر (ع) ،

(١) التصحح التلطح بالطيب وغيره وحمله في البخار على ما اذا كان مانعا من وصول الماء الى البشرة . (منه)

(٢) اي الحنظل . (منه)

إذا كان الرجل حائضاً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ ، وفيه روى أن الأكل من الحنابة يورث العقر .

( و جماع المحتلم ) وماما لجماعة ولم أجد على رواية ، واما الاستدلال لذلك بالمروى في الفقيه ، في باب البوارق الواقع بعد باب العيس ، عن عبد الله بن الحسين عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن أمه عن أمائه (ع) قال قال رسول الله (ص) ، وكره أن يعشى الرجل المرأة بعد احتلم حتى يعتس من احتلامه إن رأى ، فإن فعل و حرج الولد محصوا فلا يلزم من الاعتس ، معيه ما ترى .

( و ذكر الحايض ) على المشهور عملاً بالمروى في النكاح في باب ما يجب على الحايض ، في الصحيح على الصحيح ، عن زيد الشحام عن الصادق (ع) يسمى للحايض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تسفل القبلتة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلي .

ولفظ يسمى ظاهر في الاستحباب ، فكيف إذا اعتصم بالمشهرة ، حتى لم يظهر لها مخالف إلا من وادد لصدوق حيث قال و يجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلاة و تجلس مستقبلة القبلة ، وهو سادس دل عليه المروى عن لعنه الرضوي قال عنه السلام ، و يجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلاة و تجلس الحبر ، إذا المكافؤة المسروطة في سمارص معقوبة ، فليحمل الوجوب كالأوامر الواردة في روايات محمد بن مسلم و معوية بن عمار و زرارة المرويات في الباب المتقدم ، على الاستصحاب الذي قبله أنه بالنسبة إلى الأوامر محار مشهور في أحبار الأئمة (ع) .

و يعصده المروى عن دعائم الإسلام عن الباقر عليه السلام أنا أمريسانا في الحيض أن يتوضأ عند وقت كل صلاة فيسعن الوضوء و يحتشبن محرو ثم ليستقبلن القبلة عن غير أن يعرض صلاة إلى أن قال (ع) كذب المعيرة ما صلب امرأة من نساء رسول الله (ص) ، ولا من سائنا وهي حائض و أمانيهرون مذكر

الله كما ذكرنا ترغيباً واستحياباً له .

(و انكون على الطهارة ، بالحر . ولما كان الكون عليها انرا من آثار الوصو<sup>١</sup> لابعسه ، صح<sup>٢</sup> الحكم وهذا الحكم هو المشهور . وعنه يدور العروى عن ارشاد القلوب عن النبي ، (ص) يقول الله تعالى من احدث ولم يتوصا بعد حفاس .

وعن يواد الراوندي عن الكاظم عليه السلام عن آبائه عن علي<sup>٣</sup> (ع) كان اصحاب رسول الله ، (ص) اذا بالوا توصوا او تيمموا محامه ان سدرتهم الساعة .

وعن محاسن الشيخ عن اس بن مالك قال قال رسول الله (ص) يا اس اكثر من الظهور يريد الله في عمرك وان استطعت ان تكفر بالسلميس و اسهار على طهارة فاعمل فالك تكون اذا م على طهارة شهيدا .  
وعن كتاب المحلى في اواخره في الوصية الاولى انه ورد عنه (ص) انه شكى اليه رجل قبة الراد ، فقال (ع) : ادم الطهارة يدم غلبت الرق . فعمل الرجل ذلك فكثر ريقه .

واما ربيع قول العصف والكون ، الي آخره ، على انه ما عن<sup>(١)</sup> بكلمة يستحب . او على الامتدائة بحدف ابحر اعنى كلمة مستحب ، وان كان محتملا ولكن الاحود<sup>(٢)</sup> ما قلناه ، وما عن الشهيد من تعيين الرمع بالاند ثبة بحدف ابحر للروم انفساد والتكرار في الاولين . فمما لا يرجع بي حاصل (والتحديد) لا خلاف منه في الحمه ، عملا بسروى عن بحصار عن

(١) استفيد ير يستحب الوصو<sup>١</sup> لكيت وكيت ويستحب الكون على الوصو<sup>١</sup> وعلى الاحير بصير التقدير هكذا يستحب الوصو<sup>١</sup> لكيت وكيت وانكون على الوصو<sup>١</sup> مسح وان كان المعاط في الفساد هو التكرار وهو فيما احتاره ايضا ثابت ، و لكن على ما عرفته لا تكرار . (مه)  
(٢) لمكان السيوف . (مه)

ابن بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق (ع) عن ابيه عن علي عليه السلام  
الوضوء بعد الظهور عشر حسنات \*

وعن المجلس نحوه

وفي كتابي في باب البوارز والواقع قبل كتاب الحصى عن سعدان  
عن بعض صحابه عن الصادق (ع) الظاهر عن لظهور عشر حسنات

وفي الباب عن جماعة قال كتب عند أبي الحسن (ع) صلى الله عليه وآله  
العصر بين يدي وخلصت منه حتى حضر المغرب فوضوء فموسا  
منصوبة ثم قال لي يوتا فقلت جعلت فداك انا على وضوء فقال و ان كتب  
على وضوء من يوم المغرب كان وضوءه دليل كفاية لما مضى من يومه في  
يومه الا ان كان يومه للصبح كان وضوءه دليل كفاية لما مضى من يومه في  
ليلته لا يكتفى

وعن العبد في باب جمعة وجمعة رخص الله (ص) روي عن تحديد الوضوء  
لصلوة لعبه محو الله ورسوله والله قال و روي عن حماد بن الوضوء على  
وضوء يوم على يوم من حد وضوء لعمر حد حد الله اجمع يومه من  
غير استعمار \*

و روي بعضهم عن عمر بن ابي مقدم قال حدثني من سمع ابا عبد الله  
عليه السلام يقول في حديثه ان مني (ص) كان يحدد الوضوء لكن مرضعة و  
يكل صلوه

وعن باب الاعمال عن فضل بن عمر عن الصادق (ع) من حد  
وضوءه لخير صلوة حدد الله توبته من غير استعمار \*

وعن داود بن الاسلام حماد بن مرسلان عن ابي (ص) وعلى (ع) ومهما  
اما كاتا يحدد ان الوضوء بكل صوته يبيحان ثلاث الفرض  
و سيعي لتتمه لامور

الاول لا ريب في استحباب استحديد بعد من صلى بالاول واما بدون

(١١) اي يجوز كراهة الخلف الصادقة وعقوبة انكابه - (١٢)

الصلوة لا تظهر الاستحباب أيضاً ، عملاً باطلاً كثير من الاحبار وبصريح البعض المعتصم بأشهره ، فاسهدم ما صار منشأ لنفوس الدكرى من عدم بقل صله كالفن بمعارضته معوم مادل<sup>(١)</sup> على المنع من احداث الوصو حتى يسيقن احداث ، حرج البعض بالاجماع صنفى ما عداه مدرجاً تحته ، اذ المكفاءة المشروطة في استعارض معقودة ، فليحمل المعارض على السهى عن التحديد باعتقاد بوجوب بسب عروض لست ، وجعل بعضهم<sup>(٢)</sup> المركب حوط -

الثانى : الاظهر استحبابه بكل صلوة ، بل عن الجماعة عليه الاجماع ، و عليه يدل الاطلاق فاحتمال خلاف الفقه كحكى هذا الاحتمال عن الايصاح ايضاً بما لا اعتناء عليه .

الثالث : مقتضى الاطلاق استحباب تكرار التحديد لصلوة واحدة ولو كان اكثر من مرة ، خلافاً للدكرى فلا يستحب اكثر من مرة للاصل ، ويرتبه الاطلاق ، ولا دأته الى الكثرة المقرطة وفيه انقص بالمستحبات المستوعبة ممكناً لا يصير فيها مكان الاستحباب ، بحور بلترت هكذا هنا ، فتوقف المختلف<sup>(٣)</sup> لوجهه كمالاً اعتناءً في احتمال السعنية المفهوم من كلام يفل من سهاية .

الرابع : ظاهر الاصحاب استحباب التحديد بظهارة الوصو ، بمعنى

(١) وهو موثقة عند الله بن بكر عن أميه عن الصادق عليه السلام المروى في الكافي في باب الشك في الوصو (ص ١٠١) وهو المشارى كما عن البحار (ص ١٠٢) واحتمل في البحار في صورة عدم تحليل الصلوة تفصيلاً حيث قال ويمكن ان يقال مع الفصل الكثير الذي يحتمل طرؤ الحدث بعده وعدم تذكره يتحقق التحديد عرفاً مع ان فيه نوعاً من الاحتياط ولم أر هذا التفصيل في كلام لغوم انتهى . (٣) قال في المختلف قال ابو جعفر بن بابويه في ناويل الاحاديث الواردة بتكرار الوصو مرتين ان معابها تحدي الوصو فان قولهم الثالثة لا يجوز عليها يريد به التحديد الثالث ومثله يستحب الاداء والا فامتنان للظهور العصور من اد للعصر كان اصل الاداء الثالث بدعة لا اخرجه فان اراد ان التحديد الثالث لصلوة ثقليس بمدون فقد حالف المشهور وان كان المراد التحديد الثالث لصلوة واحدة فلم اقف فيه على نص انتهى . (مته)

الوضوء بعد الوضوء ، وأما الوضوء بعد العمل والعمل بعد العمل ، ولو مع العصر بصلوة من يتعرضوا له ، وربما بعد المنع بالاحترار الدالة على بدعية الوضوء مع غسل وجهه ، وعن البحار الطهارة استحباب التحديد في الصورة الأولى بصلوئيهما ، لرواية أبي بصير ومحمد بن مسلم المتقدمة عن الحصول قال : والعنابر من احتار كونه بدعة إذا وقع خلافه ، ثم قال : ولعل الاحتياط في الترك ، وعن بعض نفي البعد عن استحباب تحديد العمل بمسئلة سعدان المتقدمة .

الخامس : أحسن في الذكرى استحباب تحديده لظروف الحاقا به بصلوة ، لمكان عموم قوله ((ص)) الظروف بالسبب صلوه وعن تذكره الحاقا بحود التلاوة والشكر بصلوه ، ومع في الذكرى من الحاقهما والحقاق يشترط الوضوء في كماله بها للأصل .

السادس : يستحب الوضوء بحسب الروايات أن يغسل ميتا ، ولعائس العميد إذا أراد أن يأتي أهله قبل العمل ، عملا برويه سهاب الضرورية في رياضات باب تلقيب المحتصرين من السهولة الدالة عنهما ، ولتقنين العميد بعائس قبل أن يعتزل من دمس كما عن الجماعة ، ولمجامع إذا أراد الجماع مرة أخرى قبل العمل ، عملا بمرور عن كشف العمه عن كتاب دلائل الحميري عن الوضوء قال : قال علان بن محرز بلغنا أن الصادق (ع) كان إذا أراد أن يجامع يعاود أهله في الجماع بوضوء الوضوء ، فاحتمل أن يسأل بـ الحسن الثاني عليه السلام عن ذلك ، قال الوضوء قد حلت عليه فابتدأ من غير أن أسأله فقال : كان لصادق عليه السلام إذا جامع وأراد أن يعاود بوضوء بصلوة فإذا أراد أيضا توفراً للصلوة .

وعن مكاح المسوط في الخلاف عنه ولمزيد جماع لحامل كما عن لأصحاب لقوله ((ص)) فيما رواه الفقيه في باب التوارد الواقع بعد باب حكم العيين عن أبي سعيد : يا علي إذا حملت أمراً لك فلا تجامع إلا وانت على وضوء فإنه إن

فصلى بينكما ولد يكون اعنى القلب يحيل اليد .

وللناهب كما عن الاصحاب عملاً بالمرس المرئى عنهم<sup>(١)</sup> ((ع)) ما وقر  
الصلوة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت .

و بعد حول من سر لما عن النصب عن الصادق ((ع)) من قدم من سره  
قد حل على اهله وهو على غير وضوء و رأى ما يكره فلا يبو من الانفسه  
و بعير ذلك ما لو تعرضاً لمعله لطان المقام .

النايب : لا اشكال في حوار الدخول في العبادۃ المشروطة بالوضوء  
الصدوق اذا كان لمثل صلوة اسامة ، وعن الجماعة<sup>(٢)</sup> عليه الاحماع ، واما اذا  
كان لما لا يشترط في صحته بل في كماله ، كقراءة القرآن مثلاً فذلك على الاظهر  
وماذا بكثير الاحماع اسحقى عن ابن زهرة حيث قال يجوز ان يؤدى بالوضوء  
الصدوق ان فرض من الصلوة بدليل الاحماع المشار اليه ومن خالف في ذلك من  
اصحابنا فعير معتد بخلافه .

و بعضه مامى الظاهر من مذهب الاصحاب ، حوار الدخول في العبادۃ  
انواحياً المشروطة بالطهارة بالوضوء الصدوق الذى لا يجمع الحدث الاكبر  
مضطفاً ، وادعى بعضهم عليه الاحماع ، وما عن التذكرة يجوز ان يصلى بالوضوء  
واحد جميع الصلوات عزائصها و سبها ما لم يحدث ، سواء كان الوضوء مرضاً او  
علاً ، و سواء تواصا لماعله قبل الوقت او بعده ، مع ارتفاع بحدث لا خلاف .  
اما مع بقاء الحدث كالمستحاضة فتقولان .

واما الاستدلال لذلك بصحيفة زرارة المروية في الكافي في باب الوقت  
الذى يوجب التيمم عن الباقر ((ع)) يصلى الرجل بوضوء واحد صلوة الليل و  
النهار كلها قال نعم ما لم يحدث ، قلت فيصلى بتيمم واحد صلوة الليل  
والنهار كلها قال نعم ما لم يحدث او يصيب ما الحيرة لمكان ترك الاستعصال

(١) رواه في الذكرى - (منه)

(٢) وهو السرائر و جامع المقاصد والذخيرة وغيرها - (منه)



فيه نوع من ماقشة ، نعم لا تخلو عن تأييد .

و يدل على المختار ايضا اطلاق الامر بالصلوة والعذر الذي ثبت تقييده

به من حديث لاصلاة الا بظهور و نحوه ، هو تحقق ظهور ما وقد تحقق .

واية اذا قستم ، الى آخر الآية ، لذلك غير مناسبة ، اما لمكان الحيز  
المفسر بها ، اذا قستم من اليوم ، او لمكان تخصيصها بالمحدثين اتفاقا ، كما صرح  
بذلك المعص<sup>(١)</sup> وهذا ، يستحسن ليس يحدث .

وعن ظاهر الشيخ في المبسوط ، ان الحلى ومحرر الاسلام خلاف المختار  
وان ذلك الوضوء لا يرفع الحدث ، وفيه ما مر .

وعن اندكرى لو بوى استباحة ما الطهارة مكمله له كقراءة العزائم ودخول  
المساجد ، فالأمر بالصحة ان بوى ايقاعها على الوجه الفصل .

وعن جامع المقاصد لا اشكال في الصحة لو بواء على ذلك الوجه ، وجعل  
فيه المراع ما اذا لم يولد ذلك ، و صرح ايضا كالا يوضح وغيره بان العائش بالاكتمال  
بانقضية لا اشكال في الصحة عنده .

واما الوضوء لكونه على الطهارة فكالوضوء للامانة عند الأكثر ، بل لم اطلع  
على خلاف الا نسب الى بعضهم<sup>(٢)</sup> ولا اعتداد به .

واما الوضوء للنوم وهو ايضا كالوضوء للامانة على الاصح ، وما فاللجماعة ،  
فما عن التثني لمحللى من القول بالصحة ، فلاوجه له كتردد المعص<sup>(٣)</sup> وقد  
بسطنا الكلام على المقام في المعاص ومن ارادة فليطلب منه .

الثامن : من بعض نسخ الكتاب عدم التحديد على الكون على  
الطهارة فلا يفعل .

(والعمل يجب لما وجب له الوضوء) واما للصلوة والطواف عيا لاجتماع ،

(١) وهو الدحيوة . (منه)

(٢) وكانه المصنف في نهاية الاحكام . (منه)

(٣) وهو الدكرى والرياض عن ما حكى . (منه)

وأما لمس كتابه العراش معن العنية والشيخ عليه الإجماع ، بل عن السراير و  
 المسيس والتذكرة وسهانه الأحكام إجماع أهل الإسلام ، وأما سبه القول  
 بالكراهة إلى الميسوط خطأ كما صرح به البعض لأنه قال فيه ، وأما الغسل  
 فعلى صريين واحد وندب فالواجب يجب للأمرين الذين ذكرناهما يعنى  
 الصورة والبطوان ولد حول الواحد ومن كتابة المصحف وماعيه اسم الله .  
 نعم في الذكرى سبها <sup>(١)</sup> إلى الأسكافي ، لكن احتمال أن يكون مراده  
 منها الحرمة .

(ودحول المساحد) مع اللب ، في غير المسحدين وفيهما يكفى  
 بدحول لدحول

(وقراءة العراش) وسبأى اشأ الله تفصيل المستلثين ، واسمها يجب  
 لهما (أن وجبا) بدور ونسبه ادلا وجوب لهما بأصل الشرع .  
 (ولصوم الحنف أد) على من الدبل قدر ، فعلة على المشهور ، خلافا  
 للصدوق وبأى تفصيله من معناه اشأ الله تعالى .  
 (و) يجب الغسل أيضا لصوم (المسحاض مع غمس القطعة) مشتمل  
 حالتها الوسطى والعليا ، وبأى تحقيق المسئلة اشأ الله .

(ويستحب الغسل للجمعة) ولا خلاف في أصل الرجحان بها و  
 فتوى ، وأما أخلاف في الوجوب والاسحاض فظاهر الصدوق في الفقيه  
 والعلل والكافي الأول كما عن والد الصدوق ، وإلى الناس ذهب المشهور بل  
 عن الخلاف عليه الإجماع ، بل قال في المالى حبب بعددين ، لا مائة الذي  
 يجب الإقرار به والغسل في سبعة عشر موطأ ليلة سبعة عشر من شهر رمضان ، وبه  
 تسعة عشر منه ، وليلة ثلث وعشرين منه ، والعديد ، وعند دخول بحرمن وغسل  
 الأحرام ، وغسل الريارة ، وغسل دخول البيت ، ويوم التروية ، ويوم عرفة ، و

(١) أي الكراهة . (منه)

غسل الميت ، وغسل من غسل الميت أو كفه أو مده بعد بركته بالماء وقبل تطهيره بالماء ، وهذه الاعمال الثلاثة مريضة ، وغسل يوم الجمعة ، وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله ولم يعلم به الرجل ، وغسل انحناءه مريضة وكذلك غسل الحيض والاستحاضة والنعاس انتهى .

ولا شك في ظهوره في الاستحباب ، وعليه فيطرون المناقشة في نسبة الوجوب إليه في الغيم والعلل ، وإلى والده مل إلى الكافي أيضا ، مصاعدا إلى كوسهم من يذكر من متون الاخبار كثيرا .

وقد ورد فيها في المقام لفظ الواجب لكن المراد الاستحباب بما يظهر انشاء الله .

والى عدم تسليم كون لفظ ابوجوب في كلام القدماء جمعه في المعنى المصطلح بين المتأخرين .

وكيف كان فالمشهور هو الاظهر ، لما مر وللمروى في التهذيب في باب الاعمال عن علي والطاهر انه ابن ابي حمزة عن ابي صادق عليه السلام عن غسل العبد بين اواحب هو ؟ فقال هو سنة ، قلت بالجمعة ، قال هو سنة .

وحمل السنة هنا على المصطلح عليه متعين لمكان تدبر الواجب لا العرض حتى يقال ان المراد منها التام وجوبه بالسنة ، فصار الخبر مريضة على . و المراد بالسنة الواقعة من اخبار المقام هو المستحب

وعليه فيصح الاستدلال للمختار بصحيحه على من يعطيه رواية العرويتين في الباب .

وبصحيحة رواية العروية في الكافي في باب الترتيب يوم الجمعة عن الباقر عليه السلام لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة وشم أطيب ولبس صالح ثيابك وليكن مراعى من الغسل قبل الروال ، فإذا رالت فقم عليك السكينة والوقار . وقال - الغسل واجب يوم الجمعة

اقول المراد بالوجوب في الخبر ونحوه ، اما المعنى اللغوي ان المصطلح

عليه حادث ولأصل بأخوه ، أو تأكد الاستحياء بقربة ما مَرَّ وقربة المروى -  
 انتهى يد في باب الأعمال عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول (ع) كيف صار  
 غسل يوم الجمعة واحياً قال إن الله تعالى أتم صلاة العريضة بصلاة الباقلة ،  
 وأتم صيام العريضة بصيام النافلة ، وأتم وضوء الباقلة بغسل الجمعة ، ما كان من  
 ذلك من سهو أو تقصير أو نقصان .

والتقريب من وجهين .

لكن في التهذيب في زيادات الباب وفي باب العمل في ليلة الجمعة ،  
 وفي العلل والمحاسن موضع وضوء الباقلة .  
 وعليه فالمعريف من وجه واحد

فقد ظهر بما ذكره عدم وجاهه الاستدلال بمخالفة ما لاخبار المتضمنة  
 لكلمة الوجوب ، وإن كتب بعد في شك من المختار فاصف إلى ما مر العروى في  
 متذكرة عن المي (ص) من بتوا يوم الجمعة فيها ونعمت . ومن اعتسب  
 ما غسل فصل .

واسمروى عن بن طاووس في كتاب جمال الأسبوع عن أبي البختري عن  
 جعفر بن محمد عن أبيه عن حماد عن المي (ص) في وصيته لعلى يا على على  
 الناس في كل يوم من سبعة أيام العسل فاعسل في كل جمعة ، ولو أنك تشتري  
 أما بقوت يومك ونطويه ، فإنه ليس شيء من لتطوع أعظم منه

و العروى عن العقه الرضوى والعسل ثلثة وعشرون من العناية والإحرام  
 وعسل المس وعسل الجمعة التي قال الغرض من ذلك غسل الحسابية ، و  
 الواجب غسل الميت وعسل الإحرام ، والباقي سنة

وعنه أيضاً وعليكم بالسمن يوم الجمعة وهي سبعة أتيان المساء وغسل  
 الرأس واليد بالحنطى واحد الشارب وتقسيم الاظافر وتغيير الثياب ومس  
 الطيب من أتى بواحدة من هذه السمن أبى عيسى وهي العسل ، فإن فاتك  
 العسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة ، وإنما من

الغسل يوم الجمعة تيميماً لما يلحق الظهور في سائر الأيام من الغسل .  
والمروى في الكافي في باب الترتيب يوم الجمعة عن هشام بن الحكم عن  
الصادق عليه السلام : ليقرب أحدكم يوم الجمعة يغتسل و يتطيب و ليسرج  
لحيته و يلبس نظف ثيابه و لينتهي للجمعة ، وليكن عليه في ذلك اليوم السكنينة  
و الوثار و ليحسن عبادة ربه ، و ليعمل الخير ما استطاع الخير و التقرب بعبادة  
صية سياق .

والمروى في الكافي في كتاب الطهارة في باب وجوب الغسل يوم الجمعة  
في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : الغسل يوم الجمعة  
على الرجال و النساء في الحضر و على الرجال في السفر ، و ليس على النساء  
في السفر .

فان و في رواية أخرى انه رحمه الله تعالى في السفر لقله الماء .  
و تقريب التأييد الرحمة في النكاح و لو في الحلة ، بل عن الحاصل عن  
حبر الجمعي عن الباقر عليه السلام : ليس على المرأة غسل الجمعة في السفر  
و يجوز لها تركه في الحضر .

و لم يحدث عن الموحدين من حوز بركة لها في الحضر  
و بالحلة لا تشبه في ارجحية المختار الموا في لاصالة البراءة ، فعين  
الحبل العتيق الى الوحي كما عن سلمان الجرائي رحمه الله ما لا وجه به  
يعتد به ، نعم الاحوط عدم النكاح

روى الكافي في باب المتعذر عن الاصح كان امير المؤمنين (ع) اذا اراد  
ان يوبخ الرجل يقول والله لا سمع احقر من التارك الغسل يوم الجمعة ، و انه  
لا يزال في طهر الى يوم الجمعة الاخرى .

وفي الفقيه في باب غسل يوم الجمعة عن الصادق عليه السلام من اغتسل  
لجمعة قتال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده و  
رسوله ، اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلني من التوابين و اجعلني من

المتطهرين . كان ظهرا من الجمعة الى الجمعة .  
 وفيه ايضا عنه ((ع)) : غسل يوم الجمعة ظهروا وكفارة لما بينهما من  
 الذنوب من الجمعة الى الجمعة .

وفي ايضا عنه ((ع)) في غلة غسل يوم الجمعة ان الانصار كانت تعمل  
 في نواصحبها و اموالها فادا كان يوم الجمعة حصروا المسجد فتأذا الناس  
 بارواح آبائهم و احادهم . فأمرهم رسول الله ((ص)) باسمسسل محترق  
 بذلك السنة .

مروع الاول : وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال ، اجماعا  
 محققا و حكبا عن الجماعة ، <sup>(١)</sup> ولا يحرور اسديم الا في صورة يأتي استة بله اليها  
 الاشارة . لعدم صدق اليوم على ما من لفجر . و العمل مضاف الى اليوم .  
 و للمروى عن الفقه الرضوي و يحرث اذا اعتسلت بعد طلوع الفجر ، وكلمة  
 قرب من الزوال فهو افضل .

و المروى في التهذيب في باب الاعمال عن زرارة عن احمدهما ((ع))  
 اذا اعتسلت بعد طلوع الفجر احراك عسلت ذلك للحنامة و الجمعة الخير .  
 و اما تحديد الاخر بالزوال فعن السراير عليه اجماع الناس وهو احيحة  
 كصحيحة زرارة المتقدمة القصصه لقوله عليه السلام : و ليكن مراعت من العسل  
 قبل الزوال ، المعتصدة بالمروى في التهذيب في الباب عن جماعة من مهران  
 عن مضاف عليه السلام في الرجل لا يعمل يوم الجمعة في اوان مسهار فان  
 يقصيه من آخر المسهار فان لم يجد فليقصه يوم السبت .

اد المتبادر من بقصا هو المعنى المصطلح عليه ، و احتمال محذور  
 الفعل وان يمكن ، لكنه بعيد سيما في الحمر لقوله فليقصه يوم السبت وبالعكس  
 يقيد اطلاق الاحبار .

فما عن الخلاف من ان غائته صلوة الجمعة لوجه له ، وان استحسسه المدارك ، و

(١) ظهر حل

(٢) و منهم الخلاف والسراير والذكرى . (مه)

تعى بعض من تاجر عن البعد عنه ، مستدلاً بالاطلاق ، وبخصوص العرس الذى صار سبباً لغسل الجمعة ، ثم نقل ما تقدم عن قريب فى غله غسل يوم الجمعة .  
 هـ ، مضاماً الى قرب جعل صلوة الجمعة فى كلام كتابه عن وقتها وهو الرواى ، وعليه فالاخلاف فى المختار على الظاهر .

قال بعض الاحقاء العون ما غايته الصلوة ان اريد به وقتها ، فهو اول الرواى فيجب ان يكون الغسل قبله ، وان اريد به وقوعها بالغسل فيلزم عدم الغسل لو لم يغسل الجمعة ، وهو ما لا يقول به أحد ، انتهى فتدبر .

ثانى : صرح الجمعة بل الاصحاب كما قبل ان كلما قرب من الرواى كان افضل ، وفى نسخة فانه علماً واثماً ، وعليه بدل الرصوى المتقدم .

الثالث : المشهور ان من فاته الغسل قبل الرواى ، مضاه بعد الرواى او فى يوم السبت مطلقاً .

و قال الصدوق فى النعمية من سى الغسل او فاته لعلة لم يغتسل بعد العصر او يوم السبت .

و اجعل على المشهور رواية سماعة المتقدمة بمقريب .

و لما فى التهذيب فى الباب فى الموتى عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال يعتسب بآبائه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت .

واما ما روى الكافى فى احزاب وجوب الغسل يوم الجمعة عن حرير عن بعض اصحابنا عن الامام عليه السلام لا بد من غسل يوم الجمعة فى السفر والحضر من سى وليعد من العذر ، قال و روى منه رحمه للعليل ، معبر صالح لتعبيد الخبيرين لا لتعارض فى الدين .

وعن لغة الرصوى ان سبب الغسل ثم ذكرت وقت العصر ومن العذر ماغتسل ، ثم قال بعد كلام و افضل او فاته من الرواى الى ان قال وان فاته الغسل يوم الجمعة نصيب يوم السبت او بعده من ايام الجمعة ، و ظاهره كما

تري حوار الغصاء في ايام الاسبوع ، ولم اقف على من قال بذلك ولا على خبر غيره يدل عليه ، ولكن يعني بعض المحققين عنه الناس للتساج

و اما رواية دريخ المروية في السهيد في باب العمل في بيعة الجمعة في الريادات عن الصادق في الرجل هل يصلي على الجمعة ؟ قال لا .  
فغير صالحة للمعارضة من وجوه شتى ، وقد حملت على معنى الوجوه

### تذنيب ١

هل يلحق بما ذكر ليلة السبت كما قاله اسعص بل عن طهر الاكثرام لا ؟ كما قاله الجماعة ، وجهان والاحير امرت ، اقتصارا فيما حالف الاصل عنى القدر المتيقن ، والاولوية بمسوعه لاحتمال اشتراط المعاملة

الرابع : لاختلاف بين الاصحاب على اظهار المصريح في بعض العبارات في حوار تعجيله يوم الخميس لمن خاف غور الماء يوم الجمعة

والاصل فيه المروى في السهيد في باب الاعسان في الريادات عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام قال لاصحابه انكم تاتون عدا صرلا ليس فيه ماء فاعتسوا اليوم لعد ، فاعتسلا يوم الخميس للجمعة .

و المروى في هذا المكان عن الحسين بن موسى بن جعفر عن امه و ام احمد ابنتي موسى بن جعفر ، قالتا كما مع اس الحسن عليه السلام بالبادية و نحن نريد بعداد فقال لنا يوم الخميس اعتسلا اليوم لعد يوم الجمعة فان الماء عدا بها قليل ، فاعتسلا يوم الخميس ليوم الجمعة .

وعن العفة الرضوى وان كنت مسافرا او تحوف عدم الماء يوم الجمعة ، اعتسلت يوم الخميس الحبر .

الحامس هل يحتص حوار التقديم يوم الخميس بحوف غور الماء في يوم الجمعة كما قاله غير واحد ، أم يجوز ، لث لحوف الغوات مطلقا كما قاله الشبح و الجماعة ؟ وجهان بشأن من احتصاص المفعول بعدم الماء و غوره فالاول ، ومن



تتقبح المناط فالثاني .

السادس : هل يجوز التقديم في ليلة الجمعة مع خوف اعوار الماء في العدد كما قاله ، لجماعه أم لا كما صرح به البعض ، وجهان والاول اقرب لدعوى الخلاف عليه الاجماع .

السابع : لو اغسل يوم الخميس ثم تمكن من الغسل قبل روال الجمعة ، فقد صرح بجماعة ومهم الصدوق باستحباب الاعادة ، وفي التذكرة لسقوط حكم البدل مع امكان التعديل .

اقول والمسئلة لا تخلو عن اشكال ولكن لا بأس به لمكان التسامح .  
و اذا وجد الماء بعد الروال او يوم السبت ، فهل يستحب الاعادة ام لا ؟ وجهان والاخير اظهر .

وهل يشترط في التقديم خوف الاعوار يوم الجمعة فقط ، او فيه وفي يوم السبت ايضا كما احتمله الصنهي على ما حكى ؟ وجهان والاول اقرب .  
والقول بان ، بعضا ، اولى من التقديم كما في صلاة الليل ضعيف .  
( او ) يستحب ، لغسل ، اول ليلة من شهر رمضان ، احكاما كما في الرياض وعنه يدل جملة من الاخبار ، منها ما عن الاميال <sup>(١)</sup> عن الصادق (ع) : من اغتسل اول ليلة من شهر رمضان في شهر حار ، ويصب على راسه ثلثين كفا من ماء ، طهر الى شهر رمضان من فاسل .

وعنه ايضا في الكتاب عنه عليه السلام : من احب ان لا يكون به الحكمة فليغتسل اول ليلة من شهر رمضان ، يكون سالما منها الى شهر رمضان قابل .  
ومقصي الاطلاق هو حوار الاتيان به في أي جزء من الليل كما في الليل الى التي يستحب فيها الغسل ، وفي رواية <sup>(٢)</sup> العيص المروية عن الكافي في باب الغسل في شهر رمضان ، بعد ان سئل عن الليلة التي يطلب فيها الغسل عن

(١) اسم كتاب لابن طاووس . ( منه )

(٢) رواها الكافي في كتاب الصوم .

الصادق عليه السلام قال من أول الليل وإن شئت حيث تقوم من آخره .

لكن يستحب الاتيان به في ثلث الليالي في أول الليل

وفي رواية بكبر المروية في الشهيد في زيادات باب الاعمال عن

الصادق الواردة في غسل ليالي الايام الثلاثة <sup>(١)</sup> والعسل أول الليل ، قلت

فإن قام بعد العسل قال هو مثل غسل الجمعة إذا غسل بعد العجرات

و في صحيحه محمد بن مسلم عن احمد هما عليه السلام المروية في اسهاية

في كتاب الصوم في باب الغسل من الليالي المخصوصة الواردة في غسل ثلث

الليالي الثلث والعسل في أول الليل وهو يجري الى آخره .

بل في صحيحة زرارة ومصيل <sup>(٢)</sup> المروية في الكافي في باب العسل في

شهر رمضان ، عن الباقر عليه السلام الغسل في شهر رمضان عند وجوب

الشمس قبله ، ثم يفطر .

نكن عن الاميد نفا عن كتاب الاعمال لأحمد بن محمد بن عباس بإسناد

الى امير المؤمنين عليه السلام قال لما كان أول ليلة من شهر رمضان قلم رسول

الله (ص) محمد الله واثنى عليه الى ان قال وكان يغتسل كل ليلة منه بين

العشائين الحديث .

والعمل بالصحيحة الاولى .

( وفيه ضعف ، كما قاه الجماعة عملا بالمروية عن ابن ابي قرة في كتاب

عمل شهر رمضان ، بإسناد الى الصادق عليه السلام قال يستحب العسل في

أول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه .

وعن المصاح تفضيل غسلها على ما ير لياالي الايام .

وعن الشهيد على اغسالها سوى الاولى وليالي الايام الثلاثة .

( وسبع عشرة وتسع عشرة واحدي وعشرين وثلث وعشرين ، اجماعا

(١) اعني تسع عشرة واحدي وعشرين وثلث وعشرين . ( منه )

(٢) رواها في كتاب الصوم .

كما في الرياض وعن السراير ، وعليه يدل ما رواه الشهيد في باب لا غسل في  
 لصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام : يغسل في سبعة  
 عشر موضعا ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وهي ليلة التقى لجمعان (١) ، وسبعة  
 تسع عشرة وفيها يكفب الوعد وقد السنة ، وليلة احدى وعشرين وهي ليلة  
 لثى اصيب فيها «وصايا الانبياء» وفيها رفع عيسى بن مريم عليه السلام ومبى  
 موسى عليه السلام ، وليلة ثلث وعشرين يرحى فيها بينه القدر ويوم العيدين ،  
 واداء حبيب الحرمين ، ويوم نحرهم ، ويوم لريارة ، ويوم تدخس البيت ، ويوم  
 التزوية ، ويوم عرفة ، واداء غسل ميت او كفته ، ومسه بعد ما يبرد ، ويوم  
 اجتماعه ، وغسل الحصة مريجه ، وغسل الكوف ، والاحرق العرس كله يغسل  
 والبصوى الدالة على الاحكام في اللدالي ، لا تواف الطل مجاوره عن  
 حد لا استفاضة ، بل يسحب الغسل في كل ليلة مفردة من شهر رمضان  
 رواه في الامثال على ما حكى .

بل في كل ليلة من العشر الاواخر من الشهر لما عن الامام باقر ع  
 الصادق عليه السلام كان رسول الله (ص) يغسل في شهر رمضان في العشر  
 الاواخر في كل ليلة ، من عدم ان اسى (ص) كان يغسل في كل ليلة مائة  
 بين العشائين

(رواية الفطرا) لرواية الحسن بن راشد العروبة في الشهيد في باب  
 عن الصادق عليه السلام في حكم الليلة المذكور اذا غرب الشمس فاعسل الحبر  
 وعن الاقبال روى انه يغسل قبل العروب من ليلة اذا علم بها ليلة  
 العيد ، وروى انه يغسل او احر ليلة العيد .

(١) والجمعان اهل بدر وقريش وهو يوم العرقان الذي وقع في العراق والموعد  
 بفتح الواو واسكان ابناء جمع واعد كصاحب جمع صاحب وهم الجماعة القادمون  
 على الاعظم يرسله وغيرها والعراق بهم هذا من قدر لهم ان يجمعوا في  
 تلك السنة كذا قيله منه - (منه)

(و يومى العيدين) باجماع العلماء كافة كما عن الجماعة، و لنصوص به مستفيضة منها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة -

و مقتضى الاطلاق امتداد وقته الى الليل، لكن عن طاهر الاصحاب الامداد انى الرواى خاصه، وهو الاولى بما بعد المروى عن برصوى فادان طلع الفجر يوم العيد فاعتسل، وهو اول اوقاته العمل ثم الى وقت السرواى المؤيد بشركة العيد مع الجمعه فى كثير من الاحكام

(وليله نصف رجب وفاقا للمشهور و يظهر من سهايه الاحكام ان به روايه، و لعلها ما عن الامال عن السى الاص من ركه شهر رجب و غسل فى اونه و وسطه و اخره خرج من رونه كرم و بدته امه  
) و شعبان لرواية السى اص من عصر المرويه فى الهند يت فى باب الاعمال  
عن الصادق عليه السلام -

و المروى عن المضاج عن سالم موسى حده عن السى الاص من يظهر ليلة النصف من شعبان فاحسن التطهر الى ان قال مضى به تعالى له ثلث حوائج ثم ان سأل ان يرمى فى ليله راس  
و الرموى الا ترى

و يوم الميعت، كما قاله الجماعة، و عن الغيبة عنه الاجتماع -  
) و يوم (العديرا) اجتماعا كما عن الجماعة لروايه على بن الحسين  
الاتية انشاء الله فى صلوة المدير -

و للمروى عن الفقه برصوى العمل ثلثه و عشرون من الحباية و الاحرام و غسل الميت و غسل الجمعة و غسل دخول المدييه و غسل دخول الحرم و غسل دخول مكة و غسل ربابة الميت و يوم عرفه و خمس ليالى من شهر رمضان اول ليلة منه و ليلة سبع عشر و ليلة سبع عشر و ليلة احدى و عشرون و ليلة ثلاث و عشرون و دخول البيت و العديدين و ليلة النصف من شعبان و غسل الريارات و غسل الاستحارة و غسل طلب الحوائج من الله تعالى و غسل يوم عدى رحمة العرس من

ذلك غسل الحداية والواحد غسل الميت وغسل لأحرام وأباقية الحبر .  
وعن الأفعال عن أبي الحسن المشي عن الصادق عليه السلام في حديث  
طويل ذكر فيه غسل يوم بعد يوم إذا كان صبيحه ذلك ليوم وحسب الغسل في  
صدر شهره الحبر .

و المراد بالوجوب فيه وفي حبر ساعة المروى في التهذيب في باب  
الاعتسال يؤكد الاستحباب .

أ و يوم المساهلة وعن العتبة الأحماع، وعليه يدل المروى في التهذيب  
في باب الاعتسال عن سماعة عن الصادق عليه السلام بمصنف لغرضه عليه السلام  
وغسل المساهلة واجب والمراد بالوجوب هو ما مر  
و يوم المساهلة هو الرابع والعشرون من ذي الحجة على المشهور . و  
عن بعض أصحابنا والعشرون . وعن الأقبان مثل إحدى وعشرون وقيل سبعة  
وعشرون .

#### تنبيه

وعن محمدي رحمه الله عن والده الباقر رحمه الله أمكان لأرادة من  
الحبر الغسل لعين لمساهلة لورود الغسل لها فيما روى الكافي في باب  
مساهلة عن أبي مسروق عن الصادق عليه السلام وفيه إذا كان ذلك فادعهم  
إلى المساهلة، قلت وكيف أصنع قال صلح نفسك ثلثاً وأطه قال وصم و  
اعتسل الخبير .

و استظهره من حيث اللفظ لعدم حاجته إلى تقدير مصاب  
أقرب وفي بعض الخواص العسوية إلى التقى المذكور مكتوباً على الحبر  
المربور، المراد به الاعتسال لا بقاء المساهلة مع الخصوم في كل حين، كما في  
الاستحارة وقد وردت به رواية صحيحة في الكافي وكان ذلك مشتهراً بين  
قدماء الأصحاب كما لا يخفى انتهى

أقول وما ذكره وإن كان استب بالمواعد اللغظة، ولكن مهم الأصحاب و

الاجماع المحكى عن العنية اعوى قرينة على ان المراد به العنق في اليوم المعهود ، و ( يوم ) عرفة ( اجماعا على الظاهر المحكى عن العنية عملا بالرويات ،  
منها الرضوى المتقدم

و المروى عن التهذيب في باب الاعساء عن جماعة عن الصادق (ع) ،  
وعسل يوم عرفة واحب ، والمراد بالوجوب مأمور ، لكن قيد لعسل في ذلك اليوم  
في رواية ابن سنان المروية في هذا الباب عن الصادق عليه السلام بقوله عند  
رواى الشمس (١) والعمل على الاطلاق نعم الايقاع عند الرواى مستحب آخر  
(وعسل الاحرام على الاشهر الاظهر ، بل عن المستهين لا يعرف فيه  
خلاف ، بل عن الشيخين عدم الخلاف خلافا للمحكى عن العنق والوجوب ، و  
سبه المرمى على ما حكى عنه الى الاكثر ولا وجه لتلك المسألة .

نعم يدل على هذا القول المروى في التهذيب في باب الاعساء عن  
يونس عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام العسل في سبعة عشر موطئا  
منها العرس ثلثه ، فقلت جعلت فداك ما العرس منها ؟ فان عسل الحباية  
وغسل من من ميتا والغسل للاحرام .

و الرضوى المتقدم في العدد ، لكهما لا يقومان في مقابلة اصل المعتصد  
بما مر ، من وجوه شتى منها ضعف سندهما مع عدم خبر له ، ومنها عدم تسليم  
دلالة الواجب اجماع في الرضوى على المصطلح عليه في بحث الاعساء ، مع ان  
في العرس المتقدم اطلاق العرس وهو كما ترى .

وفي الرضوى المروى عن العيون اطلاق السنة ، وهو ما كتبه (ع) الى  
المأمون من محض الاسلام وعسل الجمعة سنة ، وعسل العيدين ، و حول  
مكة والعدبة والزيارة والاحرام ، و اول ليلة شهر رمضان ، و سبعة عشر و تسعة  
عشر و احدى وعشرين ، وهذه الاعساء سنة ، وعسل الحباية مريضة ، وعسل

(١) حيث قال العسل من الحباية و يوم الجمعة و يوم العطر و يوم الاصحى و يوم  
عرفة عند رواى الشمس الحبر . (مه)

الحيض مثله .

وهذا كالص في المختار فيحمل العرس و الوجوب على لتأكد في الاستحباب

و يستحب عدة العرس بعد اليوم من الاحرام ، بحرى انصر وعلى المرويين في الكافي في كتاب الحج في باب ما يحرى من عمل الاحرام .  
عما عن ، يحلى من المحافظة غير مبيعة ، و حبر ، بعض الناس محمول على نفي الوجوب .

وعن شرح ، عليه انه قال الحى غير اسوم من الاحداث به .  
( و الطواف ) هذا هو لمطوع به في كلام الجماعة على ما قبل ، و عسر البعض بمسك ريادة النبي ، و عن العية عليه الاحداع ، وقد قدم في ابرصوى المروى عن ابيون قوله عليه السلام و لزيارة ، ولطهران المراد ريرة بسبب بقرينة السابق واللاحق .

وفي رواية على بن من حمزة المروى في كتابي في الحج في باب وجوب مكة عن الكاظم عليه السلام ان اغتسل بمكة ثم سب من ان تطوف بعد غسل او زيارة النبي والائمة (اع) ، على المفضية في كلام اصحابه كما ذكره غير واحد ، بل عن بعضه عليه و جماع و عنه يدل عموم برصوى المتقدم في غسل العدير ، و المروى في السهدات في فصل باب زيارة الاربعين عن ، فعلا بن سبته عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى جدوا ربكم عند كل مسجد فان العسل عند لقاء كل امام ، و عليه فلاوجه لاحتصاص في الشريف بزيارة النبي و لامير و الحسين و المرت (ع) ، سماعا الى ورود لاجبار منهم عليهم السلام .

هذا مصابا الى المروى عن كامل الزبارة في <sup>(١)</sup> زيارة الكاظم (اع) . و

(١) وهو لابن قولويه . (منه)

الحوادث (ع ١) عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ذكره عن أبي الحسن (ع ١) وفيه قال إذا أردت زيارة موسى بن جعفر ومحمد بن علي فاعسل يوسف الحديث وعن الكتاب المذكور في زيارة أبي الحسن عليه السلام وأبي محمد (ع ١) قال روى عن بعضهم (ع ١) أنه قال إذا أردت زيارة قبر أبي الحسن علي بن محمد وأبي محمد الحسن بن علي، تقول بعد العرس ان وصلت إلى قبرهما والّا أو مأب بالسلام من عند الباب الذي على الشارع الحديث

ثم المحكي عن المعبد عادة العسل بالحدث، وعليه يدل المؤمنون صريحا عسى ما قاله بعض مسابغا، وفيه عن عمل الزيارة بعسل بـ سهار ويرور بـ نين بعسل واحد، قال يخبره أن ثم يحدث فإن أحدث ما يوجب وضوء فليعد غسله

لكن روى الكافي في كتاب الحج في باب ما يحرى من غسل الاحرام في الصحيح، عن عمر بن محمد بن الصادق عليه السلام قال غسل يومك ليومك وغسل ليلتك لليلتك

وفي الباب عن أبي بصير قال شئبه عن رجل يعتسل بأحد يده لا حرامه يحترق ذلك من غسل ذي الخلع، قال نعم، فانه رجب وأما غيره، فقال اعتسل بعض أصحابها فعرض له حاجة حتى أمسى قال بعيد العسل تعتسل نهار اليوم ذلك وليلا لليلته \*

بل عن لسرير فعلا من كتاب جميل عن الحسين الجراسمي عن أحدهما (ع ١) غسل يومك يحترق لليلتك وغسل ليلتك يحترق ليومك \*

ورواه النهاية في الحج في باب السهو للاحرام بأسانيد صحيح، وفيه دلالة على أوسع مما في الصحيح المتقدم \*

لكن المؤمن لا يماي تلك الاخبار لحوار القول بالاحرام وأولوية إعادة العسل بالحدث \*

(وفا ١٠ صلو (الكسوف) العارض للشمس والقمر لا مطلقا بل للترك



عمدا مع استيعاب الاحتراق وفاقا للاكثرة ، و مسهم المحكى عن الحلبي سافيا  
الحلاف عن عدم الشرعية اذا اسعى الشيطان ، وهو الاظهر عملا بالاصل والمروى  
عن العقه الرضوى وان انكسفت الشمس او القمر ولم تعلم به فليث ان يصيب  
اذا غلب ما تركتها معتدا حتى تصح فاعتسل وصل وان لم يحترق بفرص  
ماقصها ولا تغتسل .

و المروى عن بحصال<sup>(١)</sup> في الصحيح على الاظهر لمكان ابراهيم ، عن  
محمد<sup>(٢)</sup> عن الباقر عليه السلام وغسل الكسوف اذا حترق القرص ما يتقطب  
ولم تصل عليك ان تعتسل وتغسل الصلوة .

ورواه في لعدبه بضا في باب الاعمال ، لكن بزيادة كلمة كله بعد  
القرص ، وذكر الاسبقا و عدم صلوه وان لم يكن بضا في ستراط السعد في  
لترك ، لكن الرضوى المتقدم مما يكسب اسباب عن المراد ، فلا يحتاج الى القول  
بان فيه اشتراط راد اسعى الاحراق ، وكل من شرط البرودة عليه بشرط  
التعمد لا غير ، ومن لم بشرط لم بشرط مطلقا ، فحمل تلك البرودة على السعد  
اولى حذرا من شذوذه بها وطرحها ، خلافا للمحكي عن المعين و يدكرى  
ماقتصر على الاحتراق ولم يعتبر التعدد .

وسهما صححه محمد بن مسلم المعددة في غسل لبالي لامراه المتضمنة  
بقوله (ع) وغسل الكسوف اذا احترق بقرص كله فاعتسل ، ومنه انه لمكان  
الاطلاق لا يقوم في معاملة ما مر  
هذا مضاعفا الى ما قبل بانه لبس منه ذكر بعضا ، و طاهره العموم له  
وللاداء ، وهو مخالف التوافق .

والى ما استظهره غير واحد من انقول باحجابه مع المروى في تعينه و

(١) رواها فيه اصدوى عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى  
عن حريز عن محمد بن الباقر عليه السلام . ( منه )  
(٢) وهو ابن مسلم لمكان حريز . ( منه )

الحدث ، وإنما حصل التعبير بعد تسريح له في السند .  
 وللمحكى عن انصراف في الفصحح والمفيد في نفعه فاقصره على  
 نعمت ولم يعبراً لا اختراق ، وبهذه المروى في التهذيب في أو حركات الاعمال  
 عن حريز عن حمير عن الصادق عليه السلام : اذا انكف العبد فاسقط الرجل  
 ومن حسن فاستعمل من عده ونقص الضميمة ، وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكشاف  
 العبد فليس عليه الا الغناء بغير غسل .

وهذه لا تقوم في مدنية ما مر من وجوه منها كون ما راحض فلفظ مدنية  
 العام ، وعده لا حيار لوحده ، كما عن سعد وشرح الفاضل والمفيد في  
 علوم الفوائد ، في مزامير وضمير انصافه واسهارة وخلقها والكافي وعلوم  
 لا يفسد الحسن والعمية وخر منسبين يصل منه ، بل عن شرح الفاضل  
 دعوى لاحد عنه . خلافاً لسند بور من المأخوذ

فان سجدت بالاصل ، في المدعي في الاعمال لمدنية في الصحيحين  
 العبد من ، يستمر له حيث عن الاعمال في غيره في غيره في الاخبار .  
 اقول المسئلة مسئلة في سند ، فيها كما عن من حجرة في محله ، وان كان  
 الاستصحاب لا يثبت عن رجحانه . بحوال القول بوجه اجتماع الفاضل بمصير  
 مسئلة المأخوذ لمحققه بل بمطابقة المحكمه الى خلافاً ، وعليه فيتقوى الاصل  
 بمعتمد به من ميرزا الامر عن ظاهره الى الاستصحاب الذي صرح به واحد ،  
 في نفسه به من العجز - المسئلة في حمار الائمة عليهم السلام

والاصل في ولد علي الصبيح ، لرواية سماعة المرويه في  
 التهذيب في باب الاعمال ، عن الصادق عليه السلام : فيها غسل المولود  
 واحد ، والفراد بالوجوب هو ما مر ، وعن بعض من القول بالوجوب وهو شاذ  
 كما صرح به غير واحد .

او يسأل في رتبة المصنوع بعد ثلثة ايام الاصل فيه ما قاله في  
 القية في باب الاعمال بما لفظه . وروى ان من قصد الى مصنوع فظهر اليه

وحيث عليه الغسل عبوة ، وضعف لسد غير مباح لمكان التسامح ، نعم القول بالوجوب كذا عن الحلبي امتداد الى هذا الخبر ضعيف جداً كالتردد المحكى عن الوسيلة و طاهره عدم كفاية مجرد السعى في الاستحياء ، بل يتوقف على رؤية ما يظهر من ظاهر المتن و نحوه بما لا وجه له اليهم الا ان يتمسك بالاجماع ، يحكى عن العيبة ، لا احصاء للعاصد الى رؤية المصلوب ، و عليه بالتعديد باستلثة كذا صفة المن و غيره بما لا وجه له ، و مقتضى الاطلاق عدم يعزى بين من صلب بحق و ظلماً ، ولا بين ان يكون مصلوب على الهيئة المعتبرة شرعاً و غيره ، و بحقيقة التسرع في المصوب غير ثابتة

و للموتى سواء كان عن حق او كفر عند علمائنا ، كما في المذكرة عملاً بالمروى من الشهيد في باب الاعمال عن الصادق عليه السلام فيمن سى اليه فقال ان لي حبراً يا و منهم حواريين و يفسر بالعوب . وربما حلت للمرح فاطم بحلولي شتاء من لهن . فدل له عليه السلام لا تفعل فقال والله ما هو بشئ اثمه مرحى انما هو سمع اسمعه نادى في فعل الصادق عليه السلام بالله رب ما سمعت الله يقول ان سمع من يضر العواد كل اولئك كان عنه مسؤولاً فقال ابراهيم كاسى لم سمع بهذا الا من كتاب الله العج من عربى ولا عجمى ، لا حرم اى قد تركها ، و سى اسعف الله ، فدل له الصادق (ع) انهم ما عتبل وصل ما يدب و قد كتب مقبلاً على امر عظيم ما كان سوا حديق او مث على ذلك اسعف الله و سلمه الموبة من كل ما يكره فانه لا يكره لا القبيح و القبيح دعه لاهله ما لكل اهلا (١) .

وهو نعم الاستحياء للموتى للكثير و الصغار ، كما عن المستهين و الهيئة الاحكام و المعية ، و بعضه اطلاق المن و نحوه ان يحتص بالكبائر كما عن قواعد و كتاب الاشراف و الكافي و المعية و لاشارة وجهه و الاول اقرب

(١) وهذه رواية مذكورة في الكافي ايضاً في اواخر كتاب الاشارة في باب العنا مسنده و في نفعه في باب الاعمال برسلة منه (١٠) منه .

يعتوى الحصة الكافية في الاستحباب لمكان التسامح .

و اما الحبر المتقدم فمحتص بالكبر لمكان الاصرار ، واحتصاصه بما  
نصه من المعصية الخاصة غير صابر ، اما لمكان الاجماع على التعميم كما هو  
الظاهر ، اولد عن ادعية الر من موله تعالى يا محمد قل من عن كبيرة من  
امتك فارد محوها والمظهر عها فليظهر لى بدنه وثيابه ، ويخرج ، من بوية  
رصى فيستقبل وجهه حيث لا يراه احد ، ثم ليرفع يده الحبر ، ان قلما  
اظهار من تطهير البدن هو الغسل .

( و صلوة الحجة و ) صوة ( لا استحارة ، عند علمائنا ، كما في التذكرة  
في نيس المراء اى صوة اقترحها المكلف لاحد الامرين ، بل المراء بدلت ما  
نقله ، لاحباب عن الائمة (ع) وله مطا لميطلب منها ، انتهى .

امول ، الاظهر استحباب الغسل للاستحارة و طلب الحاحة مطلق ، عملا  
بالرصى المتقدم في غسل يوم الجمعة ، و يدل على الاون ايضا حبر سماعه  
مروى في التهذيب في باب الاعمال عن الصادق (ع) وفيه غسل الاستحارة  
مستحب .

( و ) غسل ، حول الحرم ، اجماعا ، كما عن العنية للرصى ، و رواية محمد  
من مسم المتقدمين ، و لرواية سماعة لمروية في باب عن الصادق (ع) وفيها  
غسل حول الحرم يسحب الايد حله الا يغسل .

( و المسجد الحرام اجماعا كما عن الخلاف والعنية .

( و الكعبة ) بالاجماع كما عن خلاف والعنية ، برواية محمد بن مسم  
المتقدمة ، و رواية سماعة وابن سنان المرويتين في باب الاعمال من التهذيب  
( و لمدينة ) اجماعا كما عن العنية عملا بالاحبار ، منها حبر العقه  
الرصى المتقدم ، و حبر ابن سنان المروى في التهذيب في باب وصحيحة موعوية  
لمروية في التهذيب في باب زيارة رسول الله عن الصادق (ع) اذ احدث  
اممية فاعسس قبل ان تدخلها او حين تدخلها الحرم .

(و مسجد النبي (ص)) (ص)) اجتماعا كما عن العنية ، لرواية محمد بن مسلم المروية في التهذيب في باب الاعمال عن الباقر عليه السلام في حديث الغسل وإذا أردت دخول مسجد الرسول (ص) .

(ولا سدا حل) هذه الاعمال عند اجتماع اسبابها ، وفاقا للمحكى عن جماعة خلافا لآخرى فيحوز الداحل مطلقا ، و للمحكى عن بعضهم منع انصام بواجب لا بد منه وعن آخرى لتداحل لامع تصامه

و لذي يقتضيه التحقيق ان يقال اذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعدا ، فاما ان يكون كلهما واجبة او مسحبة او يجتمع الامر ان ، والكلام في مقامات ثلث .

الاول ان تكون الكل واجبة ، فالأظهر الاكتفاء بغسل واحد ، سواء اقتصر على سنة الغربة او راد عليها الترفع و لا استحابة ، او تعيين لاسباب كلا عملا بالمروى في النكاح في باب ما يحرى الغسل ، من الصحيح على الصحيح ، (١) فكان ابراهيم عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام بعد طلوع الفجر حرث غسلك ذلك للحجامة والحجامة وعرفة والبحر والحمى والندح والرياءه واداء احتسب عليك حقوا حرثها عن غسل واحد ، قال نعم قال وكذلك المرأة بحرسها غسل واحد لحجامة واحرامها وجمعها وغسلها من حبسها وعندها

وعن مسطرقات سمرقند عن كتاب حرير من عبد الله وقان زرارة عن ابي جعفر (ع) اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر احراث غسلك للحجامة والجمعة وعرفة انى احرم ما تعدم .

ما من احمر خارج عن طريق النهي ، منها عدم المسمة الى الامام (ع) او ان كان الاظهر عدم استمرار نحو ذلك عينا اذا كان الراوى نحو زرارة من حلاء الاصحاب سيما ان في الحمر كلمة ثم قال ، وهو ينادى يكون زرارة حاك عن

(١) والسد هكذا على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حرير عن زرارة



البعض اذا لم يكن في الاسباب الحثابة ، ولو بوى البعض من الاسباب ، لتى  
منها احتثابة فالمشهور اجزاء عن الجميع ، بل عن بعض الاتفاق عليه ، وهذا  
القول اظهر عملا بالاطلاق الا ان يكون مع شيئا باقيا لغيرها فيشكل الأمر بظن  
لى الاطلاق ، فالاجزاء ومن قوله عليه السلام ، بما لكل امرئ ما بوى وما الاعمال  
بالنيات فالعدم .

و منهم من حكم بالاجزاء عملا بمصالة التداحس ، وفيه اننا لا سلم كون  
الاصيل صيلا ، لما جمعه ايضا في كتاب الصلوة في شرح شهيد سجدتى السهو  
في الامر الخامس ، ولو كان المعنى غير الحثابة مهمل يحرى عنها كما في له الجماعة  
ام لا كما عن ظاهر سهاه لاحكام ، فائلا برفعه للحدث لى بواء خاصة ، و  
في التذكرة الاستشكال في صحة العمل من اصله ، و ظاهر ان من وجوه الجمع  
مطلقا ، وحيث والاول امرت عملا بالاطلاق من غير معارض ، عدا القول بان  
رفع الا بون لا يستلزم رفع الا على ، وهو ضعيف جدا

نعم ان معنى غير الموى في الاجزاء عن الجميع لا شكل المتقدم .  
الثاني ان تكون الكل مسخبة فالأظهر الاجزاء عن الجميع مطلقا ، سواء  
بوى الجميع او البعض مع الدهول عن الدامى ، او اصغر على القرية عملا بالاطلاق  
خلافا لجامع المقاصد ، فعدم سد اخل مطلق ولو بوى الجميع و يقتضيه اطلاق  
المس و بواعذ و المحسوس و ظاهر الدروس والتذكرة فالاجزاء معنية الجميع .  
الاختصاص بما بواء معنية البعض ، كما عن ظاهر الذكرى وصريح السراير  
فائلا بى بى السبب في العدوب مطلوبة ادلا بواء بى رفع الحدث بخلاف  
لاعمال الواحدة لان المراد بها ، طهارة فتكفى ببيتها وان لم يوالسبب ، وفيه  
ما ترى .

الثالث ان يكون بعضها واحيا و اخر مستحبا فالأظهر الاجزاء عن  
الجميع مطلقا ، سواء بوى الجميع ، او الواحد مع الدهول عن المستحب ، او  
اقتصر على بى الرفع و الاستحابة والقرية ، او على الاحير خاصة عملا بالاطلاق .

وعن الخلاف الاجماع في الاول .

فما في جامع المقاصد و ظاهر المتن و نحوه من اطلاق الصغ صغيف ،  
كحكم التذكرة بعد موله ببطلان العسل لو نوى الحجابة و الجمعة بانه لو نوى  
الحجابة ارتفع حدثه ولم ينب على غسل الجمعة ، انتهى  
نعم لو نوى الحجابة بشرط لامع تذكره حين العسل لسائر الأسباب ،  
فيحى الاشكال المتقدم و معنى تداعل الواجب و المسحب تأدى احد  
الوظيفتين بفعل الاخرى ، ولا يصير فيه .

فالقول بالمتع بناء على اختلاف وجهي الوجوب و الندب وهما متضادان  
كما في جامع المقاصد و نحوه ، مما لا راحة فيه

واما اذا قصد المسحب خاصة فهل يحرى عن الواجب ايضا كما اختاره  
ابعض ، ام لا <sup>(١)</sup> يحرى عن الواجب ولا عن المسحب كما عن المشهور . م  
يحرى عن المستحب دون الواجب كما هو ظاهر التذكرة . اوجه يشأ من الاطلاق  
فالاول ، ومن بعد الحدب لعدم صحة الوجوب فسقائه لا يحصل المستحب فالثاني  
ومن اتياه بالمستحب دون الواجب فالثالث . <sup>(٢)</sup>

و اولها اوجبها سيما بعد الالتفات الى ما رواه الصدوق في الفقيه  
في كتاب الصوم في باب ما يجب على من اضرب بما لفظه و روى في حيز اخر من  
جامع في اول شهر رمضان ثم سقى العسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان  
يعتسل و يفصى صلوته و صومه الا ان يكون قد اغتسل للجمعة فانه يفصى صلوته  
و صيامه الى ذلك اليوم ولا يفصى ما بعد ذلك . مع انه قال في اول النهاية ما  
قال نعم اذا قصد المستحب بشرط لامع يذكره حين السنة لسبب الواجب  
فيحى الاشكال المتقدمان .

(١) وهو الدخيرة و المشارى ( منه )

(٢) و يوقص القول بان الغرض التنظيف ولا يضح مع وجود الحدث باحرامه  
عسل الاحرام من الحائض للخير و متى الاصحاب . ( منه )



## مرعان الاول :

قال بعض المحققين اذا كان احد الاعمال على الجنابة والغسل  
بغير وضوء عند الغفلة ، وان لم تكن الجنابة من جملة ما يجب الوضوء معه  
اذا اريد به الصلوة او مطلقا<sup>(١)</sup> . انتهى .  
وحكى البعض<sup>(٢)</sup> عن احرار<sup>(٣)</sup> في مثله ما اذا بوى غير الجنابة مع  
كون احد الاسباب الجنابة ، وجوب الوضوء لعموم دلته ، وعليه فيبقى القول  
به مما اذا لم يهوها مطلقا ، وعدم الوضوء في كل موضع بقول بالآخر . عن  
الجنابة قوى بحسب الدليل .

## الثاني :

لظاهر كون التداخل رحصة لا عزيمة واقعا لعبير واحد<sup>(٤)</sup> لمكان لم يفظ  
الاجزاء الوارد في الخبر .

## تنبيه :

اذا حتمت اسباب توجب الوضوء ، كفى وضوء واحد بنية المغرب ولا  
يعتقر لى تعيين الحدث الذى ينظهر منه عند العلماء كافة ، كما صرح البعض ،  
وهو واضح على التحقق من عدم لزوم بنية رفع الحدث ، واما لو قلنا بما لو احب  
صد رفعه من حيث هو هو ، ولو بوى رفع حدث معين مع كثر الاصحاب  
ارتفاع الجميع ، بوجوب حصول المنوى وهو لا يحصل الا برفع الجميع ، واستشكله  
البعض<sup>(٥)</sup> بانحاد معنى الحدث وعدم الصد الى رفعه ، قال ويعبى  
الاشكال مع صد المعنى عن غير المنوى ، ويتوجه البطلان هنا للتناقص ثم قل

(١) والترديد لمكان الاختلاف في الوجوب النفس والعبرى ( منه )

(٢) وهو المشارق . ( منه )

(٣) وهو الذكري . ( منه )

(٤) كشارح تنج وعن العاقل الاردبيلي . ( منه )

(٥) وهو المداوك . ( منه )

و يمكن ان يقال بالصحة وان وقع الخطأ في النية ، لصديق لا يتناول بذلك ، و هو حسن ، انتهى

وهو رحيه ان قنبا باصالة التداخل والآكام هو الاظهر فيشكل المسئلة .  
 والتيميم يجب للصلوة والطواف الواحدين الانتزاعهما بأبوصو ، و  
 العسل ، وكون التيميم بدلا عنها .

ولخرج الحصب من المسجد من ا على المسهور المصور . بل عن بعض  
 عليه الاحماع ، عملا بالمروى في الهندية في زيادات باب التيميم ، في تصحيح  
 عن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام اذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام  
 او مسجد الرسول فاحلم فاضاه حياة فاليسيم ، ولا يمر في المسجد الا ميمما ،  
 ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ، ولا يخلس في سائر من المسجد .

و بالمروى في الكافي في باب النوادر من يحيى عن محمد بن يحيى  
 مرفوعا ، عن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام اذا كان الرجل نائما و ساق كما  
 تقدم الى قوله الا متمما ، حتى يخرج منه ثم يغسل ، وكذا الحايثي اذا  
 صابها الحصى فعلى كذا ، ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ولا يغسلها بها  
 وعن القمى الرضوي اذا احتلم في مسجد من المساجد فخرج منه  
 و غتسل ، الا ان يكون احتلم في المسجد الحرام وفي مسجد الرسول (ص)  
 فابك ، احتلم في احد هذين المساجدين فتيمم ثم اخرج ، ولا يرتبها احتارا  
 الا و انت تيمم .

فما عن ابن حمزة من القول باستحباب التيمم مما لا وجه له .  
 وهل يجب التيمم بقول مطلق كما صرح به غير واحد ، ويقتضيه الاطلاق ،  
 ام لا بل يجب العسل مع مساوات رماه لزمان التيمم او نفسه عنه مع عدم استلزامه  
 تفجيس شيء من المسجد والآبه كما احاراه الجماعة ، وحيها .

وهل يحتص الحكم بالمحتلم كما احساره الجماعة، <sup>(١)</sup> ام يعم لكل حسب  
 كما هو ظاهر المتن وحو صريح الجماعة، وحيها يشأن من الاقتصار على مورد  
 لنص و حرمة القياس فالاول، ومن عدم بعقل العرق فالثاني، ولعله الارجح، اما  
 لعدم القائل بالعصل كما قاله بعض المحققين، او لتفريع قوله عليه السلام في  
 الخبرين فأصابته حنابة، فانهم .

وهل الحائض كالجنب في ذلك كما قاله الجماعة، ام لا كما قاله غير  
 واحد، وحيها يشأن من المروعة فالاول، ومن كوسها مروعة فالثاني، ولعله  
 الارجح لعدم الحابر والاحتلال <sup>(٢)</sup> للاول بان الاحتياط فيهما حرم الا مع  
 الطهارة وهي متعذر، وانتم تقوم مقامها في حوار الصلوة مكان قائم مقامها  
 في قطع المسجد، ضعيف جداً لا يسر لها <sup>(٣)</sup> الى الطهارة، وعلى  
 الاحتياط فهل يستحب لها التيمم كما في السراير ام لا، وحيها والا حرام امرت  
 ان احتمال الحرمة لمكان اطلاق حرمة لكون فيهما من المقام ثالث، ومعه لا  
 تسامح فولا واحداً، والمصهور المصور عدم الحاق ما ير المصاحد بهما في  
 شرعية التيمم للخروج، عملاً بالأصل خلافاً للذكرى مسح لما فيه من العرب من  
 الطهارة، وعدم زيادة لكون فيهما على الكون عبيها، وفيه ان الدليل ضعيف،  
 والقياس مع العاري، لعدم حوار المرور فيهما، بخلاف غيرهما

وهل يبيح هذا التيمم كل ما يشترط منه لطهارة من الصورة وبحوها،  
 عن بعض العدم، لوجوب الخروج عقبيه بعبر فصل متحرراً امرت الطوى، وفي  
 برياض التحقيق ان يقال ان كان العسل ممكناً في المسجد لم يقل بتعد به  
 عن التيمم، فلا اشكال في عدم اباحة هذا التيمم، للاجماع على عدم اباحة  
 للصلوة بالتيمم مع امكان العسل، وان لم يكن في المسجد، فلاجلو اما ان يكون

(١) منهم المدارك والذخيرة والمشاري . ( منه ) .

(٢) حكى ذلك عن المشهور ويومى اليه شرح مفاتيح . ( منه ) .

(٣) اي الحائض . ( منه )

الغسل ممكنا خارجة ، كما لو كان الماء موجودا ، ولا مانع لهذا التيميم من الغسل من موص ولا غيره .

وهنا يتوجه ايضا عدم اباحة الصلوة ، لان وقوعها في المسجد ممتنع ، لوجوب المبادرة الى الخروج ، وبعد الخروج يتمكن من الغسل فيعد التيميم ، وانما شرع التيميم هنا مع امكان الغسل خارجا ، لتحريم المرور في المسجد من دون الغسل او التيميم ، فاذا تعدد الغسل داخله قدم التيميم مقامه في اباحة قطع المسافة ، وان كان الغسل متعددا خارج المسجد ، فالوجه كون هذا التيميم مسحا لعدم المانع ، فان التيميم مع تعدد المائبة تبيح ما يبيحه ، الا على قول ولد المصنف من عدم اباحة دخول المساجد مطلقا بالتيميم وسأبني بطلانه ، ونفخ حينئذ وجوب المبادرة الى الخروج ونحري اقرب الطرق ، لان ذلك مشروط بإمكان الغسل خارج المسجد ، جمعا بين قولهم هنا كذلك وقولهم في باب التيميم انه يبيح ما يبيحه المائبة ، ومن حمله ما يبيحه المائبة اللبث في المسجد بين وغيرهما ، فيصح حينئذ اللبث والصلوة ، انتهى ، وهو جيد وما قال البعض لاحلا .  
( والتدب لما عدا ) ، ومقتضا عدم وجوبه لكل موضع وحب فيه الطهارة ان  
لمكان ذكر الصلوة والطواف فقط في الوجوب ، والاخوة التعميم وسيحس .  
انضا ، الله في يحب التتم بياا المت .

، وقد تحب الثلثة المدروسة من العهد واليمين على الشرائط المودعة في مقامها ، فندرك الوضوء مع غسل الحياضة ، وغسل الجمعة يوم الاربعاء ، والتيميم للصلوة مع التفكير من الماء ، غير معتقد لعدم الرجحان .

( النظر الثاني في اسباب الوضوء ) المراد بالسبب هنا الوصف الدال على المحاطبة بالطهارة وحبها او ندما ولو بالقوة ، حذرا من خروج بحوال الصبي ( وكيفية ) واطلاا الكيفية على الداء من حيث السؤال عنها فكيف هي ( اما يجب الوضوء من البول والغائط والريح من ) الموضع الطبيعي ( المعتاد ، خروجه لعامة الناس وان لم يحصل الاعتقاد بالاجتماع ، كما في

المشارى وعن السراير والمشيء والاخذ على - لث مسجعة ، وفى حكم  
لمعتاد من النقص لو ابقى المخرج من غيره خلقه ، بالا حماع المحقق والمحقق  
فى عنائى الجعدة وكذا لو استند الطمعى وكان مخرج غيره ، وعن المشهى و  
والتحرير عليه الاحماع .

فما عن سبابة الاحكام من ابهام اسرط لا اعتبار بها لوجه له .  
وهل بعض الخارج من غيره مع عدم سداد مطلقا كما قاله الجماعة ، ام لا مطلقا  
كما قاله اخرى ، ثم نعم مع الاعتد ولا مع عدمه كما قاله اخرى بل فى نه لأشهر ام  
نعم مع خروج نجس بعده ولأمع الخروج من فوق كماعى بمسوط وبخلاف والجوهر  
وجه اوجيها ناعها عملا بالاصل<sup>١١</sup> وبالحصر المستعان من المستفيضة  
بنا على ان المصادر من المحصور فيه غير محسب لنجس ، ومنها صحيحة سالم  
المروية فى الكا من من ول باب ما بعض الوضوء عن ، يضادى عليه السلام ليس  
بعض الوضوء لا ما خرج من طرفه ، فطلى الله بن اعم الله علت سها .  
وصحيحة رواية لمروية فى السبب فى باب الاخذ عن احد هما (ع)<sup>١٢</sup> ،  
لا ببعض الوضوء الا ما خرج من طرفه او لعم

بل يمكن جعل الاوى دليلا من غير رعاية لمكان<sup>١٣</sup> الانعام .  
و ما القول بان الدال على الناقصة كما انه من جهة الاطلاق يصرف  
لى المعتاد ، فكما ما دل على انحصار الناقص فى الامور المذكورة يصرف الى  
العروض الشائعة ، وعليه فلا يصح الاستدلال ، فغير وجيه جدا ، اد دالة  
الحصر<sup>١٤</sup> ليست من قبيل المطلق ، حتى يصرف الى الشايح ، اولى بقول

(١) وهو استحباب الطهارة . (منه)

(٢) اد غير المعتاد مع فتح المعتاد ، نعمة لانعمه . (منه)

(٣) ما قلب هذا مسلم اذا جعل الحصر حقيقيا واما لا جعل اصافيا وكان مرادا  
ببهما فلا قلب لاصل هو الحقيقى والاصافى خلاف الاصل ما ن قلب هب ولكن خلاف  
الاصل مشترك الارتكاب لمكان التخصيص مع الحمل على الحقيقى قلت التخصيص  
اهون منه . (منه)

بالانحصار بالبعد العالبا ا قیل لانبع الا بالبعد ، العالبا ، والمعتاد للريح هو الدبر فلا يوحه الخارج منه من الفبل مطلقا ، وماقا للجماعة ، عملا بالاصل وعبره ، خلافا للمحكى عن بعضهم ، فيقص الخارج منه من الذكر والتذكيرة كما عن سريير ، فيقص الخارج منه من قبل المرأة لان له طريقا الى الحوف وللجماعة فيقص الخارج منه من قبلها مع الاعياد ، والكل ضعيف

و اطلاق بعض الاخبار الدال على باعية كلما خرج من الطرفين ، محمول على المتعارف المعاد ، والاظهر اعتبار الاعتياد في معنى الخروج ، ولو خرجت المقعدة ملوثة بالعايط ثم عاد ، لم يحكم بالقص وماقا للجماعة ، عملا بالاصل ، فاشكال اسدكرة وعبره لوجهه .

## تهيه ٢

يستعد من نحو المروى في لباب في الرياءات في الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام لا يوجب الوضوء الا عائط او بول او صرطة تسمع صوتها او مسوة تحد ريحها ، عدم نقص خروج الريح مع عدم الوضوء ، وهو متروك المظاهر .

كما يرشدك اليه المروى عن علي بن جعفر في كتاب المسائل عن ابيه عليه السلام عن رجل يكون في صلوته فيعلم ان ريحا قد خرجت منه ولا يجد ريحها ولا يسمع صوتها ، قال يعيد الوضوء والصلوة ، ولا يعتد بشئ ، ما صلى اذا علم ذلك يقينا .

وعن العقه الرضوى فان شككت في ريح اسها خرجت منك او لم تخرج ، فلا تنقص من احطها الوضوء ، الا ان تسمع صوتها او تحد ريحها ، فان استيقنت انها خرجت منك ، فاعد الوضوء ، سمعت وقعها اولم تسمع ، وشممت ريحها اولم تشم .

مقد ظهر كون نحو الصحيح محمولا على حاله الشك وعدم اليقين ، وصادر الرفع الوضوء الناشئ من تسويل الحساس بالالتباس .

وفي التهذيب في المكان المتقدم ، عن عبد الرحمن عن الصادق (ع) ، قال قلت له : أحد الريح في بطنى حتى اضر اسها قد خرجت ، فقال : ليس عليك وضوء حتى تسمع انصوب او يحد الريح ، ثم قال ان ابليس حتى يجلس بين يدي الرجل فيفسد ليشككه .

و فيما ذكر ظهر ان من بعض المأخوذ المتأخرين : اني اشتراط احد الموصفين ، مما لا وجه له اصلا .

ولمزم انعالت على الحائض السمع والبصر جميعا وتقدر مطلقا ، احصاءا محققا ومحكما عن الجماعة ، والنصوص به من متجاوزة عن حد الاستفاضة .  
سبب المروى في التهذيب في باب الاحداث من الموثق عن ابن بكير عن الصادق عليه السلام عن موله تعالى ( اذ اسمع الى ليلتي ) ما معنى بذلك : ان معتم الى الصلوة دل : ان معتم من الموم ، قلت : بعض اليوم الوضوء فدل معتم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت .

وعن المشهور والتمس احد المفسرين على تفسير لآله : ان  
ولمروى في الباب في الصحيح عن عبد الحميد عن الصادق (ع) ، من نام راكم او سجد او نام على اى لحالات معليه الوضوء الى غير ذلك من المستفصصة .

وعليه مما روه في النسخة في باب ما بعض الوضوء عن سماعه انه سئل عن الرجل يجف رأسه وهو في الصلوة قائما وراكعا فقال : ليس عليه وضوء وفي الباب مرسلا عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يبرد وهو قاعد هل عليه وضوء ؟ فدل لا وضوء عليه مادام قاعدا ان لم يعرج

وفي التهذيب في باب الاحداث عن ابن بكير عن الصادق (ع) ، هل ينام الرجل وهو خالس ؟ فقال كان ابي يقول : اذا نام الرجل وهو خالس محتجم

فليس عليه وضوء ، وادأ نام مصطحبا فعليه الوضوء .

وفى الباب عن عمران انه سمع عبدا ضالحا يقول من نام وهو حالس لم يعتمد النوم فلا وضوء عليه ، اما محمول على النية اذ عن ابي موسى الاشعري و ابي محير و حميد الاعرج عدم بعضه له ، وعن سعيد بن المسيب انه كان يتم مرارا ينتظر الصلوة ثم يصلى ولا يعيد الوضوء ، لانه ليس يحدث متى نفسه و الحدث مشكوك فيه ، وعن الشافعى عدم بعض نوم القاعد مالم يفرج وان كثر ادا كان معك لمقعدته من الارض ، وعن مالك و احمد و الثوري واصحاب الروى ان كان كثيرا بعض والا فلا ، وعن الشافعى من يهدم واحدا من الروايس عدم بعض نوم القائم و الراكع و الساجد ، وعن بى حنيفة عدم بعضه فى كل حال من احوال الصلوة وان كرر او على ما ا - ا لم يعلب على الحاسنين ، والاضهوى البعض الاول وفى اخر الثانى .

و بالحيلة لاشبهة فى عدم مقاومة تلك الاخبار فى مقابلة المسعصة الموافقة لطاهر العرائ ، لكان ما عرفت من التفسير المخالفة للعامة التى يكون الرشد فى حلالهم ، الموافقة لعامة العروة المحقة ، اذ الاحتمال الذى سببه فى المختلف الى الصدوق و انه حب مال بعد نقل روايتى سماعة و المرسل عن الصدوق فان كاتب هاتان الروايتان مدهبا له فقد صارت المسئلة خلاعية و الا فلا ، على ان الشيخ اياه على بن بابويه رحمه الله قال لا يجب إعادة الوضوء الا من بول او منى او غائط او ريح يستيفسها ولم يذكر النوم ، انتهى .

ما لا وجه له اذ المايط فى السنة الى الصدوق ان كان روايته لهما فى بعضه مع انه قال فى اوله ما قال ، فعنه مع قطع النظر عن كونه كثيرا ما يذكر فتواه مع ذكر الرواية المخالفة لها ، وعن قول البعض <sup>(١)</sup> انه رجع عما ذكره فى اول كتابه ، انه روى فى اول الباب الذى نقل ميهما الخبرين فى الصحيح عن

(١) وهو التقي المجلسى فى شرحه على العقيه . ( منه )



رؤية عن الباقر والصادق (ع) انه سئل عنهما عما يقتضى الوضوء بعدل لا الا ما حرج من طهرتك الاسطىين المذكورين من عابط او بول او منى او ریح و النوم حتى يذهب العقل الخیر .

فما الوجه في الترحيح هذا مع ان المحكى عنه في الحصان ، دعوى الاحماع على النقض به .

وقال في الامالى حبيب يصف دين الامامة الذي يجب الاقرار به ولا يقتضى الوضوء الا ما حرج من الطمرين من بول او عابط او ریح او منى والنوم اذا ذهب العقل .

او ليس هذا بما دى بأعلى صوته ، بانه غير مخالف في لمسئلة ولا والدء كيف وهو من رؤساء الامامة عند لكل فضلا عنه ، او ليس تعرف حاله بالنسبة الى رسالة الله

وعليه ولو كان مخالفا لما جفى ذلك عنه اذا هل السب ادرى بما في البيت .

هذا مصافا الى ان مراده بمصوبهما ، لا يقتضى كونه مخالفا ، لقرب القول بان النوم مبهما محمول على ما اذا لم يذهب العقل

وفي الصحاح حقق الرجل حرك رأسه وهو ناعس ، والنعاس ابتداء النوم والشبخ في الشهد يب ايضا حمل نحو تلك الاحاد على ما اذا لم يعلب النوم على العقل ، مستشهدا بما رواه في باب الاحداث عن ابي الصباح عن الصادق عليه السلام عن الرجل يحق وهو في الصلوة فقال ان كان لا يحفظ حد ثامه ان كان عليه الوضوء واعادة الصلوة ، وان كان يستبين انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة

ورما يستعاد من هذا التحير عدم كون النوم بنفسه حدثا ، ويؤكد المروى عن الحلل والميوس عن الفصل عن الرضا عليه السلام في علة وجوب الوضوء بالنوم بان النائم اذا غلب عليه النوم مفتتح كل شئ منه و

«سترحى ، فكان اعلب الاشياء» فيما يحرج منه الريح ، فوجب عليه الوصو ليهده  
العلة .

لكن مقتضى اضلاى الاحبار ، وكلام الاصحاب ، كونه بنفسه حدثا .  
بل عن السراير والعنية عليه الاحماع ، وعليه يدل صريح المروى فى  
الباب فى الصحيح عن اسحق بن عبد الله ، لا شعري عن الصادق عليه السلام  
لا يتقص الوصو الا حدث والنوم حدث ، فقد اراد عليه السلام بهذا ما ذهب  
من ذهب من العامة على عدم كونه بنفسه حدثا ، كما تقدم عن سعيد بن  
المسيب .

### وعليه فالخبر ان من حراب التورة

والعرض من رواية اسحق بن داود ، لا ما يرويه بعض السأخرين حتى  
تكلفوا فى ترتيب الاشكال بما رتدء عن المحلف والمشارى وعبرهما

### فروع :

قال فى التذكرة لو شئت فى اليوم لم يفس طهرته ، وك لو ساجل به  
شئ ، ولم يعلم انه سام او حدث النفس ، ولو تحقق انه رؤيا يفس وارتصاه  
المدارك .

أمول اذا موى الحيال ربما يرى امور او تحيل وليس ذلك بما مضى ، حتى  
زال العمل وظل السمع والنصر كما دلت عليه الادلة .

وفى صحيحة محمد بن عبيد الله وعبد الله بن المعيرة المروية فى الساب  
عن الرضا عليه السلام عن الرجل سام على راسه فقال اذا ذهب النوم يا عقل  
فليبعد الوصو .

وفى صحيحة زرارة المروية فى الباب قال قلت له الرجل ينام وهو  
على وصو ، اتوجب الحنقة والحنفتان عليه الوصو ؟ فقال يا زرارة قد سام  
العين ولا ينام القلب والادب ، فادامت العين والادب والقلب وحب الوصو  
علت فان حرك الى حبه شئ ولم يعلم به قال لا حتى يستيقن انه قد سام

حتى يحق من ذلك امرين ، و لانه على من وصوته ولا يقص اليقين ان  
بالشك ، ولكن ينقصه يمين اخر .

والظاهر ان عليه اليوم بالعمل بلازم علمه بالسمع ، فلا تنافي بين الاخبار  
(والحنون والاعما' والسكران جماع المسلمين ، كما في التهذيب وعن  
المتنبي لا يعرف فيه خلافا بين اهل العلم ، وعن احصائه من دين  
الامامية . وعن احسن المتن نقل الاجماع عليه اصحابنا ، وعن البخاري نقل  
اكثر الاصحاب الاجماع على كون الاعما' و نحوه ما ريل العمل باقضا ، وهو  
الحجة لا الصحيح المتقدم لمعلنى منه الحكم بالنقص في اسوم على هات العمل  
ولا تشبيه الذي استند من الصحاح في اليوم ولا صحيفة<sup>(١)</sup> معمر بن حنبل  
امروية في السهدت في الماء

نعم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه ع<sup>(٢)</sup> ان الوصو  
لا يجب لامر حدث ، وان المرء ان توصاً صلى بوضوئه . لك ماشاً من الصلوة  
ما لم يحدث او يمس ويخامع ، و نعم عليه ، و يكون منه ما لا يجب منه عادة الوصو  
وعليه فما عن بعض متأخري المتأخرين من التأمل في الحكم ما لا وجه له .  
(والاستحاضة العقلية بالاحلاف في الامن نعماني فلا توجب وضو' و  
لا غسل . وللاستحاضة بها عملاً واحداً في اليوم والسبيلة على ما حكى عنها  
وهما ضعيفان

وعن الخلاف والتأصريات دعوى الاجماع على النقص وسأى تحقيقه  
اشياء اليه وتحصيصها<sup>(٣)</sup> بالذكو لا حل كون الغرض كرهاً بوجب الوضو خاصة ،

(١) رواية معمر هكذا سئل اما الحسن (ع) عن رجل به علة لا يقدر على  
لاصطخاج الوضو' يشتد عليه وهو قاعد مسند بالوسائد فربما عمداً وهو قاعد  
على تلك الحال قال توصاً قلب به ان توصو' يشتد عليه فقال اذا حقى عنده  
انصوب فقد وجب الوضو' عليه . ولتعريف عموم المصنوع والحوادث رجوع الصبر الى  
الرجل الذي اعنى والاعما' هو اليوم منه . ( منه )  
(٢) اي الاستحاضة العقلية . ( منه )

ولا يرد ، لتقص بالتوسطة والكثيرة ، وإنما يحب الوضوء بهذه الاشياء (لا غيرها) على المشهور المصور ، بل في التذكرة ذهب اليه علماءنا اجمع ، عملاً بالاحبار الحاضرة والاصل . حلالاً للمحكي عن الاسكافي في المدى فيقص اذا كان عن شهوة ، عن الشيخ انه نسبته الى قوم من اصحاب الحديث ، وقواه بعض (١) ، متأخري المتأخرين .

و اما نسبة ناقضته الى التهديد . اذا كان مكثرتة خارجاً عن العادة ، ففيه اشكال . لحوار القول بايراد على سبيل الاحتمال ، ويرد القول بنقصه الاجماع المحكي من الانتصار والتذكرة كما عن الماصريين وسهية الأحكام والمنتهى على عدم ناقضته . بل عن البرهة دعوى الاجماع عليه اذ اخرج عن شهوة ، والمستعصية الواردة بعدم البعض غير صالح للمعاومة من وجوه عديدة . والاقترب حملته على التقية التي هي من الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ المحكي عن الجمهور كونه ناقضاً الامالك فانه قال اذا استدام به لا يوجب الوضوء . والمراد به كما عن الصحاح والقاموس ما يجرع عقيب الملاعة والتفصيل . والظاهر ان ذكره من باب التمثيل بل ما يجرع عقيب تحيل او اساس ايضاً يكون مدياً .

واما عدم ناقضية الودي بالدال المهمة وهو ما . شحيح يجرع عقيب البول والودي بالدال للمعجمة وهو الماء الخارج عقيب الاسرار كما قاله الجماعة ، فاجماعي كما عن الجماعة . واما الدال على كون ابودي ناقضاً كصحيفة ابن سنان المروية في باب الاحداث من التهديد . فعير صاحب للمعارضة من وجوه عديدة . فقد حملها الشيخ على صورة عدم الاستبراء المستلزم غالباً الصارحة مع البول ، وربما يشعر به تعليقه بانه يجرع من دريرة (٢) البول ، وللمحكي عن الاسكافي في القبلة ، فقال . من قبل شهوة للجماع ولادة من المحرم نقص

(١) وهو المدارك كما عن مجمع الفائدة . (مه)

(٢) دريرة البول موصوع سيلانه او بقية ما سال كما عن القاموس . (مه)

الطهارة، والاحتياط - كالت في محلل إعادة الوضوء، ويرد بعد الاصل والعمومات الاجماع المحكى عن ظاهر العينة وغيرها، والمستفيضة ورواية أبي بصير المروية في آخر باب الاحداث من لشهديت، غير صالحة للمعارضة من وجوه عديدة .

وعنه في قهقهة معان من منهجه في صلواته متعمد النظر او سماع ما اصحكه، فطع صلواته واعاد وضوءه، ويرد بعد الاصل والعمومات، الاجماع المحكى عن الخلاف والعينة وظاهر شهادة الأحكام وسد كره وبعض لاحضار، واما رواية سقاعة المروية في الباب فغير صالحة للمعارضة من وجوه شتى .

وعنه في حروح الحققة مبني مطلقا، ويرد بعد الاصل والعمومات، لاجماع المحكى عن ظاهر العينة وغيرها، وصححة على من جعل المروية في الباب في لريادات .

وعنه في لدم بخارج من سبيل اذ شئت في حلقه من الحاسبة فقل بانه يوجب الطهارة مع عدم عدل الدم الخارج مسهما قضا، مع العلم حلقه عسها، ولا وجه لقوله اصلا .

وللصدور في لشهانه في من لذكرو الدبر، فقال بان من لرحل باطن دبره او باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة فطع الصلوة وتوضأ واعاد لصلوة وان فتح احليله اعد الوضوء والصلوة .

وللاسكافي مسهما معان على ما حكى عنه ان من ما انضم عليه الثقبان بعض وضوءه، ومن ظهر الفرج من العبراء، كان يشهوه فيه الطهارة واحدة في المحرم والحلل احتياطا، ومن باطن الفرجين من تغيير ناقص للطهارة من المحلل والمحرم والاقرى عدم النقص بمن الفرجين مطلقا، عملا بالاصل، والعمومات، والاجماع المحكى عليه عن الخلاف وظاهر العينة وغيرها، والمستفيضة .

وروايتا عمار وابي بصير غير صالحتين للمعارضة، من وجوه عديدة .

وامعدهم استعاضه بالدود والحصاة وحب القرع وحرق الدم وأكل ما مسته النار و  
أكل لحم الابل ولحم الخورور وشرب الالبان ومن الكلب والمجوس و تعليم الأطفال  
وحلق الشعر و تنقه و حره و قتل البع و المرعوث و لعلة و الرباب و الردة ، و  
من شعر المرأة و حدها و القى و الرعاف و التحليل المخرج للدم مع كراهية  
الطبع والحمامة و النخامة و البصاى و المخاط و اسناد الشعر والكذب والعيبة  
و القذف و الظلم و العشى ، فاحمأى بسا كما سطاها و غيرها من اللعنات  
راوارد بالنقص غير صالح للمعارضة من وجوه عديدة .

#### تنبيه :

قال في التذكرة كلما اوجب الوضوء فهو بالعمد و السهو سواء ، بلا  
خلاف .

و يجب على المتحلى بل مطلقا ستر العورة عن الماظر المحترم ،  
بالاحكام المحقق و المحكى من عبارات الجماعة ، و بالنصوص المتحاورة عن حد  
الاستفاضة .

و من النهاية في باب غسل يوم الجمعة و دخول الحمام ، عن الصادق  
عليه السلام عن قول الله ( عج ) « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم  
ذلك اركى لهم » فقال كلما كان في كتاب الله عز و حل عن ذكر حفظ الفرج فهو  
من الربا ، الامى هذا الموضع فانه الحفظ من ان ينظر اليه .

و ظاهر الاصحاب ، و صريح الجماعة ، عدم وجوب استتر عن الروجة و  
المملوكة التى يباح وطئها و الطفل الغير المميز .

و عدم استقبال القبلة و استدبارها في الصحارى و المراد به هنا  
مقابل البياض ( و البياض ) على الاشهر الاظهر ، بل عن الرأى انه ظاهر  
المذهب ، بل عن الخلاف و الغنية عليه الاحكام ، و عليه يدل المروى في  
التهذيب في باب اداب الاحداث عن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده  
عن علي عن النبي (ص) اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها

ويكن شرقوا<sup>(١)</sup> أو عربوا .

والمروى في الباب عن عبد الحميد أو غيره مرفوعا عن الحسن بن علي عليه السلام أنه سئل ما حد العائط ؟ قال لا تستقبل العلة ولا تستدبرها . و لا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

وفي المسألة في حديث الماهي . وسهى أن سول الرجل ومرجه يباد للشمس ويسفر . وقال إذا دخلتم العائط مسحوا القبلة .

وفي الاحتجاج روى أنه دخل أبو حنيفة المدينة ، ومعه عبد الله بن مسلم فقال له يا أبا حنيفة إن ههنا جعفر بن محمد ، من علماء آل محمد (ع) ، فادعهم بنافتن من علمه . فلما أتيا أياهما جماعة من شيعة يثظرون حروجه أو دحولهم علمه ، فبهاهم كذلك . فخرج علام حدث مقام الناس هيمنة له .

فانتفى أبو حنيفة فقال يا بن مسلم من هذا ؟ قال هو موسى أنه . قال والله لأحججه بين يدي شيعته . قال مه لن تغدر عني ذلك . قال والله لأفعله . ثم التفت ابن موسى عليه السلام فقال يا موسى أين يصنع العريب في بلادكم هذه ؟ قال يتوارى خلف الجدار ، ويتوفى عين الجار ، وشطوط الانهار ، وسقط الثمار ، ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، محيئذ يصنع حيث يشاء .

وفي التهذيب في الباب عن علي بن إبراهيم رفعه ، قال خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه السلام وأبو الحسن موسى (ع) قائم ، وهو علام فقال له أبو حنيفة يا علام بن يصنع العريب ببلدكم ؟ فقال احتب أصية المساحد ، وشطوط الانهار ، ومساقط الثمار ، وسارل الرمال ، ولا تستقبل القبلة بعائط ولا بول ، وأرفع ثوبك حيث شئت .

وعن العوالي في الفصل الرابع ما أسنده إلى السي (ص) أنه قال

(١) الأمر بالتشريق والتعريب متعلقان بالمشاهدين وهم الذين لا يكون مبلتهم في نقطة الشرق أو الغرب وأما من كان كذلك فليس تكليفه ذلك بل عليه أن يتحرف عن جانب الشرق أو الغرب . ( منه )

لا تستقبلوا القبلة بغايط ولا ببول .

وعن الخلاف عنه ((ص)) اما اما لكم مثل الوالد ، فاما اتى احدكم العايط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غايط .

وصحف الاسانيد مسحور بالشبهة ، واشتمال البعض على بعض المكروهات غير صاير ، اذ هو حيثند كالعام المحصى في الباقي حجة كالخبر الاوان الامر بالتشريق والتعريب للاستحياء وان حكى عن بعض القول بوجوب التوجه اليه ، عملا بالاصل المعتد بعدم لظفر بصرح من اصحاب الامامية سواء .  
واما العروى في التهذيب في الباب في الحسن او الصحيح (١) عن محمد ابن اسماعيل قال : حدث على أبي الحسن الرضا (ع) وفي مرله كيف تستقبل القبلة ، فعبر صالح لمعارضة المختار لفد التكافؤ ، مع عدم دلالة على جواز الاستقبال بشئ من الثلث .

وعليه مذهب جماعة من متأخري المتأخرين لى القول بالكراهة مما لا وجه له

واما نسبة القول بها الى المفيد في القواعد فلا يخلو عن اشكال ، بل الاظهر موافقته للعشهور ، وكذا النسبة الى الاسكافي ، اذ ظاهر عبارته الحكيمية هو استحباب احتساب استقبال القبلة والنفس والفكر لمن اراد التعوط في الصحراء .

واما نسبة المختار الى الديلمي لكن في الصحارى خاصة ، فالظاهر صحتها ، اذ الاظهر من عبارة العراسم هو الاستحباب مطلقا سواء كان في الصحارى او الابنية ، التفاتا الى السياو ، نعم لكنها موهمة لفهم التحريم في الصحارى واصولية الترت في النيان بوجه حلى ، وكيف كان فلا شبهة في ارجحية المختار .

(١) والترديد لمكان هيثم بن ابي مسروق (صه)



## فروع:

الاول: ظاهر النص والفتوى، وصريح الجماعة تعلق حكم الاستقبال الاستديار باليد كلاً، دون مجرد العورة حتى لو صرهما زال اصبح حلالاً لظاهر الامة، كما عن السيوري في التفتيح، وابن مهند في المحرر، وبالمرح خاصة وهو ضعيف.

واشعار العروى عن نوادر الراوي، عن موسى بن اسمعيل عن يبه، عن حده عن موسى بن جعفر (ع) عن آبائه عن رسول الله (ص)، انه سبى ان يبول الرجل ومرجه نادى القبله، غير مع عن الجوع، مع ضعفه سند.

وعلى الاحتار لمواستقبل واستدبر بالمرح خاصة، فهل يحرم ام لا؟ كما عن البعض<sup>(١)</sup> انه ابعد، وحين بشأن من ان السبى بما هو تعظيم القبلة وعلى المقروض يكون مفاعلة التعظيم اريد، هذا يصح الى خبر الراوي المتقدم فالاول ومن لاصل وعدم الدليل على وجوب تعظيم شعائر الله بحيث يشتمل لسحو المقام الثالث.

الثاني: هل يلحق حال الاستنجاء بحال الفعل؟ قولان بشأن من الاصل لعدم، ومن العروى في لشهديت في باب آداب الاحداث في الريادات عن عمار عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يريد ان يستنجى كيف يقعد؟ قال للعايط معكم وهو الاحوط، وان كان في تعبته نظر لصعق السيد الثالث: على الاحتار لو اشتبه القبلة، وامكن تحصيل العلم او الطس بها، وحب من باب العفدة، وان لم يمكن سقط التكليف.

الرابع: الاستقبال والاستديار بالنسبة الى القائم والقاعد معلوم، واما بالنسبة الى المصطجع والمستلقى، فالأظهر اسمها بالمسبة اليهما كما يأتي في الصورة ويمكن القول بعدم شمول الحكم بالنسبة اليهما لو بلغ العجر الى هذه

(١) وهو استناد حاشية صحيح - (منه)

الحالة ، اما لاصراف الاطلاق الى غير محل العروض ، او للشك في شمول لمحل العرض ، اللهم الا ان يدعى عدم القول بالفصل ، فتأمل جدا .

تنبيه :

يستعاد من عبارة المبسوط كما عن النهاية و الراير عدم التحريم اذا كان الموضع مبينا عليه ولم يكن الانحراف عنه ، وفي السراير و كآته ، اي المبسوط يريد عدم التمكن من غيره .

(و) يجب غسل موضع البول بالما ، خاصة بالاحماء المحقق و المحكى في عبارة الجماعة و بالنصوص منها المروى في الشهيد في باب اداب الاحداث في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) قال لا صلوة الا يطهروا و يحريك من الاستحاضة ثلثة احجار بذلك حرب السنة من رسول الله (ص) ، واما البول فلا بد لابد من غسله .

وفي الباب في الريادات في الصحيح عن حميل عن الصادق (ع) اذا انقطعت درة البول فصب الماء .

وفي الباب في الاصل عن مريد عن الصادق عليه السلام بحرى من العائط الصبح بالاحجار ، ولا يحرى من البول الا الماء .  
و منها الاحمار الدالة على وجوب غسل الذكر على من صلى قبله من غير استئصال .

و منها ما رواه في باب تطهير الثياب في الريادات في الصحيح عن العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام ، عن رجل يال في موضع ليس فيه ماء ، فمسح ذكره بحجر وقد عرى ذكره وخذاه ، قال يغسل ذكره وخذيه .  
و مقتضاء عدم احراء غير الماء في صورة العجز ايضا ، وقد انعقد الاحماء عليه ايضا ، كما في المدارك حيث قال وقد يتوهم من قول المصنف رحمه الله : و لا يحرى غيره مع القدرة ، احراء غيره مع العجز عنه ، وليس كذلك ادا الاحماء منعقد على عدم طهارة المحل بغير الماء ، و لعله اشار بذلك الى ما ذكره في

السراير انه اذا تعدر غسل المخرج لعدم الماء ، وغيره من الاعذار ، وجب مسحه بما يزيل عين النجاسة ، انتهى .

اقول ولعل قول السراير مبني على ان الواجب ازالة العين والاشر ، فيتعدى الثاني لا يسقط الاول ، لقوله (اع) : اليسور لا يسقط بالمعمور ، وقوله عليه السلام : اذا امرتكم بشئ فافوا به ما استطعتم .

و فيه مع عدم تسليم كون السند محمورا بالشبهة ، في ان ازالة العين ليس جزم من مفهوم العمل العامور به ، وعليه فلا وجه للاستدلال باصلاحه في اصل عمله دليلا ماقتضيها في اللمعات وعليه فلا وجه لقول السرائر و ان تبعه (١) الجماعة .

وما موثقة حسان بن سدير المروية في الريادات باب آداب الاحداث من التهذيب ، قال : سمعت رجلا سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال : انى يلبس ولا اقدر على الماء ويستند ذلك على ، فقال : اداليت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئا فقل هذا من ذلك .

معبر دالة على حصول الطهارة بالتمسح ، ان لو كان المراد ذلك لما كان لمسح الذكر بالريق بعده ، ولا لقول هذا من ذلك بعد وجدان الببل وجه والذى يقرى في المطر العاصر ، واما للجماعة ، ان المراد بها بيان حيلة شرعية يتخلص بها عما يحد من الببل بعد التمسح بان يسمح دون المخرج بالريق ، و يجعل وسيلة لدفع اليقين بنجاسة ما يحد من الببل بعد ذلك ، باحتمال كونه منه لامن البول ، بما على اصالة الطهارة .

و عليه ففي الخبر ما لعله على كون المتحسح مسحاً مطلقاً

فما تفرد به المحدث القاساسي من دلالة على ان المتحسح بعد ازالة

(١) ومنهم التذكرة والمحقق عن المتن وسماه الاحكام وابن فهد واختاره البعض . ( منه )

عين النجاسة عنه بالتمسح و نحوه ، لا يتعدى محاسنه الى ما يلاقيه برطوبة ، قائلا  
ان هذا باب من رحمة الله الواسعة .

مما لا وجه له ، مضانا الى محالة هذا العول لاجماع الطائفة ، كما حكاه  
غير واحد ، وللاحتار الامرة بعمل الاواني والعرش و نحوه مما لا يستعمل في  
مشروط بالطهارة متى نتجنس شيئا منها ، لظهور كون الامر لمسح تعدى محاسنها  
الى ما يلاقيها برطوبة مما لا يشترط فيه الطهارة ، اذ لو كان مجرد رول العين  
كافيا ، لعزى الامر بالعمل عن العائدة ، ولذلت الاحيار عن كفاية التمسح ،  
فافهم .

وللمروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الريايات في الصحيح  
عن الصادق عليه السلام عن رجل سأل في موضع ليس فيه ماء ، فمسح بذكره بحجر و  
قد عرق بذكره ومجدها ، قال يعمل بذكره ومجدها  
واما ما في ديله وسئلته عن مسح بذكره بيده ثم غرصب يده فغاصت ثوبه ،  
يفسل ثوبه قال لا .

فما لا ينافية اذ ليس فيه دلالة على كون الاصابة بذلك الموضع ، لمسح ،  
وعليه فهو ممن لم يعلم بوصول النجاسة وعليه فلا بد من الحكم بالطهارة عملا  
بالاصل .

وبالحيلة لا شبهة في المختار ، سيما بعد ملاحظة ما ترى من عامة الناس  
من عدم رضائهم بارادة عين النجاسة من الاواني والعرش و نحوهما بثوب و نحوه ،  
ثم باستعماله في الشرب والاكل ، او بملاقاتهم له مع الرطوبة ، بل لو اركبته  
احد لكان عندهم كثارت الصلوة ، وليس ذلك الا لاجل كونه بدنيا عدهم  
كالصلوة .

واما صرف الحيلة في العتق الى دفع اليقين بقص الوضوء السابق ،  
بالبلل الذي يحس به بعد التمسح ، بعرض كون البلل المحسوس من الريق  
دون المخرج ، ضعيف بعدم التعرض للوضوء ، وعدم الاستبراء فيه ، وباولوية

الجواب بالاستتير<sup>١</sup> حمس من الأمر بالحيلة المبرورة و بعدم أولوية هذا الاحتمال على فرض التسليم من الاحتمال السابق ، فالترجيح من اين ، هذا مصداق لى عدم مساواة بين حصول هذه الحكمة وبين لقول بتعدى لمحاكاة مما الوجه فى جعله دليلا لعدم التعدى .

واما روية سماعه لمروية فى اواخر الباب فى الاصل عن الكاظم (ع) انى اول ثم اتضح بالاحجار فحى من السبل ما بعد سراويلي ، فان ليس به بأس

مع قطع النظر عن السد غير صريح لاشا هذا لاصل من وجوه عديدة ملجئ على الثقة ، ان عن لجمهور الاكتفاء فى البول بالاحجار ، مع عدم التعدى كالتقاط فرعان .

الاول ان كان الاعلى مرتعا كفى عمل لظاهر ، وان لم يكن كذلك و يمكنه كشفها ، فهل يجب انكشف حتى يعمل المخرج كما فى التذكيرة وعن المنتهى و تذكرى ام لا وجهان .

الثانى قل ما يحصل به التطهير مثلا ما على الحشعة على الاموى واما للمشهور ، كما قاله الجماعة ، عملا لمروى فى الباب فى الحسن عن شيط بن صالح عن الصادق عليه السلام قال سئلته كم يجرى من الماء فى الاستحاضة من البول ؟ فقال يمشى ما على الحشعة ، خلافا للجماعة والعسليين ، ولا جرى مع يسمى عملا عملا بالاطلاق و الاول الاستصحاب والاحبار ، الواقعة فى جواب من سئل عن لبول يصيب الحسد ، لامر<sup>(١)</sup> بصب الماء عليه مرتين ، وفيهما ان خبر شيط مقدم لمكان الاختصاص .

واما جعل المراء بين المختار والثالث لعظما ، بناء على عدم العلم

(١) ويرد عليه ايضا ان التعارض بين هذه الاحبار والا مرة بالغسل عموم من وجه فيجب الوقت فلاوجه للاستدلال - (سه)

بحصول العلية المعتبرة من المطهر الا بالعتلن . فقير روجه لحصولها بمثل و  
نصه مثلا .

واما ارادة الغسلتين من الخبر كما صرح به ثانی المحققين والشهيدین  
فبعيد <sup>(١)</sup> من رجوه .

مع الا حوط اعتبار المرتين و الثلث اكمل . لصحیحة زرارة المروية في  
الباب في الريادات . كان يستحى من البول و من العايط بالمدر والحرق <sup>(٢)</sup> .  
لظهور كون الصمير راجعا الى الامام عليه السلام .

(وكذا) يجب غسل (مخرج العايط مع التعدي) عن محل العادة .  
للاصل والاحكام المحقق والمحكم في عائر الجماعة و للمروى من العو الى عن  
زرارة عن الباقر عليه السلام ' يكفي احدكم ثلثة احجار اذا لم يتجاوز محل العادة  
و رجوه النبوى العامى (حتى يبول العين) عملا بما مروى في الباب في الاصل  
في الصحيح على الصحيح ، عن ابن المعبرة عن الرضا عليه السلام قال فبده  
للاستنجاء حد . قال لا حتى يبقى مائه قلب مائه يبقى ما شئ ويبقى الريح .  
قال : الريح لا ينظر اليها .

وفي الباب عن يونس بن يعقوب في الموثق <sup>(٣)</sup> او الصحيح عن الصادق  
عليه السلام الوضوء الذي امترضه الله على العباد لمن حاء من العايط او بال  
قال يغسل ذكره و يذهب العايط . ثم يتوضا مرتين . و يزوي يتيم عمار و ابراهيم  
المرويتين في الباب الا مرتين بالغسل .

(والاثر) وفاقا للجماعة . وهو الاظهر ان مسرناه بالاحراء الصغار  
المتحلعة على المحل عند مسح الحجاسة . كما عن الجماعة . وان مسرناه باللون كما  
عن التنقيح فلا . اما لسفى الحرج و عدم الاشتهار بالوجوب . او لما عن الجماعة

(١) في السالك . ( منه )

(٢) والخزف حل .

(٣) والترديد لمكان يونس . ( منه )

و منهم السراير من دعوى الاحماع ، على عدم وجوب ارالة لون ساير المحاسات  
فى المقام اولى ، بل قبل بشمول عبارة المنصبة لدعوى الاحماع لنحو المقام ، او  
لصدق العسل و اسقاء و دهاب ، العائط ، و دليل السيورى بان اللون عرصى  
لا بدله من محل جوهرى وليس الاحم العائط ، اذ انتقال العرصى محل ،  
موجود اللون دليل على وجود عين العين فيجب رالتها ، غير وجهه ، اما ، اولا  
فان مع صدق ما مرلا سلم اصرار الاحراء<sup>(١)</sup> الصغار العبر المحسوسة التى يقوم بها  
اللون ، و اما ثانيا فمع استلزام امتناع انتقال الاعراض ان يكون العين موجودة  
حال وجود اللون ، لنحو ان لا يكون هذا اللون اللون انقائم بالعين ، بل يكون  
لون اخر حدث بالمخالوة ، من لعله لا ظهر لبعده ان يبقى من الحما ، مثلا بعد  
عسسه مرارا ما احاط بجميع سطح اليد ، و اما ثالثا فالنقص بالريحة لعدم  
وجوب ارتباط احماها بها و متوى مأمول<sup>(٢)</sup> جدا .

محرران :

الاول : الواجب هو غسل ظاهر المرح فقط . فلا يجب غسل الباطن  
بما حال الالعة و القطر و نحوهما احماها ، و عليه يدل غير واحد من الاحبار .  
الثانى : حكى عن يد علمى انه جعل الصرير دلا على روال عيسى  
المحاسة عن المحل و الحق العدم الاحيانا ، و بالجملة المعسر هو العلم  
بانقاء ماى شئ حصل ، ولا يجوز الاكتفاء ، بلظر عملا بالاصل الامع الصرورة ،  
كما اذا غلب الوسوسة .

نعم ربما يشكل الامر فيما اذا شرب شيئا من الادها ، كما يتفق حين  
شرب فلو من الأطباء المستعمل غالبا مع دهن اللوز ، فانه يحرج سريعا من  
غير اعمال الطبيعة ، و تبقى لروحته فى اطراف المقعدة ، مقتضى لقاعدة ان  
يبالغ فى الارالة ولو باستحان الماء .

(١) هكذا جاء فى المتن .

(٢) وجه التامل ان خروج شئ يدل على لا يستلزم خروج ما لا دليل على خروجه . ( منه )

## تدبيره :

قد عرفت عدم وجوب ازالة الترابحه وعينه «شكاك الذكرى باسمها ترفع  
احد وصفات الماء فيحسن . وعليه فلا يظهر المحل . مما لاحلاوة فيه . فلذا  
احاب تارة بالنعو للنص والاحصاع . و اخرى بان محلها ان كان الماء يحسن و  
ان كان اسيء او المخرج فلا . واستحسن الجماعة الاحير .

(و يحبر مع عدمه ) اي التعدى اسيئ بلنه احجار طهرة وشبهها  
من كل جسم ظاهر الا ان استثنى امرله لتعين و بين الماء اقوال لم يتجاوز  
العايط عن مخرج فالمحسرين الماء و بين الاحجار و نحوها في الحمة  
جماعى . كما ادعاء الجماعة . و اما المخرج عن مخرج . ولم يتجاوز محل  
العادة فصرح في التذكرة كما عن سببه الاحكام تعيين الماء حيث  
الاول دعوى الاحصاع عليه . ويمكن لاسقاط هذه بقول من الجماعة لحاكمه  
بالماء مع تعدى عن المخرج والاظهر و ما للجماعة التحبير كالاولى عملا  
بطلاق الاحمار . و بعدد خبر المولى المقدم و اما الاجماعيات بحكمة على  
تعيين الماء . فالتعدى المخرج . فغير معلوم السمو لبحو لقام و من عسرا  
المخرج محو سى الدر كما سره الجماعة . يوضح دلالة لارب ان عبارة  
الماء كالا حمار . محمولة على المعهات بعربية . وليس بانها على لتدقيق  
المعلية . وعليه مرادهم بالتعدى عن المخرج هو وصوله الى مكان ما لم تحجر  
العادة بوضوله عند خروجه اليه . و بعدم لتعدى عنه هو عدم وصوله اليه . نعم  
ربما ينافى المذكور عبارة التذكرة (١) .

(١) قال في التذكرة العايط ان تعدى المخرج وحب فيه العسل بالماء اجماعا  
الى زمان ويشترط في الاستحاضة بالاحجار امور الى ان قال : ثانيا عدم التعدى  
طوبعدى المخرج وحب الماء . وهو احد مولى شاعى و فى الاحتر لا يشترط . فان  
المخرج لا يبعك منه غالبا واشترط على الدر المعاد وهو ان يتلوث بالمخرج و ما حواليه  
وان راد عليه ولم يتجاوز العايط صفحتى الا ليين فعولان اسهى ( منه )



فلذا قل بعض الافاضل<sup>(١)</sup> ولولا دعوى الاجماع في التذكرة على ان المتعدي هو ما يتعدى عن المخرج في الحلة ولو لم يصل الى الحد المذكور، لقلنا مراد الاصحاب ما ذكرناه .

اقول وكيف كان فلا يظهر ما مر . ومع اليد عن اجماع التذكرة على تقدير شموله لمحو لعام . اهور من الرفع عن الاطلاقات لاستثراجه حملها على العرب النادر . والعاب المتعدي عن نفس الحائض والاحتياط في المسئلة مما لا ينبغي تركه .

واما اعتبار الطهارة فاجماعي كما في التحرير وعن المستنهي وسؤيده يرسل لمروى في الشهيد في باب . آداب الاحداث عن الصادق (ع) .

حرب السنة في الاستحباب بثلاثة احجار بكار ويتبع بالما

ولو استعمل المحس مهل يعني الرحضة . كما احتطه في المستنهي و النهاية الاحكام على ما حكى . م بنحتم العا . كما قاله في التذكرة والرياض ، ام<sup>(٢)</sup> الاول ان كان محس عايظا . و لثاني ان كان غيره . كما احتاره في القواعد اوجه تنشأ من اصالة ما . لتجيب فالاول ومن الاختصار فيما حالف الاصل على القدر المشيع فثاني . ومن كون محاسة العايظ واحدة فالثالث .

واما احرا . كل جسم ظاهر سوى ما استثنى فهو لمشهور . بل عن اختلاف والعبة عليه الاجماع ، وعليه مدح عموم خبري بن المقيرة ويونس لسابعين في شرح قول لمصنف حتى يزول العيب .

و يدل على خصوص العذر والحرر حرا رارة المتقدمة في قبيله باسطر . وعلى الكرسف صحيحة رارة لمروية في الشهيد في باب آداب الاحداث في آداب . وعن الميوي . د اصى احدكم لحاحته ، فليمسح بثلاثة احجار ، او بثلاثة اعواد . او ثلث حثياب من تراب .

(١) وهو مجمع الفائدة . (مه)

(٢) وحكى عن شهيد الاول ايضا . (مه)

وعليه فما عن الاسكافي من عدم احراء الاحر واحصاف العير بالاسين  
النطين والثراب الياس وعن سلا من عدم احراء ما ليس اصبه<sup>(١)</sup> ارض ما  
لا اعتما به .

واما اعتبار كون الجسم مريلا للعين فمما لاشبهه فيه وعلمه لا يحرى  
الصغير الذى يبرى عن السحابة والحسن الذى لا سكر الاعتماد عليه ، والرحوى  
الذى هو كدنت ولو مرض روال العين بالمذكورات ، فهل يحرى كما احتارة<sup>(٢)</sup>  
غير واحد ام لا كما عن الجماعة ، وحيها والاول اقرب عملا بالاطلاق والعول  
بعدم انصرافه الى محل البحث مفعول و امر الاحتياط واضح .  
و يسمى التشبه على امور .

الاول : انه متحنى بغير ما فلا يجب ازالة لانه وعن التحرير و  
المتنوى دعوى الاحماع على العنوع عن الاثر انما بعد استعمال الاحجار  
الشنة وهل يحكم بظهاره كما احتاره لبعض حاكما عن صريح المحقق و  
المصنف ام لا ؟ وحيها والاول اقرب وفاق لمن عرفت من عن طاهر لاصحاب  
عملا بمفهوم المروى عنه عليه السلام لا يستحقوا معظم ولا رتب دسما لا يظهران  
و مصححة زرارة المتقدمة من عمل مخرج النور المعتقد قبال الصحابة  
كانوا يستحقون بغير الماء كثر حتى عن بعضهم نكار الاستحاضاء<sup>(٣)</sup> والحكم  
بكونه بدعة مع سحرية بلادهم وعدم انعكاس انداسهم من دعوى ، فلو كان المحسن  
باقيا على السحابة لتحرروا عنه و لتالى باطل والالعقل لكونه من الامور لعامة  
البلوى فالعقد مثله .

الثانى : الاظهر عدم اشراط الحفاى من الجسم المستحنى به وفاق  
للجماعة عملا بالاطلاق خلافا لآخرين مبسوط ، ولا وجه له يعتد به .

الثالث : هل يحرى استعمال الحجر المسعول من الاستحاضاء لم يكن

(١) وعن البيان انه مفسر بما ليس بارض ولا نبات . ( منه )

(٢) كالشارق وحاشيه يبح . ( منه )

بحسب كفاية فإله الجماعة أم لا ، كما عن آخرين وجهاً والاول أقرب عملاً  
بالاطلاق والعزل المتقدم غير ما هي لكتاب الناس

الرابع : يحرم الاستحاضة بالزوب ولعظم بالاجماع كما في الرياض و  
عن المتهنى والتحرير وظاهر العينة وعنه بن سوياب ورواية ليست  
المروية في الباب في لرباد فما عن لوساين من القول بالكراهة مما لا يمتنى  
به اصلاً .

الخامس : يحرم الاستحاضة ما يطعمون اجماعاً كما عن المتهنى وبعضه  
شبهه بل عدم ظهور الخلاف وحلاف المدارك فيما لم يثبت لا اعداداً به و  
ما الاستدلال عليه <sup>(١)</sup> المروى عن دعائم الاسلام قال سهو (ع) عن الاستحاضة  
بالطعام واليعبر وكل طعام .

وكذا بعض المختار ولو في الحفلة ما دل على <sup>(٢)</sup> أصابة البلاء  
بعدم استحاضتهم بالحر ، وما دل على محضه حرمة الخمر قال الله تعالى ( و  
صرب الله مثلاً مربة كانت امه مطمئنة باسمها رزقاً رزقاً من كل مكان فكفرت  
باسم الله فاداه الله لئلا من الخوف الخوف ما كانوا يصنعون .

السادس : يحرم الاستحاضة بما به حرمة كما قاله الجماعة بل  
المشهور كما في المشارق من قال كانا يكون اجماعاً لان فيه هكاً للشرعة و  
ستحاضاً لحرمة من يحكم بكفره على بعض الوجوه وشرله بوزن المصحف  
العزير والتفاسير وكتب الحديث والعفة وتربة الحسن عليه السلام و راد  
البعض برقة النسي (ص) و سائر الاثمة و آخر حجارة رزم .

وبالحفلة علم من الدين والمدفح وجوب احترامه فان في الاستحاضة  
به من الهتك ما لا يوصف ويمكن الاستدلال للحرمة بالنسبة الى البعض بحوى

(١) بحوى علة السع في العظم ، وهي كونه من طعام الجن معيه ما نشأه ما ، نعم  
يدل عليه . (مه)

(٢) وهو خبر عروس شعر المروى في الكافي . (مه)

مادل على حرمة من المحدث ، ولكن يسعى ان يعلم ان حال من كان من التربة المقدسة ليس كحال من كان خارجاً عنها ، فان الظاهر في الاول هو حواء الاستنجاء بها لا بقصد الاهانة .

السابع : مهمل يحصل التطهير مطلقاً باستعمال ما يحرم استعماله كما قاله الجماعة بن عن الاكثر ، ام لا مطلقاً كما قاله اخرى ، ثم الثاني ان كان عالماً وكان مستعمل مما له حرمة ، والاول ان لم يكن كذلك كما قاله لشيخنا الفاضل في الرياض والمعاهد العلمية وغيره <sup>(١)</sup> وعن والد البهائي .

اوجه تشابه من الاطلاق وعدم انكسار لهي في العبادات العباد من الاول ، ومن الاجتماع المحكي عن العيبة على من يظن بالناس ومن كسر المستعمل لما له حرمة مع العلم فلا تصور التطهير والاطلاق مع عدم لعلها الثالث والاوسط هو لاحوط بل لعله لا يظهر لما مر المعصية بما عن النبي (ص) من لعظم والوث سبها لا يظهران وباصفة بقى الحاجة وما قبل من ان الاستحجار حصة لموضع المشقة فاد ، كان ما تعلو به برخصة شهيد عنه مسلم يحر كسر المعصية

الثامن : الاستحجار بالما اصل عملاً بالصحيح المروى في التهذيب في باب ادات الاحداث في برادات عن هشام بن الحكم عن الصادق (ع) عن النبي (ص) يا معشر الانصار ان الله قد حسن عليكم الشاء فعدا تصعبون قالوا يستنجى بالما .

(ولو لم يبق بالثلاثة وحب الرايد ، اجماعاً كما عن الجماعة ولاحد له حيث كذا عن الجماعة ، ويستحب ان لا يقطع الا على وتر ، للنبوي المروى في الباب الاثنى اذا استنجى احدكم فليوتر بها وتر ادا لم يكن الماء ، وفي حكم عدم النقاء الشك فيه عملاً بالاصل .

(١) في ق في شرحه على و . (نه)

وببقى المحل بالاف من ثلثة (وحب الاكمل وعاماً للمشهور كتب  
 له الجماعة عملاً بالاصح<sup>(١)</sup> والاقصر في الاخر<sup>(٢)</sup> الدافية بعد الاستحاضة  
 على المجمع عليه .

و بصحيفة زرارة السعدية في غسل مخرج البول لمكان الاخر<sup>(٣)</sup> .  
 وبصحيفته الاخرى المروية في السهيد في باب اداب الاحداث عن  
 الدقر عليه السلام حرب لسة في اربع عايط ثلثة حجار ان يمسح العجان<sup>(٤)</sup>  
 ولا يغسله .

و بخر يزيد بن معاوية المروى في الباب عن المافر عليه السلام بحرى  
 من العايط يمسح بالاحجار ولا بحرى من البول الا الماء  
 و لم يرس للمعتمد في اعتثار الطهارة في المسحى منه .  
 والسوى المتقدم في يعيد .

و بالمروى عن الجمهور عن النبي (ص) اذا ذهب احدكم الى العايط  
 فليذهب معه ثلثة احجار فانه تحرى .

وعن الجمهور عن سلمان سبي رسول الله (ص) ان يستحى بأهل من  
 ثلثة حجار . بدت حرب لسة من رسول الله (ص) .  
 وعن النبي (ص) لا يستحى احدكم بدون ثلثة احجار .

و بالمروى عن التحرير حيث قال وفي رواية ابن السدر لا يكفي احدكم  
 بدون ثلثة احجار .

خلافا للمحكى عن لعبد و بنى سرج و حمرة و سعيد و طاهر العمية  
 فيكفى لاقل مع روال العين به و احتاره لمختلف و جماعة من متأجري المتأخرين  
 وبهم اجماع العمية حيث قال السنة ان يكون ثلثة و ذكر احكاماً ، ثم قال .

(١) اي اصالة يقاء الحاسة . (منه)

(٢) العجان الدبر كما عن ابن الاثير . (منه)

و بدل على جميع ذلك الاحماع ، اذ الظاهر انه اراد من لفظ السفة ما اريد  
عن قوله عليه السلام : جرت السفة ، الى آخره في صحيحة زرارة المتقدمة و  
اطلاق مؤنثة يونس المتقدمة في ح - قول المصنف حتى يرول العين ، وصحيحة  
ابن المعيرة المتقدمة هناك اذ لفظ الاستحشاء يعم تطهير المخرج بالماء ويعبره  
كما عن ظاهر الجوهري و العبرور آبا دى و العيومى و الطريخى بل عن جماعة  
من اصحابنا انه نص اهل اللغة ، و يشهد عليه الاخبار المستقيمة منها النبوى  
المقدم في قبيل العشر . ولا مسلم كون الاستحشاء بالماء هو العالب في زمان  
صدور الصحيحة حتى يحمل الاطلاق عليه ، على ان تترك الاستعمال مانع من  
لحمل عليه عند بعض<sup>(١)</sup> ، لاعلام و القول بعدم صدق البقاء بعد الاستحشاء  
لمكان بقاء ، لا حراء الصغار بعده عبر وحيه . اذ الظاهر هو الصدق بالاستحشاء  
ايضاً .

واما الاستدلال لهذا القول باصالة البرائة ، فاما يحسن لوقا  
الموجبون للرايد بالتعمد لمحض واما اذ ، قالوا بانه لتحصيل الطهارة  
كوجوب العلة الثانية في البول ، كما عن صريح الشيخ و العاضلين و المحقق  
الثاني فلامكان استصحاب المحاسة عليهم الا ان يعرض باستصحاب طهارة  
العلامى و يدعى ترجيحه ، ولكن فيه ان الاول موضوعى والثاني حكمى ، والاو اما  
بحكم بعده<sup>(٢)</sup> مطلقاً او حيث لا يمكن الجمع و معه يعمل بهما كما عن  
بعض<sup>(٣)</sup> الاعلام .

والاصناف المسئلة في غاية الاشكال ، لكون التعارض بين صحيحة ابن  
المغيرة و بين اخبار الثقليت ، العموم من وجه ، و اقوائية دلالة الصحيحة

(١) و هو الاستاد صاحب الرياض . ( منه )

(٢) و حكى الاستاد ان دام طلبها العالى عن المشهور القول بتقدم الاستصحاب  
الموضوعى على الحكمى منه . ( منه )

(٣) و هو الاستاد صاحب الرياض . ( منه )

استعصدة بما مر ، وللشبهة الطهارة والمحكمة في جانب التلث ، فكل حبة موة وامر ، لا حياط واضح .

( او يكفي دو الحجاب التلث ) واما بالجماعة وحلها لآخرين فيجب التلثيث عملا بالاصل <sup>(١)</sup> و ظاهر حصة من الاحبار لمقدمة بعد الالتفات الى كون الاحكام الشرعية من الاحكام لتعبدية فما في المختلف اي عدم يعزى بين الحصر متصل وسفلا ما ليس به وخاهاه وعن مطلب الدين اي عاقل يحكم على الحجر الواحد انه ثلثة .

أقول اولست ترى ذهب الاكثر على وجوب اكمال التلثة مع حصول التطهير بالأقل ، وليس هذا الا لما كان التعبدية ، واما اسوى اذا جلس احكم لحاحته فليسمح ثلث مسح مع ظهور كونه عاميا لا عموم في مقابلته احبار انحصار و ما القول بان المراد من الاحبار ثلثة ثلث مسح بحجر كما لو قيل اضره عشرة سواد من المراد عشر ضربات بالسوط معبر وحيه ادمى واضح بين اضره عشر وبين اضره بعشرة ، وما نحن فيه من فصل ثلثي .

وبالحملة المتحفة تدبر على 'مسهور من وجوب الاكمال مع المقد' في الاقل عدم الاحراء كما في المدارث ثم قال ومع ذلك يسعى القطع باحراء الحرقه الطويلة اذا استعملت من جهاتها الثلاثة يسكا بعموم انتهى .

وهيه ان لنقطع بالاحراء بظاهرها من حبة عدم ورود التلثيث في غير الاحجار ، فيرب عليه به مع قطع بظهور من البعض الذي يظهر من الجماعة ان كل من قال بلزوم تلثيث الحجر يلزم عليه ان يقول في الحرقه كذلك انتهى لوجه لتعبدية الحرقه بالطويلة مع عدم القول بالعزل بين الطويلة و بقصيرة على الظاهر المصرح به في بعض <sup>(٢)</sup> العائز ، فاعلم .

وبالحملة الحاق الحرقه بالحجر في اعسار التلثيث محل اشكال ، نعم

(١) اي استصحاب المجاسة . ( منه )

(٢) وهو شرح مفاتيح . ( منه )

، لم يكن شبهه عدم القول بالعقل ، فالمتجه عدم الالتحاق والعمل فيها ، لا إطلاق ،  
و يدعى التسمية لا مور

**الاول :** لو استعمر محترثم عقله او كسر موضع الملاقات حاراً لا استعمر  
به ثانياً ، فانه في لعمري على ما حكى عنه ، ثم قال ، و يحتمل على قول الشيخ  
عدم الاحتراق ، محافظة على صورة لفظ العدد ، وفيه بعد قبل والاحتتمال المذكور  
قريب وان استعده ، اللهم الا ان يخرج ما تكسر عن اسم الحجر الواحد او كان  
ستعماله في الرتبة على التلب حسب لا يحصل الفاء بها

**الثاني :** المعروف من الاصحاب كما في المعص<sup>١</sup> ، حصول الاحتراق  
بالاستعمار من غير فروق من استتباع المحل في كل مسح و مسح سور مع  
لمسحاب عن آخره ، المحل عملاً لا إطلاقاً ، وعنه مما في السرايع ويحب امر  
كل حجر على موضع الحدة ، مما لا وجه له في ان رزق الاستيعاب

**الثالث :** بورك لا مسحاً ، وصلى عمد ، فعليه اعادته بطلوة لا خلاف  
اطلع عليه ، وكذلك لو تركه ناساً سواً ، ذى في الوقت ، وفي خارجة على المسهور  
و اما الوضوء فلا يجب اعادته خلافاً للصدوق ، فعندهما<sup>٢</sup> ، معاً في ليول فقط  
دون العبط ، وللمحكي عن الاسكافي ، فعلى ان بورك عمل النور ناساً يجب  
الاعادة في الوقت ، ويستحب بعد الوقت ، وبمسهور هو المصور<sup>٣</sup>

عملاً بالمرئى في التهذيب في باب اداب الاحداث في الصحيح عن  
عمروس بن ابي نصر عن الصادق عليه السلام ، قولاً وانوصاً ، انسى استنجاسي بم  
ادكر بعد ما صليت ، قال ، عمل ، كرك واعد صلوتك ولا تعد وضوءاً<sup>٤</sup>

و بالمرئى في الباب في الصحيح عن زرارة بالمرئى في الكافي في باب  
يقول عن رحول الجلاء في الموثق عن ابن بكير عن بعض اصحاب عن الصادق

(١) وهو الذخيرة اسمه

(٢) اي الوضوء والصلوة ، (منه)



عليه السلام

و بدن علی عدم عاده الوضوء حراً علی بن يقطين و عمرو بن بقی مصر  
العرویان فی السجدة فی باب ادب الاحداث  
و ما عاتل علی عاده الوضوء كرواسی بن مصر و سبجان بن خالد ،  
و رواية سماعه ، المعروف فی الباب فجمعوا علی الاستحباب الا انهم هو  
مخارصه یورثونه انی و امر الامة الخ جمعا بین لا له  
، اما حرهم بن یلم مروی فی الباب عن الصادق علیه السلام ،  
فی لو حلت وضوء یسوی یغیر ، كره ، و یأی یفعل یفعل - كره ولا  
یعيد الصلوة .

فتح قطع الطریق عن احمد بن هاشم بن سعید لا بد من غیر تفصیل  
الاستحباب و عنه فهو مخیر له علیه الوضوء ولا یعد ربه اصلا كما لا  
احمد به یحرم عمرو بن اسیر المزین فی الباب عن الصادق علیه السلام انی  
صیبت مذکرب انی لم عمل ذکری بعد ما صیبت اما بعد فان لا ، و حمل  
الشیخ له علی بقی إعادة الوضوء لا یجوز عن بعد .

و اما زر بن معاوية ، علی بن جعفر المعروف فی الباب الدالان علی  
عدم عاده الصلوة فی سبب الاستحباب من العاطف فلم اطلع علی عامل بها ،  
فهما مرجوعتان الی فائلهما .

الرابع : لا یصح مسح المحن كله بکل حجر ماله المحن<sup>(١)</sup> و عن شیخ  
فی المعبود انه جعله وسی واحوط ، فی لذكره الاحوط ان مسح بکل حجر  
جميع الموضع بان جمع واحد علی مقدم الصفحة الیمنی و مسحها به لی  
مؤخرها ، و یدبرها الی الصفحة اليسرى مسحها من مؤخرها الی مقدمها ،  
مرجع لی الموضع الذی یدبره ، و یضع لثمنی علی مقدم الصفحة اليسرى و

(١) وهو المحقق . (منه)

يفعل به عكس ما - كبرياء - ويسمح بالثالث الصفحتين والوسط ، و ن شء ورع العدد على احراء المحل

ويصح بعد م الرجل (المسرى) دحولا و ليمى حروجا على مشهور ، بل حكى <sup>(١)</sup> عن الاصحاب وهو الحجة فيما في نحو المقام ، وهل يختص ذلك بالبيان او بعم الصحراء ذهب لشيوخ الفاضل وغيره كذا عن المصنف الى الاحير ، قيل و يلوح من كلام بعض المناشرين (٢) ، والتعميم ، قرب المكان المذمومة بمقدم المسرى (٣) - اطلع موضع حنونة في الصحراء فان مرع قدم اليمى ، واما في البيان فهو المعتبر .

و تعطية (رأس) احماغا ، كما عن الذكرى وعن الخبر عسيه اتعا و الاصحاب قبل يدن عليه محوى احبار استصحاب التتبع

(١) الاستبراء على المشهور ، منصور ، من في استجلف الظاهرين لاصحاب خلافه بما سبه <sup>(٢)</sup> في الصافي فالجواب كذا عن سهاية والصدوق وفي الفقيه وابن رهرة في العنقه وابن حمزة والديلمى

و برده الاصل المعتمد - لمزى <sup>(٣)</sup> في السهدى في باب الاحداث عن دود ، بصري ، فان رايه بالحسن لثالث (اع) غير مره سون و يتناول كورا صغيرا ويهيب الماء عليه من ساعتة .

وفي ثلث في الريادات عن روح بن عبد الرحيم قال بل ابو عبد الله عليه السلام واما قائم على راسه و معنى ادوة . و قال كور ، فلما انقطع شحبه (١) صوته ، النون قال بعدء هكذا الى ما و بته الماء ، موضعا مكانه .

وفي المكان في الصحيح عن حميل عن الصادق (اع) اذا قطعت درة

(١) الحاكي هو المستهين كما حكى - (مه)

(٢) اي لمختلف (مه)

(٣) اما جعلنا الاحبار من المعاصد - لحوار القول بان ظاهرها عدم انحصار بالاستبراء لا يعتد به عرفا ، فاقهم - (مه)

البول فصب الماء .

واعضاد الاحرار اما بمسح لو صب بدلالة الماء الحرثية على نعوية<sup>(١)</sup> واما الاستدلال للوجوب بالاجماع المحكى عن العينة ، فعير وحيه بمصير المعظم الى الخلاف<sup>(٢)</sup> مع من سعى بان يظهر من العدة المتصصة لدعواه ، ان المراد من الوجوب غير معناه المعهود

واما الاحبار الآخرة بدلت كصحيحه حفص بن البخرى المروية في باب في<sup>(٣)</sup> الاصل عن الصادق عليه السلام في رجل بيوت فل يسره ثلث ثم ان من حتى سمع ساو ملباسي .

وصحيفة محمد بن مسلم المروية في النكاح في باب لا متبرأ عن لما مر عليه السلام في رجل من ولم يكن معه ماء ، فدرى بعصر اصن ذكره ابي طرفة ثبت عصاره و بصرطه فان خرج بعد ذلك سقى فلس من لبن ونكسه من الحياثل

و لسوى المروى عن نوادر الراوى من بان منصع اصعده الوسطى في اصل العجان ثم لمسلها ثلثا .

والموى الآخر دا من احكم فلسر - كره والموى الآخر ان احكم بعد في مره فقال به لم يسسر من بونه .

فما لا يصح الاعتماد عليها لضعف السويات سدا ، ومصور لاولين دلالة ، د الاصل المعتصدا بالشهرة مما بصرف الامر بصريح الى الاستحباب ، الذى قيل انه محار مشهور بالنسبة الى اوامر الائمة (اع) فما ظلك بالاًوامر انواقعه في صورة الاخبار ، نعم الاحوط مراعاة .

(١) ولكن لاظهر عندى عدم دلالتها عليها كما بأى في المجلد لاون من كتاب الصلوة في مسئلة عدم فورية الغصاء ليه الاشارة (٢) منه (٣) وهو معانيح .  
(٤) بل مريه في باب اداب الاحداث لا في الباب العزاد به باب الاحداث

و عليه مهل ينحوي بشر الذكر من أصله إلى طرفه ثلث مرات ، كما يفهم من المحكى عن الاسكافي وعلم الهدى و استظهره بعد ارث و عن طاهر المعتصم او بعض ما يحب الانثيين ثلثا كما عن والده الصدوق <sup>١</sup> او مسح ما يحب الانثيين ، في أصل القصب مرسين ومسح حب القصب إلى رأس الحشفة مرة كما قاله المفيد في <sup>٢</sup> المقنعة <sup>٣</sup> او بحدب القصب إلى رأس الحشفة مرسين او ثلثا مع عصرها كما عن العاصي والمفيد <sup>٤</sup> او بمسح ما يحب الانثيين ثلثا مع بشر الذكر من أصله إلى طرفه ثلث مرات ، كما عن الصدوقين في رسالة ، و الهداية والعقبه و شمس في النهاية و المصنف و الكندري في الاصابح و في حمرة و زهره و ادريس في الوسيلة و العنبة و السرير و الجامع ، و عن بعض تسربل كلام الاسكافي و المرتضى عنه ، بحمل أصل الذكر على ما يحب للمقعدة ، او بمطلي بشر الذكر ، كما عن طاهر المحكى عن بعض ، او مسح ما يحب الانثيين ثلثا مع بشر الذكر من أصله إلى طرفه ثلث مرات و سر رأس الحشفة ثلث ، كما قاله جماعة بل نسب إلى المشهور ، او بكلمة اخرج بقايا البول من غير اعتبار كيفية خاصة ؟ كما قاله اخرى .

اوجه اوجهها لا خير ، بما يظهر من الاحبار معدوم بعضها إلى بعض ، ولكن لما لم يكن العلم بذلك عالما ، فالعمل بكل من خبره حصص و بن مسلم المتقدمين و حسنة عبد الملك بن عمر و المروية في او حرمان الاحداث من التهاديب عن الصدوق عليه السلام في الرجل يبول ثم يستحي ثم يحد بعد ذلك بطلا ، قال اذا مال محوط ما بين المقعدة والانثيين ثلث مرات و عمر ما بينهما ثم استحي من سأل حتى يلع السوى فلا يبالى مما ليس به بأس بشرط حصول الظن يخرج بقايا البول .

(١) قال في المقنعة فادفع من حاجته و اراد الاستبراء ، فليمسح باصبعه الوسطى تحب انثيين إلى أصل القصب مرسين او ثلثا ثم يصح مسحته تحت القصب و ابهامه فوقه ويمررها عليه باعتماد مرقى من أصله إلى رأس الحشفة مرقا و مرسين او ثلث ليخرج ما فيه من بقية البول ، انتهى . (٢) منه .

و يعصده خبر الحفص ما عن الراوندى عن الكاظم ((ع)) كان السى ((ص))  
 ا. ما سركره ثلث مرات .

نعم الاحوط اختيار ما قبل الاخير من تلك الاقوال ، لكن بزيادة عشر  
 ما بين المقعدة والاشبين ، كما اثار اليه البعض<sup>(١)</sup> فائلا بان له دخلا عظيما  
 فى اخراج البقايا .

وبزيادة استحج ، كما اشار اليه الجماعة واعتبر الشهيد فيه تشليط  
 كما عن الدبلى .

واما الة امسح بفيده ابن حمزة مسح ما تحب الاشبين بالاصبع والقضب  
 بان يكون بين الاسهام والسباية ، والمعيد الاصبع بالوسطى فى الاول و فى  
 الثانى بوضع لمسحة تحب القضب والاسهام فوقه ، وجعله فى لرياض اصص  
 واما الصدوق والشيخ فى الشهادة فذكر الاصبع من غير تقيد ، وعن لاكثر  
 عدم التقيد مطلقا ، وهو الارجح .

### فروع :

الاول : اذا حرج بعد الاسترا\* بل من مشتببه بالببل لم يجب عليه اعادة  
 الوضوء ، اجماعا محققا فى بعض المعتركات عن الحلبي ، وعليه يدل حجة من  
 الاخبار المتقدمة واطلاى<sup>(٢)</sup> حجة من الاخبار لدالة على عدم لاعادة بعد  
 رؤية الببل .

واما صحيحة محمد بن عيسى المروية فى الشهيد فى باب اداب الاحداث  
 الدالة على الوضوء ، مع كونه مصرا مما لا يعارض المحترز ، لفقد النكاه وقد حملها  
 الشيخ على التدب .

الثانى : اذا حرج الببل المذكور قبل الاسترا\* ، فعليه اعادة الوضوء

(١) وهو مشارق . (مه)

(٢) وسها صحيحة ابن ابي يعفور وسها صحيحة محمد بن مسلم ومنها  
 صحيحة زبارة . (مه)

بلا خلاف ، كما عن الحلبي ، وفي الدخيرة كما عن المعالم لا يعرف منه خلافاً ، وعرفه في المشرق إلى الاصحاب ، وعنه يدل بعد روايات بعض واهب مسلم وبعد المعك السابق حلة من الاحاد المروية في المهدب في وحري باب حكم الحماة .

ومنها صحيحة محمد عن النافع عليه السلام وفيها وان كان بال ثم اغتسل ثم وحده بللا طيس سقى غسله ولكن عليه الوضوء

الثالث : راجع في الاستبراء ثم خرج بلل منقته ببول ، فهل يحكم بالطهارة أم لا وجهان بشأن من صاله نقائب ، ومن اصالة <sup>(١)</sup> البول في المحرى ، ولعل الاول قرب وقاما لبعض مشائخ

(والدعاء رجولاً وحرجاً) كما في صحيحة مرفوعة من عمار المروية في المهدب في باب آداب الاحداث ، عن الصادق عليه السلام اذا دخل المخرج فقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الحبيب المحبب الرجس المحسن لشيطان الرجس ، واذا خرجت فقل بسم الله والحمد لله الذي عافني من الحميم المحبب واماط عني الادي

وعند الحموس ، في العبة في باب رتبات المكائ ، وكان رسول الله (ص) اذا اراد دخول متوضي قال اللهم اني اتيك انا وانما استوى حالسا لموضوء ، قال اللهم اذهب عني القذى والاذى واجعلني من المتطهرين ، وعند الفعل المذكور في دليل الخبر المذكور بقوله واد ، ترخر قال اللهم كما اطعمتني طيباً في عافية فاخرجني مني حسناً في عافية ، وعند النظر الى ما يخرج منه ، بالعلوي

(١) اذا استصحابت بقاء البول في محرى المعارض باصالة عدم دخول البول رايداً على ما خرج منه فيه فتبقى اصالة بقاء الطهارة سليمة عن لمعارض يعارض اصالة بقاء الطهارة باصالة عدم الاستبراء فلا يجوز الحكم بالبرور لا بما يقول لا يقاوم اصالة عدم الاستبراء ذلك الاصل لعدم دليل على ان ما يخرج مع عدم الاستبراء ناقض مطلقاً ولو ثبت عدميته بالاصل واطلاق الاجماع المقبول لا يصرف الى محل المبحث . (صه)

المروى في الباب اللهم ارقى الحلال وجسى لحرام ، بالمسروى في التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق (ع) وفيه ثم استنحى ، و لصبر لعل (ع) فقال اللهم حصن فرجى واعمه و ستر عورتى و حرمى على النار ، (و الاستنحاء) ستعمل من النحو وهو الحدث الحارح ، والمراد به غسل الموضع أو مسحه كما عن ائمة اللغة ، و ظاهر لأصحاب شعول الاستنحاء لتطهير البول و العائط ، وعليه فيشكل الاستدلال بالحبر المتقدم للتعميم ، إذ هو قصبه في واقعة لا عموم لها .

وعليه فالمستند هو ما سببه النقص إلى الحبر ، وقال وعند الاستنحاء بقوة و ذكر الدعاء كالحبر المتقدم ، و رأه في حقه ووقفى لم يقرى من سنن باب الحلال و الأكرام .

(و عند (الفرع) بما في ريادة باب الأحداث من التهذيب عن بصير عن أحدهما (ع) إذا دخلت العائط فقل إلى إن قال واد فرغت فقل الحمد لله الذي عافى من البلاء و أمانه على لادى

و من لعقبه في باب ريادة المكان إذا فرغ الرجل من حاجته فليقل الحمد لله الذي أمانه على لادى و عافى طعاس و شرابى و عافى من البلوى (و الجمع بين الحجارة و الماء) و عن المنتهى و العنية عليه الإجماع ، و عليه يدل المرسل المتقدم في شرح قول المصنف و يتحبر مع عدمه ، لكن مقتضاه تقديم الاحرار ، كما أفق الجماعة ، و ياسبه ما في المشارق من أن فيه تبريه الهدى مباشرة الحاسة ، و الظاهر احتصاص الحبر بغير السعدى .

فالحكم بالتعميم كما في المشارق حاكبا عن صريح التحرير و غيره اقتدانا إلى قوله لا إطلاق الرواية و كلام لأصحاب .

مما يتطرق عليه المناقشة نعم لا بأس بالتعميم لمكان التسامح ، ويستحب في الاستنحاء أن يبتدى بالمقعدة ثم بالأحليل ، لمؤثقة عمار المروية في الكافي في باب القول عند دخول الحلاء .

(و يكره الجلوس في الشوارع) جمع شارع وهو كما عن الجوهري الطريق الاعظم . لكن المواد هنا مطلق الطرق النافذة . التعاتالى المروى في التهذيب في باب اداب الاحداث في الصحيح عن عاصم بن حميد عن علي بن الحسين عليه السلام . اين يتوضأ الغرباء ؟ مقال . يتقى شطوط الاسهار والطرق المافذة وتحت الأشجار المنمرة ومواضع اللعن قليله واين مواضع اللعن ؟ قال ابواب الدور . مما عن ظاهر المقنع والقواعد من الحرمة مما يرده الاجماع المحكى عن الغنية على استحباب ترك الحدث في شطوط الأسهار ومساقط النار وحواد الطرق وكل موضع يتاذى بحصول النجاسة فيه .

فان لا مهيب عن حمل الاحبار النافذة الى الكراهة ، سيما بعد ملاحظة الشهرة العظيمة التي كادت ان تكون اجماعا بل لعلها اجماع في الحقيقة سيما بعد ملاحظة قرب احتمال عدم مخالفتها للمعظم .

فلذا قال في البحار على ما حكى عنه : وكراهة البول والميايط في الطرق المافذة مقطوع به في كلام الاصحاب .

ومن ثلث الاحبار ما رواء في الفقيه في حديث المناهى . وسهوا يبول احد تحت شجرة مثمرة او على قارعة الطريق

و المروى عن دعائم الاسلام عنهم ((ع)) : ان رسول الله (ص) سهى عن الغائط في التهرؤ على شعير بئر يستعذب من مائها وتحت الاشجار العثيرة وعلى الطرق .

و مقتضى اطلاق الاحبر الحكم بالكراهة ولو في الطرق المرفوعة وكوسها ملكا لا ربابها ، ما لا ينافى ذلك ، اذ لا مسافات بين الحكم بالكراهة مع رضا ربابها والحرمة مع عدم رضائهم ، وبعبارة اخرى حيث يحور في المرفوعة نحكم بالكراهة .

(والمشارع) جمع مشرعة وهي موارد المياه كشطوط الاسهار ورواس الأبار ، ويدل على الاول خبر العاصم المتقدم . وعلى الثاني خبر الدعائم



المتقدم و المروى في الباب في الزبادات عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن  
 أبيه (ع) عن أبي (ص) إذا سبي أن يسقط على شجير بئر ماء يستعد به  
 أو سهر يستعد به و تحت شجره فيها ثمرها ، و الثاني نعم الاول أيضا و لومى  
 الحملة .

و يدل على الكراهة أخبار آخر لكن فيما ذكرناه كدية .

و اما ما عن ظاهر القمع والهداية والقواعد والنهاية من حرمة التحلى  
 في شطوط الأسهار ، فمما يرد ما تقدم عن العمية ، مضاف الى عدم سهو  
 صالح لاتمام الحرمة .

، وفي 'سرا' أي المواضع المعبدة لسرور الفومل و سرور دين ، و  
 'تقريب' ما لعنية الظل ، أو لعينهم<sup>(١)</sup> في السرور اليها ، عملا بمروعة على بن  
 إبراهيم متقدمة في مسألة اسعاب العلة بالحصى ، مما عن طهر النهاية و  
 انقيه و قواعد من التحريم ، مما ليس له مسم في نحو المسئلة من وجوه عديدة  
 نعم الاحوط السمع .

و تحت الأشجار المنمرة ، بالفعل ، كما يستفاد من حصر السكوني

المتقدم

و ياسبه لمروى في نسخة في باب الزبادات يمكن بقوله 'فما سبي رسول  
 الله ص أن يضرب أحد من المسلمين جلالة تحت شجره و يحله قد ثمرت  
 لمكان الملائكة الموكلين بها ، و ما و ذلك يكون أشجره و المحلة أيضا إذا  
 كان فيه حملة لأن الملائكة تحضره .

و لمروى فيه في باب النوادر الواقع بعد حكم العيين ، عن الحسين بن  
 ريد عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن أمائه عن النبي ص ، و كره أن يحدث  
 الرجل تحت شجرة منمرة قد استعب أو يحله قد استعب ، يعنى 'ثمرت' ، أو  
 مطلقا التفتنا الى إطلاق حملة من الإحار المتقدمة بـ على العرف فاهم .

واما ما عن منبأه والعفة والنوع من منع عن العوط ، فيرده  
الاص ، فيكرهه مع لا مهرب عدا

او مواضع من لصاحبه عاصم بن عدي ، والمراد به يوم ابوركما  
في هذه الصحفة ، و يحسن راء النعمم بالقول بان لتفسير خرج مخرج  
التشيل .

واما ما عن يبيع ، والهداية مع رده لاصل في نحو هذه العبارة  
، واستعمال حرم التبرع بسمي وانقر على المشهور ، فعلا بالمروى  
في ان يهدى في باب الاحداث عن الكاهن عن الصادق عن سبي الاص لا  
يولن احدكم وفرجه باد للقر يستقبل به .

وفي الباب عن السكوني عن جعفر عن سبه عن ابائه عن النبي (ص) ،  
انه ، هي ان يستعمل الرجل اسمي ، القمر وفرجه وهو مؤن  
وفي النسخة في حديث الماهي وهي ان يول الرجل وفرجه ، يستعمل  
او للقمر

وفي كتابي في باب موضوع بى كره ما لفظه محمد بن يحيى  
باسناده رفعه قال سئل ابو الحسن (ع) ما حد اعياط قال لا يستقبل  
القبلة ولا يستدبرها ولا يستعمل الرجح ولا يسدبرها

وروى ايضا في حديث اخر لا يستعمل الشمس ولا القمر ، انتهى  
وامرؤى عن علل محمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم ولا تستقبل شمس  
ولا القمر لاسهما آيات قم ولا تبر ، خلافا للمصنف فقال لا يجوز لاحد ان  
يستقبل فرجه قرص الشمس والقمر في بول ولا عايط ، وهو ظاهر الشهادة ، وعن  
الذي يلحق النهي عن استعمال التبرع بالفرج عند البول وقال : قيل ، لا يسدبر  
الشمس والقمر في بول ولا عايط ولا تستدبرهما .

اقول وعدم الحرمة هو المستور ، لاصل والاحكام المحكى عنسبه عن  
اعبيه ، وعدم سهو الاخبار للحرمة لمكان الشهرة بمخالفة اسمي لا يعمد

معها دعوى شذوذ المخالف ، مع امكان تبريل عبارته على العصور .  
 واما ما في الفقيه في باب ارتياد المكان بما لفظه وفي خبر آخر لا تستقل  
 بهلال ولا تستديره ، محمول على الكراهه  
 مما عن الهداية من حرمة اسقبال البهلال و استدباره على سبوت و  
 الغايظ ، مما لم يوجد له دليل صالح .

### فروع :

الاول : عن ظاهر الشيخ في الامعاء و الحمل و المصاح و محتصره  
 و ابن سعد و سائر الاحتصاص بالبول ، و صرح الحريري وغيره ممن يعايط ،  
 وهو الاخود عملا ببعض الاخبار المتقدمة  
 الثاني : يقتضى المنع عدم كراهته الاستدبار و ذلك مرجع واحد .  
 كما عن المسألة الاحكام ايضا ، بل عن محرر الاسلام عنه الاحماع وهم المصنف  
 للاصل .

الثالث : صرح الجماعة بأمرنا ع انكراه بجائز من غم و كف و غيرها .  
 و بول البعض<sup>(١)</sup> طلاق يحكم بذكره ايضا و موى على غير محل الفرض  
 و ابرج بالبول اجماعا كما عن العتبة عملا بمروعة محمد بن يحيى  
 المتقدمة و غيرها ، و بعض المروعة سعمم يعايط و الاستدبار ايضا و لا  
 بأس به .

( او البول في ) الارض الصلبة كما عن الاصحاب ، و عن العتبة اجماعا  
 على استحباب الترك .

و في التهذيب في باب اداب الاحداث عن عبد الله بن مسكان عن  
 الصادق عليه السلام كان رسول الله (ص) اشد الناس توقفا عن البول ، كان  
 اذا اراد البول بعد الى مكان مرتفع من الارض ، و الى مكان من الامكنه يكون

(١) وهو الكشف . ( مه )

فيه التراب الكثير ، كراهية ان يصح عليه البول .  
 وفي الباب ايضا عن سليمان الجعفرى سمع الرضا ((ع)) فى سمح ،  
 فلما كان احرا الليل قام متحيا وصار على موضع مرتفع ، فبال وتوصا فقال : من  
 منه الرجل ان يرتاد لموضع بوله .

(و فى ) ثقب الحيوان لما عن الجمهور ، عن عبد الله بن سرجس ، ان  
 ابي (ص) سهى ان يبال فى الحجر<sup>(١)</sup> ، خلافا للمحكى عن الهداية فلم يحوره  
 والاص يدفعه وعن العنية الاحماع على استحباب الترت .

(و فى الماء) راكدا وحاربا على الاشهر ، عملا بالمروى عن جامع  
 البريطى عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام ، وفيه ولا تبلى فى الماء .  
 وبالمروى عن العروى فى ربابات ربابات الاحداث من التهذيب عن  
 الصادق عليه السلام قال قلب بيوت فى الماء ، قال نعم ولكن يتحور عليه  
 من الشيطان .

و فى العلل فى الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال لا  
 تشرب وانت قائم ولا تطف بغير ولا سل فى ماء نقيع فانه من فعل ديت فاصابه  
 شئ فلا يلو من الاعمه ، ومن فعل شيئا من ذلك لم يكن يعارقه الا ماشاء الله .  
 وفى العقبه فى حديث الماءهى وسهى ان يبولى احد فى الماء المراكب  
 فانه به يكون رهاب العقل .

وفى السويين المروى احدهما عن الدعائم اسون فى الماء القائم من  
 الحفاء .

و فى المرسل المروى فى العقبه فى احرباب المياه البول فى الراكد  
 يورث النسيان .

وفى التهذيب فى باب اداب الاحداث عن سمع عن الصادق ((ع)) ،

(١) الحجر يكسر الحيم وفتح الحاء والراء المهملتين جمع جحرة بالصم و  
 السكون وهى بيوت الخشاب . (منه)

قال قال أمير المؤمنين عليه السلام انه سئل ان يبول الرجل في الماء الحار ي  
الامن ضرورة ، وقال ان للماء اهلا .

وعن مولا علي عليه السلام لا يبول في ماء حار فان فعل ذلك فاصابه  
شيء فلا يلو من الانفسه فان للماء اهلا .

حلافا لطاهر العفد كما عن الصدوقين في الاول ، ولم يجزوه وليس لهم  
دليل صالح لمكان الشهرة العالقة و سياى حملة من الباهة

وعنه مما عن العفة و بسحب ان لا يحدث في الماء الحار ولا الكثير  
الراكد ، واما العفيل و ماء الانار فلا يجوز ان يحدث فيها ثم قال كل ذلك  
بدليل الاجماع السهي  
مما لا اعتناء به .

و لم يحكى عن ظاهر اسهانة والده في الثاني معيا الناس عنه ، ولها  
المروى في لباب عن عتبة بن مصعب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يبول  
في الماء الحار قال لا بأس به الا كان الماء حاريا .

والمروى في الباب في الصحيح عن العفيل عن الصادق (ع) لا بأس  
بان يبول الرجل في الماء الحار و كره ان يبول في الماء الراكد .  
و موثقنا ابن كبير و ساعة المرويتان في الباب الثاميتان للبأس عن البول  
في الماء الحار .

و فيه ان العلويين الطاهرين في الكراهة لمكان السياى ، مما لا يقوم في  
معانيهما هذه الاخبار لمكان الشهرة ، هذا مما الى ان البأس في التلعة  
العداب ، فعليه يجتمع مع الكراهة .

وعن كثير من الاصحاب منهم المحقق ان في البأس لا يما في الكراهة ،  
نعم لو ثبت صيرورة في العرف حقيقة في مطلق المرجوحية ، لكان الاما في  
فيه ثابتة على تعدد ير بعد في العرف على اللغة بعول مطلق ، ولكن فيه ما تعلمه .

فروع :

الاول : هل يحكم بالكراهة ايضا في الجارى المعد في بيوت الخلا<sup>١</sup> لاحد المحاسة كما يوجد في الشام وغيره من البلدان الكثيرة المياه ام لا يل تحصى بغيره ؟ قولان <sup>(١)</sup> يشان من الاطلاق فالاول ، وعدم تبأدره منه فالثاني .

الثاني : هل يلحق العايظ بالبول في الكراهة كما عن الاكثرو منهم الشيوخ ، ام لا كما قاله الجماعة ؟ وجهان يشان من الاولوية ومسحها ، عن سائر المعيد القول بتحريم التعوط في الحارى والراكد ، ولاوجه له ، و ورود الحير الضعيف السد بالسهي عن التعوط في الراكد لا يعنى من الخوع .

الثالث : عن الجماعة الحكم بان كراهة البول في الراكد في الليل اشد من البول فيه في النهار ، وعلل بان الماء للحى فلا يزال فيه حذرا من اصابة امة من جهتهم .

تنبيهان :

الاول : يكره البول فائما لمرسلة حكم المروية في الباب في الريادات ، و لمرسلة الفقيه المروية في باب ارتياد المكان ، فما عن الهداية من الصبح مائيس له دليل صالح ، ومقتضى الاطلاق التعميم .

فما عن سهايه الاحكام من احصاى بغير حالة الاطلا ، وان استدل البعض له بمرسلة <sup>(٢)</sup> اس ابى عمير عن الصادق عليه السلام عن الرجل يطلى مبول وهو قائم ، فقال لا ياس .

ويجوز الفتق عند الحلوس حيث كفا في الحير ، انتهى .  
وهل يلحق العايظ بالبول ؟ فيه اشكال ، والتعميم اجود للحيران النبي ((ص)) كره الحدث وهو قائم .

الثاني : يكره البول مطحاً ، للمبوى المروى في النهاية في الباب انه نهى ان يطح الرجل ببوله في الهواء من السطح او من الشئ المرتفع .

(١) ذهب الى الاول المدارك وجميع الفائدة والى الثاني الحق في الثاني . (مه)  
(٢) مروية في الكافي في باب الحمام . (مه)

و المروى فی ریاضات باب الاحداث من التهذيب یکره للرجل . او  
یسهی الرجل ان یطحن ببوله من السطح فی الهواء .

و المروى فی انکافی فی باب الموضع الذی یکره ان یتعوط به یسهی ان  
یطحن الرجل ببوله من السطح او من الشئ المرتفع فی الهواء .

وعن الجوهری طحن بصره الى اشئ ارتفع و اطحن ببوله اذا رماه فی  
الهواء . و یماسه استعمل فی جامع المقاصد . كما عن النهاية الاحکام من خوف  
انرد علیه . لكن بهامیه الاحار لان هذا المعنى لا دخل فيه لکونه من السطح  
او من الشئ المرتفع .

و الاشکال الوارد بین ما يستفاد من ظاهر الاحیاء . و بین استحباب  
اربیاض موضع مرتفع بلون . يمكن دفعه بالجمع بينهما بان المستحب فی الثانی  
ارتفاع یسیر یؤمن معه من اصبح . و المكروه ما یخرج عن هذا النجد . و اما  
ببلا یبع العقیقة فیسببها الکراهه عملاً بالاصل و عدم تنبها من الاحیاء .

(و الاکل و الشرب عملاً بالمستفاد من المروى فی النهاية فی باب ارتیاد  
المکان . ان الامر عنیه اسلام دخل الحلاء فوجد لعمه حرم من القدر فاحدها  
فعلیها و دفعها الى مملوک کان معه . فقال تكون معك لا کلها اذا خرجت  
فلما خرج (ع) قال للعلوث ابن للقمعة قال اکلها باسم رسول الله  
فقال اسما ما استقرت فی خوف احد لا وجب له الحنة فادب فاستحتر .  
فاسی اکره ان استخدم رجلاً من اهل الحنة .

و العصاة المذكورة مروية فی العیون عن الحسین بن علی (ع) (و الاما فاه (١)  
و اما الحای الشرب كما عن الاصحاب . فلم اقف علیه علی لیل و یکن  
لا یاس به لمکان التساح .

و السوات (الصخرة حسن بن اشیم المروية فی التهذيب فی باب اداب

(١) لا مکان الاتفاق من کل شهما . (سه)

الاحداث والسواك في الحلاء يورث النحر (١) .

(و الاستنحاء باليمين) لمروية يونس المروية في الباب عن الصادق (ع) .  
سهي رسول الله (ص) أن يستحي الرجل بيمينه .

وحبر السكوب عن الصادق عليه السلام : الاستنحاء باليمين من الحفاء .  
وما يستفاد من طاهر النهاية من السع ضعيف .

وفي العقبه في باب ارتياد المكان عن الباقر عليه السلام إذا بال  
الرجل فلا يمس ذكره بيمينه .

(و باليسار وفيها حاتم عليه اسم الله) عملا بالمروية عن الحصال : من  
نقش على حاتم اسم الله تعالى (عج) فيلحقه من اليد التي يستحي فيها  
في المتوصا .

و المروية عن أمالي الصدوق : الرجل يستحي و حاتم في أصبعه ، و  
نقشه لا اله الا الله ، فقال اكره ذلك له ، فقال : جعلت فداك او ليس كان رسول  
الله (ص) وكل واحد من اياك (ع) يفعل ذلك و حاتم في أصبعه ؟ قال :  
بلى ولكن يتحتمون في اليد اليسرى ، فاتقوا الله و انظروا لانفسكم .

بل يكره استصحاب الحاتم الكدائي في الحلاء مطلقاً لحمله من الاخبار (٢)  
ومنها المروية في التهذيب في باب آداب الاحداث في الوثيق عن عمار عن  
الصادق عليه السلام : لا يمس الحنط درهما ولا ديناراً عليه اسم الله ، و لا  
يستحي و عليه حاتم فيه اسم الله ، ولا يجمع وهو عليه ، ولا يدخل المحرج وهو  
عليه .

والاظهر رجوع ضمير يستحي و نظائره الى الرجل المذكور في صمن  
الحنط لا الحنط .

ومنها المروية عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن ابيه (ع) عن

(١) البحر بالتحريك التمس في الفم وغيره . (نه)

(٢) منها رواية أبي أيوب عن الصادق عليه السلام . (نه)



الرجل يحامع ويدخل الكنيف وعليه الحاتم فيه اسم الله تعالى وشئ من القرآن يصلح ذلك؟ قال لا .

وربما يظهر من الصدوق فى الفقيه عدم حوار ذلك، ويرده الشهرة .  
وأما رواية وهب بن وهب المروية فى الباب عن الصادق ((ع)) كان نقش حاتم ابى العرة لله جميعا . وكان فى يسه يسحق بها ، وكان نقش حاتم امير المؤمنين عليه السلام المثلث لله . وكان فى يده اليسرى يستحق بها .  
نقد حملة الشيخ وعيره على النقية .

((و) يلحق باسم الله اسما (اسبائه والاثة ((ع)) فى الحكم المتقدم فى العتق ولا باس به .

لكن روى الشهيد فى الباب عن ابى القاسم عن الصادق ((ع)) الرجل يريد الخلا عليه حاتم فيه اسم الله تعالى فقال ما احب ذلك ، قال فيكون سم محمد ، قال لا باس .

لكن مع ضعف سندده لم يتضمن الاستحاضة .

اعلم ان الكراهة اساهى عند عدم التلويث بالحاسة ، والا يحرم قصعا .  
(والكلام) اما فى حال السقوط كما عن الجماعة لرواية صفوان المروية فى الباب عن الرضا عليه السلام عن ابى (ص) . او فى حال النحل مطلقا ، لرواية ابى بصير المروية فى العلل عن الصادق عليه السلام لا تكلم على الخلا فان من تكلم لم تقص حاجته . واما ما يستفاد من طاهر الفقيه من القول بالسع مصعيف .  
(بغير الذكر) عملا بجملته من الاخبار .

سها رواية زرارة ومحمد بن مسلم ، ورواية سليمان المرويات فى الباب .  
ومنها المروى فى اصول الكافى فى باب ما يجب من ذكر الله فى الصحيح ، عن ابى حمزة عن الباقر عليه السلام مكتوب فى التورية التى لم تغير :  
ان موسى سأل ربه ، فقال : الهى انه ياتى على محال من اعرك واحلك ان ادركك فيها فقال : يا موسى ان ذكرى حسن على كل حال .

وهي الباب عن الحكيم عن الصادق عليه السلام : لا بأس بذكر الله و  
 انك تقول ما ذكر الله (عج) حس على كل حال فلا تسأم من ذكر الله .  
 ومقتضى اطلاق المتن وبحوه ، واطلاق هذه الاخبار ، حوار الاعلاى به ،  
 خلافاً للنهاية فقال يذكر الله تعالى فيما بينه وبين نفسه ، وهو الحكيم عن  
 المبسوط و المصباح و مختصره و الوسيله ، ولعله لمرسله النهاية المروية في باب  
 ارتياد المكان عن الصادق عليه السلام ، انه كان اذا دخل الحلال يقنع رأسه و  
 يقول في نفسه بسم الله وبالله ، الى اخر الدعاء .

والمروى عن قرب الاسناد مسند ، عن أبي جعفر عن سبه قال كان يبي  
 يقول اذا عطس احدكم وهو على الحلال فليحمد الله في نفسه .  
 و ظاهر ذلك كما قاله البعض<sup>(١)</sup> الا حطار بالمال من غير لفظ يمكن ارادة  
 الاسرار كما عن الاشارة ، ولعله الاقرب جمعاً بين الاخبار .  
 (و الحاجة ) اذا لم يحصل بالتصديق وبحوه لفي الضرر .  
 (واية الكرسي) عند الاصحاب كما قيل<sup>(٢)</sup> عملاً بالمروى في الباب في  
 الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام عن النسيج في المخرج وقراءة  
 القرآن ، فقال لم يرحص في الكيف اكثر من اية الكرسي و يحمد الله او ايقا يحمد  
 لله رب العالمين .

ومقتضاء عدم حوار قراءة الراشد عليها من ساير الايات ، ولكن يدفعه  
 صحيحة عبد الله المروية في التهذيب في باب حكم الحياة المحورة بقراءة  
 ماشاء الله من القرآن عند التعوط .

### فرعان

الاول : استثنى الجماعة حكاية الادان ايها ، وعليه يدل جملة من  
 الاخبار .

(١) وهو الكشف - ( منه )

(٢) وهو الحبل المتين وغيره .

منها المروى في العلل في باب العلة التي من أجلها يحوران يقول  
المتعوط في الصحيح عن محمد بن مسلم قال . قال لي يابن مسلم لا تدعن  
ذكر الله ((عج)) على كل حال فلو سمعت المادى بالادان واستعلى الحلاء ،  
فادكر الله ((عج)) وقل كما يقول .

وفي باب عن سليمان بن مقبل عن الكاظم ((ع)) لا يعله يستحب للانسان  
اذا سمع الاذان ان يقول كما يقول المؤذن وان كان على البول و العائط قال :  
ان ذلك يريد في الرق .

واما في الرياض واستثنى المصنف أيضا حكاية الاذان ، وهو حسن في  
فضل فيه ذكر دون الحثعلاب لعدم النص عليه على الخصوص ، الا ان يبذل  
بالحوقله كما ذكر في حكايته في الصلوة ، انتهى .

فعنه ما ترى مع ان المستفاد من البعض كونهما ذكرًا ، وعن بعض ان  
حكاية الاذان وقراءة آية الكرسي ما ينبغي ان يكون فيما بينه وبين<sup>(١)</sup> نفسه .  
اقول ان كان مراده الاسرار فلا بأس به .

الثاني : صرح بعضهم<sup>(٢)</sup> باستحباب التحميد اذا عطس وتسميت  
العاطس وهو على الحلاء لا شتمالهما على الذكر .

اقول اما الحكم الاول مواضع . وعليه يدل خير قرب الاسناد المتقدم ، و  
اما الثاني فاستشكله البعض ساء على عدم كونه داخلًا في مفهوم الذكر .

(ويجب في الوضوء النية) والقصد الى فعله بالاجماع المحكي عن  
الجماعة<sup>(٣)</sup> وهي شرط في صحته بالاجماع كما عن الجماعة<sup>(٤)</sup> . وذهب

(١) وروى في العلل في الباب في الصحيح عن الباقر عليه السلام واقول اذا  
سمعت الاذان ان قال اذكر الله مع كل دأكر . (منه)

(٢) وهو المنتهى . (منه)

(٣) ومنهم المختلف والندكرة وسهج الحق والمدارك . (منه)

(٤) ومنهم الناصرية والغنية والمنتهى والايصاح والتفقيح . (منه)

الاسكافي الى الاستحباب لا يامى تحققة كالقياس ، على ان في دهايه اليه مناقشة ، اد العبارة المسعولة عنه التي فهم منها الاستحباب ، هي ما ذكره الشهيد في الذكرى بقوله وابن الحيد عطف على المستحب قوله وان يعتقد عند ارادة طهارته انه يؤدي مرض الله فيها لصلاته ، انتهى

ودلائها عليه غير واضحة ، لاحتمال ان يقال ان مراده استحباب ، يعتقد انها للصلوة اى قصد الاياحه بل قصد الوجوب اي كما يشعر به قوله فرض الله ، لاستحباب اصل النية وبعده ان التحرير بسبب اية<sup>(١)</sup> القول بكونها<sup>(٢)</sup> شرطاً في صحة الطهارة وضوء كات او عسلا او تبهما .

وبالحكمة لاشبهة في المختار سيما بعد اعتضاده باصانة بقاء الحدث ، وبالسويات<sup>(٣)</sup> المرويات في السهيد في كتاب الصوم في باب نية الصيام الاعمال بالنيات ، واما الاعمال بالسبب ولكن امرى مسمى .

والمرضى العزوى في الباب لا قول لا يعمل ولا عمل الا بنية ، ولا بنية الا باصانة اسمية .

والمرضى عن على بن الحسين عليه السلام في حقه شأني على ما قيل لا عمل الا بنية .

والمرضى عن ابي الشيخ بسنده فيه عن ابي الصبغ عن الرضا (ع) عن

(١) الى الاسكافي .

(٢) اى النية .

(٣) واما جعلها الاخبار من المعاصد ان يرد على ما عدا السوى الثالث و العلوى الاحير ان جعلها على الحقيقة مصدر للزوم كدب و النجور بجعلها على نفي الصحة باولى من جعلها على نفي الثواب كيف ولو جعلها على الاول بعد تسليم كونه اقرب المجازات يلزم التخصيص الى العمل من النصف بخلاف الحمل على نفي الثواب واما في السوى فلهذا القول بان لكل امرى ما نواه من الثواب الاحزوية او الاعراض الدسيوية لانه ليس له شيء اصلا مما لم يبره فأمل جدا واما العلوى فلا مقتضى الاصل عدم كون لفظ الطهارة حقيقة في رمان الصدور في الطهارات الثلاث وعليه فيرد عليه ما اوردناه على اكثر الاخبار فتدبر . (مه)

آبائه عن رسول الله ((ص)) لا قول الا بعمل ولا عمل الا بنية ولا قول وعمل ونية  
الا باصابة النية -

و المروى عن بصائر الدجائب بسنده فيه عن علي عن النبي (ص) لا قول  
الا بعمل ولا عمل الا بنية ولا عمل ولا بنية الا باصابة النية -

و المروى عن علي ((ع)) النية شرط في جميع الطهارات -

فان لو ادى بالوصو في حان العجلة لم يكن متعملا

واما ما قاله البعض بأنه لو كلفنا الله العمل بلا نية، لكان تكليفنا بالاصدق

فله وجه وجهه -

(وهي) عند المصنف (ارادة العزم) مدونها لم يتحقق نية كما عرفت  
وجهه (لوجهه) ان كان الوضوء واحدا (او نية) ان كان مدونيا وقاما للجماعة .  
و خلافا لآخرين فلا يجب نية الوجه وهو الامر ، عملا باصالة السيرة ، و  
بالاطلاق و بان لسيد اد ، امر عده بشرا لحم النعم مثلا فاشتراه فلم يحظر  
بياله انى اشتره لكونه واحدا لا مدونيا . عده العفلا ، مثلا ، وبيع على السيد  
العقاب او لست ترى ان الأمور اذا علم بالصفاء ثم مسحها لم يفتح عن  
الصفاء بمراجعة الامر وعبره بحصول العلم بها

و ان ثبت فقل ان العلم بجميع الصفات متع عالما او مطلقا ، فلا يمكن  
دعوى كونه شرطا مع عدم القابل به ، و عليه فدعوى كون العلم بالبعض شرطا  
ترجيح بلا مرجح -

نعم اذا وجب الشارع العلم ببعضها كان هو المرجح ، ولكنه خارج عما

(١) واستدل ايضا للمصور بان حسن الاحتياط مما يحكم به جميع العقلاء  
ولو تمكن من تحصيل العلم بالواقع ، ومعلوم ان ذلك انما يمكن فيما اذا تردد  
بين الوجوب والاستحباب ، ولو كان العلم بالصفتين شرطا لاحد الامرين لما  
جار الاحتياط ، اما مطلقا او اذا تمكن من تحصيل العلم بالواقع والحال ان  
العقلاء يفترون على حسنه مطلقا ، فاصحهم - ( منه )

نحن فيه .

وللموحين وجهان : الاول ان الفعل لما يقع تارة واحداً واخرى  
صدورياً مرة اداً واخرى قصداً ، امتقراحتصاصه باحدهما الى السبة حدراً من  
الترجيح بلا مرجح .

وفيه ان الاوامر وبحوها من المشتغاب ، ماحودة من المصادر ، لحالية  
عن اللام والتنوين ، وهى حقيقة فى الطبيعة لا بشرط شئ ، ولا دلالة فيها  
على وجوب ذلك القصد ، والعدر العقبى الرايد على المعنى المصدرى بسبب  
الامرية هو الطلب ، وعليه معبد الاتيان بالطبيعة يحصل الامثال ، واداحصر  
الامثال تحقق الوجوب ايضا لان ما يمثل به الامر الايجابى واجب .

وان غير الدليل بان يقال الاوامر لما كانت ايجابية او سلبية ، والفعل  
الذى يفعله المكلف لو لم يقصد انه واجب او سدى ، لم يتعين لكونه امتثالا لامر  
ادصره الى احدهما دون الاخر ترجيح من غير مرجح .

مفول من الحوار اما بقضا بما لو كانت الاوامر الايجابية متعددة  
فحينئذ لو سوى الوجوب ايضا يلزم ان يكون صرعه الى احدهما دون الاخر ترجيحاً  
من غير مرجح . مما هو حواركم فهو حوارنا ، فامهم .

واما حلاً فلو اثار ان يخصص بشئ ، حر سوى قصد الوجوب او السدى ،  
بان لاحظ وقت الفعل كونه امتثالا لبعض الاوامر بخصوصه وان لم يعلم انه  
ايجابى او سدى (١) .

الثانى . ما ذكره فى جامع المقاصد بان الامثال فى العبادة انما  
يتحقق بايقاعها على الوجه المطلوب ، ولا يتحقق ذلك الا بالسنية ، بدليل انما  
لكل امرئ ما سوى ، وفيه انه ان اريد من ايقاعها على الوجه المطلوب ايقاعها

(١) واجيب ايضا بان فيما نحن بصدده اى الوصو ليس كذلك اد لا يجتمع  
فيه امر ايجابى مع سدى او مع حلوا الدمة عن مشروط به لا يجب ومع شغلها  
ليس بمشروب فليتمل . ( منه )

بشرائطها واركاسها المعسرة فيها شرعا فمعلم ، لكن لا سلم ان من حطسها قصد الوجوب او الدب ، وان اريد ايقاعها على قصد وجهه<sup>(١)</sup> الذي هو الوجوب او الدب ، كان مصادرة محضة .

ثم ان رباب هذا القول احلغوا معن بعضهم انه يوى على جهة العلية فيوى نوصاً لوجوبه ، وعن اخر على جهة الوصف فيوى نوصاً مرض الوصو او اوجد الوصو الواجب ، وعن اخر وجوب الامرين معا ، وعن اخر انه يوقعه بوجوبه او سدبه ، او لوجهه او المراد من الوجه كما عن اكثر المعسرلة هو اللطف ، وعن بعضهم انه ترك العسدة الالامة من الترت ، وعن الكعبي انه الشكر ، وعن الاشعري به محرد الامر

واما انقائلين بالمختار فقد احتغوا فيما اذا بوى الخلاف ، فمهم من حكم بالصحة ايضا وله حصول المقصود لدى هو الطبيعة ، وعن بعضهم الحكم بالعد و به عدم حصول نية القرية .

اقول ان قلد بان لنيه هي الصورة المحطرة بالنال ، فلا يبعد ترجيح الاول ، واما على القول بالداعى متبع دائرة الكلام .

(١) وفي جامع المقاصد المراد بوجه الوجوب والدب السبب الباعث على ايجاب الواجب ودب المدب وهو على ما قرره جمهور العديين من الامامية و المعتزلة ان السمعيات الطاف على العقلية و معناه ان الواجب السمعى مقرب من واجب العقلى اي امتثاله باعث على امتثاله فأن من مثل الواجب السمعى كان قرب الى امتثال الواجبات العقلية من غيره ولا معنى بلطف الا ما يكون المكلف معه اقرب الى الطاعة وكذا الدب السمعى مقرب من الدب العقلى او مؤكدا لامتثال الواجب العقلى وهو زيادة فى اللطف والريادة فى الواجب لا يمنع ان يكون تاء بالوا لا معنى ان اللطف فى العقلية منحصر فى السمعيات فان البسوة و الامامة و وجود العلماء والوعد والوعيد بل جميع الا لام تصلح للانطاف فيها و اما هى نوع من اللطاف انتهى ونحن نستريح لكان ما احتراه عن اطالة الكلام فى المذكور حرجا و تعد يلا . ( منه )

قال المحقق في بعض تحقیقاته الذي ظهر لي ان بنية الوجوب و  
الندب ليست شرطاً في صحة الطهارة، واما يقتدر الوصو الى نية القرية، و  
هو اختيار السهابة، وان الاحلال بنية الوجوب ليس مؤثراً في بطلانه ولا اصاعتها  
مصرة، ولو كانت غير مطابقة لحال الوصو في وجوبه و نديه، وما يقول المتكلمون  
من ان الارادة تؤثر في حسن الفعل و قبضه، فادانوى الوجوب والوصو سدوب  
فقد قصد ايقاع الفعل على غير وجهه، كلام شعري، ولو كان حقيقة لكان الناقى  
محطاً في نيته، ولم تكن النية محرقة للوصو عن التقرب به انتهى، واستحسبه  
بعضهم .

(منقرباً<sup>(١)</sup> الى الله تعالى) بلاحلاف ولا اشكال في الوجوب، و في  
المختلف و جامع المقاصد عليه الاحماع، بل الاظهر كون نية التقرب شرطاً  
للصحة ايضاً، وفاقاً للمشهور، بل عن الجماعة .

و اختصاص كلام بعضهم ببعض العبادات غير صاير لعدم القول بالعزل  
بين العبادات، كما استظهره البعض، خلافاً للمحكي عن المرتضى فذهب الى  
كونه واحداً تعبداً في العبادات بمعنى ترتب الائم فقط على الترتب، قائلاً ان  
العبادة بقصد الرياء محرية، ولكن لا يترتب عليها الثواب .  
وعن ظاهر جماعة من متأخري الاصحاب الميل اليه .

و يردهم الاحماع المعتصدة بالشهرة العظيمة، التي لم يبعد معها  
دعوى شذوذ المخالف، بل عن ظاهر الناصرية الموافقة للمعظم وبالاستقراء<sup>(٢)</sup>  
و يا صالة الاحتياط .

(١) و يدل عليه ايضاً جملة من الايات قوله تعالى (( وما امرؤ الا ليعبدوا الله  
مخلصين له الدين ذلك الدين القيم )) اد الوصو عبادة اجماعاً كما عس  
الغنينة . ( منه )

(٢) اذ الغالب فيما يجب في العبادة اما كونه شرطاً او حراً فيجب الحاي  
المشكوك فيه و منه محل البحث به عملاً بالاستقراء . ( منه )



والمراد بالانتقرب المعتبر هو الاتيان بها لكونه تعالى اهلا لذلك، أو للحب، أو للحياء<sup>(١)</sup>، أو للمهابة، أو للشكر له، أو للنعظيم، أو لامتنال امره وموافقة ارادته، أو للقرب منه، أو لميل الثواب والحلاص من العقاب، على خلاف من صحة الاخيرين عن جماعة<sup>(٢)</sup> ومهم ابن طماووس محتجا بان قاصد ذلك اما قصد الرشوة والبرطيل ولم يقصد وجه الرب الحليل، وهو دال على ان عمله سقيم وهو عبد لئيم، والمصنف قائلا من جواب سؤال مهم بان من وجه الحكم بفساد العبادة بذلك انتفتت العديلة على ان من فعل فعلا لطلب الثواب أو لحوف عقابه فانه لا يستحق بذلك ثوابا، والاصل هو ان من فعل ليحلب به ماعا أو يدمع ماعه ضررا، فانه لا يستحق المدح على ذلك ولا سيما من اعاد غيره شيئا ليستعص عن فعله خوفا، فكذا فاعل الطاعة لاجل الثواب أو لدفع العقاب.

وعن الشهيد من قواعد قد فطع الاصحاب بكون العبادة، فاسدة بقصد هها، انتهى.

اقول هذا القول عدى وجهه اذا كان مقصود العامل من العمل نفس الثواب والاحلاص من العقاب من غير الالتفات الى كونه لله، كما اذا اعتقد ان العمل في نفسه مؤثرا في ذلك<sup>(٣)</sup>.

واما ان تحقق مع قصد الامرين كونه لله فالاظهر هو الصحة، ولا يرد به الاجماع المحكى المتقدم، لذهاب الاكثر الى الخلاف ومهم الشهيد، في الذكرى بل في مواعده الذي تضمن دعوى الاتفاق، ولا قوله: «تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجرى الا ابتعا» وجه ربه الاعلى<sup>(٤)</sup> لما قاله الشهيد يابا لا يسلم

(١) ومهم السيوري وابن ابي جمهور الاحسائي والشهيد في ظاهر الدروس وبعض الفضلاء. (م)

(٢) فهذا التفصيل يمكن جعله النزاع لعظما بان يكون مراد المبطلين الاول والمصححين الثاني. (م)

ان قصد الثواب محرر عن ابتغاء الله بالعمل ، لان الثواب لما كان من عند الله  
فمستعيبه متبع لوجه الله ، ولا الايات الدالة على الاخلاص من نحو وما امروا  
الاية وغيره ، لصدق الاخلاص معه اذ انفعر ومع به لالعيه من الابهة لباطلة  
فليعمل بمقتضى الاصل والاطلاق .

هذا مضافا الى لزوم العسر والجرح المتيبين في شريعت بقول مطلق  
لو قلنا بفساد العبادة معهما .

والى عدم الاشتهار بالمعاد مع كون المسئلة مما تعم بها ابلى .  
واى ان قصد هما لو كان معدا لانتبه اشترعيان الواردان في الكتاب و  
والسنة ، قال الله تعالى (( وادعوه خوفا وطمعا )) وقال (( رحا لا تسبيهم  
تجارة ولا بيع عن ذكر الله واعلم الصلوة واساء الركوة يحامون يوما ستقلب فيه القلوب  
والانصار )) وما اركعوا واسجدوا واعملوا الحير لعنكم مطحون )) اى را حيس  
للعلاج وهو العور بالثواب كما عن الطبرسى .

والى الاحبار الكثيره العسمة لمعدار الثواب للماعل ببعض الاعمال .  
والى الاحبار التى استدلت بها في للمعاب لحوار التسامح في ادلة  
السنن الصريحة في الصحة .

والى الاحبار القاسمة <sup>(١)</sup> بعبادة العباد على ثلثة اقسام .  
وليت شعري كيف يمكن للعبد الضعيف المهين الدليل ان لا يعلم  
نفسه نفعا ولا ضررا ولا موتا ولا حيوة ولا شورا ، ان يسعى عن حيث استمع من  
مولاه لنفسه او دفع الضرر عنها ، ولعمري ان من امعن النظر حق الامعان فلا  
يحد اكثر انقائين بالبطالان بهما ، الا وياتهم الصحيحة في عباداتهم ترجع الى  
احدهما وهم لا يشعرون .

(١) ومنها الحسن المروى عن الصادق عليه السلام العباد ثلثة قوم عبادوا الله  
(عج) خوفا فذلك عبادة العبيد و قوم عبادوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب  
فذلك عبادة الاجراء و قوم عبادوا الله (عج) حباله فذلك عبادة الاحرار و هى  
افضل العبادة اقول لا جعل عن قصة الافضية . (مه)

فيه ذكر ظهر في العاية صحة العبادة الواقعة للغايات المتقدمة .  
 فما عن ابن جمهور من المنع لصحة العبادة الواقعة لمواقفة ارادته و  
 التوقف في الواقعة شكرا او مهابة او حيا من الله ، فلاوجه له ، كالمحكى عن  
 السيوري من المنع اذا اومعها حاله . واما مانع ابن رهري من وجوب قصد  
 القرية والطاعة معا ، معللا بعدم صدق العبادة الاية فيه ما ترى .  
 (وفي وجوب بية ، رفع الحداث او الاستباحة ، للصلاة او شيء اخر  
 مشروط بالوصو ، قولان ) بل اقول اربعة وجوبها معا وهو المحكى عن الجماعة  
 ومنهم الغيبة .

ووجوب قصد احدهما ، وهو لاخرى ومنهم المحكى عن السرائر مدعيا  
 عليه الاجماع .  
 ووجوب قصد الاستباحة فقط ، وهو للشهيد في اللمعة كما عن الجماعة .  
 وعدم وجوب شيء من . لك ، وهو لجماعة وهو الاظهر ، عملا بالاصل و  
 الاطلاق .

واحد ع الحلى موهون بمصير الاكثر الى الحلاف .  
 واما قوله تعالى : (( داسم )) الاية بمعنى ان المفهوم من قوله اذا لقيت  
 الاسد محد سلاحك ، لزوم احد السلاح للقاء لا سد ، و ذلك مستلزم لوجوب  
 بية الاستباحة ، معبر عن الجوع ، اذ عانه ما يستفاد منه كون الوصو لاجل  
 الصلاة ، وهو لا يقتضي وجوب القصد المذكور عندها كما في النظائر .

(و يجب الاستداسها حكما الى دعراع) بان لا ياتي بية تحالف الاولي  
 كما عن الاكثر ، وفي الذكرى يجب استدامة المية بمعنى البقاء على حكمها و  
 العزم على مقصاها ، قيل ولعله الظاهر من العمية و السرائر فان ميسها بعد  
 الحكم بلزوم استمرارها و ذلك ما يكون ذاكرها بها غير فاعل لسية بحالها ، و  
 في الاول الاجماع عليه .

اقول والتحقيق ان يقال ان مسرنا منه بالداعى الى الفعل كما هو

الاطهر ، فالمعتبر هو استمرارها فعلا حتى الغراع ، فحكم بصحته ما لم يحدث ارادة اخرى لاصدار ذلك الفعل ناشئة من تصور نفع و عرس اخر يماهى العرس الاول ، وان كان على اثناء الفعل ، غير ملغى اى ادعى بان كان استغاته الى شئ ، خراب الداعى من هذا الحين موجود ، اذ لو سئل عنه ما تفعل ليقول الفعل الفلانى .

وان مساهاها بالصورة المحظرة باليال . فلا يمكن حينئذ اعتبار الاستدامة الفعلية لمكان الخطورة القلبية . و ما جعل الله لرحل من قلبين من حوصه ، فلا بد من اعتبار الحكمة ، اما بالتفسير الاول التاعنا اى الاصل ، او اناس بناء على عدم سقوط الميسور بالمعسور ، ولعل الاولى اخود .

واما ما قاله فى الذكرى بان بناء التفسيرين على ان الباقي مستغن عن المؤثر ام لا فالتفسير الاول بناء على الاول ، و الثانى على الثانى .

فعنه ما اشار اليه المعص<sup>(١)</sup> بان الباقي<sup>(٢)</sup> وهو الوصو حدثه قد ربحى يحدث شيئا فشيئا ، و مثل هذا الياقى لا بد له من سبب الى اخر وجوده على القولين .

(فلو بوى) بوصونه (المرد) خاصة من دون اصنام القرية (اوصم الربا) الى التقرب (بطل) على الاشهر بل لم احد فيه خلافا ، الا انحكى عن المرتضى من القول باخرا العيادة الموى بها الربا ، بمعنى سقوط الطيب لاحصول<sup>(٣)</sup> (١) وهو المشارق - (منه)

(٢) والظاهر ان المراد بالياقى هنا هو الوصو والمؤثر النية ، ويكون حاصل كلامه ان الباقي ان لم يكن محتاجا الى المؤثر فالوصو بعد حدوثه باسبى لا يحتاج فى بقاءه الى بقاء النية ، ويكون ما قيد الى وقت حدوث مؤثر اخر وسبى ، جرى بدون بقاء النية الاولى فعلى هذا يفسر الاستدامة الحكمة بان لا بوى نية مخالفة للأولى اذ على هذا لا حرم بقاء النية الاولى حتى يفسر الاستدامة الحكمة به وان كان محذا الى المؤثر ، حينئذ لا حرم بقاء النية الاولى طالما لم يفسر الاستدامة به - (منه)

(٣) قيل وهو مبني على قاعدته من عدم العلامة بين صحة الاعمال وقبولها بالصحة يحصل الامتثال و بالقبول يستحق الثواب - (منه)

## الثواب .

و يردّه الاحماع المحكى في الاصحاح في كتاب الصلوة فانه قال : النية شرط و تحصيلها و الاستدامة شرط ايضا ، و الأولان باجماع علماءنا ، و في جامع المقاصد ولو ضم الرياء بطل قولنا واحد او يحكى عن المرتضى ، الى اخره ، و ليس بشئ ، و عن الشهيد ايضا عدم العلم بالخلاف الا من المرتضى .  
و بالحمله خلافه شاذ ، بل الظاهر اسعقاد الاحماع على خلافه ، ويعصده المختار الايات الأمرة بالاخلاص .

و اما ما احتمله بعض مشايخنا من الحكم بالصحة اذا كان الباعث الاصلى هو الله بحيث لو لم تكن صيغة الرياء لكان اتيا به ، التعلنا الى المروى في قول الكافي في احزاب الرياء في الصحيح على الصحيح لمكان ابراهيم عن زرارة عن الباقر عليه السلام عن الرجل يعمل الشئ من الخير فيراه الاساس فيسره ذلك فقال لا يأس ما من احد الا ويحب ان يظهر به في الناس فيحير اذا لم يكن صبح ذلك لذلك ، ففيه (١) مناقشة (٢) .

( يخلاف ما لو ضم المورد ) الى نية القرية ، فانه لا يحكم بالبطلان وفاقا للجماعة و سنده المعص (٣) الى المشهور ، عملا بالاصل و الاطلاق ، خلافا لاجري بالبطلان عملا باجماع الاصحاح المتقدم المعتمد بالمروى في اصول الكافي في باب الرياء على من سأل عن لصادق عليه السلام قال انه (( ع )) اما حير شريك من اشرك معي فغيري في عمل عمله لم اقبله الا ما كان لي حالصا ، ولم يحكى عن بعضهم ، فيصح اذا كان التقرب الى الله هو الباعث الاصلى ، و نفى بعض (٤) عنه البعد .

- (١) ادلا ربط بين الخبر و بين المدعى . ( منه )
- (٢) ويعصده الخبر المروى في الحقايق رحلا من رسول الله : يا رسول الله استر العمل لا احب ان يطلع عليه احد فيطلع عليه و يسرني قال لك احرا احرا السرو احرا العلانية .
- (٣) وهو الذخيرة . ( منه )
- (٤) وهو تهيج . ( منه )

و احوط الاقوال اوسطها بل لعله اظهرها<sup>(١)</sup> ايضا ، وكذا الكلام في  
سائر الصمايم العبر الراححة اللازمة للفعل الذي يباح ان يوقعه لاجل كالتسحق  
و نحوه .

و اما الصمايم الراححة فكقصد الاعلام بالتكبير ، والحمية في الصوم ، و  
تأسي الغير في اطهار الحيز ، فهل يصح مطلقا ؟ ولو كان الباعث الاصلى الضعيفة  
كما عن البعض و يقتضيه اطلاق الجماعة<sup>(٢)</sup> و منهم المشارق حاكيا عليه الاتعاى ،  
ام لا مطلقا ؟ كما عن ظاهر الجماعة و احتمله من المعتصم كما حكى ، ام الصحة  
اذا كان الباعث الاصلى غير الضعيفة ، كما احتاره البعض ،<sup>(٣)</sup> ووجه اوجها  
الاول اذا كان المقصود التقرب الى الله عملا بالاصل والاطلاق .

( و يقارن بها غسل اليدين ) المستحب لاجل ابوصو ، عنى تفصيل يأتي  
انشاء الله .

( و يتصوى عند غسل الوجه ) فلا يجوز انتقيد من غسل اليدين ، بلا خلاف  
الا المحكى عن الحنفى فقال لا عمل الالبسة ، ولا بأس ان تغدس البسة او كاس  
معه ، و يرد مع قطع النظر عما قاله الجماعة ، بان المتقدم عزم الالبسة ، الاحماع  
المحكى في الرياض على المسح من اقتراسها بالسواك و التسمية و المتعمم الاحماع  
المركب .

ولا التأخير عن غسل الوجه ، وفاقا للمعظم عملا بما دل على اعتبارهما  
المستلزم لثلبس المجموع بها ، فافهم .

و حلانا للمحكى عن الاسكافى فقال لو غربت النية قبل ابتداء الطهارة

(١) لا يقال لوجه للاظهرية لما رى في سيرة الناس قد يما وجد يناسهم في  
الشتاء يحتارون لصلوتهم مكانا حارا وفي الصيف البارد لا يقولون فرق بين ايقاعها  
في مكان حار و بين ايقاعها لاجل التسحق و بين المعاميين بون بعيد . ( مه )

(٢) و منهم المدارك والذخيرة .

(٣) رهوتيج و المحقق المهيئاني . ( مه )

ثم اعتقد ذلك وهو في عطلها احراء ذلك ، لثقباس على الصوم وفيه ما ترى ،  
 قال في الذكرى بعد نقل هذا القول وقول الحقوقي وهذا القولان مع عراشهما  
 مشكلان ، لان المتقدم عزم لاسية ، و الواقعة في الانشاء اشكل لحلو بعصه عن  
 المية ، و حمله على الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم وحدة ، بخلاف  
 الرضوء المتعدد الاعمال ، انتهى ، فافهم

و اما حوار اقتراستها بعمل اليدين ، فهو للمشهور كما قاله غيره واحد ،  
 بل عن السهابة الاحكام دعوى الاحماع عليه ، وعليه يدل الاصل والاطلاق ،  
 خلافا للمحكى عن الجماعة <sup>(١)</sup> وسهم الحلى واس رهرة . فسعوا من حوار  
 التقديم عنه لحجح لا تقوم في مقابلة ما مر .

فادى الاظهر هو الحوار بل صرح العصف والمحقق الثاني كما عن  
 غيرهما ، <sup>(٢)</sup> باستصحاب ايقاعها عنه ، مما ذكر طهر حوار تقديمها عند  
 العصاة والاستشاي ايضا وفاقا للمشهور ، وسهم الحلى واس رهرة بل عن  
 سهاية لاحكام الاحماع على حوار التقديم عند العصاة .

فما عن ابن طاوس من السع عن التقديم عند هما ايضا نظرا الى اسمى  
 الوضوء الحقوقي غيرهما ، مما لاوحاه فيه مراجع الى عرف المتشرة منممسك  
 بالاطلاق .

و اما ما عن الحلى انه في العسل يموى عند غسل اليدين وفي الوضوء عند  
 العصاة والاستشاي ، فلا وجه له .

وبالحملة الاظهر هو ما عرفت ، معم الاولى تأخيرها الى غسل الوجه كما  
 قاله الجماعة ، وعليه فلايد للافعال المتقدمة من بية خاصة حتى يثاب عليها ،  
 هذا كله اما يمشى لو جعلنا المية عيارا عن الصورة المحطرة بالمال كما يراه  
 المشهور .

(١) و منهم ابن طاوس والشارح المقدس . ( منه )

(٢) وهو المحقق . ( منه )

وأما إذا جعلناها عبارة عن الداعي إلى الفعل كما هو الحق، فلامعنى  
 للنتقدم والتأخر وأفراد الواجب والمستحب، أدهى على ذلك أمر بسيط لا يمكن  
 الابتعاد عنه، أنه ليس وراء العبادات على المختار الاكوار غيرها، من اقيام  
 والفعود والاكل والشرب والصرب والذهاب والاياب والبيع والشراء وبحوها،  
 فكما لا يصدر عنه فعل من هذه الاعمال الا مع قصد ونية سابقة عليه بأشئ من  
 تصوير ما يترتب عليه من الاعراض الباعثة عليه والاسباب الحاملة له، بحيث لو  
 اراد الابتعاد عنه لم يتيسر له الا بتحويل النفس عن تلك الدواعى الموجبة، فكذا  
 حال العبادات، فكما لا تحتاج اذا قصد للذهاب الى السوق لشراء اللب، فكذا حال  
 العبادات، فكما لا تحتاج للقيام بدحول رجل عزيز حقيق، بان تتصور من قلبك  
 باس اقوم تواصعا لفلان لاستحقاقه بذلك قرية ابي الله، فكذا حال سائر  
 العبادات، بل من المقطوع به ان لو تكلمت تحيل ذلك محاسن وذكركه على  
 لسانك لكتب سحرية لكل سامع ومضحكة فى الجامع.

وعنه ما يعارفة بالمعنى المتقدم مما لا يحكم بوجوبها، نعم يشترط بقا  
 الداعي.

(و) يجب (عمل الوجه) بالنسب والاجماع بل الضرورة (بما يسمى  
 غسلا) عند العرف وفاقا للجماعة، والظاهر الصدق عند هم اذا جرى حر من الماء  
 على حرئين من البشرة ولو بمعاون، خلافا للحكى عن<sup>(١)</sup> البعض، فاصلى  
 الاكتفاء بالدهن من غير تقييد بالحريان، وله اطلاق جملة من الاخبار المحورة  
 لذلك.

مسها المروي فى الكافى فى باب مقدار الماء الذى يحرى للوضوء فى  
 الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، وفيه: اما يكفيه مثل

(١) حكاة الحلبي، (عنه)



الدهن ، والدهن اما من الأدهان بمعنى الاطلاء بالدهن ، او من دهن المطر الارض اذا ينهار بللا يسيرا ، وعلى التقديرين الظاهر انه لا جريان فيه كذا قيل ، وفيه نظر بل الاظهر كونه لمعنى يشمل اقل الجريان ايضا ، كما يرشد اليه المروى في التهذيب في باب حكم الحباية عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول . العسل من الحباية والوضوء يجري به ما جرى من الدهن الذي يبل الحسد ، لمكان الجريان كما في النسخ المعتمدة .

نعم رأيت في حاشية التهذيب الذي عدي انه كتب بدل اخرى بالراء المهمة الكائنة في المتن كلمة اخرى بالراء المعجمة ، ولكن الاعتماد على الاول ، وعليه فليقتد به اطلاق الدهن .

سيما بعد الاعتصاف بالمروى في الكافي في باب مقدار الماء في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر عليه السلام الحب ما جرى عليه الماء من حسده كله قليله و كثيره فقد احراه .

و المروى في التهذيب في زيادات باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام ، عن الرجل لا يكون على وضوء فيصمه المطر حتى يبل راسه و لحيته و حسده و يداه و رجلاه ، هل يجريه ذلك من الوضوء ؟ قال : ان غسله فان ذلك يحزبه .

هذا مصافا الى ذهاب المشهور الى اعتبار الجريان ، بل لم يظهر مخالف معروف . مع امكان تنزيل كلام البعض المتقدم الى المختار ، اذا المعنى بهذا البعض هو ما قاله الحلبي ، وبعض اصحابنا يذهب في كتاب له ، الى اطلاق الدهن من غير تقييد للجريان ، انتهى .

والى استظهار العشارق الاحماع على اعتبار الجريان .  
والى ما لو سلمنا عدم شمولها للجريان فاللزم هو طرحها ، لعدم مقاومتها للاية و الاحبار المستقيمة المعتمدة بالشهرة العظيمة .  
و للمحكي عن القواعد و النهاية ميكنى كالدهن يسمح بالاسان عند

الضرورة ، ويمكن حمل كلاهما كالمعتبرة المتقدم إليها الإشارة إلى البالغة ، و  
 إلا فلا شاهد لهذا الجمع .

وكيف كان فالأظهر هو ما مر إليه الإشارة مع كونه أحوط ، هذا في حال  
 الاختيار ، و أما في حال الاضطرار فالأحوط هو الجمع بين قول الشيخين والتبعم .  
 تنبيهان :

الاول : لا يجب في العسل ذلك وفقاً للمشهور ، خلافاً للمحكي عن  
 الاسكافي فأوجب في غسل الوجه امرار اليد عليه ، ويرد في الاصل والاطلاقات  
 والاحكام المحكي عن الناصرية والسنهية على المختار المعتمد بالشهرة  
 العظيمة ، بل وعدم خلاف لما قبله بأن الذكرى حكى عن الاسكافي ما يوافق  
 المعظم ، واشتمال الوضوء البياسي بما لا يعنى من الخزع . نعم صرح الجماعة  
 باستحبابه ولا بأس به .

الثاني : على المختار يجوز غمس العصى في الماء ، عملاً بالأصل والاطلاقات  
 خلافاً للمحكي عن صاحب البشري فقال لو غمس العصى في الماء لم يمسح بهائه  
 لما يتضمن من بقاء آن بعد الغسل يلزم منه الاستيفاء بما حديد ، قال ولو  
 سوى بعد خروجه من الماء اخراً أدعى العصى ما حار فيحصل به الغسل ، وفي  
 كلا الوجهين نظره ، وليكن غسل الوجه .

( من قصاص<sup>(١)</sup> شعر الرأس ) أي منتهى منتهى عدالة صية ( أي محادر  
 شعر الدقر ) أي المواضع التي يسحدر الشعر فيها عنه ( طولاً ومادارت عليه  
 الأبهام ) بكسر الهمزة وهي الأصبع العظمى والجمع الإبهام ( و ) الأصبع  
 ( الوسطى عرصها من مستوى الحلقة وغيره ) من الأسرع<sup>(٢)</sup> والاعم<sup>(٣)</sup> وطويل

(١) القصاص مثلث القاف والصم اعلى وقصاص الشعر منتهى منتهى من مقدمه أو  
 مؤخره أو حواليه كما عن أهل اللغة والمراد في المتن ما ذكره الشارح . ( منه )

(٢) وهو الفاقد لشعر الناصية . ( منه )

(٣) هو شعر الجبهة . ( عنه )

الاصابع وقصيرها ، بالنسبة الى وجهه ( بحال عليه ) لبها الاحكام الشرعية على الغالب ، وعليه يحمل المروى في النهاية في باب حد الوضوء في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام احببني عن حد الوجه الذي ينبغي ان يتوضأ الذي قال الله عز وجل ، فقال - الوجه الذي قال الله تعالى وامر بعنقه الذي لا ينبغي لاحد ان يبرد عليه ولا ينقص منه ، ان راد عليه لم يؤخر وان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى وابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصابعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه ، فقال له : الصدغ من الوجه فقال : لا .

والتحديد الذي ذكره المصنف اجماعى قاله الجماعة ، والصحيح المتقدم مطابق له ، وذلك اما لان قوله عليه السلام من قصاص ، الى اخره ، متعلق بدارب ، و ظاهره ان دوران الاصبعين معا لا بد ان يكون من القصاص ، او لظهور<sup>(١)</sup> كلمة من قصاص ، الى آخره ، في ان الوجه محدود الاول والاخر ، ولا يتم على التقديرين الاعلى ما قاله المصنف .

وعليه فما فهمه « تيج » تبعا للبهائي رحمه الله من الصحيح بان حد الوجه طولا وعرضا هو ما اشتمل عليه الابهام والوسطى ، بمعنى ان الحسطة المتوهم من قصاص الشعر الى طرف الذقن وهو الذي يشتمل عليه الاصبعان عاليا ، اذا ثبت وسطه وادبر على نفسه حتى يحصل شبه دائرة مدلك هو الذي يجب غسله ، فبعد جدا كما صرح به الجماعة .

و يرشدك اليه مهم المعظم منه ما هما . بل لم يذهب اليه قبل البهائي احدا الا ما حكى عن بعض المتقدمين من دهايه الى هذا القول ، ولا اعتداد عليه اصلا لمكان الشذوذ ، بل عن التقى المجلس ان ما ذكره الشيخ

(١) واما حكمتنا في الوجهين بالظهور لا الصراحة لجوار القول بان كلمة من للتبيين لا الابتداء فتأمل - ( منه )

البيهائي يقرب من المعنى القليل المتوقع في كلام الأئمة، وعما لنا إلى الآن لم يقيموا ما فهمه .

أقول والاشتباه إنما نشأ من لفظي دارب و مسديرا بعد الالتفات إلى الاصطلاح الرياضي، والحال أن المفهوم مهما عند العرف بعد الالتفات إلى كيفية تضدهما في الخبر هو ما أشرنا إليه .

هذا مضافا إلى أن معنى الخبر لو كان كما يقول ليسعى أن يتوجه ما احتاره إلى الأقول أذا الخرج حيث لمكان مصير المعظم إلى الحلاب أذ هو حيث شاد فكيف يبقى له فيه المأمول كما هو المسلم عند الفحول الذين لولاهم لا درست آثار الرسول فتدبر (١١) .

و مقتضى دليل الصحيح المتقدم عدم وجوب غسل الصدغ، وهو مقتضى الصدر أيضا، إذ الأصبعان لا يمتدان إليه أذ هو كما عن الأكثر ما يتصل بسفله بالعدار، وإليه ينادى قول الشاعر صدغ الحبيب و حالى كلاهما كاللياني .  
وأما من سرى به مجموع ما بين العين والاذن كما عن مصباح المسير و نهاية ابن الأثير، فالواجب هو غسل ما بلغ منه الأصبعان، مما عن ظاهر الراوي من وجوب غسل كله مما لا دليل عليه .

و دليل الصحيح ما طرأ إلى المعنى الأول لا الثاني، و مقتضى الصحيح المذكور أيضا عدم وجوب غسل تمام العدار، أذ هو كما فانه الجماعة ما حادى الأذن الذي يتصل أعلاه بالصدغ و أسفله بالعارض، نعم يجب غسله بقدر ما يشمله الأصبعان لو شملا .

فما عن ظاهر الجماعة من وجوب غسله مما لا وجه له إلا أن يريدوا من باب

(١) وجه التدبير أن الخبر المعتبر إنما يطرح بمخالفة الشهره إذا حصلت منها المضيقو يحور القول بأنها في المقام غير حاصلة الالتفات إلى أن مستند المشهور فيما احتاروه هو الخبر المذكور و البيهائي يدعى أنهم لم يفهموا مراد المعصوم (ع) منه بل مراده هو الذي فهمته فافهم ( منه )

القدمة وهو كلام آخر ، وعدم وجوب غسل عام العارض ، اذ هو كما قد به الجماعة  
الشعر المصحط عن القدر المحاذي للأنف الى الذقن والمراد هنا محله ، نعم  
يجب غسله بقدر ما يشمله الاصبعان .

فما عن المنتهى من القول بعدم وجوب غسله ، فإظهاره انه اراد القدر  
الخارج عن احاطتهما .

كما ان الظاهر ان مراد الشهيدين القائلين بوجوب غسله المدعى  
اولهما في بحث القطع وثانيهما الاجماع ، هو ان قدر الداخل في احاطتهما ،  
ومن هنا استظهر البعض<sup>(١)</sup> عدم الخلاف في المقامين .

ومعنى صحيح هنا عدم وجوب غسل الرعنتين ، اعنى البياضين  
المحيطتين بالباصه ، ان امتدادا من القصاص الواقع فيه هو ما يكون منتهى  
الفاصية وما يعاذه .

هذا مضاف الى ان عدم دخولهما في الوجه قطعي ، وهذا كالباصية  
خارجتان عن السطح الذي يفصل به لوجه عن الرأس .

والى ما استظهره البعض<sup>(٢)</sup> من ادعى الامتداد على عدم وجوب  
غسلهما .

واما موضع التحديق وهو الذي يمت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء  
اعدار وابتدئة ، ومعنى به لان النساء والمترفين يجدون الشعر عنه ، فقد  
حكم المصنف من ابتدئة كما عن المنتهى بعدم وجوب غسله ، قائلا بحروجه عن  
الوجه ودخوله في الرأس بما على سائر الشعر عليه ، وفيه نظر ، بل الاظهر  
الوجوب بقدر حاظة الاصبعين ، وسائر الشعر غير ذلك على الراسية باحدى  
من الثلث ، مع خروج هذا الموضع عن تدوير الرأس وبيان لانما يكون ما احاط  
به الاصبعان من الوجه .

(١) وهو المشارق . ( منه )

(٢) وهو تهذيب . ( منه )

هذا مضافاً الى حكم قاعدة الاشتغال اليقيني بالوجوب ولو مرض الشك في الصديق .

واما عدم وجوب غسل ما اسرسل من اللحية ، اعنى ما اراد منها عن التحديد المذكور في الخبر ، وجوب غسل ما عدا المسترسل بالظاهر ايه اجماعى .

(ولا يحرى) غسل الوجه (مكوساً) بل يحب الهداية بالاعلى وفاتناً للمشهور ، بل عن الخلاف وجمع الحوامع والمسالك الجامعة ، والبيان و الوسائل عليه الاجماع ، وهو المحجة مضافاً الى المروى عن قرب الاسناد عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي حنيفة الرقاشى ، عن ابى الطاهر (ع) قلت كيف اتوصاً للصلاة ؟ الى ان قال - لا تلطم وجهك بالما لطما ولكن اغسل من على وجهك الى اسفله بالما الحير .

والاحبار الدالة على الابند بالمرمقين في غسل اليدين لما عن بعض من عدم القائل بالفصل .

واما المحكى عن ابن سعيد بالوجوب في اليدين دون الوجه ، فساد لا يعتنى به .

واما الاستدلال للمختار بالمروى في التهديف في باب صفة الوضوء في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام انه حكى وضوء الرسول ((ص)) الى ان قال فاحذ كما من ماء فاسد لها على وجهه من اعنى الوجه ثم مسح بيده .  
الجانبين<sup>(١)</sup> جميعاً الحير .

والمروى في النهاية في باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) مرسلاً عن الصادق عليه السلام ما كان وضوء رسول الله ((ص)) الا مرة مرة ، وتوصاً النبي ((ص)) مرة مرة يقال - هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به .

(١) الحاجب في خ ل .

فيه مناقشة (١) واضحة خلافاً لجماعة من متأخري متأخري الطائفة فلا يجب ذلك كما عن الاستصار والناصرة والسرائر عملاً بالأصل والاطلاق ، وفيه اسهما لا يقومان في مقابلة ما مر مع ان المحتار هو الاحوط .

و اما ما عن السعص من القول بعدم حوار غسل بشئ من الاسفل قبل الاعلى ، وان لم يكن في سبب الا على الذي لم يأب بعسله ، فهو من الاوهام الباردة ، ويرده الاصل والاطلاق ، اذ مقتضاه كفاية العسل ولو مكوساً .

و قلنا بما تقدم بوجوب البدأة بالا على فقيدها الاطلاق به ، ولا ليل على خروج ساير الامراء عنه ، فليقل بالاحراء بعد الابتداء بالا على ولو مكوساً . ولا يجب تحليل اللحية وان حفت ، بالاحكام المحقق والمحقق في

(١) اما المناقشة في الصحيح فلا تناسى اما يجب ان اكن فعله (ص) بيانياً للمحصل وليس في المقام كذلك الاحمال في الآية وابتداءه (ص) يجوز ان يكون لاجل قرب هذا المورد الى العادة اولكونه ، فصل المورد بين اويكون اتفاقياً ، اما المناقشة في المرسل مع قطع النظر عن تصريح الاستصار والعمية على ما حكى على كونه عامياً انه لا معنى لبقاء الكلام على ظاهره قطعاً ، عليه فاما بقدره فكذلك لا يقبل الله الصوة ، الا بعينه ، وعليه فلا دالة او لا سلم ظهور المعاتلة في المساوات في جميع الصفات والاحوال الممكنة غاية ما في الباب ظهورها ، على فرض عدم ظهور المساوات في ذلك فلا أقل من الشك ومعه لا وجه لاستدلال (صه)

هيها في المساوات في الامور التي لم يعلم اسبابها من باب العبادات والاتفاقيات ، واما فيما عداه مثل غسل من الاعلى وبحوه فلا ، كما يعرض للحركة السرعة والبطؤ كذا لا بد لهذه الحركات من الابتداء والانتها فكمال الاولين مما لا ريب في عدم وجوب متابعتها فكذلك الاحيرين او عطف على اما منه بقول هذا اشارة الى العسلات والمسحبات التي معلها مرة من غير اشارة الى جميع خصوصياتها حد راعى لزوم التخصص كما يرشد اليه ما نقل تنمة لهذا الحير وهو قوله . ثم توصاه مرتين وقال هذا وضوء من صاعف الله له الاخره اضافة الى انه ليس في المرسل المذكور انه بدء بالا على وعليه فلا وجه للاستدلال به اصلاً والى ان عدم القبول لا يستلزم عدم الاحراء عند اسيد كما قيل ان يتحقق بعدم ترتب التواتر اليهم الا ان يدعى الاحكام المركب او يقال بان في عدم القبول ظهور في البطلان اذ ادكر من غير اصنام قريبة وبالحقيقة لا وجه للاستدلال بالمرسل اصلاً . (صه)

عبائر الجماعة في الكتيبة ، و المحكى عن المسالك <sup>(١)</sup> الجامعية عن بعض من القول بالوحي ، شأن لا اعتداد به .

و يرد في قول الباقر عليه السلام لرواية علي ما رواه النهاية في باب حد الوصو في الصحيح كلما احاط به من الشعر فليس على العباد ان يطلبوه ولا يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء .

و المروي في التهذيب في باب صفة الوصو في القوي عن رواية عن الباقر عليه السلام وفيه اما عليك ان تغسل ما ظهر

و المروي في الباب في الريادات في الصحيح عن رواية قال قلت له ارايت ما كان تحت الشعر قال كلما احاط به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه ولا يبحثوا ، ولكن يجري عليه الماء .

و المروي في المكان في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (اع) عن الحسن بن علي بن ابي طاهر عن ابيه قال لا المؤيد بالاحبار المكتبة في غسل الوجه بالغرفة .

بن في خبر المروي في آخر باب صفة وصو رسول الله من الكافي في كتاب مع من الماء بعد اركب وحضر الصلوة يقسمه اثلاثا ثلث للوجه وثلث لليسر وثلث لليسر .

و على الاشهر الاظهر في الحقيقة عملاً بالاحبار المتقدمة خلافاً لظاهر الجماعة فيجب التحليل فيها ، ولا وجه له يعتد به . نعم لو كانت المشقة مرئية في جميع الاحوال ، و عبر محاطة بالشعر ولم يتوقف غسلها على التحليل والواجب هو غسلها بلا خلاف كما قاله المعص بن عن المعص عليه السلام .  
و بالحيلة الاظهر عدم وجوب تحليلها مطلقاً ولو كانت حقيقه .

(١) احكى في المسالك الجامعية عن بعض القول بوجوب التحليل سواء كان السائر كثيفاً او خفيفاً . ( منه )



(او كانت للمرأة) من غير مرق بيضاء و بين الرجل ، من علماء الطهارة ولا بين ، للحية و ساير شعور الوجه كالحاجبين و الاهداب و العذار و اشارب ، و من الخلاف الاحتجاج على عدم وجوب ابيض الماء الى اصل شيء من تلك الشعور .

### فروع :

هل يستحب التحليل ام لا ؟ قولان اظهرهما الثاني عملا بالاصل مع احتسان الاحتلال بالموالاة ، و ظاهر السهي المتقدم و احتسان دحوسه في استعدي السهي عنه . سيما بعد ملاحظة ما عن جماعة من كون التحليل مذهب العامة ، كما يرشد اليه ، مروى عن كشف العفة فيما كتبه الكاظم (ع) الى علي بن يقطين آغا : اغسل وجهك و حلل شعر لحيك ، ثم كتب اليه ، بوصاً كما امر الله تعالى غسل وجهك مرة مريضة و اخرى اسبغاً ، الى ان قال فقد رآل ما كنا نحاج عبيك ، ولم يتعرض له ثانياً مع تعرضه للاسبغ المستحب .

(و) يجب (غسل البدن من المرفعين) وهو اما موصل الدراع والعصد ، كما عن الجوهري و الفيروز آبادي و المطروري ، او عن المفصل بين عظمي الدراع و لعصد ، كما عن بعض شيوخ القاموس ويمكن ارجاع الثاني لاول و اما الاصحاب فيظهر من جماعة منهم انه العظمان لمتداخلان ، و عن بعضهم نفس المفصل كما تطلع الى ذلك بالرجوع الى مثله الاقطع (الى اطراف الاصابع) بدلالة الكتاب و السنة والاحتجاج المحقق و المحكي في عاثر كثير ، على وجوب هذا المقدار (و) ان احتنعوا في انه هل (يدخل المرفعين في الغسل) بالاصالة او من باب المقدمة ذهب المشهور الى الاول . وهو الاظهر للاجتماع المحكي عن التبيان و الطبرسي وهي لقوله تعالى الى المرافق ، و ذلك اما لما سيأتى من وجوب الابتداء بالمرافق ، او لكونه الى في الآية بمعنى مع لا متتابع جعلها غاية للغسل ، لمكان جواز النكس .

و عليه ما قرب المحاربات هو جعلها بمعنى مع ، بل ادعى الخلاف ثبوته

عن الثلاثة ((ع)) ، وعن الواحدى انه حكا عن كثير من البحويين ، وعن جماعة من المفسرين ايضا التصريح به .

واما القول بان الى كما تحتل ان تكون بمعنى مع كذا يحتمل ان تكون محددا لعاية المعسول وكون الاول اقرب الجارات غير مسلم فغير وحيه ، اعنى الثانى لا يحلو اما جعل لفظ العسل الوارد فى الآية بمعنى المعسول ، او يقدر المعسول بدون تصرف فى لفظ العسل ، فالاول خلاف السوق وياهاه الطبع جداً ، (١)

والثانى يستلزم الاضرار ، والضرار مقدم على الاضرار حيث يدور الامر بينهما ، فتأمل خلافاً للجماعة موحوب عسلهما اما يكون من باب المقدمة ، ولوجه له وعلى المختار ، فيجب تحمل الرايد على المرمى من باب المقدمة ، وهى يجب الابتداء بالمرمى كما اشار اليه المصنف بكلمة من موافقاً لمشهور ، ام يجوز الكس كما عن الحلى والمرضى وتبعهما جماعة من متأخري المتأخرين ، وحيان الاول اقرب ، لما عن الجماعة من دعوى الاجماع (٢) عليه ، ولما تقدم فو غسل الوجه من وجوب الاستدأ بالاعلى ، ولا مائل بالعسل حتى ان ابن سعيد عسى ما حكى عنه قد قال هنا بالوجوب مع عدم قو به هناك .

هذا مصافاً الى المرمى عن العياشى من تفسيره عن صفوان عن الرضا عليه السلام وفيه قلت - فانه قال اغسلوا ايديكم الى المرافق فكيف الغسل ؟ قال هكذا انه بأحد الماء بيده اليسرى فيصه باليسرى ، ثم يصبه على المرمى ، ثم يمسح الى الكف ، قلت له : مرة واحدة فعال كان ابن يعلى ذلك مرتين قلت له يرد (٣)

(١) ان يلزم ان يسهل الامر عن الامرية مع جعل لفظ العسل بمعنى المعسول . (منه)

(٢) وهذه الجماعة هم الذين ادعوا الاجماع على وجوب الابتداء بالاعلى ففى الوجه . (منه)

(٣) والمراد من رد الشعر هو العسل منكوساً وهو عليه السلام حوره لمكان التقية ولم يجوز مع عدمها . (منه)

الشعر قال : اذا كان عنده اجر فعمل و الا فلا .

والى المروى عن ارشاد المعيد عن على بن يقطين عن الكاظم ((ع)) و  
اغسل يدك من المرققين .

والى المروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء عن الهيثم بن عروة عن  
الصادق عليه السلام عن قوله تعالى فاعسلوا ، الى احرا لاية ، فقال - ليس هكذا  
تنزلها ، انما هى فاعسلوا وحوهم و ايدىكم من المرامى ، ثم امر به من مرققه  
الى اصابعه .

و بعضه بعض الاخبار البيانية .

و بالحمل لا شبهة بحمد الله فى المختار .

(و) عليه ( لو كس ) بان ابتداء بالاصابع ( بطل ) الغسل فان تدارك  
قبل الجفاف صح الوضوء والا بطل .

(ولو كان له يد رائدة وحب غسلها) ان كانت تحت المرمى مطلقا و  
فوقه ولم يتمير عن الاصلية ، بلا خلاف كما قاله البعض (١) و اما اذا كانت فوقه  
و تميرت ، فهل يجب غسلها ايضا ام لا ؟ قولان يشأ من صدق اليد فالاول ،  
ومن ظهور كون الاضافة فى قوله تعالى و ايدىكم للمعبد فالثانى ، وهو الاقرب و  
الاستقاص بما دون المرمى غير وحيه لظهور الاحماع هناك .

(وكذا) يجب غسل (اللحم الرايد تحت المرمى والاصبع الرايدة) بلا  
خلاف احده ، وكذا اللحم الرايد فى المرمى لانوقه لحروجه عن محل الفرض .

(و مقطوع اليد) من دون المرمى ، يغسل الباقي بلا خلاف ، كما استظهره  
غير واحد ، وفى المدارك عليه الاحماع ، وعن المفتي انه قول اهل العلم .

و اما الاخبار الواردة فى المسئلة كالمروى فى زيادات باب صفة الوضوء  
من التهذيب فى الصحيح ، عن رفاعه عن الصادق عليه السلام عن الاقطع اليد

(١) وهو الرىاض .

والرجل كيف يتوصاً<sup>١٠</sup> قال يعسل ذلك المكان الذي قطع منه .

وصحيحة أخرى المروية في الكافي في باب حذ الوجه عن الماء والاع<sup>١١</sup> عن الاقطع قال يعسل ما قطع منه

وصحيحة محمد بن مسلم المروية في الباب عن الباقر عليه السلام عن الاقطع اليد والرجل قال يعسلهما .

ففي دلالتها ما مضى ، لكن يمكن دفعها بأدنى عناية ، وإن كان انقطع من مرق المرق لم يجب العسل اجتماعاً كما في الرياض وعن انتهى لكن المحكى عن الاسكافي وخويه ، وهو شاذ ومحمول على الاستحباب كما استظهره في المختلف واعتنى به فيه في التذكرة وسمعه الشهيد وبحثه المحكى عن الشيخ .

(١٠) هل يستقط وجوب العسل بقطع من المرق أم لا ؟ قولان والحق أن يقال إن قلنا بأن المرق هو العظام وإن وجوب غسلها ليس من باب المقدمة فالأقرب هو القول بوجوب غسل ما كان يجب غسله قبل لقطع لا يحدث الميسور لا يسقط بالمعسور ، وحديث إذا مركب شيء فأتوا منه ما استطعتم ، وفي دلالتها كسدهما ما مضى بل لعدم ظهور خلاف حيث بل ظهور العدم . والافأ لأقرب عدم الوجوب

وأما المروي في الكافي في الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن رجل مطع يده من المرق كيف يتوصاً<sup>١٢</sup> قال يعسل ما بقى من عصبه

محتملها على ظاهرها مخالف للاجماع كما عرفت ، فيدور الأمر بين حمل الأمر على الاستحباب الذي قيل هو حار مشهور بالنسبة إلى أوامر الأئمة (ع) ، وبين حمل الموصون للعهد والحار ظروفاً مستتر أعني أنه حال مؤكد ، أو لعوا متعلفاً يعسل مع كون من لا يتدا<sup>١٣</sup> أو السعيس .

وحيث دار الأمر بين المحدورين فلا وجه للاستدلال بها في البين ، وهذا إن لم نقل بأرجحية الأول ، والافهى أيضاً حجة أخرى على عدم الوجوب

كالاصل

هذا كله اذا كان القطع من نفس الفصل ، وان كان من موهبه بعليل ،  
ففيه تفصيل <sup>(١)</sup> يظهر مما مر .

تنبيه :

يجب ازالة المانع من وصول الماء الى مواضع العسل بالاحصاع على  
الظاهر ، والمرى في انكافي في باب صفة العسل والوضوء في الصحيح ، عن  
علي بن جعفر عن ابيه عليه السلام عن المرتضى عليها السوار والدمخ في بعض  
دراعتها ، لا تدري يجري الماء تحته ام لا ؟ كيف تصنع اذا توصأ واغتسلت ؟  
قال : صرحه حتى يدخل الماء تحته ، او تبرعه ، وعن الحاتم الصبي لا تدري  
هل يجري الماء تحته ام لا توصأ ام لا كيف يصنع ؟ قال : ان علم الماء لا يدخله  
فليخرجه اذا توصأ

و مقتضى المفهوم وان كان عدم وجوب ازالة الحاتم وايصال الماء الى تحته  
اذا شك في مانعيه من وصول الماء ، لكن لم اطلع على من يصوره ، فلاحوط  
الارالة مطلقا بحيث يعلم وصول الماء الى البشرة

نعم اذا شك في وجود الحائض المانع بعد العلم بعدمه ، فلا يظهر عدم  
وجوب التفحص عملاً بالأصل و السيرة المؤيدة بالمفهوم المتقدم .

وهل يجب ازالة الوسج تحت الاظفار المانع من وصول الماء ام لا ؟ قولان  
احودهما المدم ، لصدي الامتنان المعتمد بالشهرة والوجوب احوط ، وعليه  
مهل يجب الارالة وان علم وصول الماء على البشرة على جهة المعود كما عن بعض <sup>(٢)</sup> ام

(١) وهو ان يقال بعدم وجوب العسل ان قلنا بان المرفق هو نفس المعصل  
و بوجوب العسل ان قلنا بانه عبارة عن العظمين وقد بقي عن العظم بعد  
القطع شيء ، و قلنا ايضا بان وجوب غسل المرفق من باب الاصاله لا من باب  
المقدمة والا فالعدم ايضا . ( منه )  
(٢) وهو الشهيد الثاني . ( منه )

لا ، كما قاله آخرون عن ظاهر الأصحاب . وجهان والآخر أقرب لصديقنا لا مثال  
كما يرشدك إليه تطهير المحس الذي لا يدحل الماء في أعماقه إلا على جهة  
العود ، ولو تعدد رأته مع معه الماء مطلقاً فهل يعدل إلى التيمم باعتدال  
حيث كما عن التحرير والمقاصد العلية ، وجهان .

وإذا كان شعر اليد كثيفاً بحيث لا يصل الماء إلى البشرة إلا بتحليل ،  
فهل يجب حيث غسل البشرة خاصة كما في الغسل ، أو غسل ظاهر الشعر  
خاصة ، أو غسلهما معاً ، أوجه ينشأ من أن المأمور به غسل اليد وشعرها  
موجب الاتيان بالمأمور به ، والأصل عدم وجوب غسل الشعر فالاول ، ومن عموم  
صحيحة زرارة المتقدمة في تحليل اللحية فالثاني ، ومن أن المأمور به غسل اليد  
وعن المحقق الثاني الإجماع على وجوب غسل الشعر مع اقتضاء الاحتياط له  
فالثالث ، وهو الأحوط .

(و) يجب مسح بشرة مقدم الرأس أو شعره المحتص به ( بأن لا يخرج  
بمده عن حده ، فلا يجري مسح ما عدا المقدم من مايرحوأب الرأس بالإجماع  
المحقق والمحقق في عبارة الجماعة ، مما عن بعض الأصحاب من الاكتفاء بأي  
جزء شاء ، مما يلتفت إليه .

هذا مصافاً إلى المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن  
محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : مسح الرأس على مقدمه .

والمروى في الكافي في باب مسح الرأس في الصحيح عن محمد بن مسلم  
عن الصادق عليه السلام : امسح على مقدم رأسك .

وأما ماورد على خلاف ذلك من رواية الحسين بن أبي العلاء المروية في  
التهذيب في باب صفة الوضوء ، وما صاهاها فمحمول على التقية التي هي من  
الاحكام الشرعية أصل كل بلية .

وأما المروى في الباب في الريادات في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع)  
أنه وتر يحب الوتر فقد يحريك من الوضوء ثلث غرغرات واحدة للوجه واثنان

لذا أربعين و تمسح ببلّة يمسك باصبعك وما يقى من بلّة يمسك ظهرك قدمك اليسرى و  
تمسح ببلّة يمسك يمسك ظهرك قدمك اليسرى .

فقد استند عليه البعض في ذهابه الى ان محل المسح هو خصوص ما بين  
البرعيتين ، فلا يكفي مسح ما يراى من الرأس بما على تفسير الناصية به  
كما عن الجماعة ، واما ما عن جماعة من اهل اللغة من انها عبارة عن خصوص  
انقصاص الذي هو احر ما بين شعر الرأس من مقدمه او مؤخره او حواليه كما عن  
بعض اهل اللغة ، فإرادة هذا المعنى من هذا الخبر بعيد جداً .

نعم لما كان ظاهر المعظم هو كفاية المسح باى جزء من اجزاء القدم .  
فرفع اليد عن الاطلاقات بهذه الرواية مما دونه حرط لفتار . سيما بعد  
ملاحظة ما ذكره السيد في الناصية . بعد قول الناصر مرض المسح يتمين بمقدم  
الرأس الى الناصية <sup>(١)</sup> بما لفظه هذا صحيح وهو مذهبنا ، ثم قال والدليل  
على صحة هذا الاحتمال . وما ذكره الناصر في مجمع البيان في تفسير قوله  
تعالى يؤخذ بالواضى والادام ، الناصية شعر مقدم الرأس ، وفي مجمع الفائدة  
بعد نقل خبر زرارة المتقدم وعن المراد بالناصية هو مقدم الرأس ، لانه الاقرب  
الى الناصية المشهور او اسم به حقيقة . انتهى .

هذا مضافا الى عدم كون المسح باليمين واجباً بلا خلاف احده ، فيتقوى  
احتمال حمل كلمة تمسح على الاستحباب اندي قين هو محار مشهور بانسبته  
الى رابر الائمة ((ع)) مما ظنك باواقعة في صورة الاحتمال كما يتقوى احتمال عطف  
كلمة تمسح على قوله ثلاث عرفات ، وعلى الاحتمالين لا يصح الاستدلال به لذلك

(١) وفي القاموس الناصية قصاص الشعر ونحوه عن المصباح وفي مجمع البحرين و  
في الحديث ما بين قصاص الشعر الى طرف الالف مسجود قصاص شعر حيث  
ينتهي من مقدمه ومؤخره الى ان قال المراد هنا المقدم وهو يأخذ من كل جانب  
من الناصية ويرتفع عن البرعة ثم يحط الى مواضع التحديف ويعرف فوق الصدع و  
يتصل بالعداء واما ما يرتفع عن الادن فهو داخل على ما قيل في المؤخر و قال  
فيه ايضاً الناصية قصاص الشعر فوق الحبهة . (مه)

فى البين ، ومع ذلك كله فالاحوط مراعات ما قاله .

( باقل اسمه ) من غير تحديد فى الماسح والمسوح ، وفقاً للمشهور كما قاله الجماعة ، بل عن جمع الحوامع ومجمع البيان والتبيان ، وروى الحبان للشيخ ابي الفتوح ، وكثر العرفان ، وظاهر مشرق الشمس : ان عليه اتعاى اصحابنا .

وهو الحققة مضافاً الى اطلاق الامر .

والى المروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء فى الصحيح ، عن زرارة وبكير عن الباقر عليه السلام : ' واداً مسح يشفى ' من رأسه ، او يشفى من قدميك ما بين كعبيك الى اطراف الاصابع ، فقد احراث .

وقريب منه فى صحيحتها الاخرى المروية فى الباب ، والى المروى فى الباب ايضاً فى الصحيح ، عن زرارة عن الباقر عليه السلام وفيه معرماً حين قال بروؤسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان اليأثم ومن الرحنين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارحلکم الى الكعبين معرماً حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما .

والمروى فى الباب ايضاً عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن احد هما ((ع)) . فى الرجل يتوضأ وعليه العمامة ، قال يرفع العمامة بقدر ما يدحل اصبعه فيمسح على مقدم رأسه ، خلافاً للجماعة ، فاقول ما يجرى هو المسح مقدار اصبع ، و مسح الحلاف وان رهرة مدعين عليه الاجماع ، وهو موهون بمصير الاكثر الى الحلاف ، مع امكان تمريل كلامهما كغيرهما الى المختار كما يرشدك اليه عدم نقل كثير من الاصحاب هذا القول ، واما الاستدلال لهذا القول بالمرسل المتقدم فتغير وحيه جداً .

وللصدوق فى الهداية على ما حكى عنه ، لا اقل هو مقدار اربع اصابع . و للمحكى عن جرير بن عبد الله السجستاني وغيره<sup>(١)</sup> ، لا اقل هو مقدار ثلث اصابع<sup>(٢)</sup> وهو السيد فى الحلاف . ( منه )



مصومة ، و ظاهر الصدوق في العقيده فالأقل للرجل هو المسح بثلاث أصابع مصومة  
و للمرأة بأصبع في غير صلوة العدة و المغرب ، و اما فيهما فكالرجل .

و للشيخ في النهاية فلا يجرى من من ثلاث أصابع مصومة مع الاحتياط  
فإن حاف اليد من كشف الرأس أحرأ مقدار أصبع واحدة .

و لم يحكى عن الإسكافي فالأقل للمرأة بعد ثلاث أصابع .

و للشيخ في التهذيب فالأقل للرجل مقدار أصبع و للسبا في صلوة  
العدة و المغرب مقدار ثلاث أصابع ، و اما في غيرهما فبمقدار أربعة .

و لم حد لشيء من هذه الأقوال دليل بعد الذكر ، إلا المروى في كتاب  
في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام أسماء تحريها من مسح الرأس أن  
يمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع و لا تلتقي عنهما حمارها .

و المروى في الباب عن معمر بن عمر عن الباقر (ع) قال يجرى من (١)

مسح الرأس مقدار ثلاث أصابع و كذلك الرجل ، ساء على أن أحرأ لا يستعمل  
الأقوى أقل لو احبب كما عن بعض (٢) و فيه مع قطع أسطر عن توجه المسح إلى  
ذلك كما عن صريح المصنف اسمها لا يقومان في مقابلة المختار ، من وجوه عديدة  
مهما كون أخبار المختار أرجح منها سدا و أكثر عدد و أوضح دلالة مع موافقتها  
لدعوى الاتفاق المعتصد بالشهرة المحققة و المحكية ، و هذا من طرف الصدق  
ذلك كله ، هذا مصافاً إلى احتمال إرادة الأحرأ من العدد المددوب بل لا يبعد  
ظهوره بملاحظة الأخير ، لمكان قوله و كذلك الرجل ، و وقوع الإجماع على عدم  
وجوب ذلك بالنسبة إلى الرجل .

و بالجملة لا شبهة في عدم مقاومتها للمختار .

بعم الإحوط هو المسح قدر ثلاث أصابع و صرح باستحسانه في الخلاف و  
العبية و السراير و الشرايع و القواعد و المحرير و المسالك و الروضة كما عن المراسم

(١) و يحتمل أيضاً أن يكون الحكم بالأحرأ بالنظر لعدم القاء الحمار لا المسح بكن هي مساقشة

(٢) و هو المحدث الكاشاني (منه)

والمبسوط والحمل والعقود والوسيلة والمهذب لابن البراج والاصباح ومصباح  
السيد وجملة والتحرير والجامع .

( ولا يجزى العسل عنه ) بالمص والاحماع المحقق والمحقق في عيائير  
غير واحد .

### فروع :

١- اكان ماء الوضوء في اليد كثيرا بحيث يتحقق الحرمان عند المسح فهل يجب  
تقليله بحيث لا يتحقق الحرمان كما قاله البعض ام لا كما ذهب اليه الجماعة ، وحيث ان  
يشأن مما عن الجماعة من القول بتباين حقيق العسل والمسح ومهم الطبرسي بل عن  
صاحب الكشف دعوى ظهور اتفاق الأصحاب واكثر العامة عليه ، وعليه فلا يتحقق في  
المفروض المسح لمكان تحقق العسل فالأول ، ومن الاطلاق مع عدم ظهور العقيد ، ان  
التحقيق كما قاله الجماعة ان يسهما العموم من وجه لصد والمسح بامرار اليد من غير  
جريان الماء ، والعسل بحرمانه من غير امرارها ، وصدقهما بالامرار والحرمان بالتأني .  
وهو الاقرب عندى ومافى الرياض بان التفصيل في الآية بعسل بعض  
الاعضاء ومسح آخر ، قاطع للشركة غير مسلم ، او لست تنظر الى العرف فيما لو  
قل اعط ريدأ شيئاً حاصاً واعط عمراً شيئاً مايعاً ، حيث اسهم لا يقسمون  
تحصيل الاطلاقين بما لا يشتمل ما يدرج تحت الآخر ، هذا مصافاً الى ان حوار  
الغسل بالذلك اجماعى كما عرفت .

واما دعوى غير واحد الاحماع على عدم احراز العسل في محل المسح ،  
فغير مغنية عن الجوع .

لمكان قولهم بالمسح على سبح الاطلاق ، فيمكن تفهيد كل باحرر مع ان  
الاظهر ان مراد العدوى للاجماع على عدم حوار العسل ، هو العسل الذى يرتكبه  
العامه في محل المسح ، وعليه فلم يظهر لاطلاق الامر مقيد .

هذا مصافاً الى ان الذى يظهر عندى بملاحظة العرف ، ان من امرئ  
على حبهته مثلاً بنية المسح ببقية ماء الوضوء ، لا يصدق العسل اصلاً ، ولو تحقق

بالماء الجريان فتأمل .

و في الذكرى لا يمدح قصد اكثار الماء لاجل المسح ، لانه من بلل الوضوء و كذا لومسح بماء خارج على العصور وان افترط الحريان ، لصد والتمتار ولا العسل غير معقود ، انتهى .

وكيف كان فالظاهر الاحراء سيما بعد ملاحظة عدم اشتهاار الاول مع توهم الدواعي و ميسر الحاجة ، بل لم احد فيه حبراً ولم اطلع على اثر ، مع امر المعصومين (ع) بالاسياغ المقتضى للحريان في محل المسح عالياً وامر الاحتياط واصح

وهل يجب الامبال في مسح الرأس كما ذهب اليه الجماعة ام لا بل يحور النكس كما ذهب اليه الاكثر .<sup>(١)</sup> وحيثما والاحير امر

عملاً بالاطلاق ، وبالعروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام لا بأس بمسح الوضوء مقلداً مدبراً ، ولا يعارضه الاجماع الذي ادعاه الشيخ في الخلاف على عدم الجوار لوهيه بمصير الاكثر على الخلاف ، واما عبارة الانتصار<sup>(٢)</sup> معبر ظاهرة في دعوى الاجماع على العدم ، مع انه لو كان ظاهراً فيه ايضاً لكان مما لا يعنى من الجوع لما عرفت (و) عليه مهمل (يستحب المسح مقلداً) لا يظهر نعم تفصيلاً عن شبهة الخلاف .

(١) وقد سبب الجماعة هذا القول الى الشهرة (منه)

(٢) وفي الانتصار وما اعربت به الامامية القول بان العرض مسح مقدم الرأس دون ساير ابعاضه من غير استقبال الشعر والعصا كلهم يحالون في هذه الكيفية ولا يوجبونها ولا شبهة في ان العرض عند الامامية متعلق بمقدم الرأس دون ساير ابعاضه ولا يجرى مع صحة هذا العصور سواء فاما ترك استقبال الشعر فهو عند اكثرهم ايضاً لا يجرى سواء وفيهم من يرى انه مسمون مرتب فيه وعلى كل حال فالافراد من الامامية ثابت والذي يدل على صحة مذهبهم مضافاً الى طريق الاجماع ، الى آخره ، انتهى . (منه)

( ولا يحور المسح على حائل كعمامة وحوها ) بالاجماع المحقق والمحكمي في عبائر الجماعة ، و بالاحبار كالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الريادات في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما ((ع)) عن المسح على الحفين وعلى العمامة ، قال لا يمسح عليهما .

ومى المكان عن محمد بن يحيى رفعه عن الصادق عليه السلام في الذي يحتصب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال لا يحور حتى يصيب بشرة رأسه الماء .

والمروى عن كتاب علي بن حمزة عن أحبه ((ع)) عن المرأة هل يصلح لها ان تمسح على الحمار ؟ قال لا يصلح لها ان تمسح على الحمار ، قال لا يصح حتى يمسح على رأسها .

و اما المروى في المكان في الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق ((ع)) عن الرجل يحرص رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال يمسح فوق الحناء .  
محمول على وحوه كالضرورة او اللون او الانكار ، والاطهر حمله على التقية اد ذلك مذهب بعض العامة ، هذا في حال الاحتياط .

و اما في حال الاضطرار ، فيحور المسح عليه اتفاقاً على ما حكى عن بعض ، واستظهره بعض الاحلأ ، وهو الاظهر عملاً بمفهوم قوله تعالى : لم تجدوا ماء ، الى آخره ، وبإزالة بقا الامر فيما اذا تحقق الدور بين الوضوء والتيمم بعد المحاطبة بالوضوء ، ويلحق غيره بالاجماع ، المركب ، ويعصده احبار الحياتر والاطلية ، اذالة على المسح عليهما ، وقاعدة الميسور .

مما احتله في العداث كما عن غيره ، من لزوم التيمم حيث دار الامر بينه وبين المسح على العمامة ، مما لا وجه له يعتد به ، نعم الاحوط هو الجمع بينهما .

(وا يجب ) مسح بشرة الرجلين ( فلا يحري الغسل عنه بالضرورة من مذهبا ، وما ورد في شوات احبارنا من احراء الغسل محمول على التقية ، و حل

المسح ظهرهما بالاحجام المحقق والمحكى في عبارة غير واحد .  
وفي النهاية في باب حد الوضوء عن علي (ع) لولا اني رأيت رسول الله  
(ص) يمسح ظاهر قدميه ، لطمنت ان ماطيهما أولى بالمسح من ظاهرهما .  
واما ماورد من مسحهما ظاهراً وباطناً ، فناد لا يعمل به ، فكله محمول على  
التقية .

### فرع :

هل يحور المسح على شعر الرجلين كما صرح به جماعة ام لا كما قاله  
اخرى ، ويسفاد من ظاهر المتن ، بما لمكان الشرة ، وجهان يشأن من حروجه  
عن مفهوم الرجل فالثاني ، ومن الصدق عرفا والحروج عن المفهوم لا يستلزم عدم  
صدق المركب اعنى المسح على الرجل ، لان شعرها من نواحيها لعادية ، و  
التابع قد يكتسب حكم الممسوح ، كما يرشدك اليه حوار المسح على شعر ابراس مع  
التفكر من المسح على بشرته .  
هذا مصافاً الى عدم ورود نص عنهم (ع) يدل على المسح مع كونه من  
الامور العامة البلوى فالاول .

ولعله الاقرب والاحتياط لا يسهى ان يترك .  
( باقل اسمه ) بحسب عرض الرجل جماعاً ، كما عن المنتهى والتحرير  
يستفاد من ظاهر التذكرة ايضاً حيث قال يكفي المسح من رؤس الاصابع انى  
الكعبين ولو بأصبع واحدة عند فقهاء اهل البيت (ع) ، وقوله من آخر المستثناة  
ويستحب ان يكون بثلاث اصابع مضمومة وقال بعض علمائنا يجب ، انتهى ، غير  
صاير في تلك الدعوى .

كما ان تحديد النهاية كما عن الراوندى بان الاقل مقدار اصبع . و  
التحديد المحكى عن الاشارة بان الاقل مقدار اصبعين ، غير صاير فيها و ان  
كان الاخير يستفاد من العنية ايضاً مدعياً عليه الاحماع ، ولكن لاحقة فيها قاله  
ان دعوى التحرير والمصنف مقدمة على دعواه ، سيما بعد اعتصام كلامهما بالشهرة .

و اما تضمن كلام التذكرة ككلامى المنتهى والتحرير للفظ الاصبع فمعتبر  
 دال باسم<sup>(١)</sup> كالتسوية التفاضل الى ما قاله فى الرياض<sup>(٢)</sup> . بان تخصيص الاصبع  
 فى كلامهم . بناء على ان اقل ما يمسح به المكلف بحسب الواقع هو الاصبع ، فكاسها  
 آلة للمسح لا ملحوظة بالتقدير .

وقول وعليه يكسر سورة النهاية ومن وافقها ايضاً وان كان عبارتها<sup>(٣)</sup>  
 هكذا . فان اقتصر على المسح عليهما<sup>(٤)</sup> باصبع واحدة لم يكرهه بأساً لان الافضل  
 ما ذكرناه اى بكل الكف .

وكيف كان فالأظهر قول المشهور لما عرفت من دعوى الاجتماعات مضاعفاً  
 الى سحاح رزاة ، المتقدمة فى مسألة كفاية المسمى فى مسح الرأس خصوصاً اذا  
 انضم الى الأخير ما حبره غالب بن هذيل عن الباقر عليه السلام المروى فى  
 التهذيب فى باب صفة الوضوء ، الدال على ان ارجلكم الواقع على الآية على  
 الجمع<sup>(٥)</sup> .

واما المروى فى الباب فى الصحيح عن أحمد بن محمد قال سئل ابا الحسن  
 عليه السلام عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع يده على الاصابع ثم مسحها  
 الى الكعبين . فقلت له لو أن رجل مسح باصبعين من اصابعه هكذا الى الكعبين  
 قال لا : الا بكفه كلها .

معتبر صالح لمعارضة المحتار من وجوه عديدة ، وان كان ظاهر الصدوق  
 من انفعيه العمل به ، فليحمل على الاستحياب كما افترض به الجماعة ، هذا  
 بحسب العرض كما اشرنا اليه واما بحسب الطول فيجب ان يكون .

(١) وصير الجمع باعتبار تعدد الكتاب . ( منه )

(٢) فى مسح الرأس . ( منه )

(٣) اى النهاية . ( منه )

(٤) اى الرجلان . ( منه )

(٥) واما الاستشهاد للصحيحة برواية عبد الله بن موسى آل سام ففيه ما أشقته يظهر  
 من تعميم الارادة فى لفظ الظفر . ( منه )

( من رؤس الاصابع الى الكعبين ) عند علمائنا اجمع ، في التذكرة وعن  
 الحلاب و الانتظار وغيرهما ، و ظاهر المنتهى و التذكرة ايضاً الاحماع .  
 فتردد بعض المتأخرين التفاتاً الى ان الآية لتحديد المسوح لمكان حوار النكس و  
 للتسوية بين المعطوف و المعطوف عليه ، فالمعنى و حوب وقوع المسح على ما  
 دخل في المحدود ، سيما بعد ملاحظة اطلاق صحيحتي الاخرين المتقدمين  
 في مسألة كفاية المسمى في مسح الرأس مما لا يعنى من الجوع .  
 سيما بعد الالتفات الى حوار انقوى في الحبرين بان كلمة ما يدل على  
 شئ ، و عليه فالمفهوم يدل على عدم الاحراء بعدم الاستيعاب في الطول ،  
 فافهم .

و بانجمله الاظهر هو ما عرفت ، مصافاً الى كونه مؤيداً بالاحتياط ، و  
 بالتأسي .

وهل يجب ادخال الكعبين في المسح ام لا ؟ قولان اظهرهما اناسي  
 التفاتاً الى خبري الاخرين المتقدمين اليهما الاشارة ، و مادن على عدم  
 استيطان الشراكين ولكن الاحوط هو الاول .  
 (وهما) اي الكعبان .

( مجمع القدم واصل الساق ) على المختار عند المصنف و لشهيد في  
 الالفية و السيوري في كثر العرفان و المحدث الكاشاني في المعانيخ كما عن ابن  
 عهده في المحرر والاسكافي ، خلافاً للشيخ البهائي ، فهو العظم المائل الى  
 الاستدارة الواقع في منتهى الساق والقدم ، له رايدتان في اعلاه يدحلا في  
 حفرتي عصبة الساق ، و رائدتان في اسفله يدحلا في حفرتي العقب ، و هو  
 باب في وسط ظهر القدم اي وسطه العرضي ، ولكن يتوه غير ظاهر لحسن البصر  
 لارتكاز اعلاه في حفرتي الساق ، و للعظم فهو العظم الباتئ ظهر القدم اي  
 قبة القدم ، وهو الاظهر لدعوى الاحماع عليه في الانتصار والعمية و الحلاب و  
 التهذيب و مجمع البيان و التحرير و الذكري كما عن التبيان ، و سبه الجماعة

الى اصحابها . بل عن جماعة من العامة كابن الاثير <sup>(١)</sup> والفيومي <sup>(٢)</sup> وجميع البهجار  
وكباب التأويل اسهم سبوا ذلك الى الشيعة . وعن ابي عمرو الراهد في كتاب  
فائب الجهمرة ، احتلف الناس في الكعب فاحبرني ابو بصير عن الاصمعي انه  
الناقي في اسفل الساق عن يمين وشمال . واحبرني سلمة عن الفراء قال هو  
في مشط <sup>(٣)</sup> الرحن وقال هكذا برجله . قال ابو العباس فهذا الذي يسميه  
الاصمعي الكعب هو عند العرب المصح . قال واحبرني سلمة عن الفراء عن  
الكسائي قال تعد محمد بن علي بن الحسين ((ع)) في مجلس كان وقال  
ههنا الكعبان . قال فقالوا هكذا يقال ليس هو هكذا ولكنه هذا وأشار الى  
مشط رجله فقالوا له . ان الناس يقولون هكذا . فقال لا هذا قول الخاصة و  
ذاك قول العامة .

وقد صرح الجماعة <sup>(٤)</sup> بان اللعويين منا متفقون في ذلك ، وانما الخلاف  
بين لعوية العامة . بل يستعاد من طاهر المحكي عن الصحاح والمعرب ، انه  
قول من عدا الاصمعي حيث قالوا انكر الاصمعي قول الناس انه في ظهر القدم  
هذا مصافاً الى المعوي في النهاية في باب حد السرقة عن زرارة عن  
الباقر عليه السلام وفيه . واذا قطع اي مولانا علي ((ع)) الرجل قطعها من  
الكعب .

بعد الالتفات الى ما رواه في الباب عن عبد الله بن هلال عن الصادق

(١) في النهاية . ( منه )

(٢) في الصحاح . ( منه )

(٣) وعظام المشط على ما يستفاد من كتب التشريح عظام ليتصل بها عظام  
الاصابع فاسم دكروا ان القدم مركبة من ستة وعشرين عظماً راجعه الى اقسام  
ستة عظم الكعب وعظم العقب وهو عذبة الساق وكالاتاس له والعظم الروقي  
وعظام اربعة للترشح وبه يتصل عظام المشط وعظام الخمسة للمشط بها يتصل  
الاصابع واربعة عشر عظماً للاصابع كذا قيل . ( منه )

(٤) كالشهيد والمحقق الثاني والمدارك . ( منه )



عليه السلام وفيه جعلت فداك كيف يقوم وقد قطعت رجله؟ قال ان القطع ليس من حيث رأيك وانما يقطع الرجل من الكعب و يترك له من قدمه ما يقوم عليه و يصلى و يعبد الله عز وجل .

وما رآه البعض <sup>(١)</sup> عن الفقه الرضوى بقطع السارق من المفصل و يترك له العقب بطلاً عليه ، خصوصاً اذا تأكد المذكور باجماعنا الحكيم عن الجماعة ، بان موضع القطع عند معقد الشراك ، فقد ظهر الرضوى وغيره ان المراد بالمفصل المذكور في العروة في التهذيب في باب صفة الموصوف في الصحيح عن زرارة و بكير عن الباقر عليه السلام وفيه "دين الكعبان" قال ههنا يعني المفصل دون عظم الساق ، فقال لا هذا ما هو ، قال هذا عظم الساق .

ورواه في لكائي في باب صفة وضوء رسول الله (ص) ، و ذكر الدليل هكذا هذا من عظم الساق والكعب اسفل من ذلك ، انتهى .  
وهو المفصل الشرعي الذي يقطع منه قدم اسارى ، كما ينادى بدنت ما عن العوالي بعد نقل هذا الصحيح ، وهذا يدل على ان الكعب هو مفصل القدم الذي عند وسطه في قبة القدم انتهى .  
واستدلال <sup>(٢)</sup> من استدل بلحجار عليه <sup>(٣)</sup> كالشيخ و من حذا حذوه و ما <sup>(٤)</sup> عن صدر الافاضل من العامة : الكعب في رواية هشام عن محمد هو المقص الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، انتهى  
وكلمة دون الدالة على لزوم مسافة ولو في الحملة بين العظم انبأت عن يمين الرجل وشمالها ، الذي هو الكعب عند العامة وبين المفصل ، مع ان

(١) وهو حيث أخذ المعتز <sup>(١)</sup> . ( منه )

(٢) عطف على ما عن العوالي . ( منه )

(٣) اي بهذا الصحيح . ( منه )

(٤) عطف على ما عن العوالي . ( منه )

«مفصص الكائن بين المائتين المذكورين ليس بأسفل منهما باندبيهة فاحرج  
رحمك حين مطالعتك هذا المكان وانظر اليها ، فادن الصحيح ، المذكور سماعاً على  
رواية الكافي من أدله المختار ، واستناد المختلف ومن تبعه إليه مما لا وجه له  
كما لا وجه لقول الشيخ المهايى خصوصاً بعد الالتفات إلى المروى في التهذيب  
في باب صفة الوصو<sup>١</sup> عن ميسر عن الباقر عليه السلام وفيه ثم وضع يده على ظهر  
القدم ثم قال هذا هو الكعب قال واوما بيده إلى أسفل العروق<sup>٢</sup> ثم  
قال : ان هذا هو الظنبوب (٢) .

والمرؤى في الباب في الصحيح عن ميسر عن ابيامر (ع) ، وفيه وصف  
الكعب في ظهر القدم .

والمرؤى في الكافي باب مسح الرأس في الصحيح عن احمد بن محمد بن  
ابي نصر عن الرضا (ع) عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على  
الاصابع مسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم بما على ماعن القاموس الطواهر  
اشراف الارض .

وعنه في مادة شرف الشرف محركة اعلو وامكان العالي .  
وعليه مما عن جالسوس واشيخ الرئيس والعرضى وبي عبده ، بان  
الكعب هو العظم المسد برعد ملمعى الساق والقدم مما لا يعنى من الجوع .  
سيما بعد الالتفات إلى ان المراد منه بركان هذا المعنى الذي لا يعنيه الاعلاء  
التشريح فصلا عن ما ير العلماء مما ظلت بالعوام نكاس عليهم (ع) ان يوضحوا  
ذلك بمعبارات واضحة وكلمات حنية

ممن ترى في شيء من الاحبار ككلام الاصحاب الاشارة إلى ذلك ولو  
بالايما .

(١) العروق العصب العليط الموثق فوق عقب الانسان وعروق الدابة في  
رجلها يفترلة الركبة في يدها - ( منه )  
(٢) الظنبوب العظم اليابس من قدم الساق عن الصحاح

و العجب ان الشيخ المذكور قد نفى البعد عن تنزيل عبارات الأصحاب  
عدا المفيد ، على المعنى الذى ذكره ، مع ان عباراتهم صريحة فى خلاف ، قاله  
الشيخ هذا عبارة الاستصار : والكعبان هما العظامان النابتان فى ظهر  
القدم عند مقعد الشراك ، وواقفهم محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة فى ان  
الكعب هو ما ذكرناه وان الكعب هو الذى فى ظهر القدم .

فانقول بخلاف ذلك خارج عن الاحماع والغنية وهما النابتان فى وسط  
القدم عند مقعد الشراك الى ان قال : واما بسبب ان مرض الرحلين المسح  
دون غيره ، ثبت ان الكعبين هما ما ذكرناه ، لان كل من قال باحد الامرين مان  
بالاخر ، وانقول بخلاف ذلك خروج عن الاحماع والخلاف ، والكعبان هما  
النابتان فى وسط القدم ، وحكى عن كل المخالفين انهما عظم الساق ، الام  
حكى عن الشيبانى الى ان قال : واما الذى يدعى ان الكعبين ما قلناه هو  
انه اذا ثبت وجوب مسح الرحلين من غير تحجير ، فكل من قال بذلك قال ان  
الكعبين ما قلناه ، والتفرقة بين المسئلتين خروج عن الاحماع ، وشهد به حيث  
قال بعد قول القواعد الكعبان هما قبتا القدمين اما الساقين ، من قوله <sup>(١)</sup> وهو  
ما علامه فى وسطه ، ويدل عليه اجماع <sup>(٢)</sup> الامم ، وهو ان الامة بين قائلين  
قائل يقول بوجوب المسح دون غيره ، ولا يحوز التحجير ، ويعض ان اسموا  
بالكعبين ما ذكرناه ، وقائل يقول بوجوب العسل ، او العسل والمسح على طريق  
التحجير ، ويقول : الكعبان هما العظامان النابتان خلف الساق ، ولا مؤثر ثالث .  
فادان ثبت بالدليل الذى قد ساد ذكره ، وجوب مسح الرحلين وانه لا يجوز  
غيره ، ثبت ما نية <sup>(٣)</sup> الكعبين .

- (١) ومن قوله بعد امام الساقين ما بين الفصل والمشط . ( منه )  
(٢) ومن التهذيب قبل هذا الكلام بعد نقل كلام القواعد ما لى يدل على ذلك  
قوله تعالى الى الكعبين فبين ان منتهى المسح الى الكعبين ولو اراد ما ذهب  
اليه محالفونا لقال الى الكعب لان ذلك من كل رجل منه اثنا انتهى . ( منه )  
(٣) ماهية حل .

ومجمع البيان الكعبان عند الامامية ، هما العظامان البايتان في ظهر القدم ، عند معقد الشراك .

والحلبى الكعبان معقد الشراك .

والعمانى الكعبان ظهر القدم .

والحلى الكعبان هما العظامان اللذان في ظهر القدمين ، عند معقد الشراك .

والمعتبر هما البايتان في وسط القدم عند معقد الشراك ، هذان ذهب فقهاء اهل البيت (ع) .

والذكرى الكعبان عندنا معقد الشراك وقتنا القدم ، وعليه اجماعا .

الى غير ذلك من العبارات ملاطفتك س سترتب في القول بان ارجاع هذه العبارات الى ما قاله دونه حرط الفتاة . كارجاعها الى قول النصف ومن تبعه ، و ان قال طاب ثراه في المختلف بعد تفسيره له بالمفصل بين الساق والقدم وفي عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل .

نعم يمكن ارجاع كلامه الى كلامهم بعد الاستفاد الى ما ذكره في التذكرة والمنتهى والقواعد ، الشعر بعد ضم بعضها الى بعض ، ان عرضه الجمع بين صحيح الاخرين وبين ما ذكره الاصحاب بان الكعب هو العظم الثاني ، بحسب المفصل على ذلك باعتبار كونه طرف ذلك العظم ، فانظر الى قوله في التذكرة وهما العظامان <sup>(١)</sup> البايتان في وسط القدم عند معقد الشراك اعنى مجمع الساق والقدم ، ذهب اليه علماءنا اجمع ، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني

(١) وما الى المنتهى دهس علما ونا الى ان الكعبين هما العظامان البايتان في وسط القدم وهما معقد الشراك وبه قال محمد بن الحسن بن الجمهور وخالف فيه ابياقى و قالوا ان الكعبين هما البايتان في جانب الساق وهما المسميان بابطمايبين ثم اختلف في الاستدلال و اورد صحيحة الاخرين وروايتى ميسرة الى ان قال مروع الاول قد تشبه عبارة علمائنا على من مرهف تحصيله في معنى الكعب والظاهر ما رواه زرارة ومضى القواعد عرف الكعبين بانها احد المفصل بين الساق والقدم . ( منه )

لأنه مأخوذ من كعب ندى المرأة أى ارتفع ، ولقول الباقر (ع) وقد سئى فإين الكعبان ههنا يعنى المفصل ، انتهى .

حتى يظهر لك ما قلنا ، سيما بعد الالتفات الى حاله قدره المقتضية لأن لا يسب اليه عدم فهم المعنى الطاهر من عبارات الاصحاب ، الذى لا يتيقن يسب الى من هو امله الناس وأدوسهم ، فما ظنك بالعلامة .

واما ارجاع كلام الاسكافى الى المختار فمريب جدا ، اذ المحكى عنه من المختلف الكعب على ظهر القدم دون عظم الساق ، وهو انفصل الدم قد اُم العرقوب ، سيما بعد الالتفات الى ما ذكره المعص<sup>(١)</sup> بأن موله وهو انفصل من كلام المختلف لامن كلام الاسكافى ، وايده بنعل الشهيد له بدون هذا منتنة .  
واما ارجاع كلام المصنف الى ما ذكره لشيخ السهائى كما ساءه عدوسه خرط القتاد .

بعد ظهر ما ذكره من لاجتماع والاحبار والاعتصادات ، المنصور كالمر على انطور ، سيما اذا اصم اليها الاحبار الدالة على المسح على التعلين<sup>(٢)</sup> من غير استيطان الشراكين .

وعليه فالمحكى عن ابن الاعرابى وجماعة ما الكعب هو انفصل بين الساق ، وعن ابن الاثير والربع والحليل وابن فارس وصاحب المعرب والحوهرى وابن عمر بن العلاء والاصمى والرهري وجميع اهل اللغة من العامة ، بأنه عظم الساق عند التقائه مع القدم ، وعن الرجاء بأن كل مفصل للعظام كعب ، وعن صاحب طرار اللغة والقاموس بأن انفصل احد معانى الكعب ، مما لا يعنى من الجوع

وبالجملة قد انعقد اجماع الخاصة على المختار ، والمخالف مما لا اعتداد

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) المعل العربى لا يستر طهر القدم كما صرح به من المشارف . (منه)

الى خلافه اصلاً فادن جعل الاحوط هو ما ذكره لا يخلو عن الاشكال .  
(ويحور) المسح على الرجلين (مكواً كالرأس بان يبتدى بالكعب و  
يحتم بالاصابع على المشهور المصور ، عملاً بصحيحة حماد المتقدمة في سكس  
مسح الرأس .

و بالمعزى في باب صفة الوضوء من التهذيب في الصحيح عن حماد بن  
عمران عن الصادق عليه السلام لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومديراً .  
و بالمعزى في الكافي في باب مسح الرأس في الصحيح عن يونس قال  
احبرس من رأى اما الحسن (ع) مسح ظهر قدميه من اعلا بقدم الى الكعب ومن  
الكعب الى اعلا بقدم . ويقول الامر في مسح القدمين موضع من شاء مسح  
مقبلاً ومن شاء مسح مديراً فانه من الامر الموضع انشاء الله .  
حلاماً لفضيه والاستصار والعبة والسرائر كما عن جماعة<sup>(١)</sup> فيجب الاقبال  
ولهم لاحنيط ، ومسح النسي (أي مقبلاً .

ومبهما ما ترى .

وقوله تعالى الى الكعبين . وفيه احتمال كون ابي نعيه الممسوح ، او  
بمعنى مع كقوله الى المرامى ، جمعاً بين الآية وبين الاحبار ، وظهور الانتصار  
العبة في دعوى الاحماع عليه ، وفيه انه موهون بمصير الاكثر الى انحلاب  
الاحتياط في الاقبال .

### فروع :

الاول ان قلنا بعدم حوار النكس في المسح والعسل مطلقاً فهل يعتمد  
الوضوء اذا نكس<sup>(٢)</sup> او يفسد خصوصاً ان يسه . فعلياً يتداركه خاصة مع بقاء<sup>(٣)</sup>

(١) وهم الممسوط والحلاب والمحز والالفة والمسالك الجامعية والحمد والعقود  
والبيان وشرح الالفة لوالد البهائي . ( منه )

(٢) كما يستفاد من القواعد والذكرى كما عن غيرهما . ( منه )

(٣) كما يستفاد من الشيخ على .

المعوقات ؟ فوالا احودهما الثاني ، عملاً بالاطلاق .

الثاني : يجب ان يكون المسح مطلقاً باليد ، كما صرح الجماعة بل ظاهر الذكرى كما عس جماعة الاتفاق عليه والاطلاق في المقام غير نافع ، لمكان المعهودة عن العيومي مسحت الشيء باليد ، امرب اليد عليه .

الثالث : هل يحتص المسح بالكف كما في الذكرى وعن غيره ، ام يحور ماى حره من اجزاء اليد كما قاله المشارى " وحسان ولعل الاخير اقرب ، عملاً بالاطلاق .

وفى الذكرى ان تعدد المسح بالكف حار بغيره من اجزاء<sup>(١)</sup> اليد ، وفيه ان اتمام ذلك بحسب الادلة اللغوية مشكك .

الرابع : على القول بالاخصاص بالكف ، من هو محير بين لظهور انبطن كما عن ظاهر بعض ، ام يحتص بالبطن كما عن آخر ، وحسان والاول اقرب ، عملاً بالاطلاق مع عدم ظهور المفيد حتى بالنسبة لى المقام .

الخامس : صرح البعض حاكياً عن التنقيح والذرة ، بانه لا نعير لمسح الرأس والرجل ، يمس اليد اليمنى ويترجل اليسرى ايدي اليسرى بل عن بعض عليه الاتفاق ، قائلاً بانه يستحب عندهم ما في الصحيحة وعن بها الصحيحة زرارة ، المتقدمة في شرح قول المصنف ، ومسح بشرة مقدم الرأس خلافاً للمحكى عن الاسكافي والكليني فيتعين المذكور ، قيل ويشعر به الذكرى والمدارك .

اقول ولهم الصحيحة وهو الاحوط وان كان الاظهر هو القول الاول .

السادس : لا يجب في المسح الاثني عشر مرة واحدة من غير قطع كما صرح به البعض حاكياً عن التنقيح ايضاً ، وكذا لا يجب استقامة خطه كما صرح به البعض عملاً بالاطلاق .

السابع : هل يشترط تأثير المسح في المحل كما عن النهاية الاحكام ام

(١) وقد ايسطنا الكلام في هذه المسئلة في اللغات ومن ارادها فليرجع الى هناك .  
(نم)

لا ؟ وجهان والاول هو الاحوط .

( ولا يحور المسح على حائل كحف وغيره اختياراً ) بالاحماع المحقق و  
المحكى في عبائر الجماعة ، والنصوص بذلك مستنبطة ، وقد تقدم <sup>(١)</sup> الى بعضها  
الاشارة .

( و يحور للنفية والضرورة ) بالاحماع ، و تردد المدارك في الضرورة مما  
لا وجه له في نحو المسئلة ، و يردء المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في  
الريادات في الصحيح ، عن محمد بن النعمان الثقة لمكان رواية حماد بن عثمان  
المجمع على تصحيح ما يصح عنهم عنه ، عن ابي الورد المدوح قال قلت لابي  
جعفر (ع) ان اباطيبا حدثني انه راي علياً اراق الماء ثم مسح على الحففين .  
فقال كذب ابو ظبيان ، اما بلغكم قول علي فيكم سقى الكتاب الحففين ، فغلب  
سهل فيهما رحمة ؟ فقال لا الا من عدو تنعنه ، او ثلج تخاف على رحليك .  
والتحصي بالثلج غير ضاير لمكان الاحماع المركب .

و في المختلف يحور المسح على الحففين عند النفية والضرورة اجماعاً .  
و في الذكرى لا يحور المسح على حائل من حف وغيره الا لضرورة او تقية  
اجماعاً ، انتهى .

و الماشئة في الخبر المذكور بضعف السند غير وحيية لما عرفت ، مضافاً  
الى الانحياز بقوى الاصحاب ، وحيث كان الخبر موافقاً للاجماع و لا اعتبار و  
الاحبار العامة الامرة بالتقية ، فهو مقدم على الاخبار النافية للنفية في المسح  
على الحففين و متعة الحج وغيرهما .

و منها المروى في المكاب في الصحيح عن زرارة قال قلت له هل في مسح  
الحففين تقية ؟ فقال ثلثة لا تنفي فيهن احداً شرب السكر و مسح الحففين و  
متعة الحج .

(١) في مسئلة المسح على الحائل في الرأس . ( منه )



هذا مضافاً الى احتمال الاحتصاص بهم ((ع)) كما يقتضيه لفظ هذا الخبر  
وحكاية الشهيد عن زرارة حيث قال التهذيب يمكن ان يكون الوجه في  
هذا الخبر ما قاله زرارة فانه قال ولم يقل الواجب عليكم الاتقوا فيهن احداً .  
اقول ويؤيد ان الشاهد يري ما لا يراه العاين ، ووجود القرائن الحالية  
في كثير من الاوقات في حال الخطأ ولا يفيها الاصل . اذا تصاف حال  
المحاطب والمحاطب بكيفية مما لا محال لاكاره .

وعليه فلا محال له اذا الحاد ث قطع ولا ترجيح ، ومن هنا يحكم بالاحاديث  
الواردة بالفاظ ليست هي من قبيل الخطابات الضاهية ، وانما المعصم  
بالسبة الى غير المحاطبين هو الاجماع . وحيث لم ينسب الاجماع فيما نحن  
فيه لم يصح التمسك بالأخبار لعشارتها مطلقاً  
نعم لو كانت تلك الاخبار كلاً أو بعضاً متعلقة بمن عدا المعصوم بعنوان  
احتياط ، مثل قوله عليكم ان لا تتقوا فيهن مثلاً ، لما كان لهذا الوجه وجه  
لمكان الاجماع المركب قليلاً .

وبالحيلة لاشبهة في عدم حوار العمل بهذه الاخبار الصامية للاعتبار .  
وفي الذكرى يمكن ان يقال ان هذه الثلاثة لا يقع الانكار فيها من العامة  
عالياً ، لاسم لا يتكرونها متعة الحج و اكثرهم يحرم السكر ، ومن حلق حفه وعسل  
رحليه فلا انكار عليه ، والعسل اولى منه عند احصاء الحال فيهما ، وعلى هذا  
يكون نسبته الى غيره كسبته الى نفسه في انه لا يبيعى التقية ، واما قدر خوف  
صريح بادر أ حارت التقية .

و يبيح التنبية لامور .

الاول : لو رآب الضرورة فهل يبقى الطهارة كما قاله الجماعة (١) ام لا ؟ كما  
قاله اخري ؟ (٢) وجهان يفشأن من عموم قوله تعالى . اذا قمتم ، الى آخريه ، و

(١) ومنهم الدروس والشيخ علي والمختلف وغيرهم (مه)

(٢) ومنهم الشيخ في المسوط والمعتبر والتذكرة وغيرهم .

تتقدر الصلوة بقدرها فالثاني ، ومن عدم عموم في الآية بحيث يشمل لحوق العقام ، خصوصاً بعد الالتفات الى ما قيل من اجماع المفسرين على ان المراد اذا قمت من النوم ، وقد تقدم موثقة ابن بكير الدالة على ذلك فالاول .

وهو الاقرب سيما بعد الالتفات الى العزوي في اواخر باب صفة الوضوء من التهذيب في الموثق عن بكير عن الصادق (ع) اذا استيقنت انك قد قمت توصأ ، فإياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن انك قد أحدثت .  
 الثاني : هل يشترط في العمل بالتقية عدم المدوحة (١) مطلقاً (٢) ام لا مطلقاً ؟ ام الاول ان كان المأمور به في اتقية طريق الحصول ؟ والثاني ان كان بطريق العموم ؟ اوجه اوجهها اوسطها . لما يظهر من الاخبار الامرة بالتقية . بعد ضم بعضها الى بعض .

الثالث : اذا فعل المكلف فعلاً على سهو التقية فلا يجب عليه اعادته مطلقاً . ولو تمكن من الاتيان به على وجه قبل خروج وقته . فامثال الامر يقتضي الاجراء ، مما عن المحقق الشيخ على في بعض مواضع من القول بانه ان كان متعلق التقية مأدوماً فيه بخصوصه ، كعمل الرجلين في الوضوء والسكف في الصلوة فلا يجب الاعادة ولو تمكن منه على وجه غير التقية قبل خروج الوقت . قال ولا اعلم في ذلك خلافاً من الاصحاب . وان كان متعلقها لم يرد فيه نص على الحصول كعمل الصلوة الى غير القبلة والوضوء بالسبذ ، فان المكلف يجب عليه ان يقتضي الصلوة موافقة اهل الخلاف فيه اظهار الموافقة ، ثم ان امكن الاعادة في الوقت بعد الاتيان به لزم التقية وجب . ولو خرج الوقت نظر في دليل يسد على وجوب القضاء ، فان حصل الظفر به اوجبها والآثلا . لان القضاء اما يجب بامر جديد ، ثم نقل عن بعض اصحاب القول بعدم الاعادة مطلقاً ، نظراً الى كون

(١) اختاره في المدارك - ( منه )

(٢) واختاره الشهيدان والمحقق الثاني في جامع المقاصد واختاره الثالث ايضاً المحقق الثاني في بعض مواضع - ( منه )

المأتى به شرعاً فيكون محرراً على كل تقدير .

ورد بان الاذن في التيمية من جهة الاطلاق لا يقتضى اريد من اظهار الموافقة مع الحاجة<sup>(١)</sup> انتهى .

وفيه نظر ، بل الحق صحة ما اوجبه التيمية مطلقاً سواء كان مأثوراً به بطريق الخصوص او العموم ، له صدوحة عن الاتيان به تيمية ام لا ، ولم يجب عليه الاعادة مطلقاً ، لما يظهر من احوار التيمية بعد ضم بعضها الى بعض .

الرابع : لا يجب مسح ماتحت الرايد من الظفر الذي يمكن قصه ، كما صرح به البعض لصدق الامثال والسيرة .

(ولو غسل) رجليه (مختاراً بطل وضوءه) بالاجماع ، لعدم الامتثال ، واما في حالة التيمية فعليه العسل ، ولو مسح في حالها واكتفى به فالأقرب ، بطلان لعدم الأمر ، مع ان الصحة في العبادات هي الموافقة له ، ولو دارت التيمية بين العسل والمسح على الحف ، فمن الاصحاب وجوب العسل ، لكونه اقرب الى المعروض .

وفي التعليل نظر ، ويمكن الاستدلال له بعموم احوار المانعة عن المسح على الحف ، مع عدم الدليل على رفع اليد عنه في نحو المقام ، سيما بعد الانتباه الى ورود الامر بالعسل تيمية ، كالمرور عن ارشاد المريد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل ان على من يفتي كذب الى ابي الحسن موسى (ع) « يسئله عن الوضوء ، فكذب ((ع)) اليه وناق الى قوله و تعسل رجليك الى الكعبين ثلثاً ولا تحالفت ذلك الى غيره ، الخبر<sup>(٢)</sup> .

(و يجب مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء) بالاجماع

(١) وفيه انه ان كان ما فعله لاظهار الموافقة هو العريضة في تلك الحال شرعاً فقد مضى على الصحة فالاعادة مع عدم الدليل لوجه لها والا فالواجب الاعادة مطلقاً فلاوجه للتفصيل . (مه)

(٢) وقد قلنا تمام الخبر في اللغات وفيه كرامة لمولانا الكاظم (ع) . (مه)

المحكبة<sup>(١)</sup> المتحاوره عن حد الاسفاضة . كالنصوص و منها  
 المروى في باب النوادر الواقع في اواخر كتاب الصلوة من الكافي في  
 الصحيح عن ابن اديبه عن الصادق (ع) في حديث المعراج ثم اوحى الله  
 عز وجل ان اغسل وجهك . الى ان قال ثم امسح رأسك بفصل ما في في يدك  
 من الماء ورحليت الى كعبك الخبر .

والمروى عن ارشاد العفيد ، عن الكاظم (ع) في دليل الحبر المتقدم  
 قبيل المتن و امسح بمقدم رأسك وظاهر قديمك من فصل مداوة و صوئك اخبر  
 و المروى عن العقه الرضوى و مسح الرأس و الرحلين بفصل المداوة التي  
 بقيت في يدك من و صوئك .

و المروى في آخر باب صفة و صر رسول الله (ص) من الكافي مرسل و يمسح  
 بالبله رأسه و رحليه .

و المروى في النهاية في باب من ترك الوضوء مرسل عن الصادق (ع) ان  
 سيب مسح رأسك فامسح عليه و على رحليك من بله و صوئك . فان لم يكن بقى في  
 يدك من مداوة و صوئك شيء فمجد ما بقى منه في لحييتك و امسح به رأسك و رحليك،  
 و ان لم يكن لك بحيه فمجد من حاجيك و اشعار عيبك (( عيبك )) و امسح به رأسك  
 و رحليك و ان لم يبق من بله و صوئك شيء فاعد الوضوء

و ضعف السند غير فادح لان خياره بالشهرة العظيمة التي كانت ان تكون  
 اجماعاً ، بل الظاهر تحقق الاحماع ، و ما حكى عن الاسكافي من حویره الاستيفاف  
 شاد متروك ، سيما بعد الالتفات الى ان العبارة المحكبة عنه غير موافقة لهذه  
 النسخة ، فانه قال اذا كان بيد المظهر مداوة يستبقها من غسل يديه مسح  
 بيمينه رأسه و رحله اليمى . و بيده اليسرى رحله اليسرى و ان لم يسبق ذلك

(١) و من المدعين الخلاف و العنية و الدكرى و جامع المقاصد و السرياص ، و  
 المدارك و بعض شروح الجعفرية و ظاهراً التحرير و التنقيح على ما حكى عنهم (عنه)

أخذ ما<sup>١</sup> جديدا لرأسه ورجليه ، انتهى .

هذا مصداقاً إلى اعتقاد المختار بالاحتمار البيانية المشتملة على المسح بأبليه ، وبرواية<sup>(١)</sup> زرارة المتقدمة في مسح الرأس المتضمنة لقوله (ع) : « وتمسح ببلية يماك باصييك ، إلى آخره » وبالأحياط .

وعليه فالمراد في الشهيد في باب صفة الوضوء عن أبي بصير عن الصادق (ع) « عن مسح الرأس مسحاً من يدي من لداراسي قال لا يبل تصح يد في الماء ثم مسح » .

وفي الباب عن معمر بن خلاد قال سألت أبا الحسن (ع) : « يحرى الرجل مسح قدميه بفصل رأسه » فقال برأسه ، لا ، فقلت : أيا<sup>٢</sup> جديداً عدل برأسه نعم ، محمول على التقية التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلية .  
أد عن الشافعي ومالك وإسحاق حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين تعيين المسح بالماء الجديد ، ولا يعترض<sup>(٣)</sup> في هذا الحمل بالنسبة إلى الثاني بتضمنه المسح على الرجلين وهم لا يقولون به غير وجهه .  
أد عن الحسن البصري و ابن جرير الطبري وأبي علي الحياتي وأحمد و لا وراعي و لنوري هو حوار المسح . و عن الشعبي وأبي إسماعيل وعكرمة و سفيان مالك تعيين المسح .

وحيث يجب أن يكون المسح بيد أو الوضوء (من أسأف ما<sup>٤</sup> جديداً بطل وضوءه ، بعدم تيانه بالمأمورة (فإن حذف البطل عن يديه (أحمد من لحيته وإشعار عييه ) ومن ما يرمضان السنة (ومسح به ولا يجوز<sup>(٥)</sup> له الاستيماء حيثئذ وفقاً للمعظم بل عن صريح البعض<sup>(٦)</sup> وهو ظاهر الجماعة<sup>(٧)</sup> دعوى

(١) وإنما لم يجعل رواية زرارة من الأدلة لما تقدم هناك . (مه)

(٢) المعترض هو المدارك . (مه)

(٣) هذا إذا مسح بالماء الجديد واكتفى به . (مه)

(٤) وهو بعض شروح الجعفرية . (مه)

(٥) ومهم المسهوى والتحرير و جامع المقاصد والرياض . (مه)

الإجماع عليه ، وهو الوجه بعد مرسله النهاية المتقدمة .

هذا مضافاً إلى المروى في الباب عن حلف بن حماد غش أخيه عن الصادق عليه السلام عن الرجل يمسح رأسه وهو في الصلوة ، قال إن كان في لحيته بلل فليمسح به ، قلت فإن لم يكن له لحية قال يمسح من خاضعيه أو من أشعار عينيه .

والمروى في الباب أيضاً عن زرارة عن الصادق (ع) في الرجل يمسح رأسه حتى يدخل في الصلوة ، قال إن كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليفعل ذلك ولا يعمل .

والمروى في أوخر باب أحكام السهو من التهذيب عن مالك بن اعين عن الصادق (ع) من مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه وليمسح رأسه . وإن لم يكن في لحيته منبصر فويلعده الوضوء .

والمروى في النهاية في باب من ترك الوضوء عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام من رجل مسح رأسه فللمسح قال لم يذكره حتى دخل في الصلوة قال فليمسح رأسه من بلل لحيته .

وورود الأخبار بحالة السيار غير صاير لمكان عدم القول بالفصل ، كما قاله غير واحد <sup>(١)</sup> وضعف ، لا ساد مما لا يصعب الاستئثار اليها في نحو المقدم ،

(١) وهو حيث أخذ التنقيح وحدائق (مه) ، وأما يتوهم من أشعار كلام المسبوق القواعد على الاحتصاص حيث قال الأول لودكر أنه لم يمسح مسح بغيره البدوة فإن لم يمسح في يديه أخذ من لحيته وأشعار عينيه وحاجبيه ولولم تنو أعاد وقال الثاني إن مسح رأسه ثم ذكر في يده بلل من الوضوء فليمسح بذلك عليه وعلى رجليه وإن مسح رجليه فليمسحهما ، ذكر بلل وضوئه من يده فإن لم يكن في يده بلل وكان في لحيته أو حاجبيه أخذ منه فإن ذكر ما مسح وقد حذف وضوئه ولم يبق من بدوئته شيء استأنف انتهى فغير روجيه حد أسما بعد الالتفات إلى أنه لو جار لما الحد يد في حالة العمد في السيار أولى مما مل وبالحيلة الظاهر عدم القول بالفصل (مه)

لمكان المسهره العظيمة انى لم يظهر لها محل الا الاسكانى فى طهر عماره  
المقدمة وهو من مروت من يظهر من اسعص ان خلافه اما هى حال حواف  
جميع لاعصا<sup>١</sup> ب<sup>٢</sup> على وفور لبد فى كلامه على سبل التميل .

وعنه والعنله مما لم يظهر منه محالف

و اما ما يظهر من الفروى من نوع ميل الى اسخير بين المسح بالمال<sup>٣</sup> الحد من  
ومن المسح بالنسب الحاصلة فى غير المسح<sup>٤</sup> الى اصلاى الامر بالمسح  
المؤيد لبعض الكفايه<sup>٥</sup> بوارى فى صحيح البخارى<sup>٦</sup> المزوى فى او حرات عفة بوضو<sup>٧</sup>  
من السهال عن بصادى ع<sup>٨</sup> كرت وب<sup>٩</sup> فى صوت رب قد ركب شيئاً  
من ونوب المفروض عيب<sup>١٠</sup> ونصرف وانم لى سبته من وتمولت و عد صلونك و  
بكتف من مسح رسلان<sup>١١</sup> باحد من بحيث يلبها<sup>١٢</sup> . اسبب ان تصح رأسك  
فتمسح به مقدم رأسك .

فأمر بوجه حرط القدر<sup>١٣</sup> لعدم من لادنة العنله<sup>١٤</sup> للاطلاق<sup>١٥</sup> منس فى  
استايد تأييد .

واما العنله فى هـ الاحار<sup>١٦</sup> بها<sup>١٧</sup> انه على تعيين المسح ببله<sup>١٨</sup> المحية  
مطعاً<sup>١٩</sup> . وان كانت اسله موحوه فى غيرها<sup>٢٠</sup> . ولا فى نه<sup>٢١</sup> . فلان من حمل الامر اما  
على الاستحيات او على الوحر<sup>٢٢</sup> الخبيرى<sup>٢٣</sup> . وعليه فلاحه للاسدان<sup>٢٤</sup> معبر  
وحيه<sup>٢٥</sup> . ان التقيد<sup>٢٦</sup> اولى من المحار<sup>٢٧</sup> حيث دار الامر بينهما<sup>٢٨</sup> . وعليه فليفيد لاطلاق  
بصورة عدم وجوب البله فى غير بلحه<sup>٢٩</sup> . فأمس

هذا مصاف الى حوار<sup>٣٠</sup> القول بان تخصيص المحية من بين لمض<sup>٣١</sup> محمول  
على العنله حيث يكون حفاف اللحية بعد حفاف جميع الاعطاء<sup>٣٢</sup> . فمهم .

وطاهر<sup>٣٣</sup> . من لمكان المفهوم هو عدم حوار<sup>٣٤</sup> الاحد من انطمان<sup>٣٥</sup> . ان كانت  
البلة موحوه فى اليد<sup>٣٦</sup> وهو ظاهر<sup>٣٧</sup> الاكثر<sup>٣٨</sup> (١) و صريح النص<sup>٣٩</sup> . ولعله الاظهر

(١) و منهم القواعد و السببه و العنيه و المراسم و التحرير و القواعد و المستهى و  
اندروس و الذكرى و المسالك الجامعية و الكف و الرياض و مدتيح و شرحه<sup>٤٠</sup> .

عملاً بحملة من الاخبار المتقدمة .

ومنها صحيحة ابن ادينه . خلافاً لجماعة من المتأخرين . ويجوز الاخذ من المتن مصفاً ، ومهم المدارك قائلاً بأن التقييد في عبارة الاصحاب قد خرج مخرج الغالب ، وفيه بطر وعليه فلا يفعه الاطلاق ، اذ ما تقدم للمختار بمقيد له . هذا مضافاً الى كون المختار هو الاحوط . وعلى المختار لوحف السيد البهي دون المسمى فهل يجوز حيثئذ الاخذ من المطا مطلقاً ، كما قواه بعض مشايخنا ام لا ؟ كما طاهر المتن وبحوه ، وحهايا يشأن ما قدمناه للمختار والثاني ومن اطلاق الامر بالصح واصراف ما دل على وجوب المسح ببله اليد الى غير محل القرص فالاول .

اقول وعدم الاخذ من المطا حيثئذ هو الاحوط بل لعله الاظهر .  
فسروع :

الاول : ليس مراد المتن وبحوه من ذكر اللحية واشعار العيس . هو تخصيص المطا بالمذكورين ، ولا مراد من راد<sup>(١)</sup> الاحاب عليهم ، هو التخصيص بل يجوز الاخذ منها وسائر المطا ، كما قاله الرصاص والمدارك مدعياً في الاخير بوزود التخصيص مورد الغالب . وظاهر الاصحاب عدم كون الترتيب المستعداد من مرسلة السهابة المتقدمة بين افراد المطا معتبراً ، كما استظهره البهي ايضاً .  
الثاني : وظاهر الاكثر وصريح الجماعة ، عدم الفرق في اللحية بين المسترسل وغيره ، خلافاً للمحكى عن بعض مبحثين بالثاني ، ولا وجه له بل الاحود هو التعميم عملاً بالاطلاق .

الثالث : هل يجب الاقتصار من الاخذ عن اللحية على ما ثبت منها في محل القرص ، كما صرح به في شرح الجعفرية ، ام لا ؟ بل يجوز الاخذ مطلقاً كما هو ظاهر الاكثر ، وحهايا والاخير اقرب عملاً بالاطلاق .

(١) كالمنتهى والقواعد وبعض شروح الجعفرية . ( منه )



الواحد : هل يجب تجميع محل المسح في الرأس اذا كان مستلماً ؟  
الوضوء : ام لا ؟ وجهان والاحير اقرب ، عملاً بالاطلاق ، نعم الاحوط هو  
التجميع .

( فار حَفَّ ) جميع المطاير ( بطل ) الوضوء ، فعليه اعادته وفقاً للمعظم ،  
وبدل عليه عموم ما دل على لزوم المسح بنداوة الوضوء ، خلافاً للاسكافى فيمسح  
بالماء الجديد ، بل يظهر من غير واحد ان خلافه يختص بهذا الفرض .  
وكيف كان فلاوجه له ، هذا اذا تمكّن في الاعادة من المسح باليلة الوضوءية  
الا يتمكن منه لفرط الحرارة او البرودة ، فهل عليه المسح بالماء الجديد ؟ كما هو  
مقتضى من حور الاستيفاء حيثك وهو الفاصل بين السبهي والتحرير والشهيدان  
وغيرهم من الجماعة .<sup>(١)</sup> بل ظاهر الرياض مشعر بدعوى الاجماع عليه .

ام عليه البناء ؟ بان يمسح من غير استيفاء كما في التحرير حيث قال لوحف  
ماء الوضوء لحرارة الهواء المعرّضة حار الماء ولا يجوز استيفاء ماء جديد للمسح .  
ام عليه التيمم<sup>(٢)</sup> كما احتمله غير واحد<sup>(٣)</sup> وعن البعض انه قواء<sup>(٤)</sup> ارجحه  
احوطها العمل بالتاسي ثم بالاول ثم بالتالث ، من غير<sup>(٥)</sup> ان يترك واحداً منها ،  
ولو امكن ابقاء جزء من اليد اليسرى ثم الصب عليه ، او غمسه في الماء و تعجيل  
المسح به فعليه ان يفعل كذلك ، ولو كان رجا كسر سورة الخمر مثلاً الى اخر الوقت  
فلا حوط هو التأخير .

تنبيه :

- (١) ومسلم وابو داود السهائي والدارقطني وجامع المعاصد والدحيرة كما عن شرح  
مفاتيح والدرّة وغيرهم . ( منه )  
(٢) وحكى القول بالتيمم عن التحرير ايضاً ولكن لم احده . ( منه )  
(٣) وهو الدارك وحاشية الروضة للحوساوى . ( منه )  
(٤) وقد اسطفا المسئلة في اللغات من ارادها فليرجع الى  
هناك . ( منه )

ذهب الجماعة<sup>(١)</sup> الى حوار المسح وان كان في محل امسح رطوبة تعلب رطوبة المسح ، بل لعل ظاهر التحرير هو الحوار وان كان الممسوح في الماء ، حيث قال لو كان في ماء غسل وجهه وبذنه ، ومسح برأسه ورجليه حار كما ان صريح المحكي عن الاسكافي ، هو حوار له لكن في حالة الضرورة حيث قال من نظهر لارجلية فدهمه امر احياح معه الى ان يحوض بهما سهراً مسح يديه عليهما وهو في السهر ، ان يداون حوضه وحاف حواف ما وضأه من اعضائه ، وان لم يحف كان مسحه اباهما بعد خروجه احب الى واحوط ، انتهى .

حلقاً لما حكاه في المحلف عن والده فلا يجوز مسح الرجلين وفيهما رطوبة ، وعلى عند السعد في المختلف وعن المسهي المبل اليه ، وتوقف فيه في التحرير وغيره<sup>(٢)</sup> .

للاولين لاطلاق ولروم بطلان الوضوء في الحمام بعدم انعكاس الرطوبة الاحسية عن المحال ، وعدم اشهار ذلك مع يومر الدواعي .

وللاحير لزوم كون المسح سداوة الوضوء وعدم حوار التجدد ومع رطوبة الرجلين ، يحصل المسح بما جديد .

والاقوى ان كانت الرطوبة الاحسية بحيث تمنع من صدق المسح بما الوضوء عرفاً ، فعليه ان يزيلها حتى يصدق المذكور ، ومع صدقه لا بد من لحكم بالصحة ، ومافاً لبعض مشايخنا حاكياً له عن الجماعة

واما مع الشك في الصدق ، فلا بد من ازالتها حتى يصدق تحصيلاً للعلم بالاتبان بالمأموريه .

(١) وسهم الشهيد والمحققين والعامل الحواري والمحدث انكاشي والحنلي والسيد الخوري والاسكافي . ( منه )

(٢) وقال الحنلي من كان قائماً في الماء وتوضأ ثم اخرج رجله من الماء ومسح عليهما من غير ان يدخل يده في الماء فلا حرج عليه لانه ما مسح احكاماً والظاهر من الايات والاحبار مقابلة له ، انتهى . ( منه )

وعلى المختار فلا يحور المسح والمصوح في الماء ، ولا يحور ايضاً اذا ورد  
على آلة المسح ماء كثيراً حتى .

(ويجب في الوصو) الترتيب بعد غسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم  
يسرى ثم بمسح الرأس ثم الرجلين ، بالاحكام المحقق والمحكى في عائر الجماعة  
وبالوصوص المتحورة عن حد الاستعاضة ، فاداسى الترتيب اعاد على ما يحصل  
معه مع انقاء العوالات بلا خلاف كما عن بعض ، والوصوص بذلك مستفيضة  
فما في التذكرة بما لفظه لو احل بالترتيب شيئاً بطل وصوءه ، ولما سمع  
وجهاً ، ولو كان عامداً اعاد مع الحفاف والاعلى ما يحصل معه الترتيب ، انتهى .  
فالظهير انه اراد بالسبيل ما اذا تكرم بكن تحصيل لترتيب لا استعاضة  
العوالات ، وعليه فلا خلاف ، وعلى فرض كونه محالفاً ايضاً لا اعتناء به بوضوح  
المسئلة بكثره الاحصار الآتى الى حطة منها الاشارة .

واما ما عن لاسكامى من القول بانه لو بقى موضع لم يبطل فان كان دون الدرهم  
بها صلى ، وان كان اوسع اعاد على العضو وما بعده ، وان جف ما قبله استأنف  
مستدلاً بحملة من الاحاديث التى قال في المشارق اسها لم يثبت عندنا .  
فلم احد له موافقاً اصلاً ، وبردء اطلاق حصة من الاخبار الدالة على  
الترتيب .

واما اطلاق الرصوى المرسل المروى في النهاية في باب من ترك الوصو ،  
مع حنوه عن انتقيب ما دون الدرهم لم يعمل به الاصحاب كما في  
المشارق فلا اعتداد به .

(ولا ترتيب بينهما) على المشهور على ما قاله الجماعة ، من عن ادخل في  
بعض فتاويه لا اظن احداً خالف في ذلك ، وبهم الاطلاق كذاً وسنة ، خلافاً  
لمحكى عن ابيدوقين والقديمين والدبلقى ومن جمهور والشيخ على بن احمد  
الباطى والشيخ في ظاهر الخلاف ويحيى بن سعيد في ظاهر الجامع ، فيجب  
بعد يم اليمنى ، واحتراره الشهيد في اللمعة والمحقق الثانى والشارح الفاضل و

سبقت في القد رت والسخ لسيائ و غيرهم ، وسهم لاجماع المحكي عليه عن  
ظاهر الخلاف

، صحيحه محمد بن مسلم المعروف في الكافي في باب مسح الرأس عن  
عبد الله بن ع و سب مسح على القدمين ، سب سبقي لاف .  
المعتمد ما جرى في الكافي في كتاب الحج في باب من بدأ بيمومه  
عن علي بن ابي حمزة عن الصدوق ع عن رجل قد بيمومه قبل انصف ، فان  
بعيد الاخرى به يود ، ساقه عن سبقت في ايمو  
ر ر سبقت لوفو

و المعروف عن حسن في رجل بالساد عن عبد الله بن رافع وكان كاسه  
مير لمؤمن ع ، انه كان يقول : لو ان احدكم يتصلوه فليبد باليمين قبل  
الشمال من حسده .

اقول وبمقتضى سبقت في اكل اسكال سبقت من لادلاي بمعتمد بالسدرة  
لمحكيه في كلام الجماعة ، بما عدم عن حسن ، و ما جرى في الاحتجاج في  
لصحيح عن محمد بن عبد الله الحميري عن ابي ثمام ع عن ابي بصير عن ابي  
بائمين ، بائمين ومسح عليهما جميعا مع ، فاحب مسح عليهما جميعا  
معاً ، يد ، واحد بهما ولا يندى الا باليمين ، فالاول ومن فاسقا ، ثلثي ، و  
سبقت لاجماع المحكي لى يد واقعه كسر من مساهير الصيغة ، ولا يوهه اشهره  
المحكيه على الخلاف فالتى ولعل لا يخلو عن رجحان ، الفتا الى  
قرب احتمال جعل الامر على الاستحباب ، الى قيل هو محار مشهور بسمه  
الى اوامر الاثمة ع ، ولى عدم صراحه كلام الصدوق في سبقت لاجماع ، مذكور ،  
بل ليس ظاهرا فيه بالظهور القوى .

والى بعد دعوى الجماعة وسهم المصنف وابكرى و لعد رت والد حبره  
و غيرهم ، لشهره مع مخالفه هؤلاء ، وعليه ، سبقت ظهر لهم اسهام رت والاستحباب  
كما يرشد اليه نسبة الذكرى الى الصدوقين انقول بالاستحباب .

والى ما تقدم عن الحلّى الذى لا يبعد جعله حجة مستقلة كصحبة  
الاحتجاج الصريحة فى معنى الترتيب ولو فى الحملة، وامر الاحتياط واضح .

### تذليل :

مقتضى صحبة الاحتجاج ، حوار المعية وعدم حوار تقديم اليسرى ، وهو  
المحكى عن جماعة والمشهور كما فى صريح المختلف على حوار تقديم اليسرى ايضاً  
ولا يحو عن نوع قوة ، ولكن الاحتياط مما لا ينبغى ان يتروك .

( ويحب الموالاة ) فى الوصو بالاجتماع المحقق والمحكى فى عبائر كثير  
مهم ، ويدل عليه ولو فى الحملة ما رواه الكافى فى باب الشك فى الوصو فى العوثق  
عن ابي بصير عن الصادق (ع) اذا توصأ ببعض وضوءك ، معرض لك  
حاجة حتى يشع وضوءك فاعد وضوءك ، فان الوصو لا ينبغي .

وفى الباب عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) (١) ربما توصأ بعد الماء  
مدعوت الحارة فابطأ على الماء ، فيحف وضوءى ، فقال اعد .

وعن العلاء الرضى اياك ان سعض الوصو . وتابع بيته كما قال اللطعالى  
ابدء بالوجه ثم باليدين ثم بالمسح على الرأس والقدمين ، فان فرغت من بعض  
وضوءك واقطع بك الماء من قبل ان تنه ، ثم اوتيت بانما قام وضوءك اذا كان  
معتسته رطياً ، فان كان قد حف فاعد الوصو ، وان حف بعض وضوءك قبل ان  
تتم الوصو من غير ان يعطع عك الماء فاعض على ما مضى حف وضوءك امل لم يحف .  
وبالحملة لا خلاف فى اصل وجوب الموالاة ، وانما الخلاف فى تفسيرها ،  
فقال المصنف هنا وفى التحرير والقواعد والمختلف وغيرها (١)

( وهى المساعدة ) وفاقا للعقبة والشهيد والمبسوط والتحرير كما عس  
الخلاف والاحكام للراوى ، بل فى الذكرى عن بعض الافاضل انه سببه الى  
الاكثر ولكنه (٢) ضعف تلك النسبة ، والمراد بالمساعدة تعقيبه به بحسب العادة ،

(١) وهو التذكيرة والمتبهي - ( منه )

(٢) اى الذكرى - ( منه )

كما في جامع المقاصد ، واريات هذا القول احتلقوا ، فقال المصنف والمحقق بان تركها (احتياراً) موجب للائم لافساد الوصو مالم يجب الاعضاء ، بل في جامع المقاصد و التذكرة كما عن فخر الاسلام و التنقيح انه قول كل من فسر الموالاة بالعتابفة ، وذهب الشيخ في المبسوط الى ان تركها اختياراً مبطل للوصو وان لم يحصل الحفاف ، ولكنهم اتفقوا بالبطلان فيما اشار اليه المصنف بقوله .

(فان آخر . بعض الاعضاء عن بعض (محف المتقدم استأف) الوصو . هذا احد الاقوال في تفسير الموالاة ، وذهب الشيخ في بعض كتبه و ابن رهرة و ابن حمزة و الكدرى و المحققين و الشهيد بن و المدارك و غيرهم من الجماعة ، كما عن القاصي و يحيى بن سعيد ، الى ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجب جميع ما تقدم ، وسميه الجماعة الى الاكثر .

و عن الاسكافي ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجب شئ مما سبق في غير الضرورة ، فلا بد من بقاء اللل على جميع الاعضاء السابقة وذهب الناصريات و السرائر و العراسم و المذهب و الاشارة على ما حكى عنهم ، الى ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجب الاقرب اليه سواء حف السابق على الاقرب ام لا ، الا ان المحكى عن سلا و الحسن جعل اليد بين عصوا واحدا ، و عن سلا اعتبار رطوبتهما عند المسحين جميعاً .

اقول عبارة الناصرية هكذا عندما ان الموالاة واحدة بالوصو ، ولا يجوز التفريق ، من فرق بالوصو بمعدار ما يجب عنه عمل العصور الذي انتهى اليه ، و قطع الموالاة منه في الهوى المعدل ، وحب عليه اعادة الوصو ، دليلنا على وجوب الموالاة الاحماع المتكرر ، انتهى

و دلالتها على بطلان الوصو بحفاف العصور الذي انتهى اليه ، مما لا شبهة فيه ، ولكن كون مراده بالموالاة هو ذلك مما فيه المناقشة ، بل ربما شعرت هاهنا في تفسيرها الى القول الاول ، وذهب الدروس الى ان المراد بها الاتيان بما

يجب الاتيان به قبل حصول الفاحش في التأخير حيث قال الاقرب اسهب مراعات الحفاف ، الى ان قال ولو فرق ولم يحف فلاثم ولا ابطال ، الا ان يفحش التراخي ، فيأثم مع التراخي .

• مصار الاقوال في المسئلة خمسة .

وللثاني من هذه الاقوال اصابه البراءة ، والاطلاق ، والاجماع المحكى عن العبدية ، ويؤيده ما دل على ان لباسي للمسح بأحد الرطوبة من العطار ، بظهور مدافعه لعدا التفسير المذكور ، وعن كثير من المحققين اسهم استبدوا الى ذلك .

وما استند اليه الذكرى بان ضبط الموالاة بالحفاف ، أولى من الاتباع ، لاختلافه باختلاف المكلفين .

وما عن حجة من المحققين ، بل صح المحقق الثاني بانه من امتنع بدلائل بانه بوجوب الفناحه لكان تركها مطلاً لعدم لاسبان بالمأمور به على وجهه و احلاله بهيئة الوضوء الوجهه ، وكثير من المعاصيين يوجبونها لا يقولون ، به ، وما دل على الاكتفاء بامل العسل ولو ذهب ، وما دل على الاكتفاء بالعرفه في الغسل .

• وللقول الاول وجوه .

الاول : الاجماع المحكى عن الخلاف .

الثاني : جملة من الاخبار .

منها جبراً ابي بصير والرسول المتقدمان .

ومنها صحيحه الحلبي المرويه في باب صفة الوضوء من التهذيب عن الحلبي عن الصادق (ع) اذا سقى الرجل ان يغسل يمينه فعسل شماله ومسح رأسه ورجليه ، فذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وان كان اما سقى شماله فليغسل اشمال ، ولا يعيد على ما كان نوصاً ، وقال اتيسع وضوءك بعصه بعضاً .

والمروى في الكافي في باب الشك في الوضوء في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابد بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا ، ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء تحالف ما امرت به ، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابد بالوجه واعد على الذراع ، فان مسحك الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ، ابد بما يد الله به .

ورواه التهذيب ايضاً عن الكافي ، لكنه اسقط كلمة ولا .

والمروى في الباب عن حكم بن حكيم قال سأل ابا عبد الله (ع) عن رجل سئى من الوضوء الذراع والرأس قال يعيد الوضوء ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً .

الثالث : قوله تعالى : ما عملوا ، الى آخره ، وذلك اما لان الامر للفور ، كما عليه كثير من الاصوليين ، اولاً لان الامر في الشرع له كما عن المرتضى وابن رهرة مدعين عليه الاحماع<sup>(١)</sup> ، اولاً لان الامر في خصوص الآية الشريفة له كما عن المختلف مدعياً عليه الاحماع ، اولاً لان العا الحرائث تفتنى التعقيب بلا مهله كالعاطفة كما عن الجماعة .

الرابع : قوله تعالى (( وسارعوا الى معره من ربكم )) ، وقوله تعالى : (( واستبقوا الخيرات )) .

الخامس : ان السي (ص) توصاً فان تابع وحب لقوله تعالى هذا وضوء لا يقلل الله اصلوة الاب . والاوجب حلاله وهو خلاف الاحماع اقول وما احتاره المصنف عندي هو الارب .

لما على وجوب المتابعة العرفية ، صحيحة زرارة المتقدمة المتضمنة لقوله عليه السلام ولا ، وعلى عدم العباد بطلاق التأخير الاصل والاطلاقات ، وعلى

(١) وما حكى عن المختلف من الاحماع لم احده في المختلف في هذه المسئلة . (مه)



للساد في صورة لتأخير حفاف لجميع ، الإجماع لاستبعاد من انصف ، كما  
عن ظاهر المحقق .

و حمله من لا حار ، منها رواية ابي بصير ، و رواية معاوية ، والفقهاء الرضوي  
للعقاب

وام الوجود التي اشرا لها ا ب القول فيها مباحشة نعم هي  
للتأييد صالحه ولو في لجمعة كجماع<sup>١١</sup> الخلاف و عبارة لناصره لسفومة ولا  
معارض لمحتار ، فساد للقول لابي اد ماقدمه لمحتار مفيد بلاصل و  
لا خلاف ، و ما اجماع اعليه مع هذه مصر من عرفت لى الخلاف معارض  
جماع الخلاف بل الباصرة

و ما سائر الامور فلم حد ل ب د سلا فاملا لسكر  
و ما خطه لاسمعه لمن له دس الاعتبار في رحيبة لمختار ، و عذر الجماعة  
المتأخره ابعاد به عدا ابي القول التي ، هو عدم الوقوف على كلمة ولا لاسهم  
نظرو الى الحر من س ب ب ولم يتعطوا انه رواه عن الكافي فلا بد لهم من  
لرجوع ليه د مع لاحتمال سهو في النقل اني هو كاطبيعة اثباته لالاس  
ولقد وقع لمشيخ في التهديد كسراً ، و قد في هذا الموضع حيث سقط كنهه  
ولا انوجوده في الكافي وبعد احاد صاحب الكشف في آخره في الوصية  
س ب ب و لعيره معنيك محافطتها و عدم العلة عسب .

و ينبغي التنبيه على امور .

الاول هل يصح الوصو مع تحقق الموالاة العزيمة ولو خف جميع ما

١١ وانما جعلنا اجماع الخلاف من المؤيدات لحوار لقول بوهه بمصير الأكثر  
في الخلاف حتى ان في الذكرى ان لقول بامتايعة محصر في امعدي رجه انه  
ولو حمل قوله لا يجوز على الكراهة انعقد الاجماع وان كان في صور الذكرى  
هذه مدقشة وانما جعلنا قوله (ع) تابع بين الوصو و نحوه من المؤيدات لحوار  
ان مراد من المتابعة الترتيب بل هو ابطاهر ك صرح بذلك اجماعاً وقد  
ابسطنا المسئلة في اللعاب ومن ارادها فليرجع ابي هياك قول الثاني . (ب) مه

تقدم في الهواء المعتدل ؟ كما هو ظاهر الصدوقين و سعيهما الجماعة<sup>(١)</sup> أم لا ؟  
كما قاله في اندكزي والدروس ، وحيثما ينشأ من الاطلاق المعتصد بالعمروى  
في الفقه لرصوى والمعروى في السهيد في باب صفة الوصو في الصحيح عن حرير في  
الوصو يجب ، قال فلب حرف الاول قبل غسل الذي يبيح عال حرف اولم يجب  
اغسل ما يفي . وعن مدينة<sup>(٢)</sup> العلم انه اسند الى الصادق ع الاول  
ومن ما ذكره في الذكرى حيث قال طاهر بن مويه الحفاف لا يصح  
مع لولا ، والاحبار الكثيرة خلافه ، مع امكان حمله على انصوره انتهى فائتالي  
والاول هو الاقرب

واما الاحبار التي اشار اليها في الذكرى فلم تحتسبها ، واما رويتالي  
صير ومعية فسيما محتصان بصورة المعروى وقد يقال ان عروض الحفاف بدون  
التعريض ، ان كان عند بقاء بعض العسلات فالجواب كما عرفت . وان كان عند  
تمامها فحيث فيه اشكال من حيث احتمال ان يكون الحكم بانصحه حينئذ مخالفا  
للاحماع . لان الاسكافي الفاضل بحوار الاستيفاء من بين الاصحاب . يظهر  
انه لا يقول بانصحه في هذه الصورة . انه مذهبه انسراط وحوو البله على جميع  
الاعضاء الانصورية ، وهما لانصوره . والصدوقين فائتين بانصحه حال الحفاف  
مع الاشتعان . فعلى الوصو . ثم يظهر ان مذهبيهما انصحه مع بروج الاستيفاء  
يضا . لان كلام علي بن مويه على ما نقل في الفقه . محصور على ما نقل في  
عند الحفاف . مع ان الصدوق اطلق القول بان لا يحدد الماء للمسح . فحيثما  
الاولى في هذه الصورة اعادة الوصو حوبا لمخالفة الاحماع .

الثاني يستفاد من كثير من اصحاب ان حفاف جميع ما تقدم باعتباره  
التراخي اما يكون مطلقا . ان كان اسهوا معدلا . ولا فلا . وربما ساقبه موثقة

(١) ومبهم المدارك وهو المشارق واستقبح والرياض كما عرفت شرح  
المفاتيح . ( منه )

(٢) وهذا الكتاب للصدوق . ( منه )

ابن بصير المتقدمة المتصلة لقوله ((ع)) : فان الوضوء لا يتبعه ، واما وحسب  
البلل حساً فهو كاف في صحة الوضوء ولو كان بحيث لو اعتدل الهواء لحف ،  
وفاقاً للجماعة ، وفي الذكرى وتقييد الاصحاب الهواء بالمعتدل لا حراج طرف  
الافراط في الحرارة .

الثالث : قال بعض مشايخنا لو حف في اثنا عشر جميع ما سبق عليه  
لم يقدح كما هو ظاهر الاصحاب .

( و ذوالخبيرة ) وهي في الاصل كما صرح به غير واحد ، العيدان والحق  
التي تشد على العظام المنكسرة ، وفي حكمها ما يشد على الخروح والقروح او  
يطلق عليها او على الكور من الدوا ، انما ، كما صرح به البعض .  
مرادهم بالخبرة هنا المعنى العام الشامل للمذكورات .

( يبرعها ) ان امكن ، وكانت على محل المسح لوجوب الصاق الماسح  
بالمسوح ، وان كالت على محل الغسل وامكن السرح والعس ، بتحير بين  
ان يبرعها .

( او يكرر الماء ) عليها ( حتى يصل الى البشرة ) و يحرق عليها على الوجه  
المعتبر وفاقاً للمحقق والدروس ، خلافاً للتذكرة بتعين السرعة خاصة كما عن طاهر  
الجماعة<sup>(١)</sup> والاضهر عندى التحيير بين المذكورين ، والعس في الماء وفاقاً  
للجماعة ، التفاتاً الى الاطلاق السالم عن المعارض .

وادعاء الدخيرة ما يصراف الاطلاق الى ما كان حالياً عن الحائل ، غير وجهه ،  
كقوله بعد المذكور والا لزم حوار الاكتفاء به وان امكن السرعة ، وانما هو انهم  
لا يقولون به الا ان يقال هذا مستثنى بالاحتماع ، انتهى .

اذ كيف يستمع دعوى ذلك مع دهاب الاكثر كما صرح به البعض الى  
التحيير في المفروض ، هذا مصافاً الى حواز القول باحتصاص السرعة بالتذكرة

(١) ومنهم السهابة والفقيه والخلاف والتحرير والتمهي ومختصر النامع . (مه)

بناءً على قوة انصراف ظاهر الجماعة الموافق له إلى العلب، وهو صورة عدم  
التمكن من الغسل إلا بالفرع .

وبذلك ظهر القول على إطلاق الأمر بالفرع الواقع في صحيحة الحسن  
الآتية بعد الفس الآتي، نعم الإحوط مراعات الفرع أن أمكن وإن لم يمكن و  
أمكن العسل بالعسل أو التكرار فیتعين العسل . وليس له المسح على الحبيبة  
عملاً بالإطلاق، وبما مر في التهذيب في زيادات باب تطهير الأشياء في  
الموثق عن أسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكسر ساعده و  
موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يمسح عليه لحال الجبراء أخبر كيف يصح  
قال إذا أراد أن يتوضأ فيضع الماء فيه ماءً و يضع موضع آخر في الماء حتى  
يمس الماء بي حله وقد أحرأه ذلك من غير أن يحله .

هذا كله أن تمكن من العمل ولا مسح عليها، إجماعاً كما في الخلاف و  
ظاهر المشي و التكرار والتحرير وفي الذكرى في الخلاف عنه، عملاً بالمعتبر  
كما مر في زيادات باب صحة الوضوء في الحسن<sup>(١)</sup> أو الصحيح عن كليب  
الأسدي عن الصادق عليه السلام عن الرجل إذا كان كثيراً كيف يصح بالصلوة  
قال أن كان يتخوف على نفسه فليمسح على خائضه وليس .

و ما مر في المكان في الحسن عن عبد الله بن علي بن مولى آل سام عن الصادق  
عليه السلام، قلت له عثرنا فاقطع طعري فحصب عني أصبعي مراراً فكيف  
أصع بالوضوء ؟ قال يعرف هذا وأشبهه من كتاب الله عز وجل قال الله ما  
جعل عليكم في الدين من حرج أمسح عليه .

وفي الذكرى بعد نقله قد سألنا عن علي بن حور الاستنباط الأحكام لشرعية  
من أدلتها التفصيلية .

و المراد في المكان في الصحيح على الظاهر عن الحسن بن علي الوشاء

(١) والتوريد لمكان كليب . (منه)

قال سئلت ابا الحسن (ع) عن الدواء اذا كان على يدي الرحم ايجريه ان يمسح على طي الدواء فقال نعم يجريه ان يمسح عليه .

والمرؤى عن تفسير العياشي عن اسحق بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين عن الحسن بن زيد عن ابيه عن عبي بن ابي طالب (ع) عن رسول الله (ص) عن الحيض تكون على الكسر كيف يتوضا صاحبها وكيف يعتسل اذا حسب قال يجريه المسح عليها من الحباية والوضوء . قلت فان كان في يدي يخاف على نفسه ان امرع اسماء على حسده . فقر رسول الله (ص) ((ولا تغسلا انفسكم ان الله بكم رحيم)) .

والمرؤى عن العفة الرضوي ان كان بث في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحة او دما ميل ولم تؤذ ث محلها و اعسلها . وان اخرجت حبها فامسح على لحباث و القروح ولا تحلبها ولا تبعث بحراحت

وقد يروى في الحباث عن الصادق عليه السلام . فان بعسل ما حولها . والمرؤى في التهذيب في المكان المتقدم في الصحيح عن ابي طي عن الصادق (ع) عن الرجل يكون به القرحة في راعه او نحو ذلك من موضع الوضوء . فيعصبها بالحرفة ويتوضا ويمسح عليها اذا وضوء . فقال ان كان يؤذي الماء فليمسح على الحرفة . وان كان لا يؤذي فيسرع الحرفة ثم ليعسلها فان وسألته عن الحرح كيف يصنع به في غسله قال اعسل ما حوله .

ولا يقوم في مقابل المختار دليل هذا الخبر والرضوي . كما يروى في الكافي في باب الحباث في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الكسر يكون عليه الحباث او تكون به الحراحة كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الحباية وغسل الجمعة قال يعسل ما وصل اليه مما ظهر مما لم يمس عليه الحباث . ويدع ما سوى ذلك مثالا يستطيع غسله ولا يسرع الحباث ويبعث بحراحتة .

والمرؤى في الباب أيضاً في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن الصادق (ع)

عن الجرح كيف يصنع به صاحبه قال يغسل ماحوله اذ الحاص ، اعنى ما در على  
المحتار من الاحبار ، مقدم على العام .

هذا مصافاً الى قوة حمل قوله ((ع)) و يدع ما سوى ذلك ، على انه يدع  
عسله التفاتا الى السيار ، ولا يلزم من ترك غسله عدم مسحه ، اللهم الا ان يتمسك  
حينئذ بالسكوت فيدفع بها مر .

والى ظهور خبرى الحلبى وعبد الله فى الجرح المجرى .

والى انا لولمنا ظهور دلالتها على خلاف المحتار بظهور قوى ، فلا ريب  
فى تقديم الاحبار الدالة على المحتار ، لكان الاجتماع المحكية المعنوية  
بالشهرة العظيمة القريبة من الاجتماع بل لعلها اجماع فى الحقيقة ، ولا عبرة  
بميل جماعة<sup>(١)</sup> من متأخرى المؤرخين الى حوار الاقتصار على غسل ماحولها ، مع  
اعتراضهم بعدم وحدان المخالف .

واما نسبة الخلاف الى الصدوق فى العمية المفتى كالرصى المتقدم ، و  
الى الكاظمى الراوى بحبرى عبد الرحمن وعبد الله المتعديين ، فعليه مناقشة سيما  
الثانى قد روى خبرى الحلبى وعبد الله على المتقدمين ، ومن هنا ترى المصنف فى  
التذكرة انه قال بعد نسبة وجوب المسح الى علمائنا اجمع ولا نعرف فيه خلافاً  
لأن عنيفاً ((ع)) قال انكسرت احدى ردي ، فسألت رسول الله (ص) عن ذلك  
فأمرنى ان امسح على الجباير ، قال والرد عظم الدراع .

وبالحملة لاشبهة بحمد الله فى المسئلة مع كون المحتار هو الا وفسق  
بالاحتياط فى العبادة .

### فروع

الاول : اذا كان الكسر وما فى معناه<sup>(٢)</sup> مجرداً ، فالاظهر جوار الاكتفاء

(١) كالشارحين اعنى المقدس والمحقق والسيد فى المدارك والمعاتيب كما عن  
السيد نعمه الله الجرايرى - ( منه )

(٢) كاللجرح والقرح - ( منه )

يعسل ما حوته عملاً بصحيحة عيد الله من سائر اعتقده وبه بل صحيحة اهل  
الاعتقده المتعانتاً الى السكوت وتأخير المسائل خلاف الاصل وفاء للجماعة  
حلاً للدروس<sup>(١)</sup> كما عن السهيد الاحكام بحيث يمسح عليه بما مع الامكان  
والا يوضع عليه شيء وي مسح عليه .

والله ما من بعض منايحاً مستدلاً بان فيه تحصيلاً للاقرب من الحقيقة  
لنصف العسل اياه فلا يسقط بتعد راحله  
وفيه ما ترى مع ان العسل ليس دالاً عليه باحدى من الثلث واموال احباط  
وضح

ومن ان كرى وليستف موضع حرفه ملوله حوته للتأخر الى لهما  
فيستصراو بحسن ، ولو خناح الى معين وحب وبه حرة ممكنة .

#### تذنيب :

على المختار من عدم وجوب الوضوء ثم المسح فهو يجب المسح عنه اذا  
وضع ام لا . وحيث سائر من اطلاق لأمره بالمسح فالاول ومن لم يمسح  
مهما المسح على الحرفه انى يكون من ضرورات الخرج فالثاني . وبعبارة الاقرب  
والاحبط لا يثبت وكذا القول سبلاً عاماً . اشد حرفة بعد " ثم يتعسف  
عنها ولم يحسبها ، ولكن لعن الاقرب فيه المسح مع كونه احوط

الثاني . ان كانت الحيرة في محل المسح . ويمكن من اسرع والا يبان  
به ويجب لا سائر عملاً باطلاق وان لم يتمكن من اسرع ويكرر الماء بحيث  
يصل الى السرة فعليه مسح بالاحمد مع المحقق والمحقق في بعض معائير  
عن جماعة ومخلة من الاحمار لاعتقده . وان لم يتمكن من اسرع وتمكن من تكرار  
الماء ، فعن طاهر الاصحاب وجوب المسح عليه خاضع من غير وجوب التكرار  
وهو الاظهر عملاً باطلاق حقه من الاحمار المستعمدة حلاً بالجماعة ويجب التكرار

(١) واختاره المصابيح ايضاً . (مه)

لان الميسور لا يسقط بالمعسور، وفيه نظر، وان استدلوأ باطلاق موثقة عمار  
المتقدمة في قبيل المتن فيجب عليها ما صرامها الى غير محل البحث. (١)

الثالث : اذا وجب المسح على الحبيزة وكان طاهرها بحسب، فقد صرح  
الجماعة بوصح شيء طاهر عليها ثم المسح عليه، بل لم اطلع فيه على مخالف،  
بل في العد، رث على الخلاف عنه، وعن المعتصم وغيره حكايته عن الاصحاب، و  
عليه ولا الالتفات بما احتمله في الذكر من الاكتفاء بعسر ما حولها، وفي المشارى  
الاحتياط انتام ان يسمح اولاً على الحرقرة المحسة ثم على الحرقرة، لطاهرة فوقها،  
لاطلاق الامر في ابروائه واشتراط الطهارة عبر واضح، ومسند عسوان يكون  
اجماعاً، وانما مشكل اشهى، وما يبينه للاحتياط وحيه .

الرابع : لا يجب احراق الماء على الحبيزة الكائنة في محل غسل بحيث  
يصدق اسم العسر، بل يكفي مطبو المسح وفقاً لطاهر الاكثر عملاً بالاطلاق، و  
عن النهاية الاحكام احتمال وجوب كل ما يسمى عملاً، وعن الكشف انه قواء، و  
لا وجه له يعتقد به .

الخامس : ان كانت الحبيزة في محل الغسل فهل يجب استيعابها  
بالمسح كما قاله الجماعة (٢) ام لا كما قاله ابيه اخرى (٣) وجهان يمشآن من  
اصالة اشرك البديل مع المعدن منه، ورواية كلب المتقدمة الامر بالمسح على  
الحبائر وانحكم معلو على العام بنيت لجميع حرركاته، وعليه مثبت الاستيعاب  
ولو في الحملة والمعمم الاحماع المركب فالاول .

ومن الاطلاق مع عدم ظهور المقيد، ان لادلين على الاصل المتقدم و  
يجوز المسح بكون جمع الحبائر باعتبار تعدد الاحشاش، كيف والحشية الواحدة  
لا تسمى حبيزة كما يرشد اليه عدم حكمهم بوجوب استيعابها اذا كانت على محل

(١) سيما بعد الالتفات الى تضمينها للماء الحديد (مه)

(٢) وسهم الفاصلان والدروس والمسالك والمشارى والرياض (مه)

(٣) ومنهم المعاتيج والذكرى والذخيرة كما عن المسوط (مه)



المسح قالتاني .

ولعله الاقرب ، ولكن الاول هو الاحوط .

واما الحلق والفرج اللازمين مع الحبيرة فلا يجب مسحهما بلاشك .

واما جرح هذا من النزاع بين الفائيين بالاسميعة وعدمه ، كما عرفت

بعض الاعلام فهو خطأ محض .

السادس . لو عبت الحيائر جميع الاعضاء مسح على الجميع وفقاً لجماعة

عملاً بالعموم كما في الرياض . والتأمل في شموله لتحل البحث ليس في مقامه .

ليس مطلق العلية ما عا على الاستدلال بالعام .

نعم لو كانت مألوفة الى درجة العهدة . وانى مرنة مرددة للدهن بان

المرد من العام من الطيعة او انفراد العاقل بحيث لا يريد احدا الطرفين على

اخر . لكان الحمل على المعهود في الاول وحدها ، لمكان مهم المعروف كما لا يحكم

بالشعور بل عرف الدار في الناس . لو حوت لاقتصار فيها حاله الاصل على اقتدر

المتين . اذا تأسس في سنة مالم يعلموا . ولكن فيما نحن فيه لم تبلغ العهدة الى

شيء من الدرجتين ، وغايه الامر ان ثبت في ملو عنها الى درجة الاحيرة . ومجرد

ذلك لا يصلح لان يرجع ايدي عن بعض العام . وبت واضح وعليه بناء الفقهاء

العقلاء في محاوراتهم هذا في المطلق

وما في العموم اللغوي كما تضمنه بعض الاحبار المتقدمة فليس لهذا

التأمل وجه صلاً لمكان شموله للعرف البادر . وما يؤيد المختار ان الامر دائري

الوصف والتيمم والاوان اقدم استعانة الى مفهوم قوله ان لم تجدوا ماء فتيمموا

المقام هو واحد للماء .

السابع . لا يشترط طهارة ما تحت الحبيرة ولو تعدر تطهيره عليه

المسح كما صرح به غير واحد . بل لم يجد فيه مخالفاً ، وعليه يدل الاطلاق .

الثامن . ان تحاور الحبيرة بما لا بد منه حار المسح على ذلك الرايد .

كما صرح به غير واحد حملاً لاطلاق الامر بالمسح على المسح المتعارف . وان

تجاوزت بما فيه بدّ فلا يجوز ذلك فعليه المراجعة ثم العسل ، عملاً بما دل على وجوب العسل ، فلو وضع على غير محل الحاجة وتعدت الازالة مسح عليه ، و هل يعيد ماضى بذلك الوصو<sup>١</sup> فيه نظر من تعريضه وامتناله ، كذا في الذكرى ، وفي التذكرة الوجه الاعادة ان شرط في الوصو<sup>٢</sup> والا فلا .

اقول : ويمكن التفصيل بان الوضع هل كان قبل دخول وقت العبادة ام لا ؟ وعلى الاول هل كان السرع في اول وقت العبادة ممكناً ام لا ؟ وحكم في الأخير بعدم وجوب الاعادة دون الاول ما مبهم .

وفي الذكرى بعد ما تقدم عنه ، ولا اشكال عندما في عدم اعادة ماضيه بالجائز في غير هذا الموضع .

اقول : وظاهره دعوى الاجماع في عدم اعادتها في غير هذه الصورة ، وهو كذلك كما صرح به البعض .

وفي اعادة الوصو<sup>٣</sup> قولان اقربهما لعدم لما تقدم في مسئة المسح على الحف .

العاشر : الاظهر عدم وجوب تقليل الحوائث ، عملاً بالاطلاق وما للمحك عن النهاية الاحكام بعد الاستشكال فيه ، وظاهر بعض<sup>(١)</sup> مشايخنا التوقف ولا يحصرني له وجه يعتقد به .

الحاشي : صرح في التذكرة والذكرى بأنه لو كانت الحوائث على موضع التيمم ولم يتمكن من برعها مسح عليها واحراً ، ولم يقل في ذلك خلافاً ، بل ظاهر الاول يومى بدعوى الاجماع حيث قال بعد ان سب الى اهل الخلاف اعادة ماضيه بما لفظه ، وعندما لا اعادة عليه لانه معن الأمور به و حرج عن العهدة ، لما ثبت من ان الامر للاحرأ ، انتهى .

اقول : ويعمد السطل اصاله بقاء التكليف بالصلوة ، وتوقعها على الطهارة

(١) وهو الرياض - ( منه )

و انحصارها هنا في ذلك و اطلاق رواية كليب المتقدمة

**الحادي عشر :** اذا لم يكن الكسر وما في معناه في مواضع تطهاره يكن يتضرر بسبب عسر اعضاء الطهارة او مسحها فعليه حينئذ ان يتيمم بلا اشكال و كذا اذا لم يكن في المواضع الكسرة والجرخ والقرح لكن عرس عليها وجع يتضرر باستعمال الماء ولو كان حاراً وفي استحمام كوجع العين مثلاً من عيه يتيمم و في الحيرة اذا كان العضو مريضاً لا يجرى فيه حكم التحجير بل لابد من التيمم و جعن الشيخ في الخلاف و المبسوط الجمع بين التيمم و عرس ساقى اخوط انتهى و كذا اذا اعتب التحجير للأعضاء و يتضرر بالمسح من عيه اسم كما صرح به الجماعة ، ولا يؤمر بالحائض المرد بوضع حائل و لمسح عيه من عيه يتيمم كما صرح به غير واحد بنفق ما نقل على استحباب حكم الحيض في المذكور و اما اذا كان لعضو مريض ما طلى عليه حكمه حكم الحيض لرواية الوشاء المتقدمة

**الثاني عشر :** صرح غير واحد بان العمل كالوضوء في حكم الحيض قبيح وهو ظاهر الاصحاب بل في المسهي عيه الاجتماع حيث قال لا يرى بين الطهارة الكبرى والصغرى وهو قول عامة العلماء لان الضرر بلحقها بمرمها اقول وعليه يدل جملة من الاخبار المتقدمة و مسهب المروى ، و روايه عبد البرحم ، نصريحان في ذلك ولو في الحيلة والمعم لمركب ومنها اطلاق رواية كليب و رواية الوشاء و رواية عبد الله بن سنان ، و مقتضاها كاطلاق لغوى و صريح غير واحد العمل بالحكم التحجير مطلقاً ولو تمكن من التيمم و عليه مما في حقه من الاخبار كالمروى في الشهاب في باب التيمم في الصحيح عن داود بن شرحان عن الصادق (ع) في الرجل يصيبه الحيض و به خروج و قروح او يخاف عى نفسه من السرد فقال لا يعنسن و يتيمم وفي باب الموى عن محمد بن مسلم عن جد هما (ع) في الرجل يكون

(١) أى اعضاء الوضوء ، (٢) منه

به القروح في حده فتصيبه الحباية، قال يتيم \*

وفي الباب عن محمد بن مسلم عن الأقر (ع) عن الحنف يكون به القروح،  
قال لا بأس بأن لا يغتسل يتيم \*

وفي الباب عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق (ع) يؤم  
المحدور والكسير إذا أصابتهما الحباية \*

وفي الباب في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن الرضا (ع)  
في ابرحل يصيبه الحباية و به قروح او خروح او يحاف على نفسه البرد قال لا  
يعتسل يتيم \*

وفي الكافي في باب الكسير عن محمد بن مكي وعمره عن الصادق (ع)  
قيل له ان ملأ أصابته حباية وهو محدور فمسلوه ماب ، فقال مثلوه لاسأروا  
الا يعموه ان شفاء العي السؤال \*

وفي الباب عن حمزة بن إبراهيم الحميري عن الصادق (ع) ان اسبي  
(ص) ذكر ان رجلا أصابته حباية على جرح كان به فامر بالمسل فاعتسل فُكّر (١)  
فما قال رسول الله (ص) قتلوه قتلهم الله اما كان دوا العي اسوال  
وفي الباب عن علي بن أحمد رفته عن الصادق (ع) عن محدور أصابته  
حباية، قال ان كان احب هو فليعسل وان كان احتلم فليتيم \*

والمروى عن دعائم الاسلام ومن كات به قروح او علة يحاف مسبا على نفسه  
يتيم \*

محمود (٢) على ضرورة عدم التمكن من استعمال الماء مطلقا ، كما يمدى  
بذلك بعض اشاراته \*

والحاصل ان التعارض بين الاحبار المشار اليها العموم من وجه و

(١) الكرار كعرا ب داء يتولد من شدة البرد ( منه )

(٢) خير لما \* ( منه )

الترجيح مع المحار<sup>(١)</sup> لفتوى الاصحاب ، ولا اعتداد بعبارة الشيخ في  
المبسوط في بحث النتم سيما بعد الالتفات الى ما قاله في بحث الوضوء ، و  
في المشارق ، اذا كان الكسر وما في حكمه في موضع الطهارة وكان عليه حبيزة  
صاهرة فظاهر ان الحكم بوجوب الطهارة انما يثبت في هذه الصورة اجماعاً ، انتهى  
هذا ، وما الى حوزة نقول بان التعارض بين هذه الاخبار ، وبين  
حمية من الاخبار لدلالة في الحبيزة العموم انطبق بعد الالتفات الى ما  
قدمناه من الدليل على اتحاد حكم الحيائر في امائة ، وبذلك لا يرد هذا الخبر  
بمقدمة ، بل بحوال الفروع المخردة ، والمحدودة ، مطلقة وحتمية من الاخبار المتقدمة  
هناك ، مختصة بالمشدود ، فامعند حاكم على انطبق سيما بعد اعتداد بمقام  
وعنه فمضى هذه الاخبار الامر بالنسبة في المخردة وصحيفة عبد الرحمن  
المتقدمة بعد الالتفات الى نص السؤال بقوله او يكون له الحراجه المعتقدة  
بصحيفة عبد الله بن سنان المتقدمة ، كانه في رده ، بناء على اعتقاد هذا بظاهر  
لفتوى فمحمل الاخبار لامة بالنسبة ما حملناه عليه ، ان هو قرب ، لمحمّل  
بعد الالتفات الى لمؤلفات لندهره منها ، والاخوط اجمع بين انطهارين  
سيما في نفس ومما انما كانت الحبيزة طلاء او لصوقاً ، وان كان الاطهر  
عند تحقق الاجماع في اسركتهما مع الحبيزة في الاحكام وجود وعدمها كما  
اشرنا اليه في اول المسئلة .

(١) فان في المبسوط في بحث السهم ومن كان في بعض حسده وبعض عضائه  
ما لا ضرر عليه والباقي عليه ضرر في ايضال اما اليه حار به السهم ولا يجب غسل  
العضد ، ان صححة وان عملها وتيم كان حوطوا كان الاكبر صححوا ، عبد الوهاب  
في بحث الوضوء ، وان كان على بعض الوضوء حديد وخرج وما سبها وكاتب حرمه  
مشدود فان مكته برعها وان لم يمكته مسح على الحديد سواء وضع على ظهر او  
عبر ظهر والاخوط ان يسعروا جميعه وان نسا من مكته غسل بعض الاعضاء و  
تعد في لدني غسل ومكته غسله ومسح على خايل ما لا يمكته غسله وان امكته وضع  
العضدان في عليه الحمار في اما وضعه منه ولا مسح على احد يركب احكم عن المبسوط

(وصاحب السلس) وهو الذي لا يتمكن من استئساك بوله (يتوصاً لكل صلاة) على المشهور عملاً باطلاق ما دل على ناقضية البول، خرج منه الواقع من الصلوة الواحدة بالدليل ولا دليل على خروج سائر الأمراد فليحكم بعبثي الاطلاق خلافه للبسوط فيجوز له ان يصلي بوضوء واحد صلاة كثيرة، واليه قد مال بعض المحققين مستظهراً بأن مراد الميسوط منع كون القطرات الحادثة في أثناء الصلوة حدثاً، لا البول الذي يبوله بارادة وقصد، وما استطهره فهو الاظهر عندي.

ولهذا القول ما رواه التهذيب في باب الاحداث في الرياءات في الموثق عن سماعة قال سألت عن رجل احده تظير من مرجه امامه واما غيره، قال فليصع خريطة وليتوصا وليصل فاما ذلك بلا اهلابة ولا يعيدن الا من الحدث الذي يتوصا منه.

وفي آخر هذا الباب عن الحلبي عن الصادق (ع) عن تظير البول قال: يجعل خريطة اذا صلى.

وفي الكافي في باب الاستبراء في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن الرجل يحترق البول ولا يقدر على حبسه، قال فقال لي اذا لم يقدر على حبسه فالله اولى بالعدر، يحمل خريطة.

واما المساقشة في الاول سداً بالاصار، ودلالة يان غايته المعصوم عما يتحد في أثناء الصلوة لا بعدها، اذ البول من الحدث الذي يتوصاً بغيره. اما الاول فلهللة العصر الماسة عن السؤال غير المعصوم (ع).

واما الثاني فلان الظاهر من قوله الامس الحدث، الى آخره، حصر الاعادة في الحدث الاحتيازي المتعارف، ومعنى كون القطرات البولية ناقضة، كما ينادى بذلك تعريض موله ولا يعيدن، وعدم تصريحه بوجوب الوضوء لكل صلاة، مع اقتضاء المقام له.

وبهذا ظهر الجواب عما يورد على الحبرين الاخيرين، بان عدم التعرض

يلشوق ليس ليلاً<sup>(١)</sup> على عدمه ، هذا ، وفقاً الى برهمن قوله فائله اولى باعداد  
 باعدم ، وعليه ولاوجه للتمسك باطلاق ما دل على نافية قبول ان لمعقد حاكم  
 عليه مع حوار لقول بعدم انصراف الاطلاق الى نحو المقام ، وعليه فيبقى في  
 لعدم استصحاب صحة الوضوء لسبق فصله عن الاحراز ، واما القول بصحة  
 التمسك بالاستصحاب ، حصل السلس بعد الوضوء تراجع للحدث وبعد مهارة  
 حصص في انشائه بما ، على التمسك باصاله بما ، لمع من الدخول في الصلوة ،  
 انتقال الى ان العذر لمخرج منها اما هو بالنسبة الى الصورة الواحدة ، فلا  
 يعني من الوجع ، فكان الاجتماع المركب وليس نفسه معنى محصلا ، نعم يمكن  
 بملاحظة ان يعارض استصحاب صحة الوضوء مع صانه بما ، الدعية ، لكن  
 يمكن دفعه بان الاول موضوعي وهذا حكمي ، والاول مقدم على الثاني لانه  
 الجمع كما نحن فيه .

وما يؤيد هذا القول ما رواه احمد بن محمد بن ابي اسحق في كتاب ما يقص الوضوء  
 في الصحيح عن جرير بن الصاري ، (ع) انه قال : ان كان الرجل يقطر منه البول  
 والدم اذا كان حين الصلوة ، اخذ كيسا وحسن فيه مطب ثم غلغه عليه وادخل  
 ذكره فيه ثم صلى فيه . مجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ، يؤخر الطهر ويعجز  
 العصر ، بان و فائتين و يؤخر المغرب و يحسن العشاء بان و فائتين ، و  
 يفعل ذلك في الصبح .

د عدم عجزه بتحديد الوضوء بكل صلاة يومي بعدم وجوبه كذا ، وانه  
 يومي ، ايضا كلمة يجمع

وعليه فمقتضاء حوار الجمع بين الظهرين وضوء و كذا في العشائين و  
 يتوصاً للصبح ، وليس انصرافاً للاكتفاء بوضوء للطهرين في العشائين و في  
 غيرهما

(١) ب الاصل عدم تأخير البيان وان شئت فقل ترك الاستعصاء ببقية العموم  
 في المقال . (مه)

وعليه فما اختاره المصنف من المنتهى والشارح المقدس وتلميذه في المدارك بانه يجمع بين الظهريين بوضوء وكذلك في العشائين ويتوصاً للصبح ، عملاً بهذا الخبر مما لا حاجة فيه بعد الالتفات الى ما عرفته ، من وجود دليل على جواز الاكتفاء بوضوء واحد ما لم يحدث على السج المتعارف ، ادلة تعارض بينهما حيثئذ

نعم لو منع دليل المبسوط وقيل بان الاصل في كل يوم باقصيته حتى في نحو المقام ، عملاً بالاطلاق ، او قيل بان مقتضى قوله تعالى اذا قمتم الى آخرة ، وجوب الوضوء لكل صلوة .

لكان قولهم في التمسك بالخبر المشار اليه وجه ، لكن في الاولين ما عرفته ، وفي الثالث عدم تسليم العموم الاطلاق في كلمة اذا ، التي هي من اداة الإيهام بحيث يشمل لنحو المقام أولاً ، وتفسير المتنوعة المتقدمة في المباحث اسابقة له بان المراد اذا قمتم من النوم ناسياً ، هذا مصافاً الى ان من اراد القيام الى صلوات متعددة وتوصاً للجميع بوضوء واحد واثني بها جميعاً مكتفياً به ، يصدق عليه عرفاً انه امثل قول الله تعالى اذا قمتم الى آخرة ، او الامر لا يعيد التكرار . وبالجملة ما اختاره شيخ الطائفة في المبسوط قوي بحسب الدليل ولكن الاحوط متابعة المشهور فلا يبغي العدول عنه ، سيما بعد الالتفات الى بادرة قول المبسوط حتى ان صاحبه في الخلاف وافق المشهور .

هذا كله فيما اذا كان التقطير مستوعباً للوقت .

واما اذا حصل له فترة تسع الصلوة في آخر الوقت ، فهل يجب التأخير كما ذهب اليه الجماعة من غير خلاف <sup>(١)</sup> طاهر اجدد ام لا ؟ وجهان والاول هو الاحوط .

وهل يجب المبادرة الى الصلوة بعد الوضوء كما صرح به المدارك ام لا ؟

(١) ويظهر من الشارح المقدس ميل ضعيف الى الثاني عملاً بعموم ادلة اوقات الصلوة وكون العذر موحياً للتأخير عند الميقن . ( منه )



وجهاً والاول هو الاحوط .

و يقتضى الروايات وجوب تعليق الحريطة و يجعل فيها قطعاً ، كما فى  
صحيحة حريز .

وهو يجب تعبير الحريطة و تطهيرها لكل صلوة ام لا ؟ كما قاله غير  
واحد وجهاً (١) .

والذى يظهر من صحيحة حريز عدم الوجوب فى التطهير مع الجمع و  
كذلك فى العشائين ، ولكن الاحوط التعبير و لتطهير لكل صلوة .  
(وكذا المبطلون) وهو من به دأب النطنج ، والمراد هنا من يعتريه الحدث  
من عبط او رجع بحيث لا يمكنه الاحتفاظ ، فانه يتوضأ لكن صلوة بلا خلاف اجده ،  
وربما يظهر من الدروس كون المبسوط مخالفاً هنا ايضاً ، ولكن صرح فى مشرق  
بعدم اطلاعه عليه و استدلل لذلك باطلاق ما دل على חדثية الغايط خرج منه  
اصولة الواحدة ولا دليل على خروج سائر الامراد  
وفيه نوع مماثلة ، ولكن الاحتياط مما لا يسمى تركه سيما فى نحو العقام ،  
هذا اذا كان حدثه مستمراً .

واما اذا شرع فى الصلوة فمطهر اثم طهر الحدث فى الاشياء معر المعظم  
انه ينظف ويبيى وذهب النصف فى التذكرة والمحتف الى انه لا  
يمكن من تحفظ نفسه بمقدار زمان الصلوة فانه يتطهر ويستأنف الصلوة ، وان كان  
دائماً بحيث لا يقطع فانه يبيى على صلوة من غير ان يحدد وضوء .  
للمشهور المروى فى التهذيب فى اواخر زيادات باب الاحداث عن محمد  
بن مسلم عن الباقر (ع) صاحب البطل العالى يوضأ ثم يرجع فى صلوته  
فيتم ما بقى .

وفى النهاية فى باب صلوة المريض عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) .

(١) كالروى والدخيرة فى بحث الاستحاضة . (مه)

صاحب اليطس العالب يوصاً و يبيى على صلوته .

و فى الكافى فى باب الصلوة الشيخ الكبير عن محمد بن مسلم عن ابي اقر  
عليه السلام عن المبطور ، فقال يبيى على صلوته .

و للنصف ان الحدث المذكور بقص الطهارة لا بطل الصلوة ، لأن من شروط  
الصلوة استمرار الطهارة ، و فيه منع كون الاستمرار من الشروط حتى فى بحر  
المقام ، و الاحوط الاعاده بعد الاتمام ، هذا اذا لم يستلزم التطهير واحد من  
قواطع الصلوة ، والا فلا يظهر البطلان .

(و يستحب) للموصى (وصح الائم) على اليمين ان كان ما يعترف منه  
باليد ، فانه الاصحاب كما فى الذكرى وغيره ، و عن اتحريراته مذهب الاصحاب  
محتملاً بانه امكن فى الاستعمال ، و مفضاه وضعه على اليسار ان كان صبي الرأس  
محتاجاً الى الصب فيه ، كما عن الجماعة ، و لم اجد على ذلك مصابيل عن  
النبي (ص) ان الله يحب الميامن فى كل شئ .

و روى ان النبي (ص) كان يحب التيامن فى ظهوره و تمنعه و شأنه كله .  
ولا ينافيه المروى فى الكافى فى باب صفة وضوء رسول الله (ص) ، ففى  
الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) ، الحاكي لوضوء النبي (ص) و فيه قد عاقبت  
فيه شئ من ما تم وضعه بين يديه الجبر ، ان ذلك اما البيان الحوار ، و صدر على  
سبيل المحار ، اذ الوضع على اليمين يطلو عليه هذه العبارة كثيراً ، و الاول احوذ .  
(و الاعتراض بها) وهو مذهب الاصحاب ، كما عن التحرير ، و عليه يدل  
المروى فى باب الموادر الواقع فى آخر كتاب الصلوة ، من الكافى فى الصحيح ،  
عن ابن اذينة عن الصادق (ع) فى حديث المعراج ، و فيه قدسى رسول الله  
(ص) من صاد ، وهو ما يسيل من ساق العرش اليمين ، فلعلى رسول الله (ص) ،  
الماء منه اليسرى ، فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمين .

هذا مصاباً الى الوضوءات الميامية ، هذا بالمسألة الى غسل الوجه و  
اليدين اليسرى مما لاحقاً فيه .

وأما اليمس فليأخذ بها ثم ليصب في اليسار ثم ليعسل به اليمس ، كما  
قوله الأصحاب ، على ما قاله في الذكرى وحامح المقاصد والمشارك .

وعليه يدل خبر محمد بن مسلم المروى في الكافي في باب صفة وضوء رسول  
الله (ص) ، عن الباقر (ع) الحاكى لوضوء النبي (ص) ، وفيه ثم أخذ كفاً آخر بيديه  
فصبه على يساره ، ثم غسل به ذراعه اليمين .

وخبر زرارة وكبير المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن الباقر  
الحاكى لوضوء النبي (ص) ، وفيه ثم عمس كفه اليمس في الماء فاعترف بهما في  
الماء ، فغسل يده اليمنى الخبر .

وأما ما ورد بانه (ع) أحد ما ليري فعسل اليمس ، كرواية زرارة المروية  
في ابواب المتقدم وبحرف ، فاما هو لبيان الحوار كما في الرياض .

(والتسمية) إجماعاً كما حكاه غير واحد <sup>(١)</sup> عملاً بالمروى في الباب . في  
الريادات في الصحيح ، عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن الصادق (ع) ،  
أن سميت في وضوء طهر حسدك كله ، وإذا لم تسم لم يظهر من حسدك إلا  
ما مر عليه الماء .

وفي المكان عن ابن بصير عن الصادق (ع) ، بهذا المضمون .  
وفي الباب في الريادات عن عيص بن انقاسم عن الصادق (ع) من ذكر  
اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل .

و يقتضى الإطلاق انه لو اكفى بسم الله لأحراه ، كما يرشد إليه المروى في  
الكافي في باب النوادر الواقع قبل ابواب الحيض ، عن محمد بن قيس عن  
الباقر (ع) عن اسمي (ص) ، وفيه أما وضوءك فثأداً وضعت يدك في الماء فك  
ثم قلت بسم الله ، تأنث منها ما اكتسبت من الذنوب الخبر  
يكن رواء النهاية في باب مسائل الحج ، وفيه بسم الله الرحمن الرحيم ،

(١) كالذكرى والمشارك يدل عن الجماعة . (مه)

على ما في المسح ، المعتمدة ، وإن كان في بعض المسح كالكامي ، وكيف كان فلا  
صير في السحتين

فيحور ، لقول علي الوضيين ، وإن كان لا فصل العمل بالعمري في  
التهديب في باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر عليه السلام ،  
وصعب يدك في الماء ، قل بسم الله وبالله اللهم احملني من التوايبي واحملي  
من المتطهرين ، فإذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين

وبالعمري في النهاية في باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) قال وكان  
أمير المؤمنين (ع) إذا توضأ قال بسم الله وبالله وحير الأسماء له وأكبر الأسماء  
له وقاهر من في السماء وقاهر لمن في الأرض الحمد لله الذي جعل من لم  
كلشي حتى وأحیی قلبي بالأيمان ، اللهم تب عني وطهرني وقص بي بالحسين  
وإني كن يدي أحب وفتح بي بالخيرات من عندك يا صميع السماء

وأما العمري في التهديب في باب صفة الوضوء في الصحيح ،  
عن ابن عمير عن بعض أصحابنا عن الصادق (ع) أن رجلاً توضأ وصلى ، فقال  
له رسول الله (ص) أعد صوتك ووضوءك ، وكذا قال في بعد وضوءه وصلواته  
مرتين ، فشكى الرجل إلى علي (ع) فقال هن حميت حيث توضأت قال لا  
قال مستم على وضوءك مستم ووضوءاً وصلى إلى المني (ص) ثم يأمره أن يعيد

محمول على تأكيد الاحتجاب ، وأما حملة على ترك المية كما قاله التهديب  
فيعيد حداً ، ولو سبها في الاستدأ ، فالأمر التدارك في الأثناء ، عملاً بالأصل  
بن مقتضاء التدارك فيه في التعمد أيضاً ، كما امتنع به الشهيدان وانتمسك  
بحدیث عدم سقوط الميسور بالمعسور غير وجیه .

(وتتمة العسلات) الثالث على المشهور المصور ، بل في الانتصار والعمية  
والسواثر عليه الإجماع ، وفي الانتصار لأحلام بين المسلمين أن الواحد هو  
العريضة ومارأه عليه سنة ، عملاً بقول الصادق (ع) في صحيحته معوية وضوء  
(١) حيا خل .

و رواية زرارة، المروية في التهذيب في باب صفة الوضوء، الوضوء مثنى مثنى  
و يقول الكاظم (ع) في خبر محمد بن القصين المروي عن ارشاد المعيد  
يا علي بن يقطين توصاً كما امر الله، اغسل وجهك مرة واحدة مريضة و حصى  
اسباع، و اغسل يديك من المرفعين كذلك .

و مفهوم قول الصادق (ع) في رواية عبد الله بن بكير المروية في الباب  
من ثم يستيقن ان واحدة من الوضوء بحرية، لم يؤخر على التيسير .  
و بقوله (ع) في رواية يونس بن يعقوب المروية في باب آداب الاحداث  
من التهذيب : ثم يتوضاً مرتين مرتين .

و يقوله (ع) في رسالة الاحوال المروية في اسهابة في باب صفة وضوء  
رسول الله (ص) فرض ثلثة الوضوء و حده واحدة و وضع رسول الله (ص) ا  
ثنتين اثنتين ساس .

و يقوله (ع) في مرسه عمرو بن اسى المقدم المروية في كتاب سبى لا  
تجرب من يرفع ان يتوضاً اثنين اثنين وقد توصاً رسول الله (ص) اثنتين  
ثنتين .

و يقول الصادق في الباب روى في مرسه به اسباع  
و يقول لرضا في رواية القصين بن شاذان المروية في مرسوم الوضوء مرة  
مرة مريضة و اثنتان اسباع

و بالمروى عن الكشي عن داود الرقي عن الصادق (ع) عن عدة الطهارة  
قال : ما ماوحية الله تعالى فواحدة و اضاف اليها رسول الله (ص) واحدة  
ضعف الناس، و من توصاً ثلثاً ثلثاً فلا صوة له

وفي دين الحضر لداود بن (١١) روى توصاً مثنى مثنى ولا يرد عليه ان

(١١) و سند رواية داود هكذا الكشي عن حمدويه و ابراهيم فلا حدثنا محمد  
بن اسماعيل الزاري قال حدثني احمد بن سليمان قال حدثني داود الرقي قال  
دخلت على ابي عبد الله (ع) . ( منه )

ردت عليه فلا صلوة لك

و بالمروى عن القائم ((ع)) الوضوء كما امر الله اعسل الوجه واليدين ، و  
امسح الرأس والرحلين واحدة و اثنا اسباع ، ومن راد عن الاثنين ثم .  
حلافاً للصدوق والكافى كما عن البربطى فليست بمستحبة ، و تسعهم  
الجماعة من متأخرى المتأخرين ، عملاً بقول الباقر ((ع)) فى خبر ميسر المروى فى  
التهديب فى باب صفة الوضوء الوضوء واحدة واحدة .  
و يقول الصادق ((ع)) مرة مرة ، كما فى خبر يونس بن عمار المروى فى  
البيان بعد السؤال عن الوضوء للصلوة .  
و بقوله ((ع)) فى خبر عبد الكريم المروى فى الباب ما كان وضوء على ((ع))  
الا مرة مرة .

و بقوله ((ع)) فى مرسله ابن ابي عمير المروية فى الباب الوضوء واحدة  
فرض ، و اثنتان لا يوحى ، و الثالثة بدعة .  
و بقوله ((ع)) فى مرسله السهابة المروية فى باب صفة وضوء رسول الله (ص)  
ما كان وضوء رسول الله (ص) الامرة مرة .  
و بالاحبار البياسية الحالية عن الارشاد اليها .  
و فيه اسها لا تقوم فى مقابلة ما دل على المختار ، من وجوه عديدة ومنها  
الاجماع المحكية الدالة على المختار المعتصدة بالشهرة العظيمة التى حكم  
فى التحرير بمتروكية قول المخالف باسمه الى ابن بابويه ، فليحس ما دل على  
انه مرة على الواجب ، كالوصوات البياسية التى ليس المعصوم ((ع)) فيها على  
صدريان جمع المستحبات ، مع ما عرفت من رواية عمرو بن ابي الققدم الدالة  
على ان النبى (ص) قد بوصاً اثنتين اثنتين .

و بذلك ظهر حان مرسله السهابة ، و رواية عبد الكريم .

واما مرسله ابن ابي عمير فمحمولة على التفة ، اد حكى فى التذكرة عن  
مالك انه قال لا يوحى على الثانية ، و يحتمل حملها على ما اذا اعتقد عدم احراء

الواحدة، التفاتاً الى رواية اس كير المتقدمة .

واما حمل الاحبار الدالة على المختار على التقية<sup>(١)</sup> التفاتاً الى ان اعمامة تروى في احبارهم التثنية، كالمروى في التذكرة عن ابي هريزة ان النبي (ص) توصاً مرتين مرتين .

وعن ابي بن كعب عن النبي (ص) انه توصاً مرة مرة، وقال هذا وصو لا يقبل الله الصلوة الا به، وتوصاً مرتين مرتين، وقال من توصاً مرتين اتاه الله اجره مرتين، وتوصاً ثلثا ثلثا، وقال هذا وصوئي ووصو الأنبياء قبلى بوصو حليلى ابراهيم .

وبهذا استدل التذكرة لشافعي واحمد واصحاب الراي بعد ان نسب ليهم القول بالاستحباب ثلث ثلثا، معبر وحيه، التفاتاً الى ما يظهر من رواية داود ارفى المروية في رجال الكشي ورواية علي بن يعطيل المروية في ارشاد المعين، ادفعيهما بعد الامر بالثلثين بلغة، الامر بالثنتين بعد روايتها .  
وبالحيلة ولا نسبة في ارجحية المشهور لمكان الاجماع المحكية والاحبار المتقدمة، بل لم احد حراً يدل على معنى اثباته حتى في الاحبار السامية للاستحباب .

وعليه فلا خلاف في اصل الحوارضاً بل ولا فتوى، كما عن بعض .  
وفي الامالى حيث يصف دين الامامية<sup>(٢)</sup> الذي يحب الافراجه، يعالظه

(١) كما عن الخلاف والمنتقى . (نه)

(٢) عن الكشي في الرجال بسنده عن داود الرقي قال دخلت على الصادق (ع)، فقلت له كم عدة الطهارة فقال اما ما اوجب الله تعالى مواحدة واصاف اليها رسول الله (ص) واحدة لصعب الناس ومن توصاً ثلثا ثلثا فلا صلوة له انا معه حتى جاء داود بن ربي فستله عن عدد الطهارة فقال ثلثا ثلثا من يقض عنه فلا صلوة له فارتعدت منه مرايضي وكاد ان يدحلي الشيطان وابصر الصادق (ع)، وقد تعبر لوبي، فقال اسكن يا داود هذا هو الكفر اوصرب الاعناق، قال فخرجنا من عنده وكان ابن ربي الى حوارستان ابي جعفر المصور كان وقد اتقى الى ابي جعفر

ابوصو مرة مرة ، ومن توصاً مرتين فهو حابر ، الا انه لا يؤخر عليه انتهى  
وعليه فما في الخلاف عن بعض الاصحاب من القول بعدم مشروعيها

→ امر داود انه راقص وتحتلف ابي جعفر بن محمد (اع) فقال ابو جعفر  
المصور ابي مطلق الى طهارته فان هو بوصاً وصو جعفر بن محمد فابي اعرف  
طهارته حقت عليه القون ولقنته عا طلع داود يتقياً بصلوة من حيث لا يدري  
فاسمع دود بن ربي الوصو ثلثا ثلثا كما امره الصادق (اع) فما تم الوصو حتى  
يحب ابيه ابو جعفر المصور مدعاء فان فقال داود فابى رحبت عليه رحب  
بي وفان يا داود فيل فيك شي ماطل وما انت كذبت قد اطعبت على طهارتك  
وليس طهارة الرافضة فجعلى في حين فامر به بانه ايف رهم فان فقال داود  
الترمي لتعب داود الربي عند الصادق (اع) فبب به جعلت هناك نجفت  
دمائهم دارسيا وبرجوان بدحن بخيت و مركبات الحنة فدان الصادق (اع)  
فعب الله بك وبجوارك من جميع مؤمنين فقال الصادق (اع) الداود بن ربي  
حدث داود استرعى من مر عليك حتى تسكن روعته فحدثته بالامر كله فقال  
الصادق (اع) ان اقتته لانه كان اشرف على الفل فريد هذا العدد ثم قال  
لداود ربي بوصاً ممنى منى ولا ترض عليه ان يدب عليه ملاصوة لك وعن ارشاد  
المفيد عن علي بن يقطين انه كتب الى ابي الحسن (اع) يسئله عن الوصو فكتب  
ليه (ابو الحسن) ع) مهمب ما كرت من الاختلاف في الوصو والذي امرت  
في ذلك ان تصعب ثلثا وتستثنى ثلثا و جعل وجهك ثلث وتحتل شعر لحيك  
وتعسل بدك الى المرفعين ثلثا وتمسح رأسك كله وتمسح ظاهرك بيد وباعصمها  
و تعمس رجليك الى الكعبين ثلثا ولا تحالف يدك الى غيره فلما وصل الكتاب  
ابى على بن يقطين نعت بما رسم به معارضع العصابة على حلامه ثم قال  
مولاي اعلم بما قال واما امثل امره وكان يعص في وصوته على هذا الحد ويحالف  
ما عليه جميع الشيعة امثالا لامر ابي الحسن (اع) و سعي بعلى بن يقطين ، و  
فيل انه راقص فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر فلما نظر ابي وصوته و ساء له  
كدب يا على بن يقطين من رعم انت من الرافضة و صاحب حاله عسء و ورد عليه  
كتاب ابي الحسن عليه السلام وابتد الآي على بن يقطين بوصاً كما امر الله  
تعالى اعس وجهك مرة واحدة فريضة و اخرى مساعاً و اعسل بدك من المرفقين  
كذلك و امسح بعقد رأسك و قدمك من فصل داود و صولك عقد رال ما كسما  
نخاف عليك والسلام ( منه )



مما لا التفتات عليه اصلا .

وعليه فيحور الحكم بالاستحياب ولو لم يكن هنا دليل متين كاف في الواجبات والمحرمات ، التفتاً الى التماخ في ادلة السن والكراهة .  
هذا مضافاً الى عدم التيام الحوار مع الدار على عدم وجوب رجحان العبادة فافهم .

فرعان :

الاول . لو قلنا بعدم استحياب العسة الثانية فهل يستحب وحدة العسل بعرفتين ؟ كما قاله المحدث انكاشي ام لا ؟ كما عن ظاهر الاصحاح وحيان يشأن من المروى في الكافي في باب صفة وضوء رسول الله (ص) في الصحيح عن زرارة ومكير عن المأمر (ع) وفيه تعليلاً صلحت اليه والعرفة الواحدة تحرى للوجه ، وعرفه ليدراع قال نعم اذا بالعب فيها والشتان يأتيان على ذلك كله فالاول ومن الاصل المؤيد بالوضوء اليابسة والثاني ولعله الاظهر ، وفي دلالة الخير مناقشة .

نعم لو اتى بها من باب الاسماع فلا بأس ، عملاً بالأخبار الدالة عليه ومنها المروى في التهذيب في باب حكم الحباية في الصحيح ، عن محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام اسبغ الوضوء ان وجدت ماءً والا فيكفيك ايسير ، ولكن لاحصوية على ذلك في العرفتين

الثاني . المشهور المصور هو تحريم العسة الثالثة ، عملاً بحبري ابن ابي عمير وداود المتقدمين ، المسخرين بالشبهة ، كما مروى عن القاسم (ع) المتقدم المصريح بالاثم .

هذا مضافاً الى ساقاتها للعوالا العرفية الواحة خلافاً للمشارق كما عن القديعين والمعيد فليست محرام للاصل ، ولا وجه له بعد ما مر .

تذييل : على المحتار هل يبطن الوضوء ؟ بمجرد فعلها مطلقاً كما عن الحلبي ، او لا مطلقاً ؟ كما عن التحرير ، او المطلق ان مسح بمائها مطلقاً سواء

كانت في اليد اليسرى أم لا ، كما هو ظاهر الجماعة <sup>(١)</sup> أو ليطلق أن مسح  
بها ، وكانت في اليد اليسرى ، كما عن ، بهذه الأحكام أوجه مسائل رواية  
داود المتقدمه دلائل ومن الأصل فالثاني ومن يعنى انتهى بالخراج مع ضعف  
رواية داود سندا . المكان أحمد بن سليمان وعدم تسليم كون الشهرة اسماعه  
قريبة لصديق صدرها ، لم يجدهم أن يذكروها في كتبهم <sup>(٢)</sup> في حكمهم  
بالتحريم متمسكين بها .

وعنه فلا وجه للمضلل إلا أن يكون المسح بها في الصلاة ، ومن بعد كونه  
بعد الالتفات إلى أن بعد عن اليسرى مرسى من أحد أركان الوضوء ، فكان  
أحد بعدة يكون ، حدث ولا كلف عند عمل ببعض الوضوء عاريج ، وبعض  
نائب هو لا يظهر ويكن لا يحاط به لا يترك

ولقد عند كل معنى ، ما يروى عن النبي في باب صلاة الوضوء  
عن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق ع قال سألت <sup>(٣)</sup> أمير المؤمنين ع قال  
يوم حاسا مع اسمه ابن جعفر ، قال له : محمد اتقى بابا من ما اتوصا  
للصلاة ، فإنا محمد بابا ، فكأنه يد ، اليسرى عن يد اليمنى ، ثم قال  
بسم الله والحمد لله الذي جعل لنا تطهيرا وبم جعله نجسا ، ثم استحسني  
فقال اللهم حقن فرجي وعقبه وسرعورسي وحرمي علي سائر قال بسم  
تخص فقال اللهم لقني حقي يوم ألقوا أصلي لماسي به كرت بسم استشوق  
، بذكرى وأندروس والمختلف وأعداد ، منه

<sup>(٤)</sup> قال قلت له : ثم يكن الشهرة قرينة صدق أحد ور علم استدلال بالخبر  
المدكور في المسئلة المتقدمه قلت هذا ما بعد ، لا حصر في حصر التمسك بها  
ول كانت أيضا بحسب استد صعيده يمكن حصول الظن من اجتماع هذه  
مصادمها إلى حوا . لقول بأن الجحد في الجعفة هي الشهرة ولا احتياج إلى الرواية  
لإعطائه بها ، هو باعزر عن وقوع الشهرة على عدم حجبها ، قال لا يلزم  
وقوعها في المقام ، فاقههم . ( منه )

<sup>(٥)</sup> بين فعلى أشعب الصفحة مصر ، الفا تقول بين برفقه ، أما في باب  
بين أوقات رقبشاياه عن استحاج

فقال اللهم لا تحرم علي ريح الجنة و اجعلني ممن يشم ريحها و روحها و طيبها ، قال ثم غسل وجهه فقال اللهم تمس وجهي يوم تمود فيه الوحوه ، ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوحوه ، ثم غسل يده اليمنى فقال اللهم اعطني كتابي بيمينى والجلد من الحمار يسارى وحاسى حسناً يسيراً ، ثم غسل يده اليسرى فقال اللهم لاتعطينى كتابي بئمالى ولا تجعلها معلومة الى عصى و اعود بك من معصيات السرايا ، ثم مسح رأسه فقال اللهم عشمي سرحتك و بركاتك ، ثم مسح رجليه فقال اللهم تمشي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام و اجعل سمعى فيما يرضيك عني ، ثم رفع رأسه منظر الى محمد و آل با محمد من توصاً من وصوى ، وقال من موسى ، حلى لله من كل فطرة ملكا يدسه و يسيحه و يكبره ، فبكت الله له ثواب ذلك الى يوم القيمة .

و ظاهر لفظ الحمر لكان الفاء ان هذه الادعية بعد الغراع من الفعل ، و يحتمل المعية بان يكون المراد بعد الشروع فيه ، فافهم .  
وعن الفقه الرضوى آتيا مؤمن مره من وصوته اما اركله من ليله بعد جرح من ذنوبه كيوم ولدته امه .

عن كتاب الاختيار و عن الماقر (ع) من قرع عسى وصوته آتة الكرسي مره اعطاه الله ثواب اربعين عاما و رفع به اربعين درجه و روحه الله ربيعين حورا .  
وعن السي (ص) يا على اذا توصأ فقل بسم الله اللهم انى اسألك تمام الوضوء و تمام الصلوة و تمام رضوايك و تمام معرفك بهذا ركوة الوضوء  
و قد تقدم من التسمية صحة ررارة والعلوى فلا تعف .

(و غسل اليدين ) بالاجماع المحقق والمحقق عن الجماعة ، و بالأخبار الآتية من البريد كما قاله الجماعة ، اقتصاراً فيما حالف الاصل على العدول المتيقن خلافاً للفتن ، والجماعة ما طلقوا ذلك التفاتا الى اطلاق الروايات وهو كذلك لو لم يكن المعنى المتقدم متبادراً .

و ليكن الغسل ( قل ادخالهما الماء ) الذي يعترف منه ، عملاً بحبرى

الحلی و عبد الکریم الآتیین ، و ربما يشعر العتس و نحوه من عبائر الجماعة بعد م  
لا استحباب اذا توضأ من غیر الاء کثیر و نحوه کما عن الجماعة (١) .

لکن یداعیه اطلاق حطة من الاحبار الآتية ، و منها حر حریر ، و لا یاعیه  
حبری الحلی و عبد الکریم بوجه من الوجه ، و مقتضى الاطلاق الاستحباب مطبقاً ،  
سواء کان الماء کثیراً ام قليلاً . و الاء صیق الرأس ام لا ، و تذک امتی الجماعة .  
فما فی المدارک من الاختصاص بالقلیل ، التفاتاً الى حبری الحلی و  
عبد الکریم ، علی ان العالب فی الاء هو اقلیل مما لا یلتفت الیه . اذ  
لا تعارض بین الاحبار ، فلیحکم بمقتضى الاطلاق .

و ینک غسلها مرة من حدث ( اليوم و البون و مرتین من العایط ) علی  
العشور ، بل عن حطة من الکتب دعوی الاجماع علیه ، عملاً بالمروی فی التهذیب  
فی باب آداب الاحداث فی الصحيح ، عن عید الله الحسی قال سألتہ عن  
الوضوء کم یمرغ الرجل علی یده الیمی قبل ان یدخلها فی الاء ؟ قال واحدة  
من حدث البول و اثنان من العایط و ثلث من الحباية

و المروی فی النہایة فی باب حدّ الوضوء عن الصادق (ع) ، غسل یدک  
من البول مرة و من العایط مرتین و من الحباية ثلثاً .

و المروی فی الباب عن الصادق (ع) ، غسل یدک من البول مرة .  
و فی التهذیب فی باب آداب الاحداث عن عبد الکریم عن الصادق (ع) ،  
عن الرجل یبول ولم یمس یده الیمی شیء ، ایدخلها فی وضوئه قبل ان یعسلها ؟  
قال لا حتی یعسلها ، قلت فانه استیقظ من نومه ولم یبل ، ایدحن یده فی  
وضوئه قبل ان یعسلها ؟ قال لا لأنه لا یدری حیث نأت یده فیعسلها .

و اما المروی فی الباب عن حریر عن النافر (ع) ، یغسل الرجل یده من  
اليوم مرة و من العایط و البون مرتین و من الحباية ثلثاً ، الدال علی تحصیص

(١) و منهم المدارک و المستهی و جامع المقاصد و المعظم و التمهید عن  
العشور . ( منه )

الرجدة بالنوم والمرتين بالمعايط والنوم ، فعير صالح لمعارضة المختارة من  
وحوه عديدة ، وإن حكى ذلك عن بعض من حمل على التداخل ، أنه حار كما  
صرح به غير واحد ، بل عن الأصحاب .

وبالجملة لا اعتداد بهذا القول ، كالألّا اعتداد بما عن السمع بأن لليّن  
مرة وللمعايط والنوم مرتين ، وبما في النسخة كما عن المياي بأن لكل مرة  
وبما في النسخة : بأن لكل مرتين .

أ - ثم أحدها وحدها أصلاً كما لم أحد الوجه لما ربما يظهر من إطلاق النسخة  
من استحباب المراتين ولو لعبير الأحداث الثلاثة كالريح بل لا يظهر الاحتصاص  
بالتثنية وماذا للأكثر . وصرح غير واحد بأن عمل الميدين تعبد محض ولو تيقّن  
طهارة يده استحجب الغسل ايضاً .

وهل غسلهما من سن الوصو ؟ فيه احتمال كما عن المستهي من حيث الأمر  
ب - ومن حيث أن الأمر بتوهم النجاسة لغوبه (ع) لأنه لا يدري أي آخره .  
ولهذين الوجهين تردد في الذكره في افتقاره إلى السية ، وفي التحرير  
كما عن المستهي ، حكم بعدم الافتقار .

ولكن الغسل ثلاثاً من استحباباً عملاً بروايتي الحسن وحريز السديتين  
وبحري ذلك الغسل في استحبابه من لربدين كما عن المشهور وعليه يدل حمله  
من الاحبار ، ومن دون المعروف كما يدل عليه بعض الاحبار ، وإلى صف الذراع  
كما يدل عليه آخر ، ومن المعروف كما يستفاد من آخر (١) ، وليس ذلك الغسل و  
عن البيهقي في الوصو واحداً عند علمائنا اجمع ، كما في التذكرة .

(والمضغطة) وهي إدارة الماء في الفم .

(و لا تستشاي) وهو حمله إلى داخل الألف على المشهور ، بل في العمية  
كما عن المستهي و نهاية الأحكام عليه الإجماع ، ويدل عليه بعد رواية عبيد

(١) وهو رواية يعقوب و رواية أحمد بن محمد بن أبي بصير و رواية قرب الأساد (منه)

الرحمن المتقدمة في الدعاء . مارواه الشهيد في باب صفة الوضوء ، عن عبد الله بن مسان عن الصادق (ع) العصمة والاستنشاق مما سئل رسول الله (ص) وفي الباب في الصحيح عن أبي بصير عن الصادق (ع) هما من الوضوء . فإن نسبتهما فلا تعد .

و بهذا التصور في موثقة سماعة المروية في الباب .  
وفي العلوي المروى عن محاسن أبي علي ابن الشيخ الطوسي فانظر إلى الوضوء فانه من تمام الصلوة تصمص ثلث مرات واستنشق ثلاثا .  
وفي العلوي ابن النسي (ص) قال له تصمص واستنشق  
وفي المروى عن الحاصل في حديث الاربعة العصمة والاستنشاق ستة و طهور للآل و انعم .

وفي المروى عن نواب الاعمال مسدأ عن النسي (ص) ليبانح احدكم في العصمة والاستنشاق ، فانه عريان لكم وسفرة للشيطان .  
حلافا للمحكى عن العباس فليسا بفرض ولا سنة . و بذلك يشهد المروى في الباب عن زرارة عن الباقر (ع) ليس العصمة والاستنشاق مريضة ولا سنة ، انما عليك ان تغسل ما ظهر

ولكنه لا يقوم في مقابل المحتار من وجوه عديدة . فليحمل السنة على الواحية المبرية مع عدم ثبوت كونها حقيقة في المعنى المصطلح عليه ، و بذلك يقرب ذلك الحمل في كلام العباس ايضا .

و اما صحيحة زرارة المروية في الباب . عن الباقر (ع) العصمة و الاستنشاق ليسا من الوضوء .

فالمراد بهما عدم كونهما من فرائض الوضوء .

و بذلك طهر الحال في المروى في الباب عن أبي بكر الحضرمي عن الصادق (ع) ليس عليك استنشاق ولا مصصة لاسهما من الحرف ، سيما بعد الالتفات المروى عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن الكاظم (ع) عن

العيصه والاستنشاق ، قال بين بواحد ، وان تركهما لم يعد لهما صلوۃ .  
ولعل الوجه في نفيهما في هذه الاخبار وفي غيرها ، هو رفع مذهب  
احمد واسحق وابن ابي ليلى القائلين بوجوبهما على ما حكى عنهم في التذكرة .

### فروع :

الاول : يستحب التلث في كل منهما باتفاق الاصحاب قاله البعض  
بل عن الغنية عليه الاجماع .

وعليه يدب العلوي المعدم في خير المعلى المروى في النكاح في باب  
السوء ، عن الصادق (ع) الاستبaths قبل ان سوا ، قلت ارايت ان يسي  
في السواك حتى يتوضأ ، قال يساكن ثم يتعصى ثلث مرات .

معدم ذكر لمن وجوه له غير صابرة ، ومقتضى الاطلاق حوار الاعتصار على  
كف لكل منهما ، كما في النهاية والنصاح وعن مختصره والقواعد والوسيلة و  
الاشارة والمهدد لكن في التذكرة كما عن نهاية الاحكام الحكم بست عرفات  
لكل منهما ثلث وعن المسوط لا مرو بين ان يكونا بعرفة وحدة او بعرفتين ،  
وعن الاصاح ويتعصى ثلثا ويستنش ثلثا بعرفة وعرفتين وثلث

والعمل بالكل حسن اذا الله لمكان التسامح

الثاني مقتضى خبري احصاء ونواب الاعمال ادارة الماء في جميع  
العم والاياف لمباينة كما عن المنتهى وفي التذكرة عند بر ماء العيصه في جميع  
عمه ثم يحجه ويحتجب ماء الاستنشاق الى حاشيته لا الصائم ، وكذا في الذكرى  
بريادة قوله ولما لم فيهما ما يصل الى أقصى الحك ووجهي الاسان و  
الثلث مرة اصعبه عليهما وازالة ما هناك من الادى . وكذا في الرياض بريادة  
انه لو ابتلع الماء<sup>(١)</sup> حار وليكونا بالمس ، ولو معلما على غير هذا الوجه  
تأدت السنة وان كان ادون فضلا .

(١) وعن المنتهى ونهاية الاحكام ايضاً حصول الاغتسال مع الابتلاع . (مه)

الثالث: مقتضى خبر عبد الرحمن المتقدم في شرح قول المصنف والدعاء، أي آخره كالترتيب المذكور في أكثر الأحبار المقدمة، تقدم المصصة على الاستنشا وهو المستفاد من الأكثر بل عن المبسوط لا يجوز بعد يوم الاستنشا وهو كذا للسمع قصدا شرعية لعدم الثبوت ورواية عبد الرحمن هذه وإن كانت مروية في الكافي في باب السواك والواقع قبل أبواب الحيض، وفيها ثم استنش فاعال إلى أن قال تخصص والكافي أصبغ من التهذيب، لكن النهاية أيضاً رواها في باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) كالتهديب.

فالظاهر أن الأصل من الأنسب أشد سيما بعد ملاحظة الشهرة، فلا وجه للتقدم مع قصد الشرعية أصلاً، فلو قدم وضوء المصصة فيعيد الاستنشاق بعدها كما في الرياض.

وهل يجوز الجمع بينهما بأن يتخصص مرة ثم يستنش مرة وهكذا نشأ سواً كان الجمع بعبارة أو عرفيين أو أريد كما عن نهاية الأحكام، أم لا وجهان والاحوط تقديم الأول مطلقاً.

(وبدء الرجل بظاهر ذراعية من) العسلية (الأولى) وساطتهما أي الثانية (عكس المرأة) ومائلاً للجماعة، وسهم المحكى عن المبسوط، والنهاية والعنية، بحلى والأصباح والاشارة، بل في التذكرة كما عن ظاهر العنية عليه الإجماع وهو الحق.

مضافاً إلى المروي في الكافي في باب حد الوجه، عن محمد بن اسمعيل بن بريع عن الرضا (ع) فرض الله على النساء في الوضوء للصلوة أن يبدن بياض أذرعهن، وفي الرجال بظاهر الذراع.

والمروي عن الحصان بسنده عن جابر الحمفي عن الباقر (ع)، قال المرأة تبدن في الوضوء بياض الذراع والرجل بظاهره.

وليس المراد بالعرض الوجه، إذ ذلك ليس بواجب إجماعاً، كما في أسد كرى وغيره، بل المراد التقدير كما في التذكرة.

ومقتضى الخبرين عدم الفرق بين العسلتين كما اقتضى بذلك الجماعة، بل



في الذكرى والروضة الاكثر لم يفرقوا بين الاولى والثانية بين الرجل والمرأة<sup>(١)</sup> .  
 وهذا القول وحيه بحسب بادي النظر ولكن لما لم يكن ظهور الروايتين  
 في العسلتين ظهوراً قوياً ، التفتأت الى حوار القول بحصول الامتنان باسبغة في  
 امرة الاولى ، واما الثانية فليس الامر دلاً على شيء بالنسبة اليها ، وعليه  
 فيتصور الحمل في اطلاق الاكثر ايضاً ، وعليه ملاحضات المحكيين معاً لا محيص  
 عنهما

(و الوضوء بمدّ) عند علمائنا واكثر اهل العلم ، قاله في التذكرة  
 والنصوص بذلك بعد الاحماع المحكي عن التحرير والتمهي مستقيمة .  
 منها المروي في النهاية في باب مقدار الماء للوضوء عن النبي (ص)  
 ابوصو مدّ و لغسل صاع و سيأتي اقوام بعدى يستقلون ذلك فاولئك على  
 خلاف سنتي و الثابت على سنتي معنى في حاضرة القدس .  
 و المروي في النهاية في باب حكم لحبائه في الصحيح ، عن ابي بصير  
 و محمد بن مسلم ، عن الباقر (ع) كان رسول الله (ص) يغتسل بصاع من ماء .  
 و يتوضأ بمدّ من ماء .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق (ع) كان رسول الله (ص)  
 يتوضأ بمدّ و يغتسل بصاع ، والمدّ رطل ونصف والصاع ستة رطال يعني بالمدي  
 اجماعاً كما ادعاه البعض بل الجماعة مع تأييده بكونه رطل بلد الامام (ع) .  
 فيكون المراد بالصاع تسعة رطال بالعراقي ، و بالمدّ رطلين و ربعاً بالعراقي .  
 وليس في استنباط هذا المقدار دلالة على وجوب غسل الرجلين كما عن بعض<sup>(٢)</sup>

(١) وفي الدروس واكثر الاصحاب اضعوا بديلة الرجل بالظهور للمرأة بالبطن . (هـ)  
 (٢) الرطل يطلق بالاشتراك على ثلثة اوزان العكي والمدي والعراقي والعراقي  
 نصف العكي وثلثا المدي فالمدي ثلثة ارباع العكي والشهور ان لرطل العراقي  
 احد وتسعون مثقالاً كذا ذكره شيخنا اليهائي والشهيد في الذكرى و تنهاية  
 في بحث الغسل والغطه لكن ذكر في بحث صاب الغلاب من المتهني . و  
 انتحريه ان الرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً و اربعة ←

العامّة، بناءً على زيادته عن ماء الوضوء على تقدير مسحهما ولا على دخول ماء الاستحاضة كما هو احتمله في الذكرى، مستشهداً بحديث عبد الرحمن المتقدم في الدعاء، وبحديث الحداد المروي في السهيد في باب صفة الوضوء وصات اباً جعفر بجميع وقد نال ما ولته ماء فاستحى ثم صب عليه كفاً فغسل وجهه بحبر اد ماء الوضوء على تقدير الاتيان به على الوجه الاكمل يطلع ثلث عشرة<sup>(١)</sup> كفاً او اربع عشرة والمد لا يريد على ذلك لكونه رطلين وربعاً بالعراقي بالاجماع المحكى عن الخلاف، والغسمة وظاهر موضع من المستهى والذكرى وبالأخبار: واما ما عن ابن ابي نصير بأنه رطل وربع بالعراقي فمروء -  
والرطل العراقي مائة وثلثون درهماً على المشهور بلخيري<sup>(٢)</sup> خلافاً للمحكى عن المستهى وموضع من التحرير فهو مائة وثمانية وعشرون واربعة اسباع درهم، ولا وجه له يعتد به .

والدرهم ستة دوايق بانواع الخاصة والعامّة كما عن الجماعة وعن غير واحد انه يص اهل اللغة وعليه يدل الخبر<sup>(٣)</sup>.

والداني ثمانى حبات من اوسط التعبير بلا خلاف، كما صرح به المعص

→ اسباع درهم وهو تسعون مثقالاً وكذا ذكر احمد بن علي من العامّة في كتاب الحادي وسب الاول الى العامّة والظاهر ان هذا مشهور من رحمه الله الى هذا الموضع باطراً في كتبهم و تبعهم فيه داهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع ومخالفة الأخبار واقتوال ساير الاصحاب فعلى الاول الرطل العراقي مائة وثلثون درهماً وعلى الثاني مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم والرطل المدني على الاول مائة وخمسة وتسعون درهماً والمكي مائتان وستون درهماً وعلى الثاني المدني مائة واثنان وتسعون درهماً وستة اسباع درهم والمكي مائتان وسبعة وخمسون درهماً وسبع درهم كذا ذكره المجلسي رحمه الله في الرسالة . ( منه )

(١) والترديد لمكان غسل اليدين مرة او مرتين باختلاف الاحداث . ( منه )

(٢) وهما خبراً ابراهيم وجعفر . ( منه )

(٣) وهو حبر سليمان . ( منه )

بل عليه احدى علماء العريقين كما قاله المخلصي<sup>(١)</sup> طاشراه في الرسالة قل  
وايد ينار والمثقال الشرعي سحداً وهذا مما لا شك فيه وهما ثلاثة ارباع المثقال  
الصيرفي فالصيرفي مثقال وثلاث من الشرعي والمثقال الشرعي درهم وثلاثة  
اسباع درهم والدرهم نصف المثقال الشرعي وخمسة ونصف المثقال الصيرفي  
ونصف اربع عشرة فيكون بعد اعرسه دراهم سبعة مثاقيل فيكون العشرون مثقالا  
اول نصف لذهب في وزن ثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ، و  
المأثا درهم اول نصاب الفضة في وزن مائة واربعين مثقالا .

وهذه لصب مما لا شك فيها واتعب عليها الحاحا والعمامة  
والذي هو ربع الصاع<sup>(٢)</sup> مائة وثلاثة وخمسون مثقالا ونصف مثقال ، و  
نصف منه بالصيرفي ، فيريد على ثمن المن اشاهي الذي يقال بالعارسية بوجه  
درهم بثلاثة مثاقيل ونصفه ونصف ثمنه .

وعليه فلا وجه لتوهم بعض العامة بما مر ، ولا احتفال ما تكلفه في الذكرى ،  
مع ان التحرير ليسا شاهدين فيما احصله ادهما قصيته في واقعة ، من ايس  
عم كور ، لما بقدر احد " ولم يكن الاستحاج من المون من الثاني طهر فيه ، و  
عليه فيكفي مثلا ما على الحنفة مهمل لا بعض الما بالمعتد به وعليه فلا يعنى  
ذلك من الجوع .

ويذهب القتيبة لأمر :

الاول : يستحب السواك مطلقاً ، ويلبوسه والصلوة بالاحكام المحققة و  
المحكى في بعض العيائن ، عملاً برواية المعلى المقدمة في العصبة .  
وبالمروى في النهاية في باب السواك عن النبي (ص) : لولا أن اشتق على

(١) وهو ملا محمد باقر . (منه)

(٢) قال بعض المحققين لاجلاف في كون الصاع ستة ارطال بالمدينة وتسعة  
ارطال بالعراق والدرهم عشرة منها سبعة مثاقيل بالمثقال الشرعي ثلاثة ارباع  
لمثقال الصيرفي والصاع ستائة مثقال صيرفي واربعة عشر مثقال وربع مثقال  
صيرفي والمد ربع هذا المقدار ، انتهى . (صه)

أمتى لامرئتهم بالسواك عند وضوء كل صلاة .

وفي الباب عن النبي (ص) يا علي عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة .

وفي الباب عن الباقر والصادق (ع) صلاة ركعتين سواك أقصر من

سبعين ركعة بغير سواك .

وفي الباب عن الباقر في السواك لا تدعه في كل ثلاثة أيام ، وبواب ثمره

مرة واحدة .

وفي الباب عن النبي (ص) اكتحلوا وثرا ، واستاكوا عرسا

وفي الباب عن النبي (ص) السواك منظر الوضوء

وفي الباب عن علي بن جعفر عن الكاظم (ع) عن الرجل يستاك مرة

بيده ، ما قام إلى صلاة الليل وهو يقدر على السواك ، قال أراحاف الصبح فلا

بأس به .

وفي الباب عن الصادق (ع) في السواك اثنتا عشرة حسنة هو من

السنة ، ومضهرة للعلم ، ومخللة للمصر ، ويرضى الرحمن ، ويبقي الأساس ، و

يذهب بالحجر ، ويشد اللثة ، ويشهي الطعام ، ويذهب بالعلم ، ويريد في

الحفظ ، ويصاعف الحساب ، وتفرح به الملائكة .

وفي الكافي في الباب عن أبي بكر بن أبي السمك عن الصادق (ع) إذا

أدأ قمب بالليل فاستك ، فإن الملك يأتيك مصحفا على فيك ، وليس من

حرف تملوه وتطرق به إلا صعد به إلى السماء ، فليكن صوت طيب الريح .

وفي الباب عن علي بن أسناده قال أدنى السواك أن تدلك بأصبعك

وفي النهاية في الباب روى أن الكعبة شكت إلى الله عز وجل ما تنقص من

انفاس المشركين ، فوحي الله تبارك وتعالى إليها قرأ يا كعبة فاسي مدلك

بهم قوما ينتظرون بقضائ الشجر ، فلما بعث الله عز وجل نبيا محمدا (ص) برز

عليه الروح الأمين جبرئيل بالسواك .

وبالحملة الاحرار الدالة عليه متواترة ، وظاهر الاصحاب والأخبار كونه

السواك من سن الوضوء ، حتى لو نذر الايمان بسمه فعليه ان يأشبهه  
وعليه بدل السبوي المتقدم الدال على كونه شرط الوضوء

نعم لا يجوز ايقاع الية بعده بالاجتماع على ما حكاه لبعض وكتبه فيراد  
من قال انه ليس من مسبوقاته ان كان هذا المعنى معناه ان يواد و غير  
ولا وجه له هذا على القول بكونها عبارة عن الصورة المحظرة وان على القول  
بالداعي فلاحقه لهذه الكلمات .

و المتبادر من الاخبار كون السواك من الوضوء وبه صرح حرام المعنى  
المتقدم في المصنفه ، ودل بأنه مع سياقه حتى يوضأ يستأب بعده ويسعى  
ان يكون السواك عرضا كد عن الجماعة وعنه بدل السبوي المتقدم من عن  
بعض كراهته طولا .

وعن المنتهى بيد بحاشه الايمن لأن اسمى الاص كان يجب ان يدس  
من كل شيء .

ويستفاد من بعض الاخبار المتقدمة سخافات كونه من قصص الاسرار  
كما عن البعض ، وفي الذكرى فصلها <sup>(١١)</sup> لاراك لفعل السلف ويكنى بيماثلا  
يقترح اللثة ، فان كان يابسا لم يالما .

وشأدي اصل اسمه بالحرقه بحشمه قال يجوز لاغتياض عن مسسواك  
بالمسحة والابهام عند عدمه او وضوء الوضوء لما رواه ثم نقله عنه في جعفر  
المتقدمة وما من وقد اسدده في اشهد بيد الى لسكوسى

اقول وعنى به المعزى في آخر باب آداب الاحداث في ايراد عس  
السكوسى عن جعفر عن أبيه عن آثائه أرى من الله (ص) قال السكوسى  
بالابهام والمسحة عند الوضوء سواك

وفي الذكرى الطاهر عدم كراهية اسنياه سواك غيره ياذنه للأصل قال :

(١١) فصلها الاراك لأن بيد (ص) يستاك به كما في انكاره فلا مدح الى  
التقليل بفعل السلف كما في الذكرى شرح الذكره .

لوصفت الاسنان عنه حار تركه ، و عليه يدل ما رواه النهاية في باب السواك ان الصادق عليه السلام ترك السواك قبل ان يقبض يستين ، و ذلك ان استانه صفت .

الثاني : يستحب فتح العين عند الوضوء كما قاله الجماعة ، عملاً بالمعنى في النهاية في باب حد الوضوء عن النبي (ص) افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى ناراً حامية (١) .  
وعن دعائم الاسلام مثله .

وعن الجماعة اسهم استظهروا كون المراد باستحياب ذلك مجرد فتحها استظهار العمل بواجبها ، دون عملها لعاقبه من المشقة ، حتى روى ان ابن عمر كان يفعل فعمى لذلك .

اقول وهو جيد التناقل الى ما عن الخلاف من دعوى الاجماع على عدم استحياب ايصال الماء الى داخل العين ، ادلائلهم بين الافتح و بينه ، و ان كان ربما يهاجمه حيز الرازي ، ولكن لا تغلب عليه بعده .

واما ما عن بعض القاصرين من الحكم بوجوب ادخال الماء في داخل العين التناقل الى كونه من الطواهر ، محاربة صرفة .

الثالث : صرح البعض باستحياب ان يكون حال الوضوء مستقبل القبلة وعن الذكرى لم اقف على نص للاصحاب في استحياب الاستقبال ولا في كراهية الكلام في اثائه ، ولو اُخذ الاول من قوله ((ع)) افضل المحالين ما استقبال به القبلة ، و لئلا من صاماته الدعوات والأدكار امكن انتهى ، فافهم .

(و يكره الاسعانة) في الوضوء ، والمراد بها كما ذكره الجماعة طلب صب الماء على اليد ليغسل المتوضي بنفسه ، واما الصب على نفس العوض فانه بولية محرمة كما يأتي اشاء الله ، والدليل على الكراهة هو الشهرة المحققة و

(١) جهنم وعن نوادر الرازي عن الكاظم عن آبائه عن النبي (ص) اشربوا عيونكم الماء لعلها لا ترى ناراً .

## المحكية .

واما الاستدلال لذلك بالمعروى في التهذيب في باب ريادات بآب  
آداب الاحداث ، عن شهاب بن عبد ربه عن الصادق (ع) كان امير المؤمنين  
عليه السلام اذا توضأ لم يدع احدا يصب عليه الماء فقبل له يا امير المؤمنين  
(ع) لم لاتدعهم يصبون عليك الماء قال لا احب ان اشرك في صلوتي احدا .  
فوجهه ان حملنا صب الماء على انصب على اليد كما يشعر بكلمة لا  
احب الظاهرة في الكراهة ، واما ان حملناه على الصب على نفس العصور ، فكلمة  
لا احب محمولة على الحرمة فلا وجه للاستدلال .

واما الاستدلال لذلك بالمعروى عن مجمع البيان ، ان ابا الحسن عليه السلام  
دخل يوماً على المؤمن مرآة بوصاً للصلوة والعلام يصب على يده الماء ، فقال  
(لا يشرك بعبادته ربه حد ) مصرف المؤمن العلام وتولى اتمام وضوئه بنفسه ،  
فله وجه صحة ، فاعلمهم .

واما الاستدلال بالمعروى في آخر ريادات باب صفة الوضوء عن الكافي  
باسنده الى الحسن بن علي النوشا ، والكافي روى في باب الوضوء ابراهيم  
ابواب الحيض ، قال دخلت على ابي (ع) وبين يديه ابريق يسريده  
ينتهي منه للصلوة عدوب منه لاصب عليه فابى لك ، وقال له يا حسن ،  
فقلت له لم نهى ان اصب عليك تكرر او حر قال تؤخر اب واورا فقلت  
له وكيف ذلك قال اما سمعت الله عز وجل يقول (( من كان يرحلوا ربه  
فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احدا )) وها انما اوصاً للصلوة و  
هي العبادة فاكره ان يشركني فيها احدا .

فعنه مناقشة التعاناً الى كلمة اورر مع عدم ثبوت صيوره كلمة الكراهة  
حقيقة حين صدور الخبر في المصطلح عليه بين الطائفة و عليه ، فالأظهر حملته  
على التولية المحرمة .

وبالحيلة لا شبهة في الكراهة ساء على المسامحة في ادلة الكراهة ، ولم

## اجد في المسئلة قاتلا بالحرمة .

و يدل على الحوار رواية ابي عبيدة الحداد المروية في التهذيب في باب صفة الوضوء ، قال وضأت ابا جعفر بجمع وقد نال ، فاولته ما فاستحى ، ثم صيب عليه كفاً فغسل وجهه ، وكفاً غسل به ذراعه الايمن ، وكفاً غسل ذراعه الايسر ، ثم مسح بفصل السداً رأسه ورجليه .

ورواه في هذا الباب في مكان آخر وفيه بدل ثم صبت عليه قوله ثم أحد ، ولأول اظهر لكان وقد نال ، ما رواه بعض الأحناف عن محاسن الصدوق بسند عن عبد الرزاق قال جعلت حارية لعلى من الحسين (ع) تسكب الماء عليه وهو يتوضأ فسقط الابريق على وجهه الخير .

وهل يذكره <sup>(١)</sup> الاستعانة في احضار الماء واسحاه ام لا ؟ قولان والاحير اظهر عملاً بالأصح مع دلالة غير واحد <sup>(٢)</sup> من الأحناف بعدم مباشرتهم (ع) لأحضار الماء .

(والتعذر) اي تخفيف ما الوضوء عن الأعضاء المعسولة بالسدين عملاً بالشبهة .

واما الاستدلال لذلك برواية ابراهيم بن محمد المروية في الكافي في باب البودر اواقع فمن أبواب الخبيث عن الصادق (ع) من توضأ فتمسدل كانت له حسنة وان توضأ ولم يتمسدل حتى يحف وضوءه كانت له ثنتون حسنة . وفيه مناقشة ، سيما بعد ورود المستعينة التي ظهورها في الاستحباب اشد ، ولعل بملاحظتها ذهب المرتضى في شرح امسالة و الشرح مسي احد قوليه الى عدم الكراهة ولكن ورودها مورد التقية اظهر ادع ابي حنيفة وجعاعة منهم بحاسة غسالة الوضوء وكانوا يعدون لذلك مندبلا يحفون به

(١) ذهب الى عدم الكراهة الرياص كما عن المشارق والكشف اليها الشارح الفاضل .

(٢) ومنها رواية عبد الرحمن المتقدمة في الدعا مراجع الى الأحناف اليسابية وغيرها . (منه)



أعضاء الوضوء و يغسلون العنديل .

و بالجملة الكراهة أظهر ، ثم انه هل يخص الحكم بالمسح او ما يشعل الدليل والكم ويحويهما او المسحيل والدليل خاصة او يلحق به التحفيف بالنار و الشمس ايضاً ؟ اقوال على ما ذكره البعض ، اظهرها الانصار على المسحيل وفاقاً لبعض الأخلاق انصاراً فيما خالف الأصل على موضع لوقا .

او يحرم التولية اختياراً ، فيبعد الوضوء بها اجماعاً ، كما في السراير و عن الجماعة <sup>(١)</sup> عملاً بظاهر الأوامر الآمرة بالوضوء ، و ادعاء الفعل ليس فاعله هو الحقيقة و غيره محار لا يصار اليه الا بالعزيمة .

و برواية ابوشامه المتقدمة .

وما عن الاسكان يستحب ان لا يشرك الاكابر في وضوئه غيره بان يوصيه او يعينه عليه ، شاذ لا يلتفت اليه .

و يحور التولية في حال الاضطراب اجماعاً كما عن المنتهى وانتحر برو استدلال بعضهم لذلك بمرور الأمر بها في تسم المحدث في العشرة ، فيجب في المسئلة ان لا قائل بالفرق ، و اجر بعموم الميسور لا يسقط بالمعصور ، فمسه مدغنة و اجر بان المحار يصار اليه عند تعدد الحقيقة ، ففيه ان الأوامر العامة كقوله تعالى فاعسلوا محمول بالنسبة الى المحذر على الحقيقة ، فلو حملته على المحار بالنسبة الى المضطر ، ليلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي و لمحارى باطلاق واحد ، وهو مرعوب عنه عند المحققين .

### فروع

الاول : صرح الجماعة بعدم حوار التولية في السنة بناء على عدم تعقل تعددها بالنسبة اليه مع بقاء التكليف فهو وحده ان كان المراد أن يسوي قبول الطهارة او هذا الفعل الذي يقع ، وان كان المراد أن يسوي اى اتوصاً ، فعبر

(١) ومنهم المصنف والانتصار - ( منه )

وحيه اذ كيف ينوي فعل العير لأن المياض هو العاسل والماسح هي الحقيقة .  
 وأما ما في المدارك من النية تتعلق بالعاشر لأنه الفاعل للوصول حقيقة .  
 معبر وحيه لعدم الدليل على ذلك ، ومجرد كونه فاعلاً للوصول لا يستلزم ان يقول  
 بتعلق النية عليه .

نعم لو بويأ معاً كان حسناً ، كما صرح به الجماعة  
 الثاني : لو أمكن عمن المعصية في الماء لم يجر التولية ، كما صرح به  
 الجماعة ، ولو أمكن البعض تعيين مبنولى في الباقي كما قاله الجماعة .  
 الثالث : لو احتاج المعين الى احره وحب قصاً للمقدمة ولو راد عن  
 احره العتل نعم ان حصل الاحجاب بعاله فقد صرح في الذكرى وغيره (١)  
 بعدم انوحوب واستند الأول بمعنى الحرج .  
 الرابع : لو تعدد التولية وامكن السيم وحب ، ولو تعدد فهو فائتد  
 الضهارة .

( او يجب الوصول وجميع الطهارات ) الشرعية ( بما مطلقاً ) على المعروف  
 بينهم ، بل عن البعض عليه الاجماع ، خلافاً للمحكى عن الصدوق فيرمع لحدث  
 بما ورد ، هو ضعيف لما يأتي ان شاء الله في احكام المياه طاهراً ، فلا يجوز  
 الطهارة بالمحس لما يحيى في مقامه ( منبوك او مساح ) او مأون فيه بحسب  
 الشرع ، فتبطل الطهارة بالماء المعصوب عالماً عامداً بلا خلاف كما قاله بعض  
 الأحناف ، اما مع الجهل بالضعف فاستظهر بعض الأحناف الاتفاق على عدم  
 التحريم والابطال ، لعدم توجه السبب اليه .  
 وأما جاهل حكم العصب مهمل هو كالعائد او كاجاهل المعصية  
 قولان احوطهما الثاني ، لعدم توجه السبب اليه .  
 وهل يشترط اباحة المكان في الطهارة ؟ كما عن مشهور المتأخرين . ام

(١) وهو الذخيرة ( منه )

لا ؟ كما عن التحرير والمدارك وحسان وتعل الأحيار ظهر للاطلاع و أمر الاحتياط وأصح .

(ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة) بعده (أو نيقنها) وشك في المتأخر (أو شك في شيء منه) أي من الوضوء بان شك في الاتيان ببعض افعاله (وهو على حاله) بان لم يفرغ من الوضوء بعد (اعاد) الوضوء في الأولين والعصو المشكوك فيه مع ما بعده في الأخيرة

أما وجوب الاعادة في الصورة الاولى فاجماعي كما ادعاء الجماعة وعليه يدل بعد حملة من الأخبار الآتية مونة مكبر المروية في الكافي في باب الشك في الموضوع. عن الصادق (ع) اذا استيقظ بك احد ثوب فتوضأ واياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقظ منك من احد ثوب

و اما لاعادة في الصورة الثالثة مع شئ في الحالة السابقة على صدورهما  
فاجماعي ايضا كما صرح به البعض<sup>(١)</sup> واستظهره آخر<sup>(٢)</sup>. لتكافؤ الاحتمالين  
لنحوبت تتساظهما ، مع وحبوت بحصيل العلم بامتنان الآمرة بالوصو كتاب و  
سفة :

و للمروى عن النفعه ابرصوى وان كتب على يمين من لوصو\* والحدث و  
لاتدرى ايها سبق فتوصاً و اطلاقه بحكم بانوصو\* ولو مع لعلم بالحالة وهو  
المشهور كما عن الجماعة. بل في المختلف نسمه الى طاهر الأصحاب وهو  
الحابر لضعف الخبر خلافاً للمحكي عن المحققين، الثاني صريحاً والاول طاهراً.  
ويأخذ بصداغمه، وللصنف في المختلف مباحث بالعائل لاعتبارات هيية هي  
في مقابل الخبر المتقدم غير وحيية . فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بكتابتها  
للمعات فاتاً قد فصلنا الكلام فيها في العاية .

نعم نرعلم من عادته شيئاً فعليه المباءة على ما علم ، لكن أين هو من مسئلة

(١) الوفاة • (منه)

(٢) المشاروق : ( منه )

## الشك الا في يادى النظر .

واما وجوب الاتيان بالمشكوك فيه وبما بعده في لصورة الثالثة ولدعوى غير واحد<sup>١</sup> عنه الاحماع وعن الجماعة على خلافه  
و يضعفه بان المستفاد من ظاهر القواعد والمراسم والصدور في انقيبه بطلان بنصوص الشك المذكور وعن الجمع عدم الالتفات الى الشك ان  
تجاوز المحل كما في الصورة اللهم الا ان يقال بان اسامى للتحليل اضعفوا  
على قربة صارفه بظواهر عبارات هؤلاء الى ما علمه الأكثر او اضعفوا على كلام  
لهؤلاء يدل على موافقتهم للأكثر .

وكيف فالأشهر هو الأظهر للأصل<sup>٢</sup> وسائر<sup>٣</sup> وللمعنى في الكافى  
من انما يستفاد من الصحيح عن زرارة عن سفيان قال انك فاعدا  
على وضوء لم تدرك غسل يدك ام لا فاعدا عليها وعلى جميع ما شككت فيه  
الوضوء او مسحته معى اليه ما دمت في حال الوضوء فادركت من  
الوضوء ودرعت بعد صرف في حال اخرى من وضوء او غير صلوة فشككت في  
بعض ما سوى الله ما رحت الله تعالى عليك منه وضوء غلاسى عليك وان شككت  
في مسح رأسك واصببت في لحيث لآلة مسح بها عليه وعلى ظهر قدميك ومن  
لم يمسح لآلة فلا تنقص الوضوء بالشك وادعى في صدوقه فان تنقصت فإليك لم  
سم وضوءك فاعدا على ما تركت بعضا حتى تأتى على الوضوء .

وهو عندنا من ابي يعقوب المروية في الشهدى في باب صفة  
الوضوء عن الصادق (ع) اذا شككت في شئ من الوضوء وقد دخلت في غيره  
فليس شكك بشئ . واما الشك اذا كنت في شئ لم يحره .

معبر صالحه للمعارضه المعاني الى احتمال رجوع صغير غيره الى الوضوء  
سيما بعد الالتفات الى قربة .

(١) كالمشارك والرياض . (معه)

(٢) اي ازالة عدم الاتيان بالمشكوك فيه . (معه)

و ما العمومات لى نقلها من الشك في افعال الصلوة الدالة على عدم الاستغاث الى المشكوك فيه بعد الدخول من عبوة . فعير صالحة للمعارضة من وجوه عديدة .

فمرع : لا يصح الرجوع الى المشكوك فيه اذا قاب الموالاة . فصحف لأعضا السابعة بلا خلاف طلع عليه . مما يستفاد من المشارى من التأمن في ذلك مع العموم وجوب الموالاة . بحيث يشتم النحو المقام فعير وحيثه عليه مع الحفاف ان يعيد الوضوء رأسا

تنبه . صرح كثير من الأصحاب ان كثيرالك لا يلتفت لى شكه من سبب على الصحة . وهو كذلك التفتا الى لتعليل المسعاد من غير واحد من الأحارالانية في كسر شك في الصوة . والمرجع في لكثرة الى العرف وفي جامع المقاصد وربما حدد لكثرة بثلاث مرات . ويمكن بعدم لى متعين الرجوع الى العرف و يرول الحكم بمرال الكثرة .

ولو سبق انطهارة وشك في الحدث او شك في شىء منه بعد الانصراف لم يستغاث . عدم الاستغاث من الأول فاحمدى كما صرح به الجماعة والأحار بذلك متحذره عن حد الاستغاث

ومنها حميه من الأحار له على ان من كان على بعض مشك فليخص على يقينه فان الشك لا ينقص اليقين .

ومنها المروى في اشبهت في باب الاحداث في الصحيح عن رواه قال قلت له وسأول احديث الى ان قال قلت ان حدثت لى حبه شىء ولم يعلم به قال لا حتى يسمع انه قد نام حتى يحى من ذلك امرين ولا فانه على يقين من وضوئه ولا يسمع اليقين ابدالشك ولكن يقضه يقين آخر ومنها مؤنه كير اعتقدم الى غير ذلك من الأحار

و ما عدم الاستغاث من الشك في شىء من فعل الوضوء بعد الانصراف عنه والقيام عن محله . فاحمدى ايضا كما ادعاء الجماعة . ويدل عليه بعد صحيحه

زرارة المتقدمة في قبيل المتن ، ما رواه التهذيب بإسناد فيه إياض عن بكير بن  
اعين ، قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ فإن هو حين يتوضأ أذكركمته  
حين يشك

و ما رواه في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) عن  
رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلوة ، قال يمضي عليه صلاته ولا يعيد -  
والمعجم الإجماع المركب ، ومقتضى خبري بكير المتقدمين وحيثما  
أبى يعفور المتقدم وعموم جملة من الأخبار ، عدم الالتفات إلى المشكوك فيه  
بعد الفراغ عن الوضوء وإن كان حالاً في محله .

و بذلك صرح الجماعة و يقتضيه المتن وبحوه من عبارة جماعة ، بل ظاهر  
البروز دعوى الاتفاق عليه ، وعن البعض أنه ما ذهب إليه الأصحاب بل  
صريح المدارك دعوى الإجماع عليه حيث قال عدم الالتفات إلى الشك في  
شيء من أفعال الوضوء بعد الانصراف من أعماله وإن لم ينقل من محله  
ما جماع ، خلافاً لظاهر القواعد و السرائر و المراسم والعمية والوسيلة وسهابة  
الأحكام والهداية فيلتفت إلى شكه وللشهيد في الذكرى والدروس فيلتفت  
إن لم يحصل المكث الطويل ولا ريب في ضعفها لما عرفت .

ولا يعارضه مفهوم قوله ((ع)) في صحيحة زرارة المتقدمة في قبيل المتن  
فإذا قمت ، إلى آخره . إذ الكفاية المشروطة في التعارض هنا معقودة ، إذ  
المرجحات في حاشي المختار خصوصاً بعد الالتفات إلى تعارضه بمفهوم قوله  
عليه السلام في هذه الصحيحة إذا كنت قاعداً إلى آخره ، والترجيح معه ، و  
إلى قرب احتمال أن يكون كل من القيام والفراغ والضرورة إلى حالة أحسرى  
تفسيراً للآخر ، فوقع التعبير عن الانصراف بعبارة مختلفة .

### فروع :

الاول : لا إشكال في أنه إذا شك في الحرء الأخير وهو بعد لم يعتقد  
الفراغ ، فعليه أن يأتي به عملاً بالأصل ، وبما مر .

واما اذا شك فيه بعد ان اعتقد الفراغ ولم يقم من محله ، فهل يلتفت اليه ام لا ؟ فيه اشكال ينشأ من عدم معلومية الفراغ حينئذ ، فلا يشمل ما دل على عدم الالتفات بعد الفراغ فالأول ، ومن عموم ما دل على عدم حوار نقص اليقين ما شك ادلا يشترط في البعض المحكوم بعدم حوار بعضه ، ان يكون مطابقا لمواقع بقول مطلق والثاني وبعله الأرجح وهو الأخوط هو الانتفات .  
وعن الكشف انه ذهب الى توقف عدم الالتفات الى الشك في الحرء الأخير على احد امرين . الانتفاء من المحل وانك الطويل ، وليس له وجه يعتد به .

**الثاني :** صرح الجماعة كما عن ظاهر الأصحاب بان الشك في النية كالشك في لأفعال ، ويدل عليه اسما وعن من الأفعال ، والأصل عدم معتنها ، ويمضيه بان الشك فيها مستلزم للشك فيما عداها من ساير الأفعال ، وبان الشك في الأثناء اذا وجب الرجوع فليس يوجب الرجوع الى النية بطريق أولى خلافاً لظاهر المثارى على اشكال فلا يجب الرجوع بالدخول الى فعل آخر كأفعال الصلوة .

وله عموم الأخبار اذ انه على عدم الالتفات الى المشكوك فسيه بعد الدخول في فعل آخر ، وورودها في الصلوة غير صاير الى العبارة بعموم اللفظ لا خصوص المحل . والمسئلة محل اشكال والأخوط كوسها كسائر أفعال الوضوء .  
**الثالث :** وهل الشك في الاستدانة كالشك في ساير الأفعال ام لا ؟ بل لا يلتفت ولو كان في الأثناء كما قاله بعض مشايخنا ، وجهان ، والأخوط كوسها كساير الأفعال .

**الرابع :** الظاهر ان حكم الطن كحكم الشك كما صرح به لبعض واستظهره آخر<sup>(٢)</sup> من كلماتهم مظاهر الطهارة مع بقاء الحدث يحدث ، وبالعكس متظهر

(١) وهو رياض ( منه )

(٢) وهو الحق الجوسارى في حاشية منه . ( منه )

وعليه يدل ظاهر غير واحد من الأخبار المتقدمة .

هذا بالنسبة الى الظن بالطهارة او الحدث مع اليقين بالحدث او

الطهارة

واما الظن في الأعمال فالظاهر انه ايضاً كالشك اذا كان في الأثناء

عملاً بالأصل . واما اذا كان بعد العزاع والظاهر عدم الالتفات ، اذا مثال الأمر

يقتضى الأحرار ، وعليه يدل ايضاً ظاهر بعض <sup>(١)</sup> الأخبار المتقدمة

علم به لاحلاف على الظاهر المصريح به في بعض لعبائر على شرعية

التحديد . بل عن الجماعة عليه الاحتماع والأظهر حصول الاباحة به لو طهر

فساد اسابق وفقاً للجماعة ومهم الشيع في المسوط عملاً بالأصل <sup>(٢)</sup> ووجهه

في لتحرير لكن ميده مما اذا قصد ايقاع الصلوة على الوجه الاكمل لكونه مصلة

لاتحصى الامة وعن بعض انكار حصول الاباحة به ولم احد له وجه يعتمد به .

(و عليه فانه (لوحدة) الوضوء) بدأ ثم ذكر بعد الصلوة : الوضوء بعدهما

(احلاس عضو) من احدي الطهارتين مع احسن معييه اعاد الطهارة والصلوة

لا مكان ان يكون احل من الاولى فيكون الثانية وامة على غير وجهها الواقعي

فتكون باطلة عند المصنف حيث اعتبر به ابوحنيفة (الامع بديلة الطهارتين فان

الصلوة صحيحة حينئذ لحصول الحزم بمسالة احديهما

تفصيل الكلام ان الوضوءين اما واحيان او مدونان او بالتعريف وعلى كل

تقدير فالثاني اما ان يكون محدد ام لا فانصور ثمان وعلى التقدير ما ان

يعتبر القرية خاصة او يضم اليها الوجه فقط او يضم الى ذلك احد الأمرين من

الرفع والاستباحة ، وحيث لا دليل على اعتبار ما عدا القرية ، فالصلوة

في هذه الصور باحتملها صحيحة ، لان احدي الطهارتين صحيحة من غير مرتبة

(١) وهو موثقة بكير . (منه)

(٢) اي الاطلاقات . (منه)



و اما على اعتبار ما عداها فيظهر الحكم في الكل ملاحظة بيان الصور  
الشمس ، فنقول

الاولى منها ان يكونا واحيين واناس غير محدد ، كما لو توضأ للعريضة  
بعد دخول الوقت ثم دهل عنه ، وتوضأ وضوء واحدا او تيقن الحدث وشك  
في الطهارة او تيقنهما وشك في المأخر فتوضأ ثم ذكر الوضوء متأخراً عن  
الحدث .

فلا اشكال في عدم الاعادة في الصور المذكورة واستظهار البعض الاتفاق .  
الثانية ان يكونا واحيين والثاني محدد كما لو ذكر التحديد في معنى  
الحكم بالصحة ان اكتعبا بالقرية او بها مع الوجه ، فلذا قيد المصنف بقوله  
بدب وبالفساد ان اعتبارا بجهة الرفع والاستباحة مطلقا لاحتمال ان يكون لحيين  
في الأول ، وان قلنا باشتراط فيه احدهما عند المكث ما كان يكون ذا كراهة لوجود  
الحدث لا مطلقا بل بعد هرا الصحة ايضا لا استعمال احديهما بطهرتين على جميع  
ما يعتبر فيها شرعا ولعل الشك ينظر الى ذلك حيث اختار في الميسر ط  
الصحة مع قوله في اشتراط احدي الأمرين ، او ينظر الى ان العرض من شرعية  
التحديد تدارك حيل الناس بواسطة عليه مما يعزى اليه من المناقضة عمالا  
وجه به

نعم لو علم بقوله باشتراط فيه احدهما<sup>١١١</sup> مطلقا لكان عليه ان يحكم  
بإبطالهما كما قلنا خلافا للمحكى عن السيد جمال الدين بن طاووس واستتبع  
فلا يحكم بإبطال لا بدراجه تحت الشك في الوضوء بعد الفرج واستوحشه  
البيان على ما حكى عنه .

و يمكن دفع ذلك بان البعض قد حاشى بالثرك وانما حصل الشك في  
موضوعه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يعين به توجه والمصادر من

الأخبار المتضمنة لعدم الالتفات إلى الشك في الوضوء بعد الفراغ ، الوضوء المتحد الذي حصل الشك فيه بعد الفراغ منه

**الثالثة :** أن يكونا مدووين والناسي غير محدد ، كما لو توضأ قبل دخول الوقت بمتاهة أو للصلاة كاملة ، ثم دهل عنه فتوضأ كذلك قبل دخوله وحكمها كالأولى .

**الرابعة :** أن يكونا مدووس والناسي محدد ، فيسمى الحكم بالصحة أن اعتبرنا القرينة فقط ، وأن اعتبرنا لوحده أيضا فالوحد للصحة أن كان وقوع الثاني قبل اشتغال الذاكرة بالعادة الواحدة ، وإن كان بعدها فعنه وجهان من النظر إلى الظاهر أو الواقع وإن كان مقتضى دليل الصحة في هذه يكفي لحكم الأصل ، وأما أن اعتبرنا به الرجع والاستباحة فيسمى الحكم بالبطلان على تفصيل ظهر سابقا ، ولما كان المصنف في هذا الكتاب يكفي بإعادة الوحد خاصة إلى القرينة من غير اعتبارية الرجع والاستباحة ، فحكم بالصحة مطلقا

**الخامسة :** أن يكون الأول مدوياً والناسي محدد واحدا ، كما لو سدر التجديد ، وحكمها يستتبط مما سبق .

**السادسة :** الصورة بحالها والناسي غير محدد ، كما لو توضأ لساعة أو بمتاهة مثلا ، دهل عنه وتوضأ للقرينة بعد دخول الوقت .

**السابعة :** أن يكون الأول واحدا والناسي مدوياً محدد

**الثامنة :** الصورة بحالها والناسي غير محدد ، كما لو توضأ للصلاة الواحدة في وقتها ثم دهل عنه وتوضأ بمتاهة لقرينة أخرى قبل دخول وقتها ، فحكم الصور الثلاث يستتبط مما مر

ولو تعددت الصلوة ، الواقعة بعد الطهارة الثانية (أيضا) كما تعددت الطهارة (إعادة الطهارة والصلوتين) على ما براه المصنف دلائل من الصلوة الواحدة واستعدده على ذلك ، وأما لو وقع صلوة بينهما فلا إشكال في إعادة الطهارة وإعادة الطهارة ، واحتمال الصحة كما عرفت من المنتهى ومن تبعه

مرتب .

(ولو تطهر وصلى واحد ، والمراد مرتباً كما ذكر ، وان لم يكن السواو للترتيب عند النصف و اكثر الحقيقين ) ثم تطهر وصلى ( كذا ) ثم ذكر احلال عصو محمول ) بالنسبة الى الطهارة وان علم عينه كالوجه مثلاً ( اعداد الصلوتين بعد الطهارة ان احتلقتا عدداً ، كالمغرب والعشاء ، لقساد احديهما مع عدم امكان التردد للاختلاف ( وآلاً ) اي وان لم تكونا مختلفين كالظهر والعصر مثلاً ) فالعدد ، اي وجب اعادة فريضة بعد واحد منهما مردداً بينهما في السية على المشهور ، عملاً بالأصل خلافاً للمحكى عن المبسوط بمعيد الصلوتين تحصيلاً للقيين ، حتى اوجب قصاً الخمس لو صلاها بحسن طهارات ، ثم ذكر الاحلال المذكور في احدي الطهارات مع تحلل الحدث

وعن المجلس وابن رهرة اسهما واقفاء .

وعلى ما ذكرنا يحريه ثلث فرائض ، رابعة مرددة بين الظهر والعصر والعشاء محيراً بين الحضر والاحقاب ، والصبح والمغرب ، عملاً بالأصل مع عدم ظهور معارض له في نحو المقام ، هذا اذا كانت الغائبة من فرض المقيم وان كانت من فرض المسافر اثنى بمغرب ، وشأئية مرددتين الطهريين والصبح والعشاء ، ولا ترتيب بينهما عملاً بالأصل ، ويستطلع في كتاب الصلوة في بحث القضا ما يعينك اعانة تامة فلا وجه هنا للاطالة .

واعلم ان الوصوتين يمكن مرضهما واحبين و مدوبين ، كان توضأ قبل دخول الوقت للتأهب ثم صلى بعد دخوله ، ثم احدث وتوضأ للاحرى قبل دخول وقتها ، ثم صلى ثم ذكر الاحلال المذكور ومختلفين .

وعن بعض انه استشكل صورة الدببين والندب بعد الواجب لحوازي ان يكون الحلل من الاولى ، فتفسد الصلوة فتبقى في الذمة فيقع في غير موقعه <sup>(١)</sup> وفيه

(١) اد العكف كان مأوراً بابقاع العمل على الوجه الذي يعتقد اتصاف الفعل به وان كان بحيث لو اطلع على الواقع رآه ذلك الاعتقاد والأمر الواقع غير مؤثر ان لم يعلم (لنه)

مباشرة ابتغاة الى ان امثال الأمر يقتضى الأخرا .

(١) لنظر الثالث في اسباب الغسل ، وعرف السبب بالوصف الظاهر  
المعصط لذي دل الدليل على كونه معروفاً لحكم شرعى بحيث يلزم من وجوده  
الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

(٢) اما يجب الغسل بالحباية والخيض والاستحاضة على تفصيل يأتي  
والنكاح ومن الأموات بعد برهم بالموت وقبل الغسل ، وما عن المرتضى من  
الخلافا في الأخير مرفى كما يأتي اشاء الله ، وعسر الأموات ، وهو اما معصوف  
على مستكر من يجب او مبتدأ ، محذوف الخبر ، ولعل تعبير الاسلوب لأخر  
عدم كونه كسابر الأعسال ، ولو قال بدله الموت لكأن أولى .

(٣) وكل الأعسال لابد معها من الوضوء (الحباية) بالاحتجاج المحقق و  
المحكى في عائر الجماعة في المستثنى مضافا الى النصوص الآتى الى حمية  
منها الاشارة ، وعلى المشهور بين الطائفة في المستثنى منه ، عملا بالمروى في  
التهديب في باب حكم الحباية عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان وغيره عن  
الصديق (ع) قال في كل غسل وضوء الا الحباية

و يظهر من المختلف كما عن غيره<sup>(١)</sup> كونه مستثنا وحسب ، والحكم بسببه  
المختلف وغيره ابتغاة الى ان الموحود في كتب الأحبار الارسل مما لا رجاه  
فيه ، اذ شهادة الاثبات متقدمة .

و بالمروى في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح ، عن ابن ابي عمير لشقة  
الذي عن العده انه لا يروى الا عن الثقة ، عن رجل عن الصادق (ع) قال كل  
غسل قبله وضوء الا غسل الحباية .

وفي التهديب في باب حكم الحباية عن علي بن يقطين عن ابي الحسن  
الاول (ع) اذا اردت ان تغسل للجمعة فتوضأ واعتسل ، واسمعم عدا تقول

(١) وهو الذكرى . (منه)

بالفصل كما ادعاه بعضهم \*

و باسموى عن الخوالى عن النعمان (ص) كل لأعمال لابد من الوضوء الا الجنابة \*

وعن القه العروى و الوضوء من كل غسل ما خلا غسل

الجنابة فريضه تحريه عن العرض اثناسى ولا يحترق سائر الاعمال \*

العسل سنة و الوضوء فريضه ولا يحترق منه عن فرض و غسل الجنابة \*

فريضتان ماد احتتم فأكبرهما يحترق عن اصغرهما و الا \*

فابدء بالوضوء ثم اغتسل ولا يحترق الغسل عن وضوء و الا \*

الوضوء فتوضأ و اعد الطلوه \*

و ما يناقشة في الحمر الأول و نحوه مد لاله على الحوا \*

فيرد ها التبادر \*

و اما حميه على الاستحيات اسفات الى عدم وجوب الوضوء من \*

المه عند الأكثر معبر و حيد - لتحضض ولى من المة حصدا \*

محالذ لعهم المشهور المعتمد معوم قوله تعالى ا اقم الصلاة

و اما القول بان طهارة وجوب الوضوء يغسل ولا يغسل من غسل \*

فيبغى الحمل على الاستحيات ولا مانع منه فلا يلزم منه سببه \*

الاستثنا كالقول بان طهارة وجوب مع كل غسل ولو كان مسح و لم \*

من موجبات الوضوء ، ولم يقل به احد عن اظاهر ولا مانع من خصصه \*

الاستحيات \*

و اما قصور سند حملة من ثبت الأخبار معبر صاير من نحو المدة \*

اشهيرة العظيمة القرينة من الاحماع كما قاه غير واحد من علماء \*

الاحماع على وجوب تعدد الوضوء على كل غسل منه وضوء عند الجنابة من وضوء \*

الأمانى حيث يصعد بين الامامية الذى يجب الاقرار به وكل غسل فيه وضوء سوى  
اوله الاعسل الحنابة فانه مريضه . فاداً اجتماع الغرضان فأكبرهما يجرى عمن  
اصغرهما . انتهى .

حلافاً للمحكى عن المرتضى والا سكامى فلا يجب الوضوء مع كل غسل ولو لملاً .  
والى مال جماعة من متأخري المتأخرين .

وله المروى فى الباب فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) .  
الغسل يجرى عن الوضوء و اى وضوء اظهر من الغسل .

وفى الباب فى الصحيح عن حكم بن حكيم عن الصادق ((ع)) عن عسر  
الحنابة فقال اعص الى ان قال قلت ان الناس يقولون يتوضأ وضوء الصورة  
قبل الغسل . فضحك و قال و اى وضوء اعنى من الغسل و يبلغ .

وفى الباب عن حماد بن عثمان عن رجل عن الصادق ((ع)) عن الرجل  
يعتسل للجمعة او غير ذلك يجرى من الوضوء فقال ((ع)) و اى وضوء اظهر من  
الغسل .

وفى الباب فى الموثق عن عمار الساطى عن الصادق ((ع)) عن الرجل  
اذا اعتسل من حنابته او يوم جمعة او يوم عيد . هب عليه الوضوء قبل ذلك او  
بعده . فقال لا ليس عليه قبل ولا بعد فدا احراء الغسل والمرأة مثل ذلك  
اذا اغتسلت من حيض او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد فدا احراءها  
الغسل .

وفى الباب عن ابراهيم بن محمد ان محمد بن عبد الرحمن الهمدانى  
كتب الى ابي الحسن الثالث ((ع)) . سألته عن الوضوء للصلاة فى غسل الجمعة  
فكتب لا وضوء للصلاة فى غسل يوم الجمعة ولا غيره .

وفى الباب فى الموثق عن سليمان بن حاتم عن الباقر ((ع)) . الوضوء  
بعد الغسل بدعة .

وفى الباب عن عبد الله بن سليمان عن الصادق ((ع)) . نحوه .

وفي الباب عن محمد بن أحمد بن يحيى مرسلاً الوضوء قبل الغسل و  
بعده بدعة .

ولهم أيضاً حملة من الأخبار الواردة في أحكام الحيض والمستحاضة و  
العسا . بناء على عدم تعرضها للوضوء مع أن المقام مقام النيات  
والجواب أن هذه الأخبار لا تقوم في مقابلة الأخبار المصدمة ، والاحكاميين  
المحكّيين المعتصدين بالشهرة العظيمة ، التي قال غير واحد <sup>(١)</sup> أنها كانت  
تكون جماعاً ، هذا مضافاً إلى أن أقوى هذه الأخبار الأولان ، والأخبار  
الأولة لمكان الاحصية مقيدة لهما

والتي ما قاله الجماعة من تبادر غسل الحسامة ، كما تصبها سؤال ، الثاني ،  
ولعن المصنف يشم في الأول أيضاً مسوقية سؤال ، وتغرب ليس لك لمكان  
عدم العلم أن تعينه بأنه ما ياسب الأعم ، كما يشم من كلمة أي الموضوعة للعموم  
لداخلة على الوضوء كون التعميم في خصوص الوضوء ، ولو كان المراد اشتماعهم  
في الغسل لمكان الاسباب أن يقول أي غسل أصعب من الوضوء وانقص طهراً .  
والى قصور سائر الأخبار سنداً بل ودلالة ، إلا الاستحباب معتقداً حصص  
والرجحان جميع عليه كما قاله البعض .

وأما سكوت حملة من الأخبار الواردة في الأعسا الثلاثة ، فلا يقوم في  
مقابلة ما مر من وجوه عديدة . سيما بعد الالتفات إلى ما قاله بعض مشايخنا بأن  
الظاهر من سياقها الحاجة إلى معرفة الرامع للأحداث الشبهة وبناءً على  
غيره من الرامع للأصغر فقد يكون وجوب رفعه في حقّه معروفاً ومعلومياً من  
الخارج .

وبالجملة المشهور هو الأظهر مع كونه الأحوط ، وعليه فمن يجب تقديم  
الوضوء <sup>٥</sup> كما يظهر من الصدوقين وأبي زهرة ، وعن الشيخ في الحمل وكتاتبي

(١) كالذكرى والرياض . ( منه )

الأخبار والحلي والمفيد ، و تبعهم غير واحد من متأخري المتأخرين ويظهر من الذكرى الميل اليه وحكم بأشهريته ، وكلامه وإن كان جارياً في الدماء الثلاثة و من لميب ، ونكر الصاهر عدم القول بالعص .

أم لا ؟ كما اختاره المصنف والمحقق وعن الوسيلة والجامع والنهاية ، و موضع من المصنف ، بل في السرائر - قد يوجد في بعض كتب أصحابنا في كيفية غسل الحايض بوجوب تقديم الوضوء على الغسل إلى أن قال بعد حكمه بالتحجير في التقديم والتأخير وإن أراد أنه يجب تقديم الوضوء على الغسل معبر واضح بلا خلاف انتهى والظاهر التعميم لما عرفت .

وحسبنا الأول أمر ، فعلا يحصر في أبي عمير والرصوى المتقدمين ، و بحير عيسى بن يقطين المتقدم ، وبالأحمايين المتقدمين ، وأما في الخلاف المتقدم عن الحلبي فمعبر مسموع ، لما عرفته ، بن عوف أن الذكرى حكم بأشهرية المختار ، و عليه مدعوى أكثرية الفائل بالناس كما صدر عن المعص مما ينطوي عليه المناقشة و لم يحصله ، و على المختار لا تعلق له بصحة الغسل بلا خلاف كما عن بعض ، نعم يقترب الأئم أن أخرجه عن الغسل عملاً ولزمه الاتيان به لمشروط بالطهارة كما دل على المحرمع الرصوى المتقدم .

هذا إذا كان لغسل في وقت الصلوة وأما مع تقدمه عنه فلا يظهر عدم وجوب الوضوء قبله واحتمال<sup>(١)</sup> كونه للغسل إلا لمشروط بالطهارة حتى يستدعي ذلك الاحتمال وجوب استقدم مطلقاً ولو خارج الوقت ضعيف جداً بل عن المعص مدعوى عدم الخلاف في ذلك ، وعن ظاهر آخر<sup>(٢)</sup> أنه احتراز كل من قال بوجوبه ، وفي المشارى الاحتياط أنم أن كان غير وقت الصلوة أن يتوضأ قبل هذه الاعمال ، سيما غسل الجمعة للروايتين فيه بخصوصه ، ثم يحدث بعدها ثم يتوضأ للصلوة .

(١) الحسن المشارق وعن الذكرى - ( منه )

(٢) وهو المدارك - ( منه )



## تنبيه :

قد عرفت عدم وجوب الوضوء في غسل الحنابلة ، وعليه فهل يستحب معه كما يظهر من التهذيب ، لتغايأ إلى حمله حرا يحصر في المروى في التهذيب في باب حكم استحباب الأمر بالوضوء معه ، على الاستحباب على أشكال ما في هذه النسبة بما ، على احتمال كونه لمجرد الجمع أم لا كما هو المشهور ، بل عن غير واحد<sup>(١)</sup> ، النسبة إلى الأصحاب ، وفي المتنبي لا يستحب الوضوء عندنا خلافاً لما شيع في التهذيب انتهى . وعن بعض السأخرين القطع بالتحريم

وحسان يسأل من الأمر في البحر المتقدم وفي خبر محمد بن العيسر المروى في الباب فالأول ، ومن حمله من الآخر المقدمة السابقة وحمله من الأخبار الحاكمة بالبدعية فالثاني ، وهو الأظهر ولحسن الأمر على النية التي هي في الأحكام الشرعية أصل كى بليته كما يتروى به لث خبر محمد بن مسلم المتقدم . وسمروى في أسان عن محمد بن مسلم عن سافر ع<sup>(٢)</sup> أن عن الكوفة يروون عن علي (ع) أنه كان يأمر بالوضوء من الغسل من الحنابلة . ك سوا عن علي (ع) ما وحدوا ذلك في كتاب علي (ع) قال الله تعالى والكمحميا فاطهروا<sup>(٣)</sup> .

وعن المتنبي طبق الجمهور على استحبابه قبله . وثق في صدر المسئلة عن الشافعي في حد قوليه الوجوب لوجامعه حدث أصغر وهو زائدة عن داود وابن ثور .

## (فهيها مقاصد)

، المقصد الأول في الحنابلة وهي في اللغة نعد ، وإمرادها كهيبة موحية للبعد عن احكام ابطاهرين ، حاصلة من الاسرار أو اجتماع الموجب للغسل (و) هي تحصن للرجل وإمرأه بأمرال التي مطلقا يقصه وموما سهوه وعبره

(١) وهو الذكرى وجامع المقاصد . (مه)

(٢) ما وحدنا حل .

بدوى ام لا . عند علمائنا اجمع ، كما في التذكرة عملاً بالأخبار الكثيرة ، مصداقاً الى ، لاجتماعات المحكية عن الجماعة .

مما عن المقح وان احتلم المرأة ما رلت فليس عليها غسل وروى ان عليها الغسل اذا ارلت . مما لا يعنى به ، وان دلل عليه رواية عبيد بن رزارة و نحوها المروية في التهذيب في باب حكم الحباية ، ان يوده المروى في الباب في الصحيح عن محمد بن اسمعيل ، قال سألت ابا الحسن (ع) عن المرأة ترى في ساقها متبرل عليها غسل قال نعم .

ومى الكافي في باب احلام الرجل في الصحيح عن العتيبي عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى في العمام ما يرى الرجل قال ان ارست فعليها لغسل وان لم تبرل فليس عليها غسل . الى غير ذلك من الأخبار .

### فروع :

الاول : لو ابرس من غير الموضع المعتاد فهل يكون موجباً للغسل مطلقاً كما هو ظاهر التذكرة . ام يكون موجباً مع الاعتقاد او اسداد البطمعى كما عن الذكرى ، ام يكون موجباً مع الخروج عن تحت الصلب ولا مع الخروج عن فوقه . اوجه اوجهها التالى ، امتصاراً فيما حالف الأصل عنى ان عدد المتيقن من الاطلاق .

الثانى : لو احس باستفقال المسمى عند الشهوة فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل ، للأصل ، ولو خرج بعد زمان فعلية الغسل ولو لم يكن شهوة او كان قد اغتسل قبله ، ولو خرج المسمى فاعتسل ثم خرج منه شئ آخر فعليه الغسل ، و عن العصف اليه ذهب علماءنا ، وعليه يدل الاطلاقات .

ولو رأى انه جامع وامسى ثم استيقظ فلم ير شيئاً لم يجب الغسل اجماعاً . كما في التذكرة .

وعليه يدل الاصل ، والمروى في الباب في الحسن عن الحسين بن ابي

الملاع عن الصادق (ع) عن الرجل يرى في المنام حتى يجد الشهوة فهو يرى أنه قد احتلم فإذا استيقظ لم يرمي ثوبه الماء ولا مئ جسده ، قال ليس عليه الغسل .

وكان على (ع) يقول إنما الغسل من الماء الأكبر فإذا رأى في منامه ولم ير الماء الأكبر فليس عليه غسل .

وكذا الكلام في المرأة ، فلا يكفي انتقال المني إلى الترائب ما لم يخرج إلى ظاهر الفرج ، كما صرح بذلك ابن مهدي مستدلاً بأن أم سليم امرأة أبي طلحة قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال نعم إذا رأت الماء .

والظاهر أن الحكم المذكور إجماعي ، وعليه يدل الأصل وغيره . ولو رأى بللاً لا يعلم أنه مني فلا غسل ، وإن احتلم بالاحماع عملاً بالأصل كما افترى في التذكرة لكن قال على اشكال (١) .

وعلى الحكم يدل صحيحة معوية بن عمار المروية في الباب عن الصادق عليه السلام عن رجل احتلم فلما استيقظ وجد بللاً فقال ليس بشيء إلا أن يكون مريضاً فعليه الغسل .

وستعلم وجه الذيل .

الثالث : لو خرج من الرجل عن فرج المرأة لم يجب عليها الغسل ، كما قاله غير واحد ، عملاً بالأصل ، وبالمرور في التهذيب في باب حكم الجنابة في الموثق عن سليمان بن خالد عن الصادق (ع) وفيه بعد السؤال عن المرأة يخرج منها شيء بعد الغسل ، قال لا يعيد .

معللاً بأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل . (٢)

(١) والاشكال فيه يعتد به . (منه)

(٢) وعليه أيضاً يدل رواية عبد الرحمن المروية في الكافي في باب الرجل يركب المرأة يغتسلان . (منه)



وحية لعلك تدرك هذا الغرض ، وسيما مع عدم مخالفة ظاهراً في الاحتار  
 ( وفي دبر الادامي كذلك وإن لم يبرل الماء ) ، أما وجوب العسل بالحطاع  
 في دبر المرأة فعليه المعظم ، خلافاً للاستتصار كما عن ظاهر سلافة لا يجب ، و  
 بعله الظاهر من السهاية ايضاً عملاً بالأصل ، وبالمروى في باب احكام الجنابة  
 من التهديت في الصحيح عن الحلبي عن الصادق (ع) عن الرجل يصيب  
 المرأة فيها دون الفرج ، عليها غسل ان هو ارسل ولم تنزل هي ؟ قال سمعته  
 عليها غسل وان لم يبرل هو فليس عليه غسل .

وفي الباب عن البرقي رفعه عن الصادق (ع) ، ان اى الرجل المرأة  
 في دبرها فلم يبرل ولا غسل عندهما ، فان ارسل فعليه الغسل ولا غسل عليها .  
 وفي باب النوادر الواقع في آخر كتاب الصوم من التهديت عن بعض  
 الكوفيين يرفعه<sup>(١)</sup> عن الصادق (ع) في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي  
 صائمة ، قال لا يفتن صومها وليس عليها غسل .

وفي اسباب عن عيسى بن الحكم عن رجل عن الصادق (ع) ، ان اثنى لرجل  
 امرأة في اندبر وهي صائمة لا تنقص صومها وليس عليها غسل  
 والمشهور هو الاقرب عملاً بما مروى في الصافي في باب الرجل يجامع المرأة  
 فيها دون الفرج ، عن حفص بن سوفة عن احمد بن محمد عن الصادق (ع) عن رجل  
 يأتي اهله من خلفها فان هو وجد لماتمين فيه الغسل .

وضعت السند غير قاض ، لا حجاره بالشبهة العقيمة القريبة من  
 الاحماع ، بل قال علم الهدى لا أعلم خلافاً بين المسلمين في ان وضو الرجل  
 في الموضع المكروه من ذكر او انثى ، بحرى محرى يوطى في قبل مع  
 الايقاظ وعيبوبة الحشفة ، في وجوب الغسل على لفاعل والمفعول به ، وان لم  
 يكن ارزال ، ولا وحدث في الكتب المصنعة لاصحاب الامامية لا ، لك ، ولا سمعت

(١) طبع عليه وعلى ما يليه في ريادة اب الصوم من سبب التهديت .

من عاصري منهم من شيوخهم نحواً من ستين سنة يعنى الآ يدك ، عهدته المسند  
 اجماع من الكثر ولو شك ان اقول انه معلوم بالضرورة من دين الرسول (ص) انه  
 انه لا خلاف بين الفرحين في هذا الحكم فان داود و بن حالف في ان  
 الاصلاح بالعسل اذا لم يكن معه ابرال لا يوجب العسل ، فانه لا يفرق بين  
 الفرحين كما لا يفرق بين الأمة بينهما في وجوب العمل بالاصلاح في كل واحد  
 منهما ، واتصل لى في هذه الأيام عن بعض الشيعة لامامية ان يواطى في  
 الدبر لا يوجب العسل تعويلاً على ان الأصل عدم الوجوب او على  
 خبر يدكرانه موجود في مستحبات سعد او غيرهما فهذا مما لا بد من  
 اليه ، اما الاول فباطل لأن الاجماع والقرآن وهو قوله او يمس السب  
 يرسل حكمه ، واما الخبر فلا يعتمد عليه في معارضة الاجماع والقرآن مع  
 انه لم يثبت به نفيه ولا اعتمده عالم ، مع ان الاخبار تدل على ما اردناه ، لان كل  
 خبر يتصل بتعذيب العسل بالجماع والاصلاح في الفرج فانه يدل على ما ادعيناه ،  
 لان الفرج يساوي العمل والدبر لا خلاف بين هل اللغة واسرع في ذلك  
 انتهى كلامه على ما حكى عنه .

وعن ظاهر الحللي ايضاً دعوى الاجماع على ذلك

هذا نص في الآية ، متقدمة بما على انه تعالى جعل العلامة سبباً  
 للتيمم مع فقد ماء ، والنيم اما عن الوضوء او عن العسل لاسبيل الى الاول  
 للاجماع على عدم ايجاب فرد من افراد العلامة الوضوء فمعين الذي ، خرج  
 منه العلامة في غير العمل والدبر بالاجماع فبقيا د حلين في الآية وهو العطوب  
 واما الفروي في السبب في او حر باب الاحدث في الصحيح عن ابن  
 بن عثمان عن ابي مريم عن الدبر ارجع ما يقول في الرجل يوضأ ثم يدعو حارثته  
 فتأخذ بيده حتى ينتهي الى المسجد ، فان من عذب يرمون به ، العلامة  
 فكان لا والله ما يدلك يا بن ورمي عنه ، وما يعنى بهذا الوضوء المساء الا  
 المواقعة دون الفرج .

مما يؤكد دلالة الآية على المختار ، فامهم .

والى امرؤى فى التهديد فى باب حكم الحساء فى الصحيح عن زرارة عن  
الباقرا (ع) قال : جمع عمر بن الخطاب اصحاب السبي (ص) ، فقال : ما تقولون  
فى الرجل يأتي اهله فيخالطها ولا يبرئ ؟ فقالت الأنصار : اماء من الماء ، و  
قال المهاجرون : اذا التقى الحنابان فقد وجب عليه الغسل .

فقال عمر لعيسى (ع) : ما تقول يا ابا الحسن ؟ فقال على : اتوحيون عليه الحد و  
الرجم ولا توحيون صاعاً من ماء<sup>(١)</sup> . اذا التقى الحنابان فقد وجب عليه الغسل .

فقال عمر : القول ما قال المهاجرون .

و دعوى ما فانت الانصار بـ على دلالة بالاستفهام الانكارى على أن  
اثبات الحد والرجم مع عدم ايحاب الصاع من الماء اندى هو كناية عن الغسل  
كما جمع بين التقيصين انهما معلولا علة واحدة و ايحاب احدهما مع على الآخر  
يؤدى الى اثبات العلة ورفعها فى وقت واحد . او على ان ايحاب الصاع من  
الماء اوسى بالاثبات من ايحاب الحد ، يكون الحد مبيهاً على اسحقف بخلاف  
ايحاب الصاع ، فيقل كما ثبت الحد والرجم ثبت الغسل او كان اولى بالشئ .  
و لمقدم ثبت بالاجماع والروايات ، على ما صرح به السمعى فثبت التالى  
والى اطلاق صحيحه محمد بن مسلم المتقدمة فى قبيل امتهن .

ولا يقوم فى مقابلة المختار ما تقدم للناسى ، لفقد التكامل من وجوه عديدة .  
هذا مضافاً الى ان ما عدا حبر الحسى مما لا يجوز الاستناد اليه صلاً ،  
لمكان الارسال كما اشار اليه اسامى فى التهديد ، حيث قال بعد نقل مرسله  
على بن الحكم : هذا حبر غير معمول عليه ، وهو مقطوع الاسناد لا يعمل عليه .

وكلامه هذا يومى على مروكيته ايضاً بين الطائفة ، ككلامه فى كتاب الصوم  
من المبسوط على ما حكى عنه والجماع فى الفرج امرل او لم يبرئ سواء كان قبلاً  
و دبراً من امراً او من عمام او ميتة او بهيمة وعلى كل حال على الطاهر من

المذهب انتهى .

ومقتضى كلامه حيث أطلق العرج على القبل والدبر كما هو معناه لغة و  
شريعاً هو عدم صحة الاستدلال بحبر الجنبى أيضاً لكلمة دور .

وعليه فحكم الجنب ما لا اشكال فيه كما يترجم عليه مفهوم المروى فى الكاظمى  
فى باب ما يوجب الغسل فى الصحيح عن الحسن عن الصادق عليه السلام عن  
المعتمد عليه غسل قال . نعم اذا ارسل .

اسمهم الا ان يقال ان المعنى الحقيقي وان كان اعم لكن لما كثر استعماله  
فى العرف على اقبل كما اشار اليه الفيومى فى المصباح المير حيث قال العرج  
من الاساس القبل والدبر واكثر استعماله فى العرف القبل ، انتهى .

فان واجب حمل اللفظ على المعنى الشايخ ، وعليه فيصح الاستدلال ، و  
فيه انه على هذا لا بد من حمل على غير الدبر كالتحيز و نحوه ، جمعاً بينه و  
بين الأدلة الخاصة المتقدمة لمحتار .

و باجملة لا شبهة فى ارجحية الاحتياط فلا وجه بلاطلة .

واما وجوب الغسل بوضئ العلام فعليه الأكثر ، ومنهم علم اسدى مدعى  
عليه الاجماع البسيط كما عرفت والمركب كما ادعاء لمصنف ايها فى المختلف  
قال اسيد رحمه الله كل من اوجب الغسل بالعيوبة فى دبر المرأة او حقه فى  
دبر لذكر وكل من معنى معنى . ولما كان الوجوب فى الاول ثابتاً لأدلة المتقدمة  
كان الحق مع القائلين به فيكون الامام داحلاً فيهم ، ويلزم من ذلك الوجوب فى  
الثانى كذا حكى عنه .

واما المماقشة على السيد بانه لا حاجة له الى دعوى الاجماع المركب مع  
دعواه الاجماع بل الضرورة فى الحكم ، فعير وجهه لحوار القول بان مراده اقامه  
دليل آخر على المدعى .

وما ادعاء من الاجماع هو الحققة مضاعفاً الى ما رواه فى (١) الكاظمى فى الحسن

(١) فى باب اللواط من ابواب كتاب اسكاج . ( منه )



كما قاله غير واحد ، عن الحصرمى عن الصادق (ع) عن النبي (ص) من جامع  
 علماً جاء جنباً يوم القيمة لا يقيه ماء الدنيا الحبر ، والى فحوى صحيحة زرارة  
 المتقدمة ، حلالاً للمحكي عن التحرير فلا يجب عملاً بالأصل ، وفيه انه محصص  
 بما مر .

### فروع :

الاول : الموطوءة قبلاً ودبراً كالواطئ . عملاً بالاجماع المتقدم عن السيد  
 وبصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ، وبفحوى صحيحة زرارة المتقدمة ، وكذا  
 الحكم في الموطوء لما تقدم من دعوى الاجماع عن السيد .

الثاني : وطن الميت ايضاً بوجوب العسل ، كما عن ظاهر الفقهاء وعن  
 ظاهر بعض دعوى الاجماع عليه وهو الحق .

واما الاستدلال لذلك بما ورد عنهم (ع) من ان حرمة الميت كحرمة الحي  
 واطلاق ما دل على وجوب العسل بالابلاج في الفرج ، ففيه مناقشة اما مسمى  
 الاول فمحاور القول بان وجوب العسل بالواطئ ليس لاحل حرمة الحي ، واما  
 في الناس فمكان بكرة هذا الفرد ، ولا غسل على الميت لعدم التكييف .

الثالث : هل يجب العسل في وطن البهيمة كما عن صوم المبسوط و  
 تبعه الجماعة ، بل عن المرتضى ذهاب الاصحاب اليه ، ام لا ؟ كما عن الخلاف  
 والجامع ، وبحث الجناية من المبسوط . وتعمها الجماعة وجهان يشأن  
 من ما تقدم عن السيد ، وفحوى صحيحة زرارة ، مصابا الى المروى عن الأمير  
 عليه السلام : ما اوجب الحد اوجب العسل ، لكنه على القول بثبوت الحد في  
 وطنها دون التعزير فالاول ، ومن الأصل والثاني ، والاول اقرب

الرابع : وطن البائع في الصبي والصبية ، بوجوب العسل عليه ، وظاهر  
 كلام السيد المتقدم دعوى الاجماع عليه .

واما وطن الصبي للبائع والبالغة مهمل بوجوب العسل عليهما ؟ فيه  
 اشكال ، والاحوط هو العسل ثم النقص ثم الاتيان بالطهارة ثم الدخول في

المشروط بها .

وهل يجب الغسل على غير البالغ بمعنى وجوبه عليه اذا بلغ أم لا؟ وجهان  
يشأن من أن هذا الحكم هو من الاحكام النوصية او التكليفية ، وعن بعض  
المنع من قراءته العزائم وامثالها .

وعلى الاول هل يستباح المشروط بالطهارة بعسله أم لا؟ وجهان و  
الاظهر الاستباحة ان كان مبرراً وفاقاً لبعض المحققين ، لكون عباداته شرعية  
على الأصح .

الحامس : لا يرقى وجوب الغسل بالوطى في الفلبيين كونهما دائمين  
او مستيقظين او بالتعريق كما صرح به الجماعة عملاً بعموم ادأ التقا الحتامان ،  
الى آخره ، وكذا يجب الغسل على المستيقظ بالوطى في دبرائهم والنائمة ،  
لاطلاق كلام السيد المتضمن لدعوى الاجماع .

وكذا يجب الغسل عليهما في هذا الفرص للدليل المتقدم .  
وما وجوب الغسل بالوطى في الدبر على النائم وعلى المستيقظ  
القابل من النائم ، معيه نوع اشكال<sup>(١)</sup> مالا احتياط لا يترك .

السادس : الجماع بالذكر الملعوف كغيره وان غلظت اللعاسة ، عملاً  
بالعموم ، وكذا الحال لو كان الذكر مكشوفاً لكن في الفرج حرقة .

السابع : الغسل يجب على الكافر كساير العبادات لحصول السب ولا  
يسقط بالاسلام ، عملاً بالأصل ، ولا يصح منه حال الكفر لعدم بية الفرية ، ولو  
اغتسل ثم ارتد لم يبطل غسله ، فلا خلاف بين الاصحاب كما صرح به البعض .  
الثامن : لو اوجع في غير القبل والدبر كالسررة وشبهها لم يجب الغسل  
الا مع الابرار ، اجماعاً كما في التذكرة ، وعليه يدل الاصل ومفهوم خبر الحسي

(١) وجه الاشكال ان العباد من كلام السيد المتضمن لدعوى الاجماع غير  
المفروض فلا دليل يخص الاصل متأمل . ( مه )

المتقدم والمعمم الاحماع المركب .

(ولو اشتبه المني) اي اشتبه الخارج هل هو سي أم لا (اعتبر) في الرجل الصحيح (بالشهوة) المقاربة له بان يتلذذ بحروجه (والدقيق) قال الله سبحانه ((من ماء دافق)) (وتور الجسد) بعده .

عملاً بالمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح ، عن عيسى بن جعفر عن الكاظم (ع) عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها فيخرج منه لعن مما عليه ؟ قال اذا جاء الشهوة ودفع وتر بحروجه فعليه الغسل ، وان كان اما هو شيء لم يحد له فترة ولا شهوة فلا بأس .

ومقتضاء عدم اعتبار غير الاوصاف المذكورة كفرب رايحة من رايحة الطلع والمحجين مادام رطباً ، وبياض البيض اذا كان حاراً ، كما اعتبره الشهيدان فلا وجه له ، واستفادة النض منها لا تنفي عن الجوع لعدم دليل على حقيقته في نحو المقام ، ومقتضاء عدم الغسل بعدم وجود الاوصاف الثلاثة جميعاً فلا يكفي البعض ، وقد تألف ظاهر المتن ونحوه وصريح غير واحد عملاً ، بالاصل بعد ذلك الصحيح .

ولا يعارضه مفهوم ديه اد مفهوم الصدر مقدم لمكان الأصل حلاًماً للشيع العاصل والمحقق الثاني فيكفي البعض التفاتاً الى ان ذكر الاوصاف الثلاثة لأجل العالب ، بل ادعى الثاني في جامع المقاصد عدم الخلاف في وجوب الغسل بالرايحة فقط ، وفيهما ما ترى .

نعم الأظهر في المرأة الاكتفاء بالشهوة كما صرح البعض ، عملاً بالمروى في الباب في الصحيح عن اسمعيل بن سعد الاشعري عن الرضا (ع) عن الرجل يلمس فرج حاربه حتى تمرل الماء من غير ان يباشر يعيث بها بسبده حتى تسر ، قال اذا امرئت من شهوة فعليها الغسل .

وفي الباب عن محمد بن الفضل ، عن ابي الحسن (ع) تلمس المرأة او الحاربة من خلعي وانا متكى على جنب ، فمتحرك على ظهري فيأتيها الشهوة

وتنزل الماء ، أفعل عليها غسل أم لا ؟ قال نعم إذا جاء الشهوة وأسرلت الماء عليها الغسل .

ولا يعارضه صحبة علي بن جعفر المتقدمة لاحتصاصها بالرجل ، وعينه بالتعميم المستفاد من إطلاق المتن ونحوه مما لا وجه له .

(ومى المريض لا يعتبر الدفق ) بل يكفى الشهوة خاصة ، عملاً بالمروى فى الكافى فى باب احتلام الرجل فى الصحيح عن ابن أبى يعفور عن الصادق (ع) : الرجل يرى فى المنام ويحد الشهوة فيستيقظ ويطظر فلا يجد شيئاً ثم يبكث بعد فيخرج ، قال : إن كان مريضاً فليغتسل وإن لم يكن مريضاً فلا شئ عليه ، قال فقبح له مما مرق بينهما قال لأن الرجل إذا كان صحيحاً حاء الماء بدمعة وقوة وإن كان مريضاً لا يحى إلا بعد .

ومى الباب فى الصحيح عن زرارة قال : أكت مريضاً فاصابتك شهوة فانه ربما كان هو الدفق ولكنه يحى شيئاً صعباً ليس له قوة لكان مرصت ساعة بعد ساعة قليلاً قليلاً فغسل منه .

و ربما يومى المتن باعتبار الشهوة والغتور معا ويرد الخبران كما يريدان لهذا ذهب اليه المحقق الثانى وأشار الغافل من الأكفاء سائر الأوصاف ولو كان رايحة كل دماغ الاشتباه ، وأما مع القطع بالمصوبة فيجب الغسل بلا اشكال ولا خلاف على الظاهر ، كما عن الجماعة ولو لم يكن بالصفت المذكورة .

(و) نام ثم (وحد بعد الاشتاء) على جسده أو ثوبه المحتضنه منياً مع احتمال كونه منه (وجب الغسل) عليه ، عملاً بالمروى فى باب الاغسال من الشهيد ، فى الموثق عن سماعة قال سألت (ع) عن الرجل يرى فى ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى فى منامه انه قد احتلم ، قال فليغتسل ، و ليعسل ثوبه ويعيد صلوته .

ومى هذا الباب فى الموثق عن سماعة عن الصادق (ع) : عن الرجل ينام ولم ير فى ثوبه انه احتلم فوجد فى ثوبه وعلى جسده الماء ، هل عليه غسل ؟ قال

نعم .

وعن المحقق بعد نقل الخبر الاول وسماحة وان كان واقعياً لكن عمل  
الاصحاب بمضمون روايته هذه . انتهى .

هذا مصافاً الى ان الموثق حجة على الأصح . وظاهر التحيرين الاكتفاء  
بإظهارهما ، كما صرح به الجماعة بن عن التذكرة الإجماع ، ولكن ينبغي  
الاقتصار على مورد هما ، من وحدانه عليهما بعد الانتباه ، كما صرح به البعض .  
وهو ظاهر مختصر النافع اقتصاراً فيما حانف الاصل على القدر المستقيم .

ما هو ظاهر ليس ونحوه بل عن طاهر الأكثر ، من الحكم بوجوبه عليه  
بوحده . ليس عليهما مطلقاً ، مما ليس له وجه يعتد به .

وأما المروي في هذا الباب عن أبي بصير عن الصادق (ع) عن الرجل  
يصيب بثوبه ميا ولم يعلم به جسم ، فإن يغسل ما وجد ثوبه ولموضاً .  
فالأمر بجمعه على غير مورد هما كما استقر به غير واحد ، وان جمعه على  
لثوب المشترك كما صعبه الشهيد معيد

( و بما كان لمصادر من تحيرين الثوب المحتسب فعله لا يجب  
العسل لو وحده ( من المشترك ) مطلقاً ولو بالتعاقب ، مع وحد صاحب النوبة  
له بعد احتمال كونه من المشترك ، عملاً بالأصل وبغير واحد من الأحبار اداة  
على عدم بعض اليقين الا بمثله . وفقاً لصريح الجماعة وطاهر ليس ونحوه بل  
عن طاهر الأكثر ، خلافاً للدروس والمحقق الثاني ولصارح لعاصم فيجب على  
صاحب النوبة مع وحدانه به ، ولا وجه له يعتد به .

نعم لو علم بواحدة منه منه بوجه من الوجوه وجب الغسل عليه ، إلا أنه  
لا من حيث كونه صاحب النوبة

وحث حكم الاصل بعدم وجوب الغسل على المشتركين المذكورين ، فمن  
يحول ايتنام احدهما بالاحرام لا قولان امر بهما الاول ، عملاً باطلاق الأمر  
بالجماعة ، والعلم الاحتمالي المردد غير ناهض للتفديد ، بعد حكم ادليل

الظاهرى بالعدم ومن هنا اتفقوا كما صرح به غير واحد ، على سقوط احكام الحباية من كل منهما .

و حيث حكما بوجوب الغسل ، فهل يجب عليه قضا كل صلوة صلاحها بعد غسل رافع كما عن العيسوط ؟ او قضا ما لا يحتل سقفه على الحباية كما ذهب اليه الاكثر ؟ وجهان والاخير اعرب ، امتصاراً فيما خالف الاصل على العذر العتيق .

و حيث حكما بعدم وجوب الغسل عن المشتركين المذكورين ، فهل يستحب الغسل كما عن الاصحاب ام لا ؟ الاظهر نعم ، فينبى الاستحب او مجرد بية العربة ، مما في الرياض من بية الوجوب حيث مما لبس له وجهه صلا ، ولو تبنى الاحتياج اليه فالظاهر الاحترا به وما فاليعص ، وعن بعض عدم الاحترا ولا وجه به يعتد به .

( ويحرم عليه مراة العرائم ) بالاجماع كما ادعاه الجماعة وسهم لسكرة ، عملاً بالمروى في التهديد في باب احكام الحباية في الموثق عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر (ع) ، الحايض واجب يقرأ شيئاً قال ، نعم ماشاء ، لا السحذة و يذكر ان الله تعالى على كل حال .

وفي زيادات باب الاعسال في الحسن عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) الجنب والحايض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرأ من القرآن ماشاء ، لا السحذة ، ويدخلان المسجد مختارين ولا يفعدان فيه ، ولا يقرآن المسجد يس الحرمين .

وبصححة زرارة الآنية في اللبث في المساحد

والمراد بالسحذة في هذه الأخبار نفس الصورة كما فهمه الاصحاب ، و عليه يدل ما في التحرير حيث قال ، كما حكى يجوز لجنب والحايض ان يقرأ ماشاء من القرآن الاسور العزائم الاربعة ، روى ذلك البرطى في جامعته عن العشى عن الحسن الصيفل عن ابي عبد الله (ع) ، وهو مذهب فقهاءنا اجمع .

وما عن ائقفة الرصوى - ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن واست حسب الآ  
العرازم التي تسجد فيها ، وهى آلم سربل و آلم السجدة والنجم وسورة اقرء .  
ولا تمس القرآن ادا كت حبياً او غير وضوء ، ومن الاوراء .  
وما يعصد مهمهم ان حمل السجدة على الجمعية متعذر ، وعليه فليكن  
المراد اسورة لشيوخ مثله فى القرآن كآلم وآلم والصافات والليل ونحوها وعليه  
فما استظهره بعض متأخرى المتأخرين من تخصيص الحكم ببعض آية السجدة ،  
معالوجه له يعتد به ، سيما بعد ملاحظة ما استظهره فى المشارق من عدم  
الخلاص ، وما تقدم عن ظاهر التحرير من دعوى الاجماع كما فى الرياض صريحاً ،  
وما فى المدارك الاصحاح قاطعون بتحريم السور الأربعة كلها ، ونقلوا عليه  
الاجماع ، انتهى .

مظهر بما ذكر حرمة قراءة السور الأربعة .

( وابعاصها ) المختصة والمشاركة بينها وبين غيرها مع النية كاليسطة .  
( ومن كتابة القرآن ) بالاجماع كما ادعاء الجماعة ، عملاً بالرصى المتقدم  
وبحوى ما دل على التحريم بالحدث الاصغر ، وخلاف الاسكافى لمكان فتواه  
بالكراهية غير معنوم ، لاحتمال ارادة الحرمة ، مع انه لو كان مخالفاً معير صاير  
فى نحو المسئلة .

( او شئ مكتوب عليه اسم الله تعالى ) بالاجماع كما عن العتبة وسهاية  
الاحكام ، عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب حكم الحماة فى الموثق عن عمار  
عن الصادق (ع) لا يمس الحب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله ، والمعمم  
الاجماع المركب .

ومراد المتى ونحوه هو من نفس الكتابة ، كما هو صريح التحرير وغيره .  
فليكن المراد من الحر أيضاً ذلك جمعاً بينه وبين المروى عن التحرير من  
كتاب الحسن بن محبوب عن حاتم عن ابي الربيع عن الصادق (ع) فى  
الحبب يمس الدراهم وفيها اسم الله تعالى واسم رسوله ، قال لا بأس به و

ربما فعلت ذلك ، يحمله على الموضع من الدراهم الذى ليس فيه اسمها ، و بذلك طهر الوجه فى المروى فى الباب عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم (ع) عن الحب والطامت يمان بايديهما الدراهم الميى ، قال لا بأس مع عدم تضمن الخبر لكثاثة اسمه تعالى عليها .

( او اسماء الأنبياء والائمة (ع) ) وعن العنية عليه الاحماع وهو الحقة ، وذهب الجماعة الى الكراهة مما لا يلتفت اليه .

( و املت فى المساحد ) على الاشهر الاظهر ، بل عن العنية عليه الاحماع ، وعن المنتهى لا يعرف فيه خلافاً الا من سار فانه كرهه ، ويظهر من الصدوق جوار بومه فى المسحود ، ويردهما لآفة بعد الالتفات الى المروى فى العلل فى الصحيح عن زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر (ع) ، الحايض واجب يدخل المسحود ام لا ؟ قال الحايض والحب لا يدخلان المسحود ، لا مختارين من الله تبارك وتعالى يقول ( ولا حسا الا ما يرى من حيث تعسوا ) ، وبأحدان من المسحود ولا يصحان فيه شيئاً ، قال زرارة قلت له : فما بالهما يأخذان منه و لا يصحان منه ؟ قال لا سهم لا يقدران على أحد ما فيه الا منه ويقدران على وضع ما بيدهما فى غيره ، قلت : فهل يقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال نعم ما شاء الا السجدة و يذكران الله على كل حال .

و حسنة محمد بن مسلم المتقدمة فى العرايم .

وصحيفة حميل المروية فى الكافي فى باب الحب يأكل عن الصادق (ع) عن ابي الحب يجلس فى المساحد ، قال لا ولكن يمر فيها كلها الا لمسحود الحرام ومسجد الرسول (ص) .

والحبر المروى فى الباب عن حميل عن الصادق (ع) : للحب ان يمشى فى المساحد كلها ولا يجلس فيها الا المسحود الحرام ومسجد الرسول (ص) الى غير ذلك من الأخبار . (١)

(١) ومساهروا يفهم من حماران مروية فى التهذيب فى كتاب العراير فى باب تحريم المدينة والمروى عن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام ( منه )



وأما رواية محمد بن القاسم المرويه في زيادات باب الاعسال من التهذيب عن الرضا (ع) عن المحب ينام في المسجد ، فقال يتوصاً ولا بأس بـ ينام في المسجد ويمر فيه ، مفترقة بين اصحابنا كما قاله غير واحد<sup>(١)</sup> فيحمل على السنية ، اد عن احمد واسحق حوار البث اد توصاً ، وعن العري وداد ، و ابن المنذر ، جواز اللبث وان لم يتوصاً .

هذا مع الاختيار وما مع الاضطراب فيحور انك في جميع المساحد متيمماً ، فان امكن السجود خارج والا حاربتراب المسجد ، ويعيده كلما احدث ولو صغر كد في الرياض .

( اوضع سى فيها على لأهر ، بل عن العبيد الاحماع ، عملاً بصحيحة زيارة محمد بن مسلم المتقدمة .

و ما يروى في التهذيب في باب حكم الحيا في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) عن المحب ولحيص بن دوان من المسجد المتاع يكون فيه ، قال نعم ولكن لا يصح في المسجد سب خلاف للمحكى عن سائر وموضع من الخلاف ذكره .

ولهما الاصل وفيه ما ترى .

وعن بعض منأخبرين فيخص بحريم بالوضع مستثمن بلث في سائر المساحد ، والدخول في المسجدين ، ولا وجه له يعتد به ، وان جاز يد معناه ، ولا فرق بين ان يكون الوضع من داخل او خارج كما صرح به بعض عملاً بالعموم ، وبعضى اخبرين عدم بحريم لاحد منها كما هو مجمع عليه على ما قاله بعض وعليه يدل الاصل .

( ولاخبار في المسجد بين مسجد احرام ومسجد المي ، عند علمائنا ، قاله في لسكرة و طاهر المندرك كما عن تعبئة والتحرير الاحماع ، وهو

(١) كالمحقق في التحرير والذخيرة . ( منه )

أخرجته منى الى الاحبار لمقدمه في البيت في المسجد .

وعليه فالعقلى عن بعد ومن يعتقد و يسلو و السبح في شخص ولا ينار  
واعتناج وخصه وكتير من اطلاقهم حوار الاحبار في المأخذ مع عدم  
عروضهم للمحدثين ، مما لا يضر في حوارهم سيما مع عدم انصرح  
بمخالفه ، بل ولا يظهر معتد به انبار الى الاحكام المحكية ، ومقصي  
الاصل والاحبار البار لم يحو الاحبار في سائر مسجد وهو مجمع عليه  
بين الاصحاب ، كما في المذاكر .

وهل به الرد في حوار الاحبار بحيث يخرج عن اسم للمفسر .  
لا يظهر لا وفاقا لمخالفه عملا صحيحه برره ومحمد بن مسلم المتقدمه  
عم لو يرد عليه بحيث لا يخرج عن الاحبار فلا سكان في الحوار  
في اطلاق ما في مصادر ، وربما ظهر من الاحبار حوار يرد به في حواشي  
بها ، لا اطلاق الاثبات ويزور ثم استند برأيه حمل المتقدمه في البيت  
المتضمنه لقوله ع بالحب ، التي آثره مما ليس فيه وجاهه بعد التفت الى  
الصحيحه بغير اسباب

تميهان :

الاول - فان في تذكره بركات في المسجد ما كبير ولا قرب عندي  
حوار اند حول اليه ولا عمل فيه ولم ينوب المسجد باستخاضه ، اسبى  
اقول وفيه اشكال ، مكان صحيحه برره ومحمد بن مسلم المتقدمه الدانه  
على حرمه ، لا حول الا على سبيل الاحبار ، عم لو غسل في حكم بعدم لصحة  
محر اشكال ، بل الاظهر ان حكم بالصحة وان كان اثما ، بعدم يعق السبى  
بالعسل ، هذا ، استبرم غسل اللب كما هو لعانب ، والا فلا ثم ايضا

الثاني : هل يلحق بالمحدث في حرمه اللب بمسأله المتقدمه و  
لضريح ، مفرقة كذا ذهب له الشهيدان ، ام لا كما يسفد من جماعه ؟  
وحيث يسأل من ادال على عظيم شعائر الله

والمروى عن الصغار في بضاير الدرجات في الصحيح على ما قيل ، عن بكر بن محمد قال خرجنا من المدينة يريد الصادق (ع) ، فلحقنا أبو بصير خارجاً من رفاق ، وهو حسب ولا علم ، حتى دخلنا عليه (ع) فرجع رأسه إلى أبي بصير فقال يا أبا محمد ما تعلم به لا ينبغي لحب الـ يدخل بيوت الأنبياء ، قال فرجع أبو بصير ودخلنا .

ومثله عن عرب الأساد وعن الكشي في كتاب الرجال بسنده عن بكير ، قال لقب أبو بصير ، فقال ابن سريج فقلت أريد مولاك ، قال أبا تبعث ، فعصى فدخلنا عليه واحد ليطر إليه فقال هكذا يدخل بيوت الأنبياء واستحب فقال أعوذ بالله من غضب الله وعصيته ، ودل استعمر الله ولا أعوذ ونحوه عن المعتمد في الإرشاد . وعن كسف السعة أنه رآه يقلع دلائل الحميري ، فالأول

ومن الأصل وتطرق التأمن في تعميم تعطيم الشعائر بحيث يقع للمقام ، وظهر كلمة لا يسعني في الكراهة ، وتوجه العتاب عنهم (ع) بالمسبة إليها غالباً فالثاني .

وظاهر الأخبار المذكورة على فرض الدلالة على التحريم ، تحريم مجرد الدخول ، وأن كان لأمع اللبث كما حجب الله بعض الأخلاء ، وأمر الاحتياط واضح .

( ويكره الأكل والشرب إلا بعد المصضة والاستنشاق ) ذهب إليه علماء واثق قاله في التذكرة وعن العمدة الإجماع ، عملاً بالعلوى المروى في السهاسة ، في باب ذكر حمل من ساهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ص) ، عن الأكل على الجنابة وقال أنه يورث الفقر .

وبالمروى عن العقه الرضوى إذا أردت أن تأكل على حامتك فاعسل يديك وتمضمض واستنشق ثم كل واشرب ، إلى أن قال تعتمل فإن أكلت أو شربت قبل ذلك أحاف عليك البرص ولا تعود إلى ذلك .

وبالمزوى في النكاح في آحر باب الحب يأكل ، عن السكوسى عن الصادق (ع) وفيه لا يدوق الحب شيئاً حتى يعسل يديه ويتعصص فانه يخاف من الوضوح (١) .

و لا حصار محبوبة على الكراهة لمكان لاصل والسياء ، و تصور الاسايد مع عدم قائل احده بالحرمة .

واما ما في النعيبه ارجل اذا ارد ان يأكل ويشرب من العسل لم يحمله ، الا ان يعسل يديه ويتعصص ويسقى فانه لا يأكل و شرب قبل ان يعسل حيف عليه من سرور ، و روى ان الاكل على حباية يورث الفقراتهي . معبر صريح في الحرمة ، بل التعليل مسعر بالكراهة ، مع انه لو كان مخالفاً فلا عتد به في نحو المسئلة ، سيما بعد الالتفات الى المزوى في باب في الموشى عن ابن بكير عن الصادق (ع) عن الحب يأكل ويشرب ويعز ، فان نعم يأكل ويشرب ويعز و يذكر لله ماشاء .

و ظاهر المس و نحوه كما عن المسهور ، اسعاه ، كراهة بعد العصمة و الاستسقاء ، ولم احد خبراً يدل عليه ، نعم هو ظاهر الرصوى المتقدم ، لكن باصمام غسل اليد كما هو ظاهر النعيبه وعن ظاهر الهداية والامامى .

واما صحيحه رزاة المزوية في التهديد في باب حكم الحباية عن ابانر عليه السلام الحب اذا ارد ان يأكل ويشرب عسل يده و تعصص و غسل وجهه و اكل و شرب .

معبر دابة على استغائها بالمدكورين في العتس مع غسل الوجه كما عن النعيبه ، بمكان افعال الاستسقاء ، ولا على استغائها بعسل اليدين مع العصمة كما عن التحرير لمكان ذكر الثالث في الحر .

واما ما يظهر من التحرير والدروس كما عن المنتهى و نهاية الاحكام من

(١) نوضح البرص على ما قاله غير واحد وفي الكثر علميست ما سديرص (١) منه ١

انتعاشها بالوضوء أو العصصة والاستنشاق ، فلم اجد له وجها .  
 واما المروى في زيادات باب الاعمال من التهذيب في الصحيح عن  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) ، عن الرجل يواقع أهله أيام غيب  
 ذلك ، قال ان الله يتوهم الانس في مسامها ، ولا يدري ما يظفره من ابليسة  
 اد ، فرع فليعسل ، قس اياكل الحب قبل ان يوضأ ، قال اما لكس ،  
 ولكن ليغسل يده فالوضوء افضل .

والمروى في النهاية في باب صفة غسل الحماة في الصحيح عن عبد الله  
 بن علي اخطب عن الباقر (ع) ، اذا كان الرجل حيا لم يأكل ولم يشرب  
 حتى يتوضأ ، فلا دلالة لهما على ذلك ، والاظهر نسي الأكل في العسيلة  
 فالأكمل لوضوء ثم العصصة والاستنشاق مع غسل اليدين والوجه ثم الشنفة و  
 الاول ثم الاول مع الاحيرين ثم لاوبس ثم غسل اليدين ، وحكم في الشرايع  
 بالحفة بالامرين في المتن لاسعاشها بالكلية ، واطلاق البيوى المتقدم دال عليه  
 وهل يكفي الاتيان بالمذكور مرة واحدة مطلقا ، اولاد ان يكون عند كل  
 اكل وشرب ، مع الفصل بالمعتاد . ومع التعداد عرفا ، اومع تحليل الحدث  
 وجه ولعل لوجه الاول عملا بالاطلاق .

(ومن المصحف اى ما عدا المكتوب منه على المشهور لصور عمدا  
 محسة محمد بن مسلم المتقدمه في قراءة العرائم

والمروى في التهذيب في باب حكم الحماة ، عن ابراهيم بن عبد  
 الحميد عن ابي الحسن (ع) المصحف لا يمس على غير طهر ولا حيا ، ولا يمس  
 حيطه ولا يعلقه ، ان الله يقول لا يمس الا المطهرون .

والتقريب في الاحير الاحيران لمكان المحوى ، ووجود الخط بدو لحيط  
 في بعض السح غير صاير ، لمكان الدليل العقلى الدال على المسامحة في  
 ادلة الكراهة ، فاعلم ذلك ان كنت من اهله ، مع ان الاحير لم ينقل فيه  
 الاختلاف فيكى يعد الالتفات الى المحوى ، خلافا للمحكى عن المرتضى فيحرم

ويرد الاصل ، والمرى عن الفقه الرضوى . ولا تنس القرآن اذا كتب جنباً او على غير وضوء ومن الاوراق . و يظهر من خبر ابراهيم المتقدم كراهة التعليق عليها العمل .

( والنوم الا بعد الوضوء ) عند علمائنا كما في المذكرة وعن المتهى و التحرير و العبة الاجماع . عملاً بالمرى في النهاية في باب صفة غسل الحباة في الصحيح . عن عبيد الله بن على الحلبي عن الصادق ((ع)) عن الرجل ايسعى به ان ينام وهو جنب ؟ فقال بكره ذلك حتى يتوضأ ، قال وفي حديث آخر قال انا امام على ذلك حتى اصبح و ذلك اني اريد ان اعوذ ، وبالمرى عن العلل عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن آيائه عن على ((ع)) . لا ينام المسلم وهو جنب ولا ينام الا على ظهوره فان لم يجد الماء فليتيم بالصعيد و طاهر الصحيح المتقدم كالمسح وبحوه ، استقاء الكراهة بالوضوء ، و صرح البعض بالحفة كما عن طاهر النهاية والسرائر مستند ابا مقتضى خبر عبد الرحمن المتقدم في الاكل والشرب ، بقائهما الى الاعمال انتفاً الى تعليله ، و فائلاً بان في المرى في ربايات باب الاعمال من التهذيب في الموثق عن سماعة قال سألته عن الجنب يجب ثم يريد النوم ، قال ان احب ان يتوضأ فليعمل والغسل افضل من ذلك وان هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء انشاء الله اشعاراً بذلك .

وفيه مناقشة بناء على حوار القول بدلالتهما على استحباب الغسل قبل النوم ، لا كراهة النوم قبله فانهم .

واما عن الاقتصاد من اطلاق الكراهية ، وعن المهدب تخصيصها بعد م الاعتسال او الاستنشاق والمصصة ، فلا اجد لهما وجهاً وجيهاً .

( والحصاب ) على المشهور ، بل عن العبة الاجماع ، عملاً بالمرى في التهذيب في باب حكم الحيض ، عن جعفر بن محمد بن يوسف . ان آياه كتب الى ابي الحسن ((ع)) . عن الجنب يختص او يجنب وهو محتص ، فكتب :

لا احب له (١) .

والمروى عن الفصل بين الحسن الطبرسى في مكارم الاخلاق من كتاب  
«لباس العياشى» عن الرضا (ع) « يكره ان يحتصب الرجل وهو جنب ، وقال  
من احتصب وهو جنب او احب في حضائه لم يؤمن عليه ان يصيبه الشيطان  
بسوء » وعن جعفر بن محمد (ع) « لا يحتصب واستحب ولا تجنب واست  
محتصب ولا لطائم » فان الشيطان يحصرهما عند ذلك ولا بأس به للنساء .  
وبالمروى في الباب عن كرد بن العسقى .

وفي الباب عن عامر بن حذافة ، لكن في خبر ابي سعيد المروى في  
الباب عن ابي ابراهيم (ع) « يحتصب الرجل وهو جنب » قال لا ، قلت فيجب  
وهو محتصب فان لا ، ثم سكث قليلا ثم قال يا ابا سعيد الا انك شئ تفعله  
قلت بلى ، فان ان احتصب بالحد واحد الحاء مأخذه وبلغ حيثئذ جامع  
حلاما لطاهر لصدوى فلا كراهة ، وله خبر اسماعة وعلى النعمان بلأس ،  
المرويان في اسباب ، كحصى ابي حميلة والسكوى المرويين في الكافي في باب  
الجنب يأكل ، ولكن هذه الاحبار محمولة على الكراهة جمعا بين الاحبار .  
وفي الكافي في الباب وروى ان المحتصب لا يجب حتى يأخذ الحصاب  
فاما في اول الخطاب فلا .

واما من اقواعد من تعليل الكراهة بان احصاء يسمع وصول الماء الى  
ظاهر لجوارح انتى عليها الحصاب ، ففيه ان مقتضى ذلك عدم الجوار لا  
الكراهة .

واما الاعتذار المحكى عن التحرير وانه نظر الى ان اللون عرضي لا يتنقل  
فيلزم حصول اجزاء من الحصاب في محل اللون ، فيكون وجود اللون بوجودها  
لكنه حقيقة لا يسمع الماء معاناتا ما فكرهت اللون ، ففيه ما ترى  
( وقراءة ما راد على سبع آيات ) وفي المختلف المشهور كراهية ما راد

(١) ذلك حل .

على سبع آيات او سبعين من غير العرايم ، انتهى .

وعليه يدل المروى في التهذيب في باب حكم الحنابة في الموثق عن سماعة

قال : سألت عن الحب هل يقرء القرآن ؟ قال ما يبينه وبين سبع آيات .

( وتشتد الكراهة فيما راد على سبعين ) آية لما قاله التهذيب بعد

الحبر المتقدم ، وفي رواية راعة عن سماعة سبعين آية ، خلافاً للمحكي عن سائر

مترجم مطلقاً ، وله المروى في النهاية في باب النوادر الواقع بعد حكم العيين ،

عن ابي سعيد الحدرى عن النبي (ص) : يا علي من كان حبياً في الفراش مع

امراته فلا يقرء القرآن فاسى احشى ان تنزل عليهما بار من السماء فتحرقهما .

وفيه وان الحبر لكان ضعف سده ، مع عدم جابر له ، لسده هاب

المشهور الى الحوار ، بل عن الانتصار والخلاف والعصمة واحكام الراوي

والتحرير عليه الاحماع ، مما لا يصلح لمعارضة الاصل والعمومات ، ومنها جملة

من الاحبار المتقدمة في قراءة العرائم فليحمل اما على العرايم كما قاله في العقبة

في الباب بعد نقله ، او يطرح .

واما حمله على التقية كما احتمله البعض فلا يجوز عن مناقشه ، لكونه بيوياً

فافهم .

وللمحكي عن القاصي وظاهر القواعد والنهاية وبعض الاصحاب كما

حكاه في الخلاف ومحتمل التهذيبين ، فيحرم ما راد على السبع خاصة .

وللمحكي في المستهين عن بعض الاصحاب وفي نهاية الاحكام عن انقاصي

كما قيل فيحرم ما راد على السبعين خاصة ، وليس لهما وجه يعتد به .

وللمحكي عن الحصول والمراسم لسائر و ابن سعيد منكره مطلقاً ، ولهم

اطلاق المروى عن الحصول عن السكوسي عن الصادق (ع) عن آبائه عن علي (ع)

سبعة لا يقرؤون الزايع والساحد وفي الكيف وفي الحمام والجيب والفساء و

الحايض .

وفيه ان الخبر لا يقوم في مقابلة العمومات الامرة بالقراءة ، مع ضعفه سداً



ومحالفته للشبهة ، وادلة المماحة تعم الاستحباب والكراهة ، فليقيم  
الاطلاق بالمصريين<sup>(١)</sup> المتقدمين ، او يحمل على التقييد لموافقها بمذهب بعض  
الاعامة .

وهم في المسئلة مختلفة فمن الشافعي عدم حوار مراة الحب وسحايس  
لشيء من القرآن ، وعن ابن المنذر عن ابي ثور انه حكى عن الشافعي حوار  
مراة الحايض ، وروي كراهة انعرا عن علي (ع) ، وعمر والحسن البصري و  
الجعفي وهريري ومثناة ، وعن عبد الله ابن رواحة راته امرأته مع حارثته  
فذهبت نأحد سكيما فقال ما رأيتي أليس هي رسول الله (ص) ان يقر  
أحدنا وهو جنب ؟ فقالت : اقر فقال :

شهدت بأن وعد الله حلى وان المارثوى الكا مرييا  
وان لعن رسـمـوى الماء طاف وموى العرش رب العالميا  
وتحمله سلائكة سداد سلائكة الاله سوميا  
فقات صدق الله وكذب بصرى ، فحاه الى النبي (ص) فأجبره و  
ضحك حتى بدت نواجذه .

وعن عبد الله بن عباس : يقر و رده وهو جنب .  
وعن سعيد بن المسيب وداود وابن المنذر يقر الجنب ، وعن ابي  
حبيبة واحمد يقر دون الآية ، وعن مالك الحايض تقر آيات بسيرة ، وعن  
الاوراعي لا يقر احب الا آية الركوب والبرول والعود (( سبحان الذى سحر  
لهذا )) (( رب انزلنى منزلا مباركا )) .

( ويحب عليه العسل بسبب الحسنة وان لم يكن محاطباً بمشروط  
بالطهارة ، فهو عند المصنف واحب لنفسه كما يحب لعيره ، واليه جمع جماعة  
من متأخري المعتاخرين كما عن والد المصنف والسيد وابن حمزة وابن شهر آشوب

(١) أى مصريتا سماعه ( منه )

و الراوى ، خلافاً للحلى والجماعة فوجوه لمشروط بالطهارة لا لنفسه و  
 حكاية الجماعة عن الاكثر بل عن الحلى عليه الاجماع ، وهو انحة مضام الى  
 اصابة البراءة من وجوه فمل وجوب المشروط به ، والى قوله تعالى (( وان كنتم  
 حساً فاطهروا )) بناء على كونه معطوفاً على الحراء فى قوله تعالى (( اذا قمتم الى  
 الصلوة فاعسلوا )) ، فالتقدير اذا قمتم الى الصلوة وكسماً حياً فاطهروا ، والتقريب  
 قد مر فى شرح قول النصف فابوضو يجب للصوة ، الى آخره ، واحتمال  
 كون الواو للاستئناف مدعوع ، اما باصلة كون الواو للعطف ، او بما عن الحلى  
 هنا من دعوى فى الخلاف فى كونها للعطف ، واما احتمال العطف على  
 اشروط فمبعد . والى مفهوم الشرط فى صحبة زرارة المتقدمه هالك المعتصدة  
 بالمروى فى زيادات باب الاعسال من التهذيب فى الصحيح ، عن عبد الله  
 بن يحيى انكاهلى عن الصادق ((ع)) عن امرأة جامعها الرجن فتحيص وهى  
 فى المعتسل فتعتسل ام لا ؟ قال قد حاء ما يفسد الطلوة فلا تعتسل .

وبالاستفراء التفتاً الى ان اكثر ما يجب بنصوة غير واجب فى نفسه .

و للاولين اطلاق الاخبار الامرة بالعسل على مجرد حصول سبب الحياطة  
 وقد تقدم الى حلة منها الاشارة ، ومنها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة فى  
 اجماع فى القبل ، عن احدهما ((ع)) منى يجب العسل على الرجن والمرأه ؟  
 فقال اذا ادخل بها فقد وجب العسل والمهر والرحم .

وفيه مع قطع النظر عن حوار القول بمرودها فى بيان حكم آخر ، أن  
 التعارض بينها وبين مفهوم الآية المطلق والمقيد ، فالآية مقدمة لكل الاحصية  
 وبين مفهوم صحيحة زرارة العموم من وجه ، والترجيح مع المفهوم ، لكأن الاجماع  
 المحكى المعتضد بما مر .

فادن الاظهر عندى الاحير مع ان الاظهر عندى الاكتفاء بانقرية وعدم  
 وجوب بية الوجه . وعليه فلا ثمرة مهمة فى المسئلة بحيث يوجب استويل الذى  
 ارتكبه الجماعة ، اد الطاهر اتفاق القائلين بالمختار على كونه مستحباً لنفسه

كما استظهره <sup>(١)</sup> بعض مشايخنا حاكياً عن ظاهر غير واحد ايضاً -

ويمكن الاستدلال لذلك بصحيفة عبد الرحمن المتقدمة في كراهة الاكل ، و  
بروايتي ابي بصير و سماعة المتقدمين في كراهة النوم ، والظاهر اتفاق القائلين  
بالمحتر على جوار الدحول بهذا العمل السدوب في المشتراط بالطهارة كما  
استظهره <sup>(٢)</sup> بعض مشايخنا حاكياً عن ظاهر الجماعة ايضاً ، وعليه يتبرم هذه  
الاحبار بعد الالتفات الى اطلاق الامر بالصلوة وحصول الطهارة به وملاحظة  
سيرة الشيعة وعمل الطائفة -

سعم قد يظهر للبراع على تقدير عدم وجوب نية الوجه ثمرة ، فلما يحتاج  
اليها وهي مالوض الوفاء فل اشتغال دمه بمشروطه ، فيجب المبادرة على  
القول الاول دون الثاني -

( ويجب فيه النية ) على تفصيل مرقى الوصو ، ويريد هذا الاستدلال بالآية لنية  
الاستباحة صعبا على مد هب المصنف من وجوبه لنفسه وعن الجماعة ان دام احدث  
كاستباحة يقتصر على نية الاستباحة ولا يصح منه نية الرفع ، مرفا يسهما بان الاستباحة  
عبارة عن رفع السمع و رفع الحدث شعاره عن رفع المانع ، وهو مستمر -

ولهذا وجب تحديد الوصو لكل صلوة ، وفيه نظر ، فالقول بخوار نية  
الرفع مطلقاً كما هو المقول عن الشهيد في بعض تحقيقاته ، وتبعه عيسره ،  
قوى الثقات الى ان الحدث الذي يمكن رفعه الحالة المعنوية التي لا يصح معها  
الدحول في المشروط بالطهارة ، متى صح للمكلف الدحول في الصلوة ارتفع  
عنه تلك الحالة ، غاية الامر ان رواها قد يعنى بعايه -

والمبطلون واسلس كالصحيح ان قلنا بان الحدث المتحلل غير مبطل ،  
وعنى القول بالايطال يحتمل الصحة هنا لمكان الضرورة ، وهل يجري الغسل  
في الصلوة الواحدة من غير وصو ؟ وجهان -

(١) اي الاتفاق . ( منه )

(٢) اي الاتفاق . ( منه )

(عند الشروع) في واجبانه كغسل الرأس في الترتيبي ، وحرء من البدن في الارتعاسي ، او مستحباته كغسل اليدين .

وهل التقدم عند غسلهما على طريق الجوار فقط ؟ كما عن ظاهر البعض ، ام الاستحباب ؟ كما عن الجماعة ، وحيث وقد تقدم في بحث الوضوء ما تقدم ملاحظ . ولا تغفل البتة .

(مستدعاة الحكم) بالمعنى المتقدم في الوضوء (حتى يفرغ من العسل .  
(و) يجب غسل بشرة جميع الجسد باقله ، اى باقل العسل ، والتفصيل قد تقدم في الوضوء مراجع الى هناك ، ووجوب غسل البشرة بما يسمى عسلاً اجتماعي كما في التذكرة ، وعليه يدل الاحبار ، والمراد بالبشرة ظاهر الجلد (واي يجب تحليل ما اى اى لى الذى لا يصل اليه) اى لى الجسد (الماء الابيه) اى بالتحليل كالشعر ولو كان كثيفاً ونحوه ، اجماعاً كما صرح به البعض ، عملاً بالآمرة بعمل الجسد .

ومنها صحيحة زرارة المروية في السديد في باب حكم الحياية ، عن الصادق ((ع)) وفيها ثم غسل جسدتك من لدن قرك الى قدميك ليس قبله ولا بعده وضوء ، وكل شئ امسسته الماء فقد اقيته الحبر .

وبالمروى عن الفقه الرضوى ومير شعرت باطالك عند غسل الحياية فانه روى عن النبي ((ص)) ان تحت كل شعرة الحياية مبلع الماء تحتها في اصول الشعر كنها ، وانظر ان لا يبقى شعرة من رأسك ولحيثك الا وتدحل تحبها الماء .

وفي صحيحة جحر من رائدة المروية في الباب عن الصادق ((ع)) من ترك شعرة من الحياية متعمداً فهو في النار .

واما المروى في الباب في الصحيح عن ابراهيم بن ابي محمود عن ابرصا عليه السلام - الرجل يحب فيصيب جسده ورأسه الحنوق والطيب والشئ اللزق مثل علك الروم والطرار ((الظرب)) وما اشبهه ، فيعتسل فاداً مرع وحده

شيئا من بقى من حسده من اثر الخلق و لطيفه وعيره ، قال لا بأس .  
مطروح او مؤول على ما لم يمنع الوصول .

كالمرؤى في التهديد في ريدات باب الاعمال ، عن سعيين سراي  
رياد عن جعفر عن ابيه عن آثانه ((ع) . كن ساء اسمى (ص) اذا اغتسل من  
الحبابة يقيى صغره لطيف على احسادهن ، وذلك ان السبي (ص) امرهن  
ان يصبين الماء صبا على اجسادهن .

واما المرؤى في تكافى في باب صفة العمل في لتخفيف عن بحسن من  
ابى العلان لصادق ((ع) عن لحاتم ، دا عصب ، قال حوله من مكته ،  
وقال في الوضوء يدبره وان سب حتى تقوم في لصوة فلا امرك تعيد ، صلوة  
فكا الخبيرين .

فما في المشارق لاسعد نفوس بعدم الاعناد ببقا سي سيرا بحل  
عرها بعسل جميع اسد راما مطلقا اومع لسياس ، وهو اظاهر لو لم يكن  
اجماع على خلافه ، لكن الاوى ان لا يحرى عليه مسهى  
بما لا يلتفت اليه في نحو هذه المسئلة ، التي لم يعلم له فيها موافقاً  
وعن المسهى و يجب عليه نال الماء اى جميع اظاهر من سده دون  
البواطن منه بلا خلاف فيه ، انتهى .

وعلى هذا الحكم بدن المرؤى في التهديد في باب صفة الوضوء في  
الصحيح عن عيسى بن جعفر عن انكظم ((ع) عن لرأه عليها سوار واندطح  
في بعض ذراعها لا يدري أبحرى الماء تحتها ام لا كيف تصعب ان سواها و  
اعتسب ، قال تحركه حتى يدخل ماء تحته او نزعه احمر .

ومقتضى لاصل عدم وجوب غسل لشعر بل عن ظاهر التحرير واندكرى  
لاحجاع ، واما من القواعد فان كان الشعر مشدوداً حله ، في التهديد  
يريد به اذا لم يصل الماء الى اصل الشعر الا بعد حله فاما مع وصول الماء فلا  
يجب ذلك .

و يعصده ما عن المنيه لا يعرف خلافاً في ان الماء اذا وصل لم يجب  
الحل ، وعليه يدل المروى في التهذيب في باب حكم الحنابة عن محمد بن علي  
الحلي عن رجل عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن علي ((ع)) لا تنقص المرأة  
شعرها اذا اغتسلت من الحنابة .

نعم لو منع من وصول الماء الى اسنرة يجب من باب المقدمة .  
( ولا يجب غسل البواطن ) ملاحلاف ، كما تقدم عن المنيه و عليه يدل  
المروى في اسباب عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن الصادق ((ع)) .  
الحب يتعصص ، قال لانما يجب اظهار .  
وفي الباب في الصحيح عن ابي بكر الحضرمي عن الصادق ((ع)) ليس  
عليك مصصة ولا استنشاؤ ، لاسهما من الحبوب .

وعليه مما عن المحقق الشيخ علي في حاشية السرايع الحكم بوصول الماء  
الى باطن الادن مطلقاً ، مما لا وجه له

نعم الظاهر وجوب غسل ما يظهر للرأى من سطح باطن الادنين عند  
تعمد الرؤية لدخوله في الظاهر وان توقف على التحسين ، ويدل ذلك بظن في  
التذكرة حيث قال ويعسل طهراً رديه و باطنهما ولا يدخل الماء فيما بطن من  
صاحبه .

وهل يجب إزالة الوسخ تحت الطفر اذا لم تنضم الشدة و لعسر كما  
عن بعض ، وعن المنيه انه استقر به ، ام لا ؟ كما احتمله في المنيه عن ما  
حكى عنه ، و جهان والا حير اقرب ، عملاً بالاصل مع عدم ظهور محصله في نحو  
المقام ، مع كونه مما يعمر به البلوى ، فيعدم البيان يظهر العدم ، فامهم .

( والترتيب ) بين الاعضاء الثلاثة ( يان يده بالرائس ) اجماعاً كما حكاه  
الجماعة ، عملاً بالمروى في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح عن زرارة  
عن الصادق ((ع)) من اعتسل من حنابة فلم يعتسل رأسه ثم بدا له ان يعسل  
رأسه لم يجد بداً من اعادة الغسل .

و بالمروى عن الفقه الرضوي فان بدت بغسل جسدك قبل الرأس فاعد الغسل على جسدك بعد غسل رأسك .

وفي صحيحة محمد بن مسلم المروية في الباب عن احمد هـ ((ع)) عن غسل الحباية ، فقال تبدء بكفيك فتغسلهما ثم تغسل مخرجك ثم تصب على رأسك ثلثا ثم تصب على ساير جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد ظهر

وفي ابواب في الصحيح عن زرارة قال قلت كيف يغتسل الحبيب؟ فقال ان لم يكن اصاب كفه شيء فمسه في الماء ثم بدء بفرجه فابقاه بثلاث عرف ، ثم صب على رأسه ثلثة اكف . ثم صب على منكبه الايمن مرتين ، وعلى منكبه الايسر مرتين ، وما جرى عليه الماء فقد احراه .

وفي موثقة سماعة المروية في التهذيب في باب حكم الحباية عن الصادق عليه السلام ، اذا اصاب الرجل حباية فاراد الغسل ، فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق ، ثم يدحس يده في امانه ثم يغسل فرجه ، ثم ليصب على رأسه ثلث مرات ملاء كفيه ، ثم يحسب مكف من ماء على صدره وكف بين كتفيه ، ثم يفيض الماء على جسده كله ، الحبر .

وفي دلالة الاحبار الاحيرة وان كانت مناقشة . لكنها غير صائبة في نحو المسئلة .

واما رواية هشام بن سالم المروية في الباب ، انتمصمة لامر الصادق ((ع)) الجارية في الحكاية المعروفة ، بغسل الرأس بعد غسل الجسد ، فمتروكة او مؤوله باشتباه الراوي .

مع ان في الباب قد روى محمد بن مسلم هذه الحكاية ، من غير ذكر شيء ينافي المسئلة .

ويدخل الرقية هنا في الرأس كما صرح به الجماعة ، بل قال بعضهم المحققين انه المعروف من الاصحاب ، بل عن بعضهم الاجماع عليه ، وعليه يترجم مقطوعة زرارة المتقدمة ، والعطع غير صائرا لكان اشتها بالعمل به مع

ان التذكرة واستحريز نقلها عن زرارة عن الصادق (ع) . ويعصد المحتار سيرة الشيعة .

واما ما عن الاشارة من غسل كل من الحاسين من رأس العنق ، فيحتمل ان يكون مراده من الرأس الاصل فلا مخالف في المستثناة ظاهرا .

ثم الحجاب الايمن ثم الايسر عند علمنا اجمع فانه في لتذكرة وفي الاستصار ايضا كما عن المسهي والعنقه والحلاف والحلي عليه الاحماع ، فعلا بما دل على تقديم الرأس ، بعد الاساط انى عدم فاروق يقول بتقديم دون الايمن على ما فانه في التذكرة والتذكرة والريص ، وما دل على تقديم الايمن في الوصو فكل من قال به فيه ما به هما ، فانقرى مخالف للاجماع على ما ادعاء في التذكرة والريص ، وما عن غسل الميت غسل حياة وكن غسل الميت مرتب بالحواسم ، فغسل الحياة مرتب بالحواسم

اما الصعري ، فلاحبار المتحاورة عن حد الاستفاضة .

ومنها المروى في الكافي في باب العلة في غسل الميت عن سليمان عن الصادق (ع) ، وفيه ما اذا حرجت الروح من البدن حرجت هذه القطعة بعينها مع كاشا ما كان صغيراً او كبيراً ذكرأ او اثنى ، فذلك يعمل الميت غسل الجنابة .

والمروى في زيادات باب تلقيب المستصرين من التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) ، غسل الميت مثل غسل الحي .

والمروى في العلل في باب العلة التي من احلها يعمل الميت ، عن عبد الرحمن بن حماد عن ابي ابراهيم (ع) ، عن اميب لم يعمل غسل الجنابة قال وساق الكلام الى قوله فاذا مات سالت منه تلك القطعة بعينها لاغيرها من ثم صار الميت يعمل غسل الجنابة .

الى غير ذلك من الاحبار .

وما الكبرى ، مما لا شك فيه ، وعليه يدل المستعينة ، ومنها روايتها



الكاهن و يوسن مروبيا في كافي في باب عمل نصيب  
 فصل بعد رب في عدم وجوب تقديم لمن ساعيا عن الصدوق والاسكافي  
 جنب حلا كلامها عن وجوب تقديم نصيب وعن اعمدسي عطف الاسرعي  
 الايمن ما يوافق الطائفة الى اطلاق جملة من الروايات وقد تقدم لدى بعضهم  
 لاسارة

مما لا وجه له في مرسيد بعد خدمته في ماضي سحرير  
 لكن عقب ما يروى في جميعهم يقولون بتقديم المنس عن سحرير ويجعلونه  
 سحرير من عند المنس وقد قيل في باب سحرير بتقديم المنس  
 و بعد الاسكافي الى كون اطلاق ما بعد طهارة و بخدمته لاسية بعد  
 الله في المسئلة \*

### موضوع :

الاول : لا يجب لاسدا بالاعلى من المواضع بثلاثة كما صرح بعض  
 حكما عن ظاهر الاصحاح عملا لامل و عموم ما تقدم في بابي حمرير محمد  
 بن مسلم و زرارة المنس من في المنس كذا في حمرير زرارة المنس في التحليل  
 و صدره غير مناف كما لا يخفى

ثعم في حمرير زرارة المنس في منس المنس لثعب عنى برأس و العنكب و  
 ذهب البعض الى استحباب سدائه بالاعلى لانه تا في ذلك و فعله (تأسره  
 الثاني : يجوز توزيع المواضع في الحد بمسورث كاسرة و اعورين ، ما  
 يعمل بعضها مع كل جانب مع راسه في من باب المقدمة ، و يجوز لاكتفاء  
 بعض العودة مع احد الحاسين كما ستظهره الجملة و منهم الذكري عملا بالاصل  
 و عموم لاحبار المسدرايين في الفرع السابق ، و عن بعض لحكم بعملها مع  
 كل من الحاسيين ، وهو الاحوط \*

لثالث : لو اعمل المعسل ترتيبا عن المعف من مدته فقد صرح الاصحاح  
 على ما قاله بعض لاحلا من غير خلاف اطيع علمه ناسها ان كانت في الجانب

الايسر عسلها وإن كانت في الايمن فكذلك مع إعادة غسل الايسر بحصلاً للترتيب .

وسيداً بعيد اطلاق المروى في الكافي في باب الشك في الوضوء في الصحيح عن حماد بن عيسى عن زرارة عن الباقر (ع) ، قال : إذا كنت وضوءاً الكلام ابى ان قال قال حماد وقال خريز وقال زرارة قلت لـ رجل ترك بعض درعه او بعض حسده من غسل الحنطة فقال : إذا كنت ثم كأت به بلة وهو في صلوته مسح بها عليه ، وإن كان استنقع رجوع فأعاد عليه الماء ، ما لم يصب بلة ، فإن دحه الماء وقد دخل في حال أخرى فليمسح في صلوته ولا شيء عليه ، وإن استنقع رجوع وأعاد الماء عليه فإن رءوسه لم يمسح عليه وأعاد الصلوة باستيفان . وإن كان شاكاً فليس عليه في سكه شيء ، فليمسح في صلوته .

وهذا المروى في السهدب في زيادات باب الاعسان في الصحيح عن أبي بصير عن الصادق (ع) : اعتزل بين من لحنطة فقبل له فمسح لمة من ظهره يصبها الماء . فقال له : ما كان عليك لو كنت ، ثم مسح تلك اللمة (١) بيده .

وهي الذكرى بعد غلته فإن لجعفي والعصاة سفيه الا ان يحمل على الترك للتعليم .

والمروى عن نوادر الرازي عن بسند عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن اسمعيل عن ابيه عن حماد عن الكاظم عن آثانه عن علي (ع) : اعتسل رسول الله (ص) من حنطة ، فبال لمة من حسده لم يصبها ماء ، فاحد من بلل شعره فمسح ذلك الموضع فصبى بالاس .

فإنما هو قصته في واقعة لا عموم لها ، فليعل اللمة كات في الجانب

(١) ويحتمل حمل الخبر على عدم مراعاة (ع) من غسله شعاعه (ع) ، التي ساقط اليه مع بقاء تلك اللمة في أعاليه اسمعيل الرازي لها بأخباره بها ولا فهو كان يرجع عليها وفي قوله (ع) : ما كان عليك تعليم للمحير بعدم وجوب الأحبار بمثل ذلك . (مه)

الايسر او كان العسل ارتعاسياً اذ الترتيب ساقط فيه .

فلذا قال المصنف (الا في الارتعاس) بمعنى الانعكاس في الماء دفعة واحدة بحيث يشمل لجميع البدن ، فان سقوطه في هذا الغرض اجماعي كما حكاه البعض .

وعليه يدل المروى في الشهدب في باب غسل الحنابة في الصحيح عن زرارة عن الصادق (ع) عن غسل الحنابة فقال سده الى ان قال ولو رجل ارتعس في الماء ارتعاسة واحدة احرأه ذلك وان لم يدلك حسده .

والمروى في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح عن الحنبل عن الصادق (ع) اذا ارتعس الحنبل في الماء ارتعاسة واحدة احرأه ذلك من غسله

وفي باب مقدار الماء الذي يحرى لنحوه عن السكوني عن الصادق (ع) الرجل يجب فيرتعس في الماء ارتعاسة واحدة ويخرج يحربه ذلك (١) قل نعم وفي النهاية في باب صفة غسل الحنابة في الصحيح عن الحنبل قال حدثني من سمعه يقول اذا ارتعس الحنبل في الماء ارتعاسة واحدة احرأه ذلك من غسله . وفي بعض النسخ بدل ارتعس وارتعاسة .

ومقتضى الاصل وهذه الاخبار عدم الالتفات الى ما بعده المتوسط عن بعض الاصحاب . انه يترتب حال الارتعاس حكماً سواء سرد ذلك باعتقاد الترتيب حال الارتعاس كما عن الفاضل وحنبله الذكرى . او بان الغسل بالارتعاس في حكم الغسل المرتب بغير الارتعاس احنبله في الذكرى باقلا القول بذلك عن الصادق فائلاً بظهور العائدة بوحدا ان النعمة المتعلقة ، بوجوب الاتيان بها و بما بعده على ذلك و اعاد الغسل من رأس لو قيل بسقوط الترتيب اصلاً لعدم الوحدة المذكورة في الحديث .

اقول فليسكت عما سكت الله وقل ان مقتضى الاخبار المتقدمة ان الغسل على نوعين ترتيبيين وارتعاسي من غير معارضة بينهما ، فاصل هذا القول بكلا

تفسيره ، و يفرق البعثة و الجمع بين الاحبار كما صعبه في الصافي تكلف محض ، و احتج من هذه الاحبار بغسل الحنابة غير صاير في اسعيم لما في اسكري بان احداً لم يفرق بينه وبين ساير الاعمال و عنه يدل ما دل على اتحاد غسل الحنابة و الحصى و غسل السب مع الحنابة ، و لمعم الاحصاء المركب

**فمروع :**

الاول لو اغسل المرتضى لمعة فهل يكفي بغسلها مطلقاً ؟ كما قواه في لقواعد و في عبد البعد في العشارق او يعيد مطلقاً ؟ كما في لدروس و عن المدرس و المصنف و ولداه ام الاول مع قصر الزمان و انشائي مع طوئه ؟ كما في جامع المقاصد ، ام الاول مع غسل ما بعدها ؟ كما مررت كما احتمله في القواعد مقوب لدعوى لثاني

اوجه سأل من عبوم صحبة زرارة المتقدمة في اسحبيل القصص لقوله ((ع)) و كل شيء ، و صسته اما فقد اقيته ، المؤيدة بعموم بيلي خبري محمد بن مسلم و زرارة المتقدمة في المدثة بالرأس ، و مضموم صحبة زرارة المتقدمة في غسل السب لغالب الى ترك الاستعصال فالاول .

ومن عدم صدق الارتعاس المعنى منه شمول الماء لجميع السب دفعة و ثنائي

- ومن صدق الوحدة مع انقصر و عدمه مع انطول فانثالث .
- ومن ترتب الارتعاس حكماً فانرابع .
- اوجهها الاول والاحتياط مما لا يسعى تركه .

**الثاني :** هل يعتبر في الغسل الارتعاسي ، توالي غسل الاعضاء بحيث يحدد عرفاً كما عن المشهور بين المتأخرين ام لا ؟ كما احتاره بعض الأحلاء ، و جهان يشأن من يعيد الارتعاس في الاحبار المتقدمة بالواحدة و المراد بينها ، بعربية فالاول ، ومن ظهور وقوع الارتعاس الواحدة في مقابلة الارتعاسات المتعددة المتعبرة في الترتيب ، بمعنى ان الارتعاس لا يحتاج الى رسم كل

عضو على حدة ، او الى ارتماسات متعددة لاجل كل عضو بل يكفي ارتماسه واحدة  
والواحدة احتراز عن التعدد المعتبر في الترتيب لا بمعنى الدفعة ، فلو حصل  
فيه ما يما في الدفعة العرفية لم يضر بصحة الغسل فالثاني ، والاول اقرب ، ولا  
يأمنها توقف اتصال الماء الى البشرة على تحليل ما يعتبر تحليله كالشعر وحواء  
الثالث : اذا قام تحت المطر بحيث يحصل به غسل البشرة فلا اشكال

في احرائه عن الغسل في الحصة ، عملا بالمروى في التهذيب في باب حكم  
الحصاة في الصحيح عن علي بن جعفر عن ابيه موسى (ع) عن الرجل يحسب  
هل يجزئ من غسل الحصاة ان يقوم في المطر حتى يغسل رأسه وحسده وهو  
يقدر على ما سوى ذلك ؟ قال : ان كان يغسله اعتسالة بالماء احرائه ذلك .

وفي الكافي في باب صفة الغسل عن محمد بن ابي حمزة عن الصادق (ع) عن  
عن رجل غسل صانته حصة فعم في المطر حتى سأل عن حسده ايخره ذلك  
من الغسل ؟ قال نعم .

وعموم صحيحة زرارة المتقدمة في التحليل ، المعتمدة بالعمومات المشار  
اليها في الفرع الاول .

فاما الاشكال في انه هل يجب عليه حينئذ مراعات الترتيب بان يسوي  
بذلك اولاً الرأس ثم البصير ثم ليسد كما ذهب اليه الجماعة (٢) ام لا ؟ بل هو  
محرم لارتماس في سقوط الترتيب كما احاراه اخرى ومهم المصنف والمحكمي عن  
الاسكافي والاصباح وظاهر المسوط والاقتصاد ، وجهان والاول هو الاحوط  
بل لعله الاظهر ، عملا بما دل على الترتيب مع عدم صدق الارتماس عليه ، و  
عاية الحصريين المذكورين مع ضعف الثاني سدا للاطلاق ، والمفيد حاكم عليه .

تذنيب :

هل يحتسب الحكم بالمطر كما يظهر من بعض المحققين ؟ ام يعم الوقوف

(١) في المطر جل .

(٢) ومهم المحكمي عن الحلبي والمحققين . ( سه )

تحت المحررى ايضا؟ كما عن المسبوط والحق في الذكرة الميزاب وشبهه، و  
عن بعض الاصحاب انه الحق صب الاء الشامل للبدن، قال في الذكرى و  
هو لازم للشيخ ايضا، ولعل وجهه تعدى الشيخ عن مورد الرواية، وعليه فلا  
وجه للاقتصار بالمحررى .

وجهان بشأن من الاقتصار على المتيقن فالاول، ومن عموم صحيحة زرارة  
المتقدمة في التحليل المعتمدة بالعمومات المنار اليها في الفرع الاول، وبما  
يستسط من قوله (ع) في خبر على بن جعفر المقدم ان كان يعسبه، الى  
آخره، فالتاسي، ولعله الاحود، و امر الاحتياط واضح .

الرابع، هل يجب في غسل الارتعاس الخروج عن الماء بالكلية ثم  
ابقاء نفسه فيه دفعة، كما عن الكفاية، ام يحوز وان كان يحضه في الماء، كما  
صرح به غير واحد بل حكاه بعض الاخلاء عن الاصحاب .

وجهان والاخير اقرب، عملاً بالاطلاق وتوهم كون الارتعاس في الماء  
دالا على الاول، توهم بارد .

بعم لو كان بدن كلفة الارتعاس، قوله وقع في الماء لكان هذا التوهم وجهه،  
ولعمم ما قال الشيخ على في الدر المنثور وما احدث في هذه الرمان  
من كون الانسان ينبغي ان يلقى نفسه في الماء بعد ان يكون جميع جسده خارجاً  
عنه، ماش عن الوسواس المأمور بالتحرر قال والقاء النفس الى ما يحتمل معه  
تعطل بعض الاعضاء لظهور له من الحديث، وكان الشيطان لعنه الله يريد  
ان يكسر اعضاء بعض المؤمنين فيوسوس لهم ذلك ويحسه، قال ولم يقتل  
عن احد من علماء المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك وهو ما يتكرر ويتوهم  
الدواعي على نقله، مع مساماته للشرعية السهلة المجدية خصوصاً في امر الطهارة  
انتهى .

وبالحملة الارتعاس في الماء كما يصدق على من كان بدنه خارجاً عن الماء  
بالكلية، كذا يصدق على من كان فيه بحيث ينبغي من بدنه جزء خارج، بل الظاهر

صدقه على من كان جميع يديه في الماء و يوى الغسل بذلك ، ثم عسى فيه بحيث يحرق الماء على جميع بشرته ، وهو المفهوم من غير واحد .

ومثل المذكور ما لو كان تحت المخرى او المطر العرير ، فانه لا يحتاج الى ان يخرج او يحصل به مكاناً حالياً من نزول المطر او اميراب ثم يخرج اليه ، كما صرح بعدم الاحتياج غير واحد .

وبما ذكرنا طهرانه لا مانع من غسل ترتيباً<sup>(١)</sup> مع كون الشخص في الماء ، وذلك بتميز على وجه شتى فملكك بالاسحراج .

الخامس : فان لشيوخ في الميسوط ان كان على يديه نحاسة ارأسها ثم اغتسل وان حالف وغسل او ارفع حدث الحباية وعيه ان يزيل النحاسة ان كبت لم تنزل وان رأت بالاعسان فقد احراها عن غسلها .  
اقول وهذه العبارة دالة على احكام

احدها وجوب طهر الحسد او لا وهو المحكي عن الجماعة ، بل عن ابن رهرة عليه لاحماع وهو بحجة ، ويعضده حجة من الاخبار مسها صحيحة حكم بن حكيم مروية في التمهيد في باب حكم النحاسة عن الصادق (ع) عن غسل الحباية ، فقال : «ففي على كفك اليمنى من الماء فاعسها ، ثم غسل ما اصاب حسدك من ادى ، ثم غسل مخرجك ، وافس على رأسك وحسدك فغسل ، فان كنت في مكان سطيف فلا يصرك الا تغسل رجلحك ، وان كنت في مكان ليس سطيف فاعسل رجلحك ومسها حملة من الاخبار المتقدمة في الترتيب .

وثانيها : ان طهارة المحل ليست شرطاً في الغسل ، وعليه ذهب المشايخ

(١) والترتيب على اقسام مسها ما هو المتعارف ومسها ان يغسل رأسه بعنوان الاربعين ثم يمين كذلك ثم اليسار كذلك ومن هذين القسمين يترك اقسام مثل غسل برأسه كالاول واليمين كالثاني وبالعكس او الرأس واليمين كالاول واليسار كالثاني وبالعكس ومسها كون البعض من كل الثلث بالنصب والبعض الآخر بالغسل وبالحمة الشفوي كثيرة ومقتضى العموم الصحة كما صرح بذلك بعض المحققين . ( منه )

وعيره ، والشايح على السنة الفقهاء على ما ادعاء جامع المقاصد هو الا شرا ط  
وهو الاحوط ، وان كان اثباته بالدليل مشكلاً ، التفاناً الى الاصل .

وثالثها ان العسل الواحد يحرق لدفع الحدث والحيث معا ، وتبعه  
الجماعة وخالفه اخرى ومسلم جامع المقاصد قال لاسهما سببان وجب تعدد  
حكمهما فان الداخل خلاف الاصل ، ولا ان ماء العسل لا بد ان يقع على محل  
ظاهر والا لآخر غسل مع بقاء عين النجاسة ولافعال الماء القليل وماء التطهارة  
يشترط ان يكون طاهراً اجماعاً ، انتهى

اقول وفي الاول ما ترى ، واما في الثاني فلوحة المصع اليه ، نعم لو كان  
عين النجاسة مائعة عن وصول الماء الى البشرة ، لحكما بلا دية رالتها حتى  
يحصل الماء الى البشرة ، لكن هذه الحيثية لا دخل لها في المصع ، واما في  
الثالث فان اريد الاجماع على طهارته قبل الوصول فلا ينعى ان ليس الكلام فيه  
وان اريد الاجماع عليها بعد الوصول فهو مصوع فيكون نظيره غسل النجاسات  
فانه لا يكون الا بماء طاهر قبل الورد ونجاسته بعد الورد بنجاسة المحس لا  
تسلب الطهورية عنه ، نعم ربما يشكل بعد الالتفات الى ما ذكره بعض الأخلاء  
بأنهم اجمعوا من غير خلاف يعرف على ان ما كان نجسا قبل التطهير لا يكون  
مطهرا ، والى ما هو المشهور يسهم من نجاسة العسالة من حيث .

بيان الاشكال ان الماء ينحس بوصوله الى الموضع النجس اذا انتقل  
الى موضع آخر من بدن لا بد ان يحكم بعدم طهوريته . بناء على ما مر .  
لكن يمكن ان يقال بان من اراد الفرار عن هذا الاشكال لا يجب عليه  
الذهاب الى مقاله جامع المقاصد ، بل عليه ان يقول بمقالة سهاية الاحكام حيث  
حكم بالاكثاف بعسلة واحدة للحدث والحيث فيما لا يفعل بالملاط كالكثير ،  
وفي القليل بشرط ان يكون النجاسة في آخر العصو .

ورابعها انه لو لم تزل النجاسة الحيثة ارتفع حدثه ووجب عليه ازالة النجس  
بعد العسل ، ويجب تقييد ذلك بما اذا لم يكن للحيث عين مائعة عن وصول



الماء الى ابدن ، وذلك التقييد اعتباره واضح ، وهذا الحكم وحيه ، لكن يجب  
 لمن اراد القرار عن الاشكال المتقدم ان يقول بمقالة سهاية الاحكام .  
 وعلم ان القول بكفاية العسل عن الحدث والحيث ، اما هو اذا كان  
 الحدث مما يكتفى فيه بالمرة ، ولا فعله اتمام اسامي .

السادس : يحوز لارتباس في الماء مطلقاً ولو كان ركداً قليلاً عملاً بالأصلاق  
 مما في القواعد لا ينبغي له ان يرتص في الماء الراكداً ما ان كان قليلاً امسده و  
 ان كان كثيراً حانف السنة بالاعتسال فيه ، مما لم يعرف مأخذه سوى ما روى عن  
 النبي (ص) لا يبول احدكم في الماء الراكد ولا يعتسل فيه من الحدة ، ولكن فيه  
 ماترى ، وقد قال بعض الاحلأ : به لم يعمل بقوله احد من الاصحاب قبله ولا بعده  
 حيلة بعد حين ، واما ما ذكره في التهذيب فلا يعني من الجوع ، والترك في مقام  
 التمكن من العير هو الاحوط ، خروجاً عن الخلاف .

(ويستحب الاستبراء ، واما لأكثر المتأخرين كما عن المرتضى والحدادى ،  
 خلافاً للمحكي عن السعيد والفاصى فيستبرأ بالبول مع التيسر والافعالاجتهاد ، و  
 عن الميسوط وابن حمزة وهريرة وحبوب احد الامرين بل عن الاحير الاجماع عليه  
 وعن ظاهر كلام الجعفى وحبوبهما معا ، وسبب في المختلف وحبوب الاستبراء  
 الى سائر الحلبي ، وفي الذكرى الى الكندرى . وظاهر صاحب الحام مع  
 قال (١) وقال ابو الصلاح يلزم الاستبراء ، واما بابويه فاحتج بان ثبوت ، و  
 في من لا يحصره الفقيه من ترك البول على اثر الحباة او شئ يردد بقية الماء  
 في يده فيورثه الداء اندى لادواء له ، وهو مروي في الجعفرىات عن النبي  
 (ص) ، وقال ابن الحبيد يتعرض الحب اذا بال تحرط وتر ، وسبب في  
 الذكرى الدول بانو حبوب انى المعظم .

والاظهر عندى الاستحباب عملاً بالأصل المؤيد بخلو كثير من الاحبار

(١) اي الذكرى - ( منه )

الواردة في بيان العسل مع المعرض للآداب المستحبة ، وما يتوهم عليه النبوي  
المتقدم عن الجعفریات .

وأما احتجاج الصافي لوجوب الاستبراء بالبول بالاحتمار لأمره بأعادة  
العسل مع الإحلال به <sup>(١)</sup> و خروج شيء غير وجهه ، ادعاء الدلالة لوجوب  
الشرطي المحض لا الشرعي ، وعليه أيضاً مراد الصافي ، وعليه فينبغي احتمال  
إرادة ذلك من كلام سائر القدماء أيضاً ، فلم يظهر محالعه بقدماً المسار إليهم  
للمحتار بظهور يعتد به ، سيما بعد ملاحظة بزم حقه من تلك الأحبار الآمرة  
بالأعادة بعدم وجوده ، فتعمق فيها .

وأما الاستدلال للوجوب بالمروى في التهذيب في باب حكم الحباية في  
الصحيح عن أحمد بن محمد عن أبي الحسن (ع) عن غسل الحباية فقال  
تعسل يدك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك ، ويؤون قدرب على أسون .  
ثم تدخل يدك في الأمان ثم غسل ما صابك منه ، ثم امسح على رأسك وحسبك  
ولا وضوء منه

فليس له ظهور يعتد به مكان المساو المضعف للدلالة ، سيما بعد  
اعتقاده بما مؤلف للمحتار .

وأما الاستدلال بوجوب مرواه أحمد بن هلال السروي في كتاب قال  
سألته عن رجل اغسل قبل أن يبول ، فكذب أن العسل بعد البول لا يكون  
ناسياً فلا يعتد منه العسل ، مضعف جداً بصعب السد بل الدلالة ، لتقصها  
الاعادة إلا في حالة النسيان ، وهو كما ترى .

وأما الاستدلال له بالمروى عن الفقه الرضوي فإذا اردت العسل من  
الحباية فأحسنه إذا تبول حتى تخرج فضة المني بني في أحليتك ، وإن خهدت  
وم تغدر على البول فلا شيء عليك ، وتنظف موضع الذي منت إلى آخره معام

يثبت اعتبار سنده بحيث يصح ان يستند اليه في الواجبات ، مع عدم حابر له في المقام .

و ما سبه في الذكرى الى المعظم قد عرفت قرب ارادتهم الموحوب الشرطي . مع ان بعض مشايخنا قد نسب استحباب الاستبراء بالسور الى الاشهر . هذا مصافا الى تطرق التحصيل الى قوله ((ع)) فلا شيء عليك و الاحتياط في البول مع التيسر ثم الاحتياط والعزاد بالاستبراء في المتى الاحتياط بارادة بقايا المني المختلفة في المحل بالبول ، او الاحتياط بالاستبراء بمعهود لا الاستبراء بمعهود مطلقاً ، فلا تعمل

(وهل الاستبراء مختص بالمرء) كما صرح به الجماعة م لا يلزم ثابت للمحب مضطراً ولو لم يبرهن وجهاً والاول احوط . ولو رأى غير المرء بلاءً مشتبه فلا اعادة عليه وفي الذكرى بعد حكمه بعدم الاستبراء للمولج بغير ابرار ، هذا مع تيقن عدم الابرار . ولو حوره امكن الاستحباب ، لا استبراء احداً بالاحتياط ، اما وجوب الغسل بالماء لان اليقين لا يرمع بالشك

(ولو وجد ) المعتسل المستبرأ المدبول عليه التزاماً بالمصدر العبري المدلول عليه بالمقام ( بل لا منتهى بعده لم يلتفت و بدونه يعيد الغسل ) (قول دا) رأى المعتسل بلاء بعد الغسل فان علمه بولا او سباً لحقه حكمه بالاجماع ، وان علم انه غيرهما فلا يلحق عليه حكمهما بالاجماع كما عن بعض ، واداشتبه فلا يحلوا اما بال واستبراء ، ولم يعمل شيئاً منهما ، او بال ولم يستبرأ ، او استبرأ ولم يبيل مع الامكان او التعذر ، فالصور خمس :

الاولى : بال واستبراء فلا اعادة عليه اجماعاً كما ادعاء غير واحد ، عملاً بالاصل ، وبالمروى في التهديد في باب حكم الجنابة في الصحيح عن محمد بن الصادق ((ع)) عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل شيء ، قال يعتسل ويعيد الصلوة ، الا ان يكون بال قبل ان يعتسل فانه لا يعيد غسله قال محمد و قال ابو جعفر ((ع)) من اعتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم وجد بلاءً فقد انتقص

وان كان باء ثم اعتسل ثم وحد بللاً فليس يقضى غسله ، ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً .

وفى الباب من الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) عن الرجل يعتسل ثم يجد بللاً وقد كان بال قبل ان يعتسل ، قال ان كان بال قبل الغسل فلا يعيد الغسل .

وفى الباب عن سماعة بن الموثق قال - سألته عن الرجل يحب ثم يعتسل قبل ان يبول فيجد بللاً بعد ما يعتسل ، قال يعيد الغسل فان كان بال قبل ان يعتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستحب .

وفى الباب عن معوية بن ميسرة عن الصادق ((ع)) في رجل رأى بعد الغسل شيئاً ، قال ان كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ ، وان لم يبسل حتى اعتسل ثم وحد البول عليه يعيد الغسل .

والامر باعادة الوضوء محمول على عدم الاستبراء بعد البول ، واما معه فلا وضوء ايضاً لما مر من بحث الوضوء .

الثانية - ان ينتهي الامر ان ، فالمشهور المصنوع باعادة الغسل ، بل عن الحلبي والمصنف عليه الاجماع ، عملاً بالأخبار المتقدمة ، واما ما دل على عدم الاعادة مطلقاً كحبري عبد الله بن هلال وريد الشحام المرويين في الباب ، اوضح سيما البول كحبر جميل المروي في الباب فشاذاً لم يعرف قائل بصوابه .

نعم ظاهر الفقيه كما عن ظاهر المقنع جوار الاكتفاء فيما اذا رأى بللاً ولم يبسل بالوضوء ، مستنداً الى المرسل المروي في السهابة في باب صفة غسل الجنابة : ان كان قد رأى بللاً ولم يكن بال فليتوضأ ولا يعتسل ، اما ذلك من الحيثيات .

لكن جوار الاستناد اليه في نحو المقام مما دونه حرط القناد .

الثالثة : بال ولم يستبرأ ، فالمعروف بينهم باعادة الوضوء خاصة بل عن الحلبي الاجماع ، وعليه يدل غير واحد من الاخبار المتقدمة ، وقد تقدم في بحث

الوصوء ما دل على الوصوء ، مما ربما يفعل عن ظاهر الشيعيين في القواعد ، و التمهيد بين عدم الوصوء ، ايضاً بناءً على عدمه مع عمل الحباية ، ففيه ما ترى فلا تعمل في خبر محمد المتقدم وماضاهاه .

الراية : استبراء ولم يبل مع امكانه ، فالاشهر الاظهر اعادة العسل ، بل عن اطلاق الاحكام هنا وفي الصورة الآتية ، عملاً باطلاق الاخبار المتقدمة ويسوح من كلام الشرايع عدم الاعادة ، وهو ضعيف .

الخامسة : استبراء ولم يبل مع تعدده ، فمن المشهور بين الاصحاب عدم الاعادة وعن المنتهى التوقف ، و يظهر من جماعة من متأخري متأخري الاعادة ، وبهم اطلاق حملة من الاخبار المتقدمة ، وللمشهور ما تقدم عن العقدة الرضوى الصحرى بالشهرة ، و حبراً عبيد الله و زيد المشار اليهم و الغريبة في حملها على معروف هي الرضوى والشهرة .

والمسئلة محل اشكال ، وان كان الاول لاجل عن رحمن ما والثاني هو الاحوط .

### فروان :

الاول : اعلم ان المعروف بين الاصحاب كما صرح لبعض هو عدم وجوب إعادة الملوء الواقعة قبل رؤية الليل امشته عملاً بالاصل خلافاً للمحكي عن البعض فيعيدها ، وله صحيحة محمد المتقدمة والاسناد اسبها في نحو المسئلة محل اشكال ، ويمكن حملها على الاستصحاب او على الواقعة بعد رؤية الليل ، و الاحتياط مطلوب .

الثاني : هل يختص الاستبراء بالرجل ؟ كما صرح به الجماعة ومبهم المصنف كما عن البسوط والجل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة و الاصباح والسرائر والجامع ، وعن ظاهر ابن رهرة الاحكام على سقوط وجوب الاستبراء بالبول عن المرأة .

ام يعم المرأة ايضاً ؟ كما يستفاد من المفيد في القواعد ، وقال - ويبقى

لها ان يسير" قبل الغسل بالبول فان لم يتيسر لها ذلك لم يكن عليها شيء .  
والشيخ في النهاية حيث قال اذا اراد الغسل من احضارة فليستبرأ نفسه  
بالبول ، فان تعدر عليه فليحتهد فان لم يتأت له فليس عليه شيء ، وكذلك تفعل  
المراة ، وعن الحلبي اطلق الاستبراء .

وحسن يشآن من الاصل واختلاف المحرحين فلا ينمر فالاول ، ومن ذهب  
بعض الاصحاب اليه مع اشعار حبر احمد من هلال المتعذر في قبيل المنى  
بالتعميم ، وعدم الفائدة غير مسلم لا مكان عصر البول محرر المنى يحرقه ، ولا مكان  
دفع القوة الدافعة عند دفعها للبول بقايا المنى كما يشاهد عند دفع  
العايط ، مع ان محرر من الرجل ايضا غير محرر بوله الا انها بالنسبة اليه  
شد تقارباً فالتاسي ، وهو الاحود سامحا في ادلة الاستحباب . فلو اراد  
الاستبراء بالاحتهاد فاما يكون بالعرض كما عن القوم .

#### تذنيب :

اذا رأت بعد الغسل بلأ مشسها فلا يجب عليها الغسل ولو لم يصدر  
عنها الاستبراء . عملاً بالأصل مع احتصاص اخبار الاعادة بالرجل ، وكذا لو  
علمت بالمسوية ولكنها احتملت كونه <sup>(١)</sup> من الرجل ، لمكان الاصل وخبر سليمان  
مصور المتقدم اليهما الاشارة في اوائل المصنف ، وما عن الحلبي من دفع  
بوجوب الغسل حينئذ لعموم الماء من الماء فقيه ما ترى

(واكد استحب) امرار اليد على الحسد ، جماعاً كما يظهر من التحرير  
والمنتهى والتذكيرة وعن الخلاف ، عملاً بالمروى عن الفقه الرضوي مقال ((ع)) بعد  
ان ذكر انه يصب على رأسه ثلث اكف وعلى حائه الايمن مثل ذلك وعلى حائه  
الايسر مثل ذلك . بما لفظه ثم تمسح ساير بدنك وتذكر الله تعالى . الخبر  
قد تقدم في صحيحة زرارة المتقدمة على شرح قول المصنف الأمل الارتاس

(١) اي المنى .

ما تقدم فلا تفعل .

(و تحيل ما يصل اليه الماء) كاشعر الخفيف ومعاطف الاديبيين والاطنين وعكرة البطر في السنين وما تحت ثدي المرأة وبحو ذلك ، لعن الفقه الرضوي قال ((ع)) والاسطهارة فيه اذا امكن .

واما الاستدلال لذلك بالمرؤى في التهذيب في باب حكم الحسابة في الصحيح عن حميل عن الصادق ((ع)) ، عما تصنع النساء في الشعر والعروق ، فقال لم تكن هذه المشطة ، <sup>(١)</sup> اما كن يجمعه ثم وصف ربعة امكة ثم قال يبالغن في الغسل .

وهي اسباب عن محمد بن مسلم في الصحيح عن اسامر ((ع)) قال حدثني سلمى حاد م رسول الله (ص) قلت كان اشعار نساء النبي (ص) هرون رؤسهن فكان يكفين من الماء شئ قليل فاما نساء آل محمد يسمى لهن بياعس .  
فيه نوع مناقشة .

وعلى في تذكرى عن المصنف انه حكم بالاحزاب تحليل لمعاطف و العضوف ومنابت الشعر والحاتم والسير قبل افادة الماء للغسل ليكون ابعد من الاسراف واقرب الى ظن وصول الماء . قال وسم عليه قدما الاصحاب .  
(والمضمضة والاستنشاق) اجتماعا كما في المدارك عملاً بالاحبار منها العروى في ابواب في الصحيح عن زرارة عن الصادق ((ع)) وفيه ثم تمضمض و يستشق ثم تغسل حسدك ، الى آخره ، والمرؤى عن الفقه الرضوي قال ((ع)) وقد يروى ان يتمضمض و يستشق ثلاثا ، و روى مرة مرة تحريمه و قال .

(و الغسل بصاع) بالاجماع كما قاله غير واحد ، عملاً بحملة من الاحبار المتقدمة في شرح قول المصنف والوصوء بعد ، ويستفاد من صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم واي بصير المروية في باب الاعمال من التهذيب في الريات

(١) المشط مثلثة وبالفتح اي الحلط و ترجيل الشعر عن القاموس .

ان ماء انقى الفرج داخل فى صاع العسل .

( و يحرم التولية ) بلا خلاف احده الا ما عن ظاهر الاسكافى من الحوار ، وهو ضعيف عملاً بظاهر الآية و الاخبار الآمرين بالعسل ، وقد تقدم فى الوصو ما يعينك .

( و يكره الاستعانة ) كما عن الاصحاب . وقد تقدم فى الوصو ما يعينك مراجع اليه .

و يسعى التنبيه على امور

الاول : يستحب غسل كل عضو ثلثاً كما قاله الجماعة . عملاً بما دل على المساوات بين غسل الحاية وبين غسل الميت مع ثبوته فيه و مسامحة فى ادلة السنن لكأن دهاب الجماعة . وقد تقدم فى امر الرهد فى الرصوى تظليل الصب فى الاعضاء الثلاثة . نكن فى مقطوعة زرارة المروية فى الكافى فى باب صفة العسل ثم صب على رأسه ثلث اكب ثم صب على مكه الايمن مرتين و على منكبيه الايسر مرتين الخبر . وهو محمول على الحوار

كما ان ما فى خبر ريعى المروى فى انبواب عن الصادق (ع) يعين الحسب على رأسه الماء ثلثاً لا يجره اقل من ذلك . محمول على التأكد .

وهى الدكرى استحباب ابن الحسيد للمرتص ثلث عوصات يحصل شعره و يمسح ساير جسده عقيب كل عوصة ولا بأس به لما فيه من صورة التكرار لثا حقيقة انتهى . و فيه تأمل نعم لا بأس به مسامحة . انتهى .

الثانى : عد الجماعة من الصدقات الموالاة . ولا بأس به تسامحاً لما فيه من المبادرة الى المعصرة . و هى الدكرى للتحفظ عن طريقاى الفساد فى العسل ولا من المعلوم عن صاحب الشرع و دريته المعصومين (ع) فعل ذلك ، انتهى ، فافهم . (١)

(١) قوله فافهم إشارة الى جواز القول بأنه لما كان من الاعمال العادية التسي هى اسهل و اقل كلفة فى عالت الاحوال فذلك حصل الموافقة عليها تأمل (منه)



وعند ان المولاه لا تحب في الغسل ، كما قاله في التهذيب كما عن اسنهي و  
 في التذكرة وهو مذهب علمائنا ، وعليه يدل خبر هشام العزوي في التهذيب  
 في باب حكم الحنابة في قضية أم اسماعيل وما روه الكافي في باب صفة الغسل  
 عن ابراهيم بن عمر ، ليما عن الصادق (ع) ان علياً (ع) لم يربأ الى غسل  
 الحناب رأسه عدوة و يغسل ما ير حسده عند الصلوة ، وما روه التهذيب في  
 باب صفة الوضوء في الصحيح عن خنيزر في الوضوء يحف قال قلت فادأحف  
 الاول قبل ان اغسل الذي يليه قال حف اول ثم يحف غسل ما بقي ، قلت و  
 كذلك غسل الحنابة قال هو بتلك العنقلة و ابدء بالرأس ثم امس على ساير  
 حسدك ، قلت وان كان بعض يوم قال نعم وعن العقه الرضوي لأبأس بتيميز  
 لغسل ، تغسل يديك و فرحت و رأسك و تخرج غسل حسدك الى وقت الصلوة  
 ثم تغسل ان اردت ذلك

ابالث : يستحب الدعاء بالمأثور في الاحبار منها العزوي في بابات  
 باب الاعمال من التهذيب في الموثق عن عمار الساطي عن الصادق (ع) ،  
 اذا اغتسلت من حنابة فقل اللهم طهر قلبي و تغسل سعيي واجعل ما عدت ،  
 خيرا لي اللهم اجعلني من التوابين و جعلني من المتطهرين و اذا اغتسلت  
 للجمعة قل اللهم طهر فسي و كل آفة نحس ديسي و يبطل به على اللهم اجعلني  
 من التوابين واجعلني من المتطهرين .

و لظاهر حصول الامثال بالدعاء حال الاعمال و بعده كما استظهره  
 غير واحد .

الرابع : يظهر من الاحبار ان الاصل في الغسل هو الترتيبي ، وان  
 الارتاسي اما يجري عنه وعليه فالاولى هو الاتيان بالترتيبي .  
 ( و لو احدث ) المعتل ( في اثائه ) اي اثناء الغسل ( بما ) اي بحدوث  
 ( يوجب الوضوء اعاده ) اي الغسل . و اما للمحكى عن ابي بابويه و النهاية و  
 المبسوط و الاصحاح و الجامع و تبعهم الشهيد الاول والثاني في السريان ، و

جماعة من متأخري المتأخرين ، بل عن المحقق الثاني في شرح الألفية  
السنة الى الشهرة . خلافاً للمحكي عن الفاضل والحلي فلاشيء عليه ، واختاره  
المحقق الثاني والشرايع للمحقق كما عن السيد الداماد والشيخ سليمان المحرسي ،  
وللمحكي عن المرتضى فيتم العسل ويتوصلاً اذا اراد الدخول في الصلوة ، و  
اختاره المحقق والروضة وجماعة من متأخري المتأخرين

والاول عندى لا يخلو عن قوة ، عملاً بالمروى عن الفقه الرضوي ما احدثت  
حدثاً من بول او عابض او ريح بعد ما غسل رأسه من قبل ان يغسل جسده  
قاعد الغسل من اوله .

و نحوه عن الصدوق في كتاب عرض المحاسن ، عن الصادق (ع) ، بكس  
زيادة كلمة او متى بعد قوله او ريح .

وقصور السند صحر بالشهرة المحكي التي سبها الصدوق الذي ربما عُدَّ  
متاويه في عداد النصوص عند اعوانها ، ولولا اخبار المدكر ان كان القول  
الاحير قويا ، عملاً باستصحاب الصحة ، وبعموم خبر زرارة المتقدم في وجوب  
التحليل المتضمن لقوله (ع) : كل شيء ، مسسته لما قد اقيته ، وحيزي محمد  
بن مسلم و زرارة ، المتقدم في المرتبة لتضمن الاول لقوله : ما حيزي عليه الماء  
بعد ظهر ، والثاني لقوله : وما حيزي عليه الماء ، فقد اخراه ، وبعموم ما دل على  
ايحباب الحدث الأصغر للوضوء ، خرج منه ما خرج بدليل ولا دليل على خروج  
ما حيز فيه عنه لامن اجماع لمكان الخلاف المصعدي ، ولامن خبر لجوار القول  
باصراف ما دل على كفاية غسل الحياضة للوضوء على غير محل العرض ، متأمل (١) .

فيما ذكر ظهر الجواب عما تمسك به القول الثاني لعدم الوضوء ، بما  
دل على عدمه مع غسل الحياضة والاحتياط في الانعام ثم الوضوء والاعادة ، و

(١) قوله متأمل إشارة الى جوار القول باصراف الاطلاق المستبطل من جهة  
القضية الدال على اخراء هذه العسل الى محل غير العرض ولكن يمكن معه بان  
هذا الاطلاق أقوى دلالة من اطلاق الاخبار الدالة على كفاية العسل للوضوء متأمل .  
(نعم)

أحوط من ذلك أحداث حدث بعد العسل ثم الوضوء من ذلك أحدث

### فروع :

الاول : هل يمكن مرض تخلل لحدث في أثناء العسل الارتعاشي؟ كما يظهر من بعض (١) ، أم لا ؟ كما يظهر من آخر (٢) وجهان يشأن من كون العراد بالدفعه المسترطه في الارتعاش العرفيه ، فيمكن الحدث بعد الشروع وقبل استيلاء الماء لجميع البدن ، ومن عدم حصول الارتعاش الا بعد بدخول تحت الماء واستيلاء الماء على اجزاء البدن ، كما يريد بذلك كلام جماعة من سفله النعمه بان الارتعاش هو الارتعاش ووصول الماء إلى جميع البدن بعد الوضوح دفعي ، واما الدخول شيئاً مشيئاً فاما هو من المقدمات .

وعلى الاول مهل حكمه كالتبريبي فيه اشكال ، ولو قلنا بشمول لعمومات المتقدمة أولاً لمحو المعاصم ، فالقول الاحير قوي ، والاحتياط لا يبرر .

الثاني : عن بعض الفاضلين ، لا تمام ولو وضوء الاكتفاء باستيفاء العسل ، ما يوجب بطلانه بذلك ، فيشير الحدث متقدماً على العسل ، وفيه اربعة العضع اما تقتضي بطلان ما يقع بعدها من الافعال ، اذا وقعت بتلك النية لا ما سبق .

الثالث : هل يجب ماء العسل عما او ثما على الروح أم لا ؟ قال في المنتهى على ما حكى فيه تفصيل ، قال بعضهم لا يجب مع عائلها ، ومع لفقر يجب على الروح تحليلتها لتنتقل الى الماء أو ينقل الماء اليها ، وقال آخرون يجب عليه ماء الشرب والخامع ان كل واحد منهما مما لا بد منه والاول عسدي اقرب ، وفي الذكرى ماء العسل على الروح في الاقرب لأنه من حصة النفقة فعليه نقله اليها ولو بالثمن أو تمكيبها من الانتقال اليه ، ولو احتاج الى عوض كالحمام والا قرب وجوبه عليه ايضاً مع تعدد غيره ووجه العدم ان ذلك مؤنة التمكين

(١) وهو المدارك . ( منه )

(٢) وهو الحداث كما عن ظاهر الذكرى . ( منه )

الواحد عليها ورمق من غسل الحياية وغيرها، إذا كان سبب الحياية من الروح .  
 وأما الأمة فالأقرب أنه كالروحة لأنها مؤنة محصة واشتغالها إلى التمتع مع  
 وجود الماء بعيد . وحمله على دم المتعة قدس من غير جامع ، ويعارض بوجوب  
 فطرتها وكذا ماء طهارتها .

وفي الدروس وفي وجوب ثمن الماء على الروح بطر نعم يجب تكييفها .  
 ويظهر من التذكرة التوقف . (١)

وسيجيء في كتاب الكاح أن ساعدا ابتغى تحقيق الكلام في ذلك  
 إنشاء الله تعالى .

الراجع : الأظهر أن الحدث الأصغر الواقع في أثناء غير غسل الحياية لا  
 يوجب بطلان العسل ، بل عليه الاسم والوصف بامر .

وأما السحرج المحكى عن النبي أن الراجع يحدث مجموع العسل و  
 الوصف فكل منهما علة باقصة في رفعه فالحدث لمتحمل لا بد له من رافع والوصف  
 منفردا أو مع بعض العسل لا يكفي في رفعه ، فلا بد من لاعادة فيه ما ترى

الخامس : لو شك في شيء من فعال العسل بعد لفراغ من غسل ولا  
 ينبت ، أن امتثال الأمر يقتضي الإحراق ، وما سيأتي . ولو شك فيه ولم يدحل  
 بعد في غيره من الأفعال أي به ، عملا بالأصل ، ولو شك في فعل من بعده  
 وقد دحل في فعل آخر من أفعاله فالأظهر عدم الالتفات ، التفتنا إلى المروي  
 في التهذيب في باب أحكام السهو في الرياءات في الموتى كاصحیح عن محمد  
 بن مسلم عن أبيه (ع) : كلما شكك فيه مما قدمي فامسه كما هو .

ويعصده موثقه . بن أبي يعفور عن الصادق (ع) : إذا شكك في شيء من الوضوء  
 وقد دحل في غيره فليس شكك بشيء ، ما شكك إذا كنت في شيء لم تحرره .

والتقريب تعميم الحصر خرج منه أفعال الوضوء ولا دليل على خروج غيره ،  
 بل يمكن جعل هذه حجة مستقلة وكذا الكلام في سائر الأعمال .

(١) وقد صرح بعض الأخلاء أيضا بالتوقف فإن لعدم النص في المقام ( منه )

فما ذكر طهران ما ذكره الالعية وغيرها بان الشك فيه كالوضوء ، في وجوب الاتيان به وهو في حاله ولو دخل في فعل آخر من افعاذه ، مما لا وجه له فيمتد به والعمل بالأصل بعد التحريين مما لا وجه له ، كما لا وجه لما قاله البعض حاكبا عن الجماعة ايضا بان شكه لو كان بعد الانصراف فان كان مرتسا او من عادته الموالاة لا يمتنع ، قال للظاهر ولزوم الخرج والضرر بالثقاته ، وبعض الاحبار يتدوله بعمومه ، وان لم يكن كذلك فكذلك في الأثناء ، قال ولم أقف على خلاف في ذلك ، ولا يبعد لاصالة العدم ولا ظاهر يباقي بحسب الظاهر ونسبته فيه محال بولا عدم الوقوف على الخلاف .

وقال في المقاصد العلية بعد حكمه بالرجوع لو كان الشك في الأثناء كالوضوء ولو كان بعد الانصراف من العس لم يمتنع ان كان مرتسا ومن عادته المتابعة ، وكان الشك في غير الحر الأخير مع تحقق فعل الآخر عملاً بالظاهر والا فكذلك في الأثناء لعدم الاكمال واصالة عدم الفعل المشكوك فيه ، ويحتمل وجوب لعود الى المشكوك فيه في عمل الترتيب مطلقا لاصالة عدم فعله او عدم لحكم بالاكمال مع الشك في شيء من سابق الافعال لاصالة عدم فعله ، و بطلان عس لوانع بعده لعدم الترتيب ، انتهى .

اقول الحق هو ما علمنا في الشك في الأثناء وكذا في الشك بعد اعتقاد الانصراف ، اما متثال الامر ببعض الاحراء ، من مقتضاء عدم الرجوع ، وبوكان استترك مضمون وكان متعديا بالحر ، الأخير مما ظلك بالشك .

وما تقدم من لتفصيل في عمل كلام المقاصد العلية وغيره مما لا وجه له يعني به ، وعدم حراة ، فاصل المتقدم على الخلاف حيث لم يحد محالاً ، مما لا وجه به في نحو المسئلة التي لم يعرضها اكثر العلماء في كتبهم كالمقدم فاصم ذلك ان كنت من اهله .

(المعتمد ، الثاني في) يمين (الحيض) وهو لغة السيل كما عن المشهور من قولهم حاص الوادي اذا سال ، ثم نقل الى الدم الذي يقذفه الرحم اذا

يلعب المرأة ، ثم تعتاده غالباً في أوقات معلومة لحكمة اعداد المرأة للحمل ، ثم اعداده حسيماً ثم رضيعاً باستحالتة لينا ، فإذا حلت من الحمل والرضاع بقى الدم لا تصرف له فيستقر في مكان ، ثم يخرج غالباً في كل شهر هلالاً سبعة ايام أو اقل أو اكثر ، بحسب قرب مراجعتها من الحرارة وبعده عنها ، ويستعد من كلام جماعة من اهل اللغة اطلاقه على هذا المعنى ، فيدور الأمر بين النقل والاشتراك والمحار .

( وهو في الغلب ) والتقييد به لأجراجه به الصفة وانكسرة الموحودة في ايام العادة فاسها حيض ، كما ان ما تضمن للصفا الآتية في ايام الطهر استخاصة .

( دم اسود حار يخرج بحرقه ) وهي الدغ الحاصل من خروج الدم بدفع وحرارة ، عملاً بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض من دم الاستخاصة عن اسحق بن حبيب في الموثق عن الصادق (ع) ، وفيه دم الحيض ليس به حفاً وهو دم حار نجله حرقه ، ودم الاستخاصة دم فاسد بارد .

وفي الباب في الصحيح عن الحسن بن البصري عن الصادق (ع) دم الحيض حار غيبط<sup>(١)</sup> اسود له دفع وحرارة ودم الاستخاصة اصفر بارد ، فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلوة .

وفي الباب في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) ان دم الاستخاصة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ، ان دم الاستخاصة بارد ، وان دم الحيض حار .

وأما رواية محمد بن مسلم المروية في الكافي في باب الحلى ، ومرسلة ابن ابي عمير المروية في التهذيب في باب الحيض في الريايات ، المعروفان لدم الحيض بالحرارة ، المعتقدان بتوصيف دم الحيض في مرسلة يونس

(١) الغيبط من الدم الحاصل الطرى من الصحاح - (مه)

المروية في التهذيب في زيادات باب الحيض بالبحراني المفسر بالحمرة  
الشديدة كما عن كتب اللغة ، وفي التذكرة البحراني الأحمر الشديد ، الحمرة و  
السواد .

فما يقتضى تعريفه بالأحمر كما صنفه في القواعد ، أو بالأسود والأحمر  
كما صنفه مختصر النافع المتعاقبات إلى الجمع بين الأحبار لا الاقتصار على الأسود  
كما صنفه ابن رجب في الكتب ، لكن يمكن الجمع بملاحظة قيد الأغلب ، فافهم .  
والمستفاد من حجة من هذه الأحبار بعد ضم بعضها إلى بعض ، أنه  
حيث ما وجدت هذه الأوصاف يجب الحكم بالحيض إلا ما حرج به دليل كما قاله  
الجماعة . (١)

وأما ما يظهر من بعض التأمل في ذلك قال بل المستفاد من بعضها  
الرجوع إليها عند الاشتباه بين الاستحاضة خاصة ، وفيه مناقشة نعم المورد  
هو الاشتباه بينه وبين الاستحاضة ، وذلك لا يقتضى التحصيل .  
وبالحجة المستفاد من غير واحد من الأحبار ، دوران الحيض مدارها  
وحدوداً وعدماً ، إلا ما حرج به دليل كما قاله غير واحد .

(فإن اشتبه دم الحيض بالعدرة) أي بدم العدرة يحدث المصاف و  
هي بضم العين المهملة و سكون الدال المعجمة البكارة وصفت قطبة .

(فإن حرجت القطبة متطوقة فهو) دم (عدرة والا) كان حرجت مستتقة  
(فهو حيض) وموافقاً للأكثر ، عملاً بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض و  
العدرة في الصحيح ، عن حلف بن حماد عن الكاظم (ع) وفيه تستدحل  
القطنة ثم تدعها مدبلاً ثم تحرجها أحياناً رقيقاً ، فإن كان الدم مطبوقاً في  
القطنة فهو من العدرة ، وإن كان مستتقماً في القطنة فهو من الحيض .

وفي الباب في الصحيح عن زياد بن سوفة عن الإمام (ع) ، عن رجل

(١) ومنهم الحدائق والدخيرة والمدارك . (منه)

اقتص امرأته او امته ورأب دما كثيرا لا يقطع عنها يوماً ، كيف تصح بالصلوة ؟ قال : تمسك الكرسي فان حرج القطعة مطوقة بالدم فانه من العذرة ، وتغتسل و تمسك معها قطعة وتصلى فان حرج الكرسي معصما بالدم فهو من الطمب ، تفعد عن الصلوة ايام الحيض .

وعن العفة الرضوى : وان اقتصها روحها ولم يرق الدم ، ولا تدرى دم احيض هو ام دم العذرة ، فعليها ان تدخل قطعة فان حرجت القطعة مطوقة بالدم فهو من العذرة . وان حرج معصمة فهو احيض .

وطاهر مختصر النافع وصريح التحرير التوفى في الحكم بالحيضية مع الاستئذان ، ولا وجه له بعد الاحبار المذكورة ، المحيرة باعادة بان ما امكن ان يكون حيضا فهو حيض ، سيما بعد الالتفات الى ما حكى عنه في التحرير بعد ذلك ، بان ما نراه المرأة من الثلاثة الى العشرة يحكم بكونه حيضا ، وان لا عبرة بلونه ما لم يعلم انه لعرج او عذرة ، ولعل عليه الاجماع ، هذا مضافا الى ان المحكى عنه في التحرير مرض المسئلة مما اذا جاء الدم بصفة دم الحيض ، و عليه فلاحه لاحتمال التوفى ، مما طنت به .

والاظهر العمل بصحيفة حلف المتقدمة المبينة لكيفية العمل في ذلك . مما في الرياض وضعت قطعة بعد ان تستلقى على ظهرها وترفع رجليها ثم تصير هيئة ثم تحرجهما احراجاً رقيقاً ، الى ان قال : ويستند ذلك روايات عن اهل البيت (ع) ، لكن في بعضها الامر باستدخال القطعة من غير تفهيم بالاستلقاء ، وفي بعضها استدخال الاصبع مع الاستلقاء ، وطريق الجمع حمل المطلق على المفيد والتحيز بين الاصبع والكرسي اظهر في الدلالة ، انتهى .

مما لم اجد له وجهاً ، ولم اقف عليه في شيء من الاحبار ، كما صرح بذلك الجماعة ومنهم سيطه في المدارك ، ولعل منشأ توهمه هو رواية القرحة الآتية فعرض له سهو في احرائها في المقام .

(وما) اي الدم الخارج عن المرأة (قبل) اكمال (التسح) ومن الايام وبعد



سن (الياس واول من ثلثة ايام متوابة والرايد عن اكثره ، اى اكثر الحبص و  
الرايد عن ( اكثر انقاس ليس حبص ) حبر لعل الموصولة ، اما لحكم الاول  
فاجماعي كما حكاه الجماعة ، وعليه يدل غير واحد من الاحبار .

كالمروى عن التمهيد في كتاب اطلاق عن عبد الرحمن بن الحجاج عن  
الصادق عليه السلام ثلث يتروح على كل حال التي لم تحص ومثلها لا  
تحيص ، قال ما حدها " فان اد اتى لها امر من تسع سنين ، ولتي لم  
يدحص بها ، والتي قد بنيت من المحيص ومثلها لا يحيص . قل قلت وما حدها  
قال : اذا كان لها خمسون سنة .

واما الاشكار المشهور بهم ذكروا ان الحيض ليس على البلوغ فكيف  
يحتج ذلك مع حكمهم هذا بان ما تراه قبل السبع فليس بحيص " بعد حيب  
عنه يحمل ما هنا على من علم سنها فانه لا يحكم بكون الدم السابق على اكمال  
لتسع حبصا ، وحيض ما سياتى على من حبل سنها مع جروح الدم الحد مسع  
لاوصاف الحيض ، فانه يحكم بكونه حبصا ويعمم به البلوغ كما ذكره الاصحاب و  
نقل فيه الاجماع .

اقول ويؤيده ما في بعض<sup>(١)</sup> الاحبار ان بيع العلام ثلث عشرة كتبت  
له بحصة وكتبت عليه اسميته ، واد اطلع الحارية سبع سنين فكذلك واد  
اسها تحيص لتسع سنين .

واما ان ادم اخرج من الابن فليس بحيص بل احيص هو اخرج عن  
لايسر ، فهو المحكي عن الاكثر ، عملاً بالمروى في التمهيد في باب الحيض  
في الريادات عن محمد بن يحيى رفته عن امار عن الصادق (ع) فتاة مناسها  
قرحه في حومها والدم سائل لا يدري من دم الحيض او من دم العرحة ، فقال .  
مره فلتستلق على ظهرها وتزع رحمها وتستند حل اصعها الوسطى ، فان

(١) وهو رواية عبد بن سنان . ( منه )

خرج الدم من احاب الابر فهو من الحيض ، وان خرج من الحاب الابر فهو من الفرقة .

حلافاً للمحكى عن الاسكافي ما اعتبر الحيض عن الحاب الابر ، و تبعه الذكرى والدروس ، وله الحبر المتقدم ، لكن رواية الكافي ان هو رواه في باب معرفة دم الحيض والعدرة بابدال الابر بالابر والابر بالابر .

اقول والكافي وان كان اصط من الشهيد ، لكن الترجيح هنا في رواية الشهيد لمكان الشهرة ، وفوى الصدوق ، والعروى عن العقه الرضوى فان ((ع)) وان اشتبه عندها الحيض ودم الفرقة فربما كان من مروجها فرقة ، فعينها ان تستلق على قفاها و تدخل اصمها فان خرج الدم من الحاب الابر فهو من الفرقة ، وان خرج من الحاب الابر فهو من الحيض ، وما قاله بعض المحققين بان المعروف من الماء والمشهور يسمى ان الامر كذلك .

واما ما في الذكرى بان كثيراً من سح الشهيد كالكافي وما عن ابن طاوس بان ما نعدم عن الشهيد في بعض نسخة الجديدة ، ففيه ان ذهاب الشيخ الى المختار اقوى شاهد في كون الرواية كما نقلها عنه ، هذا صاف الى المحكى عن البعض من انفاي سح الشهيد كما تقدم ، واني انما بحث على نقل نسخة اخرى لامن الحشيش ولا من العير سواهما ، ولعل من هنا رجع الشهيد في البيان و امتى بالمختار ان النيان متأخر على ما صرح بعضهم .  
 فيما ذكر طهر ان ما في العذارك كما عن التحرير من عدم اعتبار الحاب بالمرء مما لا ينبغي الالتفات اليه .

وهو الحاب يعتبر منطقاً ؟ كما يظهر من المتن وغيره<sup>(١)</sup> في العذارك وهو غير بعيد ، فان الحاب ان كان له مدخل في حقيقة الحيض وحب اطراده ، والا فلا .

(١) وهو الاسكافي . ( منه )

ام لا بل يحتص بحال الاشتباه بالفرجة ؟ كما يرمى اليه الاكثر حيث قالوا  
به بعد فرض الاشتباه بالفرجة ، وجهان •

و سعم ما قال في الرياض ملتوقف في هذه المسئلة وجه واضح ، وان كان  
ولا بد فالعمل على ما عليه الاكثراى الاحتصاص •

واما انه لا حيض بعد الياس فاحتماعى ، كما عن الجماعة لكن الخلاف كما  
سيحى<sup>١</sup> في حده •

واما ان انتقص عن الثلثة فليس محض ، فاحتماعى ايضاً كما صرح البعض •  
واما الحكم الخامس فانما فى ايضاً ، كما صرح البعض وسيحى<sup>٢</sup> بياسه ، و  
بما ان الحكم السادس انشاء الله •

(وياس) المرأة (غير القرشية) وهو المنسوبة الى النصر بن كنانة بابيها  
كما عن المشهور ، وعن ظاهر الجماعة كفاية الانتساب بالام ايضاً ، قيل وهذا  
الاحتمال مما ارجح منه في نظايه ، لان للام مدحلاً شرعياً في حكم الحيض من  
الجملة بسبب تقارب الامرحة ، ومن ثم اعتبرت الحالات وباتهن من المستدثة  
(واسيطية) وهى على استبعاد من الجوهرى والمطبرى وابن الاثير ، و  
صاحب القاموس صف معروف يملون بالبطايح بين العراقيين الكوفة والبصرة  
وفي الصحاح عن بعضهم ان اهل عمان عرب استنبطوا واهل البحرين سبط  
استعربوا •

(ببلوع حسيين) اى باكمال الحسيين والمراد الهلالية ، عملاً بالمتبادر  
(واحد بهما) اى القرشية والمنطية (بستين) سمة اقول احتلغوا فيما  
يتحقق به الياس ، فالحكى عن الشيخ في النهاية والجمع الحسون مطلقاً و  
واختاره الشرايع في كتاب الطلاق والمدارك ، وهى الشرايع وفي بحث الحيض  
استون مطلقاً وهو المحكى عن المنتهى ، والاظهر التعصيل بين القرشية والثانى  
وعبرها فالاول ، وفاقاً للجماعة بل المشهور كما صرح به البعض<sup>(١)</sup> واستظهره

(١) وهو الدخيرة و شرح مفاتيح • (س) (

آخر <sup>(١)</sup> عملاً بالمرئى في التهذيب في باب الحيض في الرياضات في الصحيح ،  
عن ابن أبي عمير الثقة المصنف عن تصحيح ما يصح عنه اندى لا يرسل إلا عن  
الثقة عن ما قيل ، عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) اذا بلغت امرته  
خمسين سنة لم ترحمها الا ان تكون امراً من قریش .

وعند ذكر السنين غير ما دح المكان الاحصاء المركب المعتصم بالمرئى عن  
المبسوط حيث قال ثأنس المرأة اذا بلغت خمسين سنة الا ان تكون امراً  
من قریش ، فانها روى انها ترى دم الحيض الى ستين سنة ، وعن القواعد روى  
ان القرشية من النساء والسطية تريان الدم الى سبعين سنة .

وكون الحرة في الحر كتابة عن الحيض مما لا سبيل الى انكاره ، سيما  
في كلام الامام الذي هو امام الكلام .

وسا ذكر ظهور وجه الجمع بين اطلاق الاخبار تدالة على الخمسين  
كحصر عند الرحمن المتقدم ، وروايته الاخرى ، ومرسله ابن ابي نصر المرويتي  
في الباب المتقدم ، وبين اطلاق ما دل على الستين كالمروى في باب رياضات  
النكاح من التهذيب عن عبد الرحمن بن ابي حجاج عن الصادق (ع) ثلث  
يتزوجن على كل حال التي قد يثبت من امحيى وملها لانحيض قلب ومتى  
تكون كذلك ؟ قال اذا بلغت ستين سنة فقد يثبت من امحيى .

والاظهر اطلاق السطية بالقرشية وما لم يصنف وغيره ، بل سبه على  
جامع المقاصد والرياض الى الشهرة ، عملاً بمرسة القواعد المتقدمة المعتمدة  
بالشهر المحكية .

واما الاستناد في ذلك بالسبه الى السطية والقرشية بالعمومات تدالة  
على تحصيل امرأ براءة لدم ، خرج غيرهما بالسبه الى ما راى عن خمسين  
بالاحتمار لمشار اليها ولا يدل على خروجها عنها لتفات الى انصراف

(١) وهو الحديث - ( منه )

اطلاق الدالة على الخمسين الى غيرها لمكان بدرتهما ، معبسة (١) واصحة سيما بعد الالتفات الى الاستثناء ، المعدوم كصحيحة ابن ابي عمير المتقدمة فانهم .

تنبه :

كل امرأة علمت سبها محكمها وصح ، واما اذا اشتبه فقد قال حصدة (٢) بان الاصل عدم كونها مرشية او بيضة ، والظاهر ان المراد به هنا الرجح كما صرح بعصم (٣) ويظهر من الدخيرة ، التأمل فيه .

اقول وهو في محله اذا كان شكاً متساوياً او كان العدم مرجوحاً ، واما مع حصول الظن بالعدم ، فالامور متابعته عملاً بالسيرة المستمرة ، ادلما يوجد شخص يعلم سبه .

( و اقله ) اي الحيض (ثلاثة ايام متوالية واكثره عشرة بالاجماع في الحديث كما حكاه الجماعة عملاً بالصوم المتحاور عن حد الاستعاضة .

ومنها المروى في التهذيب في باب حكم الحيض في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) اذ في الحيض ثثة واقضاء عشرة .

واما صحيحة عبد الله بن سنان المروية في الباب عن الصادق ((ع)) اكثر ما يكون الحيض ثمان و اذ في ما يكون منه ثلثة ، ففي التهذيب هذا حديث شاذ احتمت العصابة على ترك العمل به .

اقول و يحتمل ان يكون الوجه فيها الاكثر بحسب العادة والغالب ، اذ بلوغ العشرة في العادة نادر جدا لا بحسب الشرع وعلى الاشهر الاظهر في اشتراط استوالى في الايام الثلثة ، عملاً بالمروى عن العفة الرضوى وان رأت

(١) وجه المساقشة ان لما على ذلك ان يقول هذا الكلام بالنسبة الى كل طائفة ودونه حرط الفتاد بل الاظهر الشمول . ( منه )

(٢) وهو المدارك وشرح معانيه والروضة . ( منه )

(٣) وهو شرح معانيه . ( منه )

يوماً أو يومين وليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات ، وعليها أن تقص الصلوة التي تركتها في اليوم واليومين ، وصور السند محتر بعنوى المشهور الذي سبهم الصدوقان ، اللذان يظهر من التتبع في كلامهما أن كتاب العقدة الرضوى معتمد عندهما في العاية بحيث يطبقان كثيراً على أحاديثه العبارة كالعمام ، حيث قال في العقدة حاكياً عن أبيه في الرسالة من رأيت دم يوماً أو يومين إلى آخر الرضوى .

هذا معناه إلى أن سند الكتاب مع قطع النظر عن هذا لا يحسو عن اعتبار ، فراجع إلى أوائل البحار في ذلك .

حلاماً للنهاية معان فإن رأيت المرأة الدم يوماً أو يومين فليسرك الصلوة والصوم ، فإن رأيت اليوم الثالث أو فيما بعدهما في يوم العشرة منك دم حيض ، وإن لم تر بعد ذلك ما إلا بعد العشرة فام من ذلك ليس بدم حيض ، ووجب عليها قضاء الصلوة والصوم فيما تركته ، وإن رأيت دم بعد عشرة أيام من ذلك ليس بدم حيض

و ظاهره عدم اشتراط التوالي كما عن العاصي ، ولهما المروي في الكافي في باب أدنى الحيض ، عن موسى عن بعض رجاله ، عن الصادق (ع) أدنى الظهر عشرة أيام وذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام ، فلا تزال كلما كثرت تقص حتى يرجع إلى ثلاثة أيام مائة ، رجعت إلى ثلثة أيام ارتفع حيضها ، ولا يكون أقل من ثلثة أيام ، فإن رأيت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة ، فإن استمر بها الدم ثلثة أيام فهي حائض وإن انقطع الدم بعد ما رأته يوماً أو يومين اغسلت وصلت واستطربت في يوم رأيت الدم إلى عشرة أيام ، فإن رأيت في تلك العشرة أيام من يوم رأيت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلثة أيام ، فذلك الذي رأته في أول الأمر مع هذا الذي رأته بعد ذلك في العشرة فهو من الحيض ، وإن مر بها من يوم رأته الدم عشرة أيام ولم تر الدم في ذلك اليوم واليومين الذي رأته لم يكن من الحيض ، إما كان من علة الحبر ،

واسموى في التهذيب في باب حكم الحيض . في الصحيح على الصحيح  
لمكان ابراهيم بن هاشم ، عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) قال اذا رأت المرأة  
الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى . وان كان بعد العشرة فهو من  
الحيضة المستقلة .

وفي الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قال ان لم  
يكن الحيض ثلثة ايام ، وادأ رأ الدم من عشرة ايام فهي من الحيضة الاولى  
وادأ رأته بعد عشرة ايام فهو من حيضة اخرى مستقلة .

والاول لمكان قصور سنده مما لا يعوم حجة وكذا الثاني فيما اذا حاله  
فيه مشهور الطائفة كالمقام ، خصوصاً بعد ملاحظة رجوع الشيخ المحافل لهم  
في النهاية عن قوله في كتاب الحمل على ما حكى عنه .

وبذلك ظهر حال الخبر الثالث . هذا مصاعاً الى ضعف دلالة الاخبار  
ان التعريف في الاستدلال عليهما هو ما ذكره بعض الاخلاء بان ظاهرهما ان  
لعشرة التي وقع لتعصيل فيها يكون رؤيه الدم قبل تمامها فيكون من الحيضة  
الاولى ، او بعده فيكون حيضة مستقلة ، اما هي عشرة واحدة وهي ما بعد رؤيه  
الدم الاول سواء كان يوماً او يومين او ثلثة . وسدوها انقطاع الدم الاول ، و  
اللام في العشرة الثانية عهدة كما في قوله تعالى (( وارسلنا الى مريم رسولا  
فنعصى فرعون الرسول )) .

قال وعلى ما ذكره يلزم ان يكون مبدأ العشرة من اول الدم الاول ، وهو  
وان تم لهم بالنسبة الى اول التردد بين الا انه لا يتم لهم بالنسبة الى تردد  
الثاني ، وهو قوله وان كان بعد العشرة فاسها عبارة عن عشرة ايام انطهر البتة .  
وبالحمل فان مبني كلامهم على ان المراد بالعشرة الاول مبدأ الدم  
الاول ، وبالعشرة الثانية من انقطاعه . ولا يحق ما به من التحلل بل البطء . اد  
المتأخر من التردد بين المذكورين هو اتحاد العشرة لاتعددتها ، انتهى .

وقه انا لو جعلنا مبدأ العشرة الاولى من انقطاع الدم الاول لامن اول

رؤيته ، يلزم بحوير كون الحيص اكثر من عشرة فيما لو رأت يومين ثم لم يره الا بعد التسعة ، لصدق انها رأت الدم قبل اتمام العشرة ، وهو محال بل لا حياض بصا وفتوى .

وعليه فالمراد يا بعد ، اول الدم كما يدل عليه العريضة المتقدمة المتى استدل بها لهذا القول ، وعيه ولا تراعى في مدلول الخبر بان ما تراه الصراة في العشرة المذكورة من الحيص الاول ، وبسبب المراد بالعشرة الواقعة في الترتيد الثاني غير العشرة الواقعة في الترتيد الاول ، حتى يبرم التفكير بين العشريتين ، بل المراد منهما بعريضة اساد رشي ، واحد ولا يصير فيه ، نعم عاية الامران قوله وان كان بعد العشرة شاملا لما اذا لم يتخلل بين الترتيدين اقل اظهر ، اعني عشر ايام او اقل تخلل ، والا لولا محال بل لا حياض فليقيد الاطلاق بالثاني ، وشيوع ، تنقيد في الكتاب والسنة مكان ، حتى قيل ما عن عدم الا وقد خص .

وان قلت : هب ان المراد بعد ، العشرة من الرؤية ولكن الاطلاق يتكفي . قلت : ليس الاطلاق بحيث تنطش به النفس لحوار القول بان المعصوم (اع) هنا في صدد بيان حكم آخر هب ولكن يجب تنقيده بما مر هذا مصاحا اسي انه لو قيل بان المتبادر من الخبر الأحمر وما صاهاء الثلاثة المتوالية لما حاركا استحفظه

### فروع :

الاول : قال الشارح الفاضل على هذا القول يعنى عدم اعتبارات تولى ولو رأت الاول والخامس والعاشر والثانية حيص لا غير ، واعتبر على العدة رت بان مقتضاها ان ايام النقاء المتخللة بين ايام رؤية الدم يكون طهرا ، وهو ممكن لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام اجماعا ، وايضا قد صرح بتحريم والعشوي وغيرهما من الاصحاب بانها لو رأت ثلثه ثم رأت العاشر كان الايام الاربعه وما بينها من ايام النقاء حيا ، والحكم في المستثنين واحد



اقول والايراد في موقعه كما يظهر لك انشاء الله في الفتى الآسى ، و  
عبارة النهاية كما عرفتها لا ظهور لها ميعا قاله اصلا ، وظهور صدر المرسل  
المتقدمة على فرض تسليبه معارض بذيلها ، والمرجح مع الدليل .

**الثاني :** هل يجب على المختار استمرار الدم في الثلثة بليا لها بحيث  
متى وضعت الكرسى تلوث ، كما في جامع المقاصد وعن المحرر ومعطى الكافي  
لحليبي والعدية وعن المبسوط انه اذا رأت ساعة دما وساعة طهرا كذلك الى  
العشرة لم يكن ذلك حيضاً ، على مذهب من يراعى ثلثة ايام متواليات ، ومن يقول  
بصاف الثاني الى الاول ، يقول بتطرق ما كان يتم ثلثة ايام من حلة العشرة  
كان الكل حيضاً ، وان لم يتم كان طهراً .

وعن المنتهى في تناوب ادم واسقاء في الساعة في العشرة ، يضم لدما ،  
بعضها الى بعض على عدم اشتراط التوازي ، وكذا عن الجامع  
وعن ابن سعيد في رأت يومين ونصف وانقطع ثم يكن حيضاً لأنه لم يستمر  
ثلثاً بهلا خلاف ، انتهى .

ام يكفي وجوده في كل يوم من الثلثة وان لم يستمر فيها ؟ كما صرح به الجماعة  
وسهم اعداد و آلد حيرة ما سبب له الى ظاهر الاكثر ، وعن الذكرة ونهاية  
الاحكام ان لحروج الدم متراعات لا تحل بالاستمرار ، وفي الاول الاحكام عليه .  
ام يعتبر ان يكون في اول الاول و آخر الآخر وفي آي حر من الوسط ؟  
فاذا رأت في اول حر من اول ليلة من الشهر فلا بد ان تراه ، حر حر من اليوم  
انثالث بحيث يكون عند عروبه موجوداً ، وفي يوم الوسط يكفي آي حر كان كف  
عن السيد حسن بن السيد جعفر معاصر الشارح الفاضل ، وفي بعض (١)  
عنه البعد .

اوجه تشابهاً يظهر مما تقدم عن المبسوط والمنتهى وابن سعيد من

(١) وهو الحبل المتين . ( منه )

مسلمية اعتبار الاستمرار عند العائلين بالنوال ، مع اشعار الاحير بالاجماع و عدم مساوات ما تقدم عن المذكرة وسهاية الاحكام له اذ المراد حصول التلويت ولو في الحملة في القطة ، فالاول .

و من اطلاق الرصوى ، وعدم بروز المطابقة بين الطرفين و العسرو ف  
فالثاني .

و معا نسب ما نص والاجماع من ان الحيض لا يكون اقل من ثلثة ايام ، و  
ذلك يقتضى اعتبار وجوده في الطرفين المذكورين اذ لو لم يعتبر كذلك لم يكن  
الاقل اقل ، فالثالث .

و اشأى قوى ، ولكن لعل الاول اقوى سيما بعد احتمال ورود الاطلاق  
مورد اعالمت من احوال النساء ، من رؤيتهن الثلثة على سبيل الاستمرار ، و هو  
بحصول تلويت ما في القطة على ما هو الصاهر ، وقد سمعت ذلك من جماعة  
منهن ، هذا مع ما الى ما ينزعم عليه مرحلة يوس المتقدمة لمتصصة لقوله (وع) فان  
استمر بها الدم ثلثة ايام فهي حايض .

و اما نسبة الثاني الى الاكثر ففيه مسامحة ، سيما بعد ملاحظة ما في جامع  
المقاصد لا يعرف في كلام احد من المعتبرين تعييناً للمراد بالنوال والمقيدار  
من الايام من كون الدم ثلثة ايام حصوله فيها على الاتصال ، بحيث وصعب  
الكشف تلويت به ، وقد يوجد في بعض الحواشي الاكتفاء بحصوله فيها في  
الحملة وهو رجوع الى ما ليس له مرجع ، انتهى .

و عدم العرفان المذكور لا يوهى المختار ، لما عرفت من وجوده في كلام  
جماعة من الاحيار على المسج المتقدم المؤذن بما عرفته

الثالث : هل اللبالي معتبرة في الايام الثلثة ؟ كما صرح به الجماعة و  
مسهم جامع المقاصد قال اما لكونها داخلة في مساها ، او تعليلها وقد دمرح  
بدولها في بعض الاحيار من طرق العامة

و مسهم المحكى عن الاكامى والمتبى والمذكرة مع دعوى مسهم الاجماع

عليه منهما .

ام يكفي ما عد الليلة الاولى ؟ كما قواه بعض مشايخنا حاكيا عما احتمله البعض .

ام يكفي لسهار خاصة ؟ كما احتمله بعض مشايخنا قال الا ان الصهر عدم الخلاف في دخول الليلتين فيها .

وجه تشأ بما تقدم عن المنهى وانكره فالاول ومن الاطلاق الثالث . ومن ظهور عدم الخلاف في دخول اللبنتين على ما دعاه من اشربالية والنسب وبعده لاحود ، وما تقدم عن المنهى والسكرة فيه تأمل واضح .

الرابع : انما هو ان المراد بالثلاثة بعد رها من ارمان ولو بالتعقيب . ولو راته من اوان الطهر مثلا اعتبر الامتداد الى طهر اليوم الرابع كذا استظهر بعض الاحلاف ايضا وسرر في نظير ذلك في حجب صلوه لصاغر في فامة العشرة .

وهي اي بعسره ، من يظهر احدا بعد الجماعة ، عملا بما عروى في التمهيد في باب حكم يحيى في صحيح عن محمد بن مسلم عن اساقف (ع) لا يكون القرء في كل من عشرة فما زاد فلي يكون عشرة من حين تطهر لى ان ترى الدم .

ومرسنة يوس المتقدمة ، ولا يصح في استعمالها على تعريف . وهي حيث كانعام بمخصص فيما بقي حجه ، وضعف سندها في نحو انعام مسجور بالاجماع ان محكية وليس احبارة في نحو انعام باعنا لا غير فيه لم يقم عنه الحار ومهم ذلك ان كتب من اعنه ، ولاحت لا كثر الظاهر بالاجماع ، كما في التركة ، من وقول ابي لصلاح اكثر له سهرنا على علف بغداد من وعينه يدن لاص .

وما بينهما في من الشئ والعسره يكون حيث يجب العمد . المستغرة به اسارسه وسفره اي بعادة الشربين مسعين في حصول

الحیض فیہما (عددًا) ای فی عدد ایام الحيض (ووقتًا) ای فی وقت حصوله ،  
 اجماعاً كما يستفاد من الجماعة ، عملاً بالمروى في التہذیب فی باب الحيض فی  
 الریادات عن یونس عن غیر واحد ، عن الصادق (ع) ، وقیہ فان انقطع الدم  
 لوقته من الشهر الاول سواءً حتى توالی (١) علیہا حیضتان او ثلث ، فقد عم  
 الا ان ذلك قد صار لها وقتاً و حلقاً معروفاً و تعمل علیہ و تدع ماسواءً و یكون  
 سنتها فیما یستقبل ان استحاضت فقد صارت سنة الى ان تحلس اقراثها ، و  
 اما بعد الوقت ان توالی (٢) علیہا حیضتان او ثلث ، لقول رسول الله (ص)  
 للتي تعرف أيامها دعی الصلوة ایام امرائك مخلصا لیم جعل العز الواحد سنة لها  
 میقول دعی الصلوة ایام اقراثك . ولكن سیرلہا الاقر ، فادناه حیضان فصاعداً .  
 و بمصره سماعه المرویه فی اول هذا الباب فی الموثق فاذا انعق شهران  
 عدة ایام سواءً مثلث ایامها .

و یمعنی التنبیہ علی امور

الاول : هل یشرط فی استقرار العادة وقتاً و عددًا ، استقرار الطهر  
 بتكرره مرتین ، كما فی الذکری ام لا ؟ كما احتاره الجماعة ، وحسبنا و الاخیر  
 اقرب ، عملاً بالاصل و الحبرین المتقدمین ، و فی الذکری تظهر العادة لوتعابر  
 فی الوقت الثالث ، فان لم یعتبر استقرار الطهر حلس لروية لدم ، وان اعتبرناه  
 بعد الثلثة أو حضور الوقت ، هذا ان تعدد علی الوقت . و یو تأخر امکن ذلك  
 استظهاراً ، او یمكن القطع بالحیض هنا .

الثانی : اعلم ان داب العادة علی اقسام ثلثة

احدها ما ذكره المصنف بان یتفق وقتاً و عددًا ، كان ترى الدم سبعة فی  
 اول الشهر ، ثم تراه فی اول الثانی ایضاً سبعة .

و ثانیها ان یتفق فی العدد دون الوقت ، كان رأی السبعین فی شهر

بعد تحلل اقل الطهر .

(١) و (٢) توالی خل

و ناسها عكس ذلك ، كان راب في أول شهر سبعة وفي أول الا حـ ر  
ثمايه

و كما تحصل العادة بالأخذ والاعتناء كذا تحصل بالتميز ، فلو تميزت  
دما شهرين سواء ، تحققت عادتها كما عن الاصحاب .

الثالث : لا يشترط في تحقق العادة تعدد الشهر الهلالي ، وقاماً  
لجماعة ومهم الذكرى حاكياً له عن المصوت واجلاب ايضاً ، ومهم المحكى  
عن معتبر وسهايه الاحكام ، حيث فار الاخير بعد قوله وثبت العادة  
بتولى شهرين ترى فيهما الدم ايا عاشوا والمره سهرها ، لعدة التي فيها  
حيض و طهر واتله عندنا ثلثة عشر يوماً .

ومهم المحكى عن مخر المحققين عملاً باطلاق اخبار اعادة الصدق  
بدلت ، خلافاً لمحقق شمس وغيره ، بسطر عدد الهلالي في تحقق بوقفية  
مطلقاً ، عملاً بالخبرين المتقدمين .

وميه ان المبار من شهر لواقع فيهما وان كان الهلالي ولكن لظاهر  
لحمل على العالب كما صرح به لجماعة ومهم الذكرى ، نعم حيث لا يمكن  
صور بوقفية بدون اعسار تكرار بظهيرين متساويين في غير الهلالي ، ملبس ا  
بحكم بلا ممة تكرار الظهيرين المتساويين في تحققها بالنسبة الى شهر واحد ،  
كما حكم بذلك غير واحد .

وعلى محتارمه قانه في جامع مقاصد استقرار لعادة وقتاً ما يكون  
بتمائل زمان الدمين بالنسبة الى الشهرين الهلاليين ، فهو راب ثلثة ثم انقطع  
عشرة ثم راب ثلثة ثم قطع عشرة ، ثم راته وعبر اعشرة ولا وقت لها ، لعدم  
تمثل الوقت باختيار الشهر .

ما لاوحاهة فيه ، بل الاظهر تحققها وقتاً وعدةً بدلت ، نعم وحيه على  
ما احتاره

الرابع : ترك اب العادة الوقتية مطلقاً الصوة والنصوم برؤية اسم في

عادتها اجماعاً في التذكرة وعن المنتهى والتحريم ، عملاً بالمعوى في التهذيب  
في باب الحيض في الريادات في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن الصادق  
عليه السلام : عن المرأة ترى الصفرة في أيامها ، فقال : لا تصلي حتى تقضي  
أيامها فإن رأيت الصفرة في غير أيامها توصأ وصلت .

وفي الكافي في باب ادنى الحيض عن يونس عن بعض رجاله عن الصادق  
عليه السلام : وفيه فإذا رأيت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة ، الى  
ان قال : وكلما رأيت المرأة في أيام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض ، و  
كلما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض .  
الى غير ذلك من الاخبار .

واما اذا رأته قبل عادتها فهل يحكم بكونه حياً مطلقاً كما احتاره الجماعة  
ام هي حينئذ كالمبتدئة والمضطربة كما احتاره في المسالك ؟ وعليه معلومها  
الاستظهار ، كما يستفاد من قوله في المبتدئة لكن على تفصيل ، حيث قال في  
المسالك قوله وفي المبتدئة تردد ، لا ريب ان الاحتياط للعبادة اولى لكن  
لو ظنت الحيض جار لها ترك العبادة قبل مصيها ، انتهى .

ام الاول اذا كان بصفة الحيض كما احتاره الجماعة ؟ ومنهم العدارك .  
اوجه اوجهها الاول ، عملاً بالمستفيضة الدالة في تحيض المرأة بمجرد  
الرؤية ، كما سيأتي اليها الاشارة .

وبالمعوى في التهذيب في باب حكم الحيض في الموثق عن سماعة قال .  
سئلته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال فلتدع الصلوة فانه ربما  
يجعل به الوقت ، الخبر .

وفي الكافي في باب المرأة ترى الصفرة ، عن علي بن ابي حمزة عن  
الصادق (ع) : عن المرأة ترى الصفرة ، فقال : ما كان قبل الحيض فهو من  
الحيض ، وما كان بعده فليس منه .

وفي الباب عن معوية بن حكيم قال قال : الصفرة قبل الحيض بيومين فهو

من الحيض ، وبعد أيام الحيض ليس من الحيض ، وهي في أيام الحيض حيض .  
وقى الشهيد في باب الحيض في الريادات في الصحيح ، عن اسحق  
بن عمار عن ابي بصير ، عن الصادق (ع) في المرأة ترى الصفرة ، قال ان  
كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض ، وان كان بعد الحيض بيومين فليس  
من الحيض .

وعن العنبر الرضوي الصفرة قبل الحيض حيض وبعد يوم لحيض  
ليست من الحيض .

وفي صحيحة العيص بن القاسم المروية في هذا الباب ، عن الصادق (ع) عن  
عن امرأة ذهب طمثها سبعين ثم عاد اليها شيء فان تترك الصلوة حتى تطهر .  
واما اطلاق مفهوم خبر جعفر المتقدم في صفه الحيض فمفيد بمفهوم  
هذه الاخبار .

وهل الحكم بالحيضية في القليلة محتص باليومين قبل العادة كما دون عنه  
بعض الاخبار المتقدمة ، ام لا ؟ كما دون عليه اطلاق آخر .

وحجبان والاخير اقرب ، ولم احد للاول داهيا من الاصحاب .  
الخامس : هل تحيض المستعدة بمحرد لرؤية ، كما اختاره جماعة ، و  
مهم الشيخ والمصنف في المنتهى والمختلف ، من المشهور على ما قاله غير (١)  
ياحد .

ام عسيها الاستطهار بعمل العادة حتى يضي ثلثة ايام ؟ كما عن المرتضى  
والاسكافي والحلي والحلي وسائر واختاره المحقق والمصنف في التحرير والتدكرة  
ام الثاني بالنسبة الى الاعمال ، واما التروث فالاحوط تعقبها برؤية  
الدم ، كما عن البيان .

ام الاول اذا كان بصفة الحيض لا مطلقاً ؟ كما قاله في المدارك والاشحيرة .

(١) وهو الرياض وشرح المفاتيح - ( منه )

أوجه أوجهها الأول ، عملاً بالأخبار الكثيرة ، ومنها المروى في الكافي في باب أول ما تحيض ، في الموثق عن ساعة بن مهران قال سألت عن الحاربية البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلثة أيام ، وتختلف عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء ، قال فلها أن تحلس وتدع الصلوة مادامت ترى الدم ما لم نحرا العشرة ، فإذا اتفق شهران عدة أيام سواء مدت أيامها .

والمروى في التهذيب في باب الحيض في الريادات في الموثق ، عن عبدالله بن بكير ، عن الصادق ((ع)) المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر الدم ، تركت الصلوة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً ، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة ثلثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً .

وفي هذا الباب في الموثق عن عبدالله بن بكير ، قال في الحاربية أول ما تحيض يدع عليها الدم فتكون مستحاضة ، أسبها تنتظر بالصلوة فلا تصلي حتى يحض أكثر ما يكون من الحيض ، فإذا حصى ذلك وهو عشرة أيام جعلت ما تضعه المستحاضة ، ثم صبت فمكت تصلي بقية شهرها ، ثم تترك الصلوة في العرة الثانية أقل مما تترك امرأة الصلوة ، وتحلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلث أيام ، فإن دام عليها الحيض صلت في وقت الصلوة التي صلت وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر ، وتركها الصلوة أقل ما يكون من الحيض .

ومنها المروى في هذا الباب في الموثق عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : أي ساعة رأت الدم فهي تعطر الصائفة إذا طمثت وإذا رأت الطهر في ساعة من السهار فصت صلوة اليوم والليل مثل ذلك

وفي هذا الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) عن المرأة ترى الدم عدوة أو ارتفاع السهار أو عند الروان ، قال تعطر .

وفي هذا الباب عن أبي الورد عن الباقر ((ع)) عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر قد صلت ركعتين ثم ترى الدم ، قال تقوم من مسجدها ولا تقصى الركعتين ، الحبر .



وفي هذا الباب عن أبي بصير عن الصادق (ع) عن المرأة ترى لدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام وترى الدم أربعة أيام وترى الطهر ستة أيام ، فقال ابن رأب : الدم لم يتصل ، وإن رأت الطهر صلب ، ما بينها وبين ثلثين يوماً ، أخبر .  
ومنها العروى في باب حكم الحيض من التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) في المرأة ترى الدم من أول السهارة في شهر رمضان تنقطع أم تصوم ؟ قال : تنقطع إذا مطرها من الدم .

وفي الكافي في باب المرأة تحيض ، في الموثق عن الفضل بن يونس عن أبي الحسن الأول (ع) ، وفيه : وإن رأت المرأة الدم بعد ما يمضي من روال الشمس أربعة أقدام ، فلتنكح عن الصلوة ، أخبر .

وفي باب المرأة تكون في الصلوة في الموثق عن عمار عن الصادق (ع) في المرأة تكون في الصلوة فتظن أنها قد حاصت ، قال : تدحى يدها فتمس الموضع فإن رأت شيئاً انصرف وإلجم ترتبك اتعب صلواتها .

وأما ما استدل به المحقق الثاني بأن مقتضى الدليلين بروج العبادة حتى ينقضي المسقط ولا تفي من استمراره ثلاثة أيام فعبه السمع من وجود الدليل لمقتضى للمبادأة في جواهر المقدم هـ ولكن المسقط<sup>(١)</sup> الأخبار المصدمة

وأما الثالث فلم أحد له دليلاً يفضل الذكر .

وأما الرابع فله مفهوم خبر جعفر المتقدم في صفة الحيض ، فعبه أنه لما لا علينا ، التفتاً إلى أن مقتضاه الحكم بالخصية فيما لو اتصف بصفته و يلحق غير المتصف به بعدم القول بالفصل كما صرح به البعض ، إذ موضع المراع الأعم كما صرح به الجماعة و منهم المحكي عن الحلبي والمحقق قول المدارك بالاختصاص بالأول غير مسموع ، و حكايته ذلك عن صريح المختلف مما لا وجه له نعم عبارة المختلف مشعرة به حيث استدل ببعض الأخبار المبني لصفة الحيض ، لما

(١) والتقريب في الأخير ترك الاستقصاء مع عدم اعتبار الظن في الموضوعات (مه)

احتارته من مذهب الشيخ بعد ان نقل قوله وقول المرتضى على حجة الاطلاق في الذكرى في دليل الاستدلال ما يترجم بالاقتصار ، ولكن يمكن انقول بان عرصه في الاستدلال تتميم الباقي بعدم القائل بالعصر كما هو دأب الفقهاء في كثير من المواضع ، وعليه فلا وجه لاعتراض الذكرى عليه بان الدليل احص من يدعي .  
اقول وكلام الذكرى سيما اعتراضه هذا في غاية الظهور في كون موضوع المسئلة هو التعميم ، فان هذا احداث قول لم يعرف من لطائفة فلا يجوز العمل به ، هذا مضافاً الى ان ادلة المختار معتمدة بالشهرة المحكمة وغيرها فلا يعارضها المفهوم المتقدم . والظاهر في الصطربة اسها كالمسدثه في التحصيل بحدود الروية ، عملاً بالعمومات المتقدمة .

(و) الدم ذو (الصفرة) وهي لون الاصفر (و) ذو (الكدره) وهي صد الصفرة كما عن الجوهرى الواقعتين (في ايام الحيض يحكم باسها ، حيض ، جماعاً على ان يظهر اذا كان المراد بايام الحيض ايام العادة ، وعلى الاظهر اذا كان المراد الدم المحكوم بكونه حيضاً سواء كانت ايام العادة ام غيرها ، عملاً بما تقدم في الامر الرابع

و في مرسله يونس المروية في الكافي في باب ادنى الحيض ، عن الصادق عليه السلام وكلمة رأيت المرأة في ايام حيضها من صفرة او حمرة فهومن الحيض وكلمة رآته بعد ايامها فليس من الحيض .

وفي صحيحة محمد بن مسلم المروية في باب المرأة ترى الصفرة ، عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في ايامها ، قال لا تصلح حتى تنقضي ايامها ، وان رأت الصفرة في غير ايامها توصات و صلت و اطلاق الدليل محمول بما عرفت في الامر الرابع

وفي رواية اسمعيل الجمعي المروية في الباب ، عن الصادق ((ع)) ان رأيت المرأة الصفرة قبل انقضاء ايام عدتها لم تصل ، وان كانت صفره بعد انقضاء ايام قرنها صلت .

و اطلاق البعدية محمول على ما ستعرفه في الاستظهار .  
 ( كما ان الدم (الاسود الحار) الواقع (في ايام الطهر) يحكم بانه (فساد)  
 اي استحاصة ، وانما سميت فسادا لأنها مرض مخصوص دال على عدم اعتدال  
 المزاج ، كما ان الحيض دال على اعتداله كما صرح به غير واحد ، قال : ومن ثم  
 كان عدم الحيض ستة اشهر في الحارة من شأنها ذلك ترد به لكونه عيباً ، و  
 اذا وجب الحد على المستحاضة لاحد حتى تبرأ .

اقول وفي خبر يونس المروى في الكافي في باب ادنى الحيض ، عن بعض  
 رجاله عن الصادق ((ع)) اليوم واليومان الذي راته لم يكن من الحيض اما كان  
 من غلة اما قرحة في وجعها واما من الحروف .

و ليعلم ان الدم المحكوم بالحكم الاستقراري بكونه حياً متى انقطع على  
 العشرة فما دون حكم بكونه حياً مطلقاً ، ولو لم يكن بصفته ، ما لم يعلم انه لخرج  
 او قرح او نحوها ، و سواء كانت معنادة او مبتدئة او مضطربة ، على المعروف  
 من مذهب الاصحاب ، عملاً بأصالة كون الدم من الحيض ، وبالقاعدة الآتية  
 المدعي عليها الاجماع من ان ما يمكن ان يكون حياً فهو حيض ، وعملاً باطلاق  
 خبري محمد بن مسلم المتقدم في اقل الحيض ، وفي التذكرة <sup>(١)</sup> اذا اسقط  
 الدم لعشرة وهو ما يمكن ان يكون حياً فهو حيض اجماعاً ، و اطلاق ما ينافي  
 الحكم من الاخبار محمول على غير هذا المقام .

(و) اما (لو تجاوز الدم عشرة) ايام بعد امتزج الحيض بالطهر ، لما عذب  
 من ان الحيض لا يريد عنها ، فلا يخلو حينئذ اما ان تكون ذات عادة مستقرة  
 معطوبة او مبتدئة او مضطربة عدداً ووقتاً او عدداً خاصة او وقتاً خاصة .  
 وعلى التقادير الخمسة فاما ان يكون لها تعبير ام لا ؟ وعلى الاول فاما

(١) وفي الداكرة ايضاً الداكرة لعادتها عدداً ووقتها اذا تجاوزت العادة و  
 لم يتجاوز الاكثر من جميع حيض سواء تقدمت العادة او توسطت او تأخرت  
 اجماعاً ، انتهى . ( منه )

يوافق التميز العادة وقتاً وعدداً أم لا ؟ وعلى الثاني فاما يكون بينهما اقل الطهر أم لا ؟ فعليك بالاستماع لاحكام هذه الاقسام .

فقول اما الحكم في الاول فهو ما اشار اليه بقوله ( رجعت داب العادة المستقرة ) بما بينه رحمه الله سابقاً ( اليها ) بان نحمل مقدارها حبصاً والباقي استحاصة اذا لم يكن لها تميز ، عند علمائنا اجمع كما في التذكرة . عملاً بالأخبار الآتية ، وكذا ان كانت داب تميز ويوافق العادة وقتاً وعدداً ، وان تحالفاً وكان بينهما اقل الطهر فهل عليها الرجوع الى العادة فقط ؟ كما قاله الجماعة ، ام يجعلها حبصين ؟ كما قاله اخرى .

وحسان والاول اقرب ، عملاً بالأخبار الآتية اشاء الله .

وعن نهاية الاحكام التردد بين حمل العادة حبصاً ، او التميز حبصاً ، او جعلها مع كذلك ، وان لم يكن بينهما اقل الطهر ، ولم يتجاوز المجموع عن العشرة ، فهل يجعلها حبصاً واحداً ؟ كما عن غير واحد من المتأخرين ، ام الترحيح للعادة ؟ كما احتاره غير واحد من متأجري المتأخرين ، وعن الشيخ ايضاً في احد فوائده ، ام الترحيح بتميز ؟ كما عن الشيخ في قوله الآخر .

اروجه خبرها اوسطها ، لغوة الاخبار الاتية .

وان تجاوز المجموع عن العشرة <sup>(١)</sup> فالاشهر الاظهر هو الرجوع الى العادة ، عملاً بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاصة في العوثى عن اسحق بن حريز عن الصادق (ع) ، وفيه قال له ماتقون في المرأة تحيض فتحور ايام حبصها فقال ان كان ايام حبصها دون عشرة ايام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاصة ، فالب فان الدم استمر بها الشهر والشهرين والثلاثة ، كيف تصعب بالصلاة ؟ قال تحلس ايام حبصها ثم تغتسل لكل صلاتين ، قالت له ان ايام حبصها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض

(١) كان رأيت في العادة صغرة وقبلها او بعدها بصفة الحيض وتحسور المجموع العشرة . ( منه )

اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك . فما عملها به ؟ قال دم الحيض  
 ليس به حفاء ، وهو دم حار تجد له حرفة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد .  
 والتعريف امره ((ع)) بالرجوع الى العادة كلما راحته في الكلام مع عدم  
 الاستعصار ، وبم يامر بها بالرجوع الى السمر لا حيث احمرته بالاضطراب .  
 وبالمروى في باب جامع في الحيض ، في الصحيح عن يونس عن عير  
 واحد عن الصادق ((ع)) عن الحيض واسننه في وقته ، فقال ان رسول الله  
 ((ص)) سن في الحيض سنن بين فيها كل مشكل لمن سمعها ومهمها ، حتى  
 لا يدع لاحد مقالا فيه بالراي ، اما احدي ابس فاحيى اتى لها ايام معلومة  
 قد احصتها بلا اختلاط عيها ، ثم استخاضت فاستمر بها لدم وهي في ذلك  
 تعرف ايامها وبلغ عدتها ، قال امراء فقال اسها فاحصه بساى حس استخاضت  
 فاتب م سعة ، فسألت رسول الله ((ص)) عن ذلك ، فقال تدع الصلوة قدر  
 اقرائتها وقدر حيضها ، وقال اما هو عرى فامر بها ان تعتزل وتستغفر بثوب و  
 تصلى ، فان ابو عبد الله ((ع)) هذه سه النبي ((ص)) في لتي تعرف ايام  
 اقرائتها لم يحتلظ عليها ، الا ترى انه لم يسئ لها كم هي ؟ ولم يقل اذا رأت  
 على كد يوما فابت مستحاضة ، واما سن لها ايام معلومة ما كانت من قبل و  
 كثير ، بعد ان تعرفها ، وكذلك اتى ابى ((ع)) ، وسئل عن المستحاضة ،  
 فقال اما ذلك عرى عاى او ركعه من الشيطان ، فلدع الصلوة ايام اقرائتها ثم  
 تعتزل وتتوضأ بكل صلوة ، قيل وان سال ، قال وان سال مثل المتعب ،  
 قال ابو عبد الله ((ع)) هذا تفسير حديث رسول الله ((ص)) وهو موافق له  
 فهذه سه التي تعرف ايام اقرائتها لا وف لها الا ايامها قلب او كسرت ، ثم  
 ساق الكلام في المضطرة وبين ان حكمها التيمم ، وقال ولو كانت تعرف ايامها  
 ما احتاجت الى معرفة لون الدم ، لان اسنه ان تكون الصغرة والكدره فما  
 موقعها في ايام الحيض اذا عرفت حيصاً كله ان كان الدم اسود وغير ذلك ،  
 فهذا بين ذلك ان قليل الدم وكثيره ايام الحيض حيص كله ، احبر .

وفي الباب في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) المستحاضة تنتظر أيامها فلا تنصلي فيها ، ولا يقربها عليها ، وإذا حارت أيامها ورات الدم يثقب الكرسي ، اعتسلب للظهر والعصر تؤخر هذه وتمحل هذه ، إلى أن قال وهذه يأتيتها بعلمها إلا في أيام حيضها .

وفي باب انحلى في الصحيح عن الحسين بن عيم الصحاب عن الصادق عليه السلام ، وفيه إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بليل ، أو في اليوم من ذلك الشهر فانه من الحيض ، فلتمسك عن الصلوة عدد أيامها التي كانت تستعد في حيضها ، فإن انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتعتسل ولتصل ، وإن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تنصلي الأيام التي كانت ترى فيها الدم بيوم أو يومين ، فلتعتسل ثم تحتشي وتستغفر وتصل الظهر والعصر ، ثم لتنظر ما كان الدم فيها بيضا وبين المغرب ، الحبر .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض ناسا معتبر عن زرارة عن الباقر عليه السلام عن الطائفة تعد بعدد أيامها ، كيف تصنع ؟ قال تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة .

وفي الباب في الموثق عن ساعفة ، قال سأله عن امرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال فلتدع الصلوة فانه ربما يحمل بها الوقت فإذا كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتريض ثلثة أيام بعد ما ينصلي أيامها فإذا ترصت ثلثة أيام فلم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة .

وفي الباب في الصحيح عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا (ع) عن الطائفة كم حدّ جلوسها ؟ فقال تنتظر عدة ما كانت تحيض ، ثم تستظهر بثلثة أيام ، ثم هي مستحاضة .

وبخوة صحيحة أخرى مروية في الباب عنه ، عن الرضا (ع) .

إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة التي لو تعرضنا لنقلها لسطال المقام .  
خلافاً للمحكى عن النهاية فترجع إلى التمييز ، وله صحيحة حفص المروعي

الكاثر في باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة . دخل على أبي عبد الله ((ع)) امرأة يستمرسها الدم فلا تدري حيض هو أو غيره ، قال فقال لها ان دم الحيض حار ابي آخراً تقدم في صفة الحيض ، وفيه اسهام محمولة على انتفاء العادة كما يترجم عليه قوله لا تدري ، هذا مصافاً الى أحصيه الأخبار المتقدمة والى شذوذ القائل .

بل عبارة النهاية عنى ما وحدته ظاهرة في المختار ، حيث قال المستحاضة هي التي ترى الدم الذي وصفناه ، او تكون قد مصت عليها ايام حيضها ، ثم رأت بعد ذلك الدم فانه ايضاً دم استحاضة ، وان لم يكن بهذه الصفة انتهى ولما حكاه في اشرايع عن بعض منتخير بين الرجوع الى العادة واستمرار وله الجمع بين هذا الخبر والأخبار المتقدمة ، ففيه ما ترى . مع شذوذ القائل وصرح غير واحد بان هذا القول لم يقله احد من الأصحاب غيره . مع عدم نقله له في التحرير ايضاً ، وكيف كان فلا وجه له يعتد به .

والمحقق الثاني منرجع الى العادة المستفادة من الاحد والاقطاع دون الاستفادة من التميز ، حدراً من لزوم زيادة الفرع على اصله . وهو ضعيف كما في المدارك وغيره .

(و) لم تكن للمرأة عادة وكان لها تميز . بان الدم على نوعين او اسوع بعضها مشابه للحيض ، رجعت (داب التميز اليه) سواء كانت مبتدئة او مضطربة ، على المشهور بين الاصحاب ، بل عن التحرير والمنتهى الاجماع فيهما ، وفي التذكرة كما عن الخلاف الاجماع في المبتدئة ، خلافاً لما حكاه البعض عن ابن رهرة فجعل عطفاً على اصل اقل الظاهر واكثر الحيض من دون ذكر التمييز ، وكذا عن الصدوقين والمفيد من عدم ذكرهم اياه . وعن التقي رجوع المضطربة الى سائرها ، فان فقدت فالى التمييز ، والمبتدئة الى سائرها خاصة الى ان تستقر لها عادة ، وفي التذكرة قال في المبسوط لو رأت اي المبتدئة ثلثة عشر يوماً بصفة الاستحاضة والباقي بصفة الحيض واستمر فثلثة من اوله حيض وعشر طهر ، وما رآته بعد ذلك من

الحيصة الثانية ، وفيه اشكال ، ألا لا يميز هنا إلا أن يقصد اعتبار الأقل لأنه المتيقن ، وعن المحقق أيضا استشكله بعدم تحقق التميز إلى أن قال لكن ان قصد أنه لا تميز لها فيقتصر على ثلثة ، لأنه المتيقن كان وجهاً .

اقول والمشهور هو المصور لدعوى الاجماع المتقدم ، وللاحبار المتقدمة في بيان صفة الحيص ، ومنها صحيحة حفص المتقدم صدرها في قبيل المتشامل كغيره للمتدثرة والمضطربة ، وعليه مما يظهر من مرسله يونس المروية في الكافي في باب جامع في الحيص ، من اختصاص ذلك بالمضطربة ، مما لا يلتصق اليه ، سيما بعد ملاحظة قوله ((ع)) في موثقة اسحق المتقدمة دم الحيص ليس به حياً .

فليحمل المرسل على العاقل لما قيل بأن الاختلاف في دم الميتدثرة بعلمته بادر ، هذا بالنسبة إلى الميتدثرة والمضطربة عدداً ووقتاً .

وأما المضطربة وقتاً خاصة ، فلو عارض التميز العدد ، كأن كانت عادتياً حصة مثلاً ورأت بصفا الحيص امل او أكثر منها . فهل الترجيح لعدد كما قواه بعض الأحلا ؟ أم للتمييز ؟ كما يظهر من المتن وبحوء .  
وجهاً ولعل الاول اقرب .

وأما المضطربة عدداً خاصة ، فلما وجدنا الشروع في الوقت مع التميز ، فلا اشكال في الرجوع إلى السير فلو تعارض الوقت مع التميز ، أما ما يكون بينهما أقل الظاهر أم لا ؟ وعلى الاول فهل الترجيح للتمييز ؟ كما اختاره بعض المحققين ، أم للوقت كما هو ظاهر بعض الأحلا ، او جعلهما حيصاً ؟ كما عن طاهر الجماعه .

أوجه اوجهها الاول ، لعموم ما دل على التميز مع عدم ظهور عموم في طرف الوقت ، وعلى الثاني فهل الترجيح للتمييز كما اختاره البعض ، او للعادة ؟ كما اختاره آخر .

وجهاً والاول اقرب .

ويشترط في التميز أمور :



الاول انصاف الحيض يا حدى الصفات المتقدمة فى الاحبار ، كالاسود والحمرة والعبوطة<sup>(١)</sup> والحرارة والدمع ، فلا تميز لعاقدها ، خلافاً للمحكى عن الفاصيين وجماعة ، فاحبوا الرجوع فى الحيض الى الافوى ، وفى الاستحاضة الى الاصعب ، من غير اختصاص بما ورد فى الاحبار ، واعتبروا القوة بامور ثلاثة

اللون فالأسود قوى الاحمر ، وهو قوى الاشقر وهو قوى الاصفر ، وهو قوى الأكدر .

و الرابحة مدو الرابحة الكريهة قوى مالا رابحة له وما له رابحة ضعيفة .  
و النحن فالنحين قوى الرقيق و دو الشنة قوى الانثيين ، وهو قوى دى الواحد ، وهو قوى العادم .

و بعد نظرهم حصول الطن ماكتفاً السارع بالمضة لها فى تعيين حيضها من الاستقراء و تتبع موارد الحيض ، حيث اسهم (اع) وصفوه مره بالأسود ، و اخرى بالحمراء ، وثالثه بابسخرى ، ومره اکتفوا بوصف واحد ، و اخرى رادو عليها غيرها و هذا غير بعيد ولكن الافرب هو الاقتصار بالاوصاف المنصوصة ، اقتصاراً فيها خالف الاصل الدان على عدم حجية المضة فى الموضوعات على القدر العتيق ، و لم يحتفل بما ذكرناه من حجب بظلمش اسف من حصى يخصص الأصل به .

وعدّ بعض مشايخنا الشخانة من الاوصاف المنصوصة ، بل لوصف الاستحاضة فى بعض الاحبار بالرفقة ، فان كان مراده من الخبر ما رواه التهذيب فى باب حكم الحيض ، فى الوثوق عن سعيد بن يسار عن الصادق (اع) عن امراءه تحيض ثم تظهر وربما رأب بعد ذلك الشئ من الدم الرقيق ببعد اغتسالها من طهرها ، فقال - تسظهر بعد ايامها بيومين او ثلاثة ثم تصلى ،

(١) حيث فى صحيفه جعص عيط المتقدمة . (مه)

ففيه ما ترى .

وباحتلف الدماء ثلث مراتب ، كان رأب السواد ثلثا والحمرة كذاذك والصفرة ميعا بقى ، مهل الحيص السواد خاصة ؟ كما فى موضع من التذكرة و عن انتهى والنحرير ، ام هو مع الحمرة ؟ كما فى موضع آخر من التذكرة وعن نهاية الاحكام ، وفواه بعض مشايخنا .

وحهاى والأخير اقرب ، ولورأت الاسود والاحمر فحاور عن العشرة مهل الاسود حيص كما فى التذكرة ام لا تميز ؟ وحهاى ولعل الأخير اقرب .

نعم الاوصاف المصنوعة اذا وجدت كلاً او بعضاً فيحكم بالحيصية بالنسبة الى العادم ، مهل يقدم ذو الثلثة بالنسبة الى دى الاشهر " وهو بالنسبة الى دى الواحدة من الاوصاف المصنوعة ؟ كما يستفاد من عرفته

وحهاى يشأن من كون المطلة اقوى فالاول ، ومن اصله عدم حيصة الطر مع عدم ظهور محص من نحو المقام فانثاسى ، وعليه فلا تميز .

الثاني : ان لا يقصر ما هو صفة الحيص عن ثلثة ولا يريد عن عشرة ، عند عماثنا اجمع كما فى التذكرة ، عملاً بالأخبار المعنوية لذلك فى الحيص ، فليقيد بالمدكور اطلاق خبر يوس المروى فى الكامى فى باب جامع فى الحايص ، الامر بتحيص المصطرية بالصفة قليلا كان او كثيراً ، واطلاق الأخبار الدالة على الصفات ، فلا وجه يعتد به لتوهم بعض<sup>(١)</sup> الاخلاء من عدم اعتبار هذا بشرط ، وان كان يظهر فى موضع من المبسوط ايضاً عدم اعتبار عدم تحاور العشرة ، حيث قال بعد اعتباره فى النمبر بان لا يريد ما بصفة الحيص عن عشرة باسطر نورأب المبتدئه او لادم الاستحاضة حسناً ثم طبق الاسود بقية الشهر ، حكم بالحيف من بدايه الاسود الى تمام العشرة والباقى استحاضة انتهى .

ولكن لا وجه له ، فذلك قال فى التذكرة وهو مشكل فان شرط التمييز

عدم تحاور العشرة ، والأقرب انه لا تمير لها انتهى .

وبالحقبة الأقرب اعتبار الحدين .

وهل تنحيص بعض ما راد على العشرة مما يمكن جعله حيضاً ، وبالنقص مع اكماله بما في الأخبار ؟ كما حصح إليه بعض مشايخنا ، وعن المبسوط ، ام لا بل يتعين الرجوع الى عادة النساء والروايات اولا كما عن انعاصين ؟

وحسان يشأن من عموم ادلة التميز ، ومن عموم الرجوع الى الأمرين

الثالث : عدم قصور الصعيف المحكوم بكونه طهراً او مع النقاء المتحلل من اقل الطهر ، كما عن المشهور ، بل عن بعض عليه الاحماع ، وعليه يدل ما دل على اعتباره مما تقدم ، وعليه ولو رأب ثلثة دم الحيض ، وثلثة دم الاستحاضة ، ثم رأب بصقة الحيض تمام ستة عشر فلان تمير لها ، كما صرح به في التذكرة والمدارك ، وعن المبسوط العشرة الأخيرة حيض والسنة السابقة استحاضة ، ولا وجه له يعتد به ، ولو على القول بعدم اعتبار هذا الشرط ، اذ التحصيص بالأخير ترجيح من غير مرجح . كالتحصيص بالاول ، كما يظهر من الذكرى والمدارك وظاهر التحرير . كما عن المستهني التردد ، ولا يعارض المختار حبرا يونس وابي بصير المرويان في اوائل زيادات باب الحيض من التهذيب ، لوجه عديدة .

( ما فقد ) اي العادة والتميز ( رحمت المبتدئة ) بكسر الدال وفتحها وهي كما في التحرير وغيره النى رأب الدم اول مرة . كما يستفاد ولو في الجملة من حبرى ابن بكير المتقدمين في تحصيل المبتدئة بمجرد الرؤية ، و من مرسله يونس المروية في الكافي في باب جامع في الحيض وربما مسرت بمن لم تستقر لها عادة سوا رأب الدم اول مرة ام لا ، بل حكى ذلك عن المشهور .

وبأى معنى فسرها فاسها متى فقد التميز رحمت ( الى عادة اهلها ) وهي الاقارب من الابوين او احدهما على المشهور ، كما ادعاه غير واحد ، بل نسبته في التذكرة الى علمائنا عملا بالحبر المنجبر صغفه بالشهرة والاحماع على

العمل بصومه ، على ما عن الخلاف المروى في الكافي في باب اول ما تحيص ،  
عن سعادة قال سأنته عن حاربة حاصب اول حيصها عدام دمهائثة اشهر ، و  
هي لاتعرف ايام امرائها ، فقال افراؤه هاشم افراء سائها ، فان كانت سائها  
محتلعات فاكثر حلوسها عشرة ايام و عله ثلثة ايام .

و حوار الاستدلال بالحبر على التفسيرين للمبتدئة معايب فيه شبهة ،  
وعليه فتخصيصها في المقام بالمعنى الاول كما صعبه بعض<sup>(١)</sup> مشائخنا مع لا  
يحضري الان وجهه<sup>(٢)</sup> .

و ما المروى في التهذيب في زيادات باب الحيص ، في الموشى عن  
زرارة ومحمد بن مسلم عن اسامرا (ع) ، يجب للمستحاصة ان تطرح بعض سائها  
منقضى بامرائها ، ثم ستظهر على ذلك بيوم

فيمكن جعله دليلاً للمحار لكن بعناية بان يحصى بالمسندثة ، ويراد  
بالبعض فيما اذا انحصرت السوة في البعض ، او لم يمكن اسعلا م حال  
الباقيات . ان لا قائل بالاكفاء بعض السوة ولو كانت واحدة مطلقاً .

و كون دليل الحبر الاول طاهراً في شيء لا نقول به كما سيظهر غير صاير  
اد هو حيثئذ كالعام المحصى فيما بقي حجة ومقصي الحبر الرجوع اليهن مع  
الاتفاق ، فلا اعتبار للاغلب مع الاختلاف وماذا للجعاعة خلافاً لمنهيب -  
معتبر الأغلب معه ، ولا وجه له ، والتمسك باطلاق البعض في الأخير بعد  
الالتفات الى ان خروج بعض افراد العام لا يضر في حوار التمسك بالأفراد  
التي لا دليل على خروجها ، غير وجهه في معاملة الحبر الاول ، ومقصي الحبر  
عدم الفرق بين الحية والمية المعلوم عادتها ، ولا بين مساوية في السس و

(١) في الرياض - ( منه )

(٢) ومن هنا ترى الجعاعة بل المشهور كما عيل من تخصيصهم المصطرية بما  
لا يشمل لشي من تفسيرى المبتدئة وعليه فلاثرة بين الاختلاف في تفسير  
المبتدئة كما سمعتها والمصطرية كما سمعتها اشاء الله يعتقد بها ، والمعلق  
الحكم في الأخبار على اللطيف المذكورين - ( منه )

المخالفة ، ولا بين كونها في بلدها ام لا .

حلافاً للمحكى عن سهاية الاحكام مقرب اعتبار الاقارب مع تقارب الاسان قال ملو احتلص بالاقرب ردها الي من هو اقرب اليها ، ولذا كرى ما عتير في الاهل والاقرب اعسار البلد ، فائلا بأن للبلدان اثرا ظاهراً في تحالف الأمرجة ، ولما حكاه الرياض عن شيخه السيد حسن رحمه الله فيعتبر البلد من فقد فاقرب البلدان الى بلدها فالاقرب ، وفي الكل ما ترى .

و يتحجر في وضع الأيام حيث شاء من الشهر ، لعدم الاولوية ، وان كان وضعها في اوان اشهر اولي ، فانه في الرياض .

هذا كله مع اتفاق عابدين ( فان احتلص او معدن اما بعدمهت اصلا او بموتهت وعدم عصبها بعادتهت او بعدم تفكها من استعمال حالتهت ) رجعت الى اقراسها ( اي دواب اساسها عرب مطعاً ، كما يقتضيه اطلاق المتن وبحوه ، لكن عن المبسوط والاصباح التقييد باتحاد البلد ، وعن طاهر الجماعة التحجير بين الأهل والأقربان . وفي التحرير حوار الرجوع الى الأقربان مع فقد الاقارب خاصة مطبقاً ، كما عن المهدب والنيصرة وجمل الشيخ واقتصاده و السرائر ، وكذا عن الوسيلة لكن مع التقييد باتحاد البلد ، لكن لم اجد دليلاً على اعتبار الأقربان من اصله ، فلذا عن المنتهى انه حكى عن ابن بابويه والمرضى عدم ذكر الأقربان وقال اليه ، وعن التحرير انكار الرجوع الى الأقرب ، قال و نحن نضالبه بدليله فانه لم يشئت ولو قال كما يعلى على الضراسها كنسائها مع اتفاهت ، يعلى في الأقربان ، معناه ذلك فان دواب القرابة بينها مشابهة في الطباع والحسية والاصل ، فيقوى الظن مع اتفاهت بمساواتها لهن ، ولا كذا الأقربان اد لا مناسبة تقتضيه ، لأنما يرى المسب يعطى شبيها ولا يرى المقاربة لها اثرا فيه ، انتهى .

و ليس مراده رحمه الله انكار ظن الموافقة عند اتفاق الأقربان بقول مطلق ، بل مراده مع غلبة الظن بحيث يعادل ظن موافقة الأهل عند الاتعاق ، و

هذا هو الحق ، فلا وجه للاعتراض بحصول الظن عند اتفاق الأقران ايضاً .  
نعم يرد عليه اما لو مرضا تساوى الظنين ايضاً لكان طين موافقة الأقران  
غير معن عن الجوع ، عملاً بإصالة حرمة العظة مع عدم ثبوت الحجية في نحو  
المقام .

واما الاستدلال باعتبار الأقران بالخبر المتقدم كما صمعه في الذكرى ،  
بان لفظ سائها دال عليه لان الاصامة تصدق بادي ملابسة ، قال واما  
المشاكلة فمع السن واتحاد البلد تحصل غالباً ، ففيه ان المنبادر من سائها  
الاقارب ، وعليه فلا وجه لاعتبار الأقران اصلاً الا الشهرة ، فانقول لحجيتها من  
غير اصمام شئ لا يخلو عن نوع اشكال ، سيما في نحو المقام الذي ما تحققت  
الشهرة على شئ خاص ، بل على القدر المشترك اعنى اعتبار الأقران في  
الجملة .

وعليه فلا وجه لموافقة المتن ولا لغيره .  
ولو اعتبرنا الاقران فلا يعتبر فيهن جميعهن ، بل يكفي من كانت من  
بلد ها من يمكنها استعمال حالها ، لاستحالة الرجوع الى الجميع .  
كذا افاده بعض مشايخنا ، لكن لى في التخصيص بالبلد تأمل ، نعم  
كفاية من يمكنها استعمال حالها مما ليس فيه شبهة .

( فان احتلن ) اى الأقران ولو مواحدة ( او مقدس ) ببعض المعاصى  
السابقة ، فهل عليها ما قاله المصنف ها وفي الفوائد ؟ بانها ( تحيىت في  
كل شهر ) هلالى ( بسبعة ايام او بثلاثة ) ايام ( من شهر وعشرة من ) شهر ( آخر )  
مخيرة بهسها ، او هى مخيرة بين التحيى في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الشهر  
الثانى عشرة و بين التحيى في كل شهر سبعة ؟ كما في التبصرة وعن الشيخ  
في الجمل و موضع من المبسوط ، او هى مخيرة بين الستة والسبعة ؟ كما  
اختاره في التحرير والتذكرة ناسياً في الأخير له الى الأشهر ، او عليها ان  
تجعل عشرة ايام حيضاً وعشرة طهر او عشرة حيضاً وهكذا ؟ كما عن موضع من

المبسوط ، او يتحيف فى كل شهر بسبعة ٥ كما هو ظاهر السهاية ، و يظهر منها نوع ميم الى حوار الاكتفاء بالتحيف فى الشهر الاول بعشرة وفى الثانى بثلاثة ، و تحيف فى اول كل شهر بسبعة ٥ كما عن بعض الاصحاب ، او هى مخيرة بين الثلاثة من الاول والعشرة من الثانى ، و بين الستة و بين السبعة ؟ كما عن الخلاف او هى مخيرة بين الثلاثة من شهر وعشرة من آخر و بين الستة و بين السبعة ٥ كما فاه الجماعة ، او نحيف فى الاول بثلاثة وفى الثانى بعشرة ٥ كما عن انقاصى ، او عكس ذلك ٥ كما عن بعض ، او نحيف فى كل شهر بستة ٥ كما عن بعض او فى كل شهر بعشرة ٥ كما عن بعض او تحلس عن ثثة اى عشرة ٥ كما عن المرى و ظاهر اسر بابويه او تترك الصلوة فى كل شهر ثثة ايام و تصلى سبعة وعشرين يوما ٥ كما عن الاسكافى و انتحير ، او تحيف بسبعة او ثثة ؟ كما عن الجامع .

وجه وجهها العمل بالسبعة عملاً بالمروى فى الكافى فى باب جامع فى «جايص» ، كالصحيح عن يوسف المجمع على تصحيح ما يصح عنه على ما قيل ، عن غير واحد سألوا الصادق عليه السلام .

واما ما نقله (ع) عن ابرسول (ص) ، فى قصة حبة لب حننى من قوله (ص) تحيف فى كل شهر فى علم الله ستة ايام او سبعة ثم اعتسلى غسلًا و صومى ثثة وعشرين او اربعة وعشرين فلا يصير مواضع الدلالة من الخبر ، اد الأظهر صدور هذا اسقل من جراب اسورة اد الحكى عن عطا والشورى و الاوراعى واسحقى واحمد فى أحد الروايات النحير المذكور السعافا الى قصة حبة المذكورة .

ومن هنا ترى الصادق (ع) بعد نقل القصة ، كيف يخصص السبعة و يذكره خاصة مرة بعد مرة ، و يؤكد ما ذكره ما تراءى فى الخبر .

والظاهر ان عرصة (ع) ، تفهم الشيعة بصدور النحير المذكور نعية ، و ان الحق هو السبعة فانهم ذلك .

مع ان الأحوط اختيار السبع ، ومن الخبر شاهد بصدوره عن الإمام (ع) فلا معنى للمناقشة في السند كما صنعته في التحوير ، وإن دعيتها المشهيد بالشهرة ، والافتاء بصوابه حتى القواعد أجماعاً ، مع انه كما عرفت كالصحيحة ، بل عن بعض الحكم بالصحة لعدم تحقق الارسال بمثل غير واحد .

وما عن ابن الوليد بالنسبة الى محمد بن عيسى عن يونس ، مما لا يعمى من الجوع ، وليس هنا مقام التصيل .

واما خبر سماعه المتقدم في الرجوع الى عادة الأهل ، وخبر اعب الله بن بكير المتقدمان في تحييم السبتة بحدوث الرؤية ، مما لا يقوم في معابة الدال على المختار مع ظهور هذه الأخبار في شيء ترى في العمل به حرط القناد . وليس في الجمع شاهد حتى يعتمد عليه ، فارجاعها الى باقيل اولي . والمراد بقوله (ع) في خبر يونس المتقدم ستة ايام وسبعة ، بورحنا العمل به التحييم ، وفقاً للجماعة كما يقول به بين العصر والانعام فسي بعض المواضع ، لا العمل بما يؤدى اجتهاده اليه ويغلب على ظنه انه التحييم كما عن نهاية الاحكام التفتاً الى لزوم التحييم بين فعل الواجب وتركه وفيه ما ترى . (ويحور لها وضع السبعة متى شئت من الشهر) قبل واوله اولي وفي التذكرة الايام التي تحيها من لا تمير لها ، الأقرب اسما من اول الدم .

اقول وما ذكره التذكرة هو الأحوط سيما بعد ملاحظة القاعدة الآتية ، كل ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض . المؤيدة بدليل مرسله يونس العروة في الكافي في باب ادسى الحيض وفيها عدد من اول ما رأب الدم الاول والثاسي عشرة ايام ثم هي مستحاضة ، والا حوط في الشهر الثاني ان يوصفها فيه موضعاً يتحقق الطهر ثلثة وعشرين ، التفتاً الى صحيحة يونس المشار اليها .

(والصطرية ، الماسية لعادتها وقتاً وعدداً وهي المعروفة بالمتحيرة لتحيرها في نفسها ، والمحيرة للنفية في امرها ، لا ترجع عند فقد انفير الى الأهل والأقارب ، بل يتحيض عند المصف (بالسبعة او الثلثة والعشرة) و



القول برحوعها الى الروايات هو المشهور ، بل عن الخلاف عليه الاجماع ، و  
عن المبسوط العمل بالاحتياط ، فتفعل من اول الشهر الى آخره ما تفعله  
المستحاضة وتغتسل بعد الثلثة لكل صلوة ، لاحتمال انقطاع الدم عندها و  
عن الشيخ في الحمل برجع الى التيمير ، فان فقدته تركت الصلوة في كل شهر  
سبعة ايام ، وفي النهاية فان كانت لها عادة الا انها احتلظت عليها العادة  
واضطرب و تعيرت عن اوقاتها و ارماسها ، فكلما رأب الدم تركت الصوم و  
الصلوة ، وكلما رأب الطهر صلت وصامت الى ان ترجع الى حال الصحة .  
وقد روى انها تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ، ثم تفعل ما تفعله  
المستحاضة .

وفي الفتية قال ابن في رسالته الى فادا رأب الدم حسة ايام والطهر  
حسة ايام ، او رأب اندم اربعة ايام والطهر ستة ايام ، فادا رأب الدم لم  
تصل فاد رأب الطهر صلت تفعل ذلك ما بينها وبين ثلثين يوما ، فادا  
قضت ثلثون يوما ثم رأب دما صبيا اغتسلت الى آخره ، من والظاهر ان  
مراد ابن يابويه والشيخ انها ترى الدم الذي بصفة دم الحيض اربعة ايام ، و  
الطهر الذي هو انتفاء حسة ايام و ترى ثمة العشرة او الشهر بصفة دم  
الاستحاضة فاسها تتحيز بما هو صفة دم الحيض ، ولا يحمل ذلك على ظاهره .  
وعن الحلبي المصطربة ترجع الى عادة سائها ، الى التيمير ، ثم تتحيز  
بسبعة .

وعن الحلبي اذا فقد التيمير كان فيها الاقوال الستة المذكورة في المبتدئة  
وقد ذكر في المبتدئة ستة اقوال الاول تحيز بالثلثة ثم المعشره ، و  
الثاني عكسه ، والثالث سبعة ايام ، الرابع سبعة ايام ، الخامس ثلثة ايام في كل  
شهر ، السادس الحيض بعشره و الطهر بعشره .

وفي التذكرة للشيخ في المنحيرة قولان احدهما انها تترك الصلوة و  
الصوم في كل شهر سبعة ايام ، واستدل باجماع العرفه ، ثم سب في التذكرة

احتيار الستة أو السبعة إلى أحمد ، وقال وهو الأشهر عندنا .  
 أقول والأظهر عدم رجوعها إلى الأهل والأمران أصلاً ، بل عليها التمهيد  
 أولاً ، ومع فقد احتيار سبعة في كل شهر ، عملاً بديل صحيحة يونس المروية  
 في الكافي في باب جامع في الحائض ، عن غير واحد عن الصادق (ع) ، وفيها  
 وإن احتلظ عليها أيامها ورادت ونقص حتى لا تنف معها على حد ولا من  
 الدم على لون ، علب باقبال الدم وادباره .

أقول ومراد العمل بالمير ، ثم قال فإن لم يكن كذلك ولكن الدم يطبق  
 عليها ، فلم ترل الاستحاضة داره ، وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة  
 فسمتها السبع والثلاث والعشرون ، لأن قصتها قصة حمه ، ومراد (ع) من  
 الكلام بقرينة سابقة جعل السبع حيضاً والثلاث والعشرين طهرًا وقوله (ع)  
 قصتها قصة حمه ، والحال أن في قصتها خبر (ع) . بين الستة والسبعة .

ما لا ينافي المختار ، لما عرفت من أن الأظهر كون التحجير الواقع في  
 قصتها محمولاً على التعمية ، ومن هنا حصص (ع) السبع هنا أيضاً والأحوط  
 في جعل العدد كالأحوط في المبتدئة ، وليس لسائر الأقوال دليل يعتد به .  
 وأما مذهب المبسوط فمع عدم دليل عليه ، فقد حكم البعض <sup>(١)</sup> بأنه  
 عسر ومنع بالآية والخبر ، وجعله آخر أحوط ، والخبر المذكور يسادي بأن  
 المراد بالمضطربة هنا هو ما فسرناه .

كما أن خير سماع المتقدم في شرح قول المصنف رجعت المبتدئة  
 إلى عادة أهلها ، دال على أن المراد من المبتدئة المعنى الأعم .

وعليه فلا ثمة عملاً في الاختلاف في تفسير المبتدئة والمضطربة هنا ، و  
 من هنا ترى تقييد حمله من الشروح الاستدلالية المضطربة الواقعة في نحو  
 العقام ، على ما قيدناه ، نعم عن المشهور المضطربة من سبت عاداتها وقتاً أو

(١) وهو الذكرى - ( منه )

عدداً أو هما معاً ، وعن التحجير أسها التي لم تستقر لها عادة ، وقد فسّر المبدئ بمن رآته أول مرة ، قيل وتظهر الفائدة من رجوع من لم تستقر لها عادة إلى الأقارب والأقربان ، فانه لو كان تفسير المبدئ فيجب الرجوع اليهما ولو كان تفسيراً للمضطربة فلا .

اقول لو كان لفظ المبدئ والمضطربة واقعاً في الخبر ، لكان لهذا الاحتلاف ثمر ، ولكن ليس الامر كذلك لما عرفت بأن خبر سماعة الدال بالرجوع إلى الأهل ، دال بأن من لم تستقر لها عادة عليها الرجوع اليها سواء رأت الدم أول مرة أم لا ، وخبر يونس الدال بأخذ السبع دال بأن الآخذة هي المناسبة للوقت والعدد معاً ، وأما المضطربة وقتاً أو عدداً خاصة بالخبر غير دال عليه .

(ولو ذكر ) المضطربة الوقت دون العدد ، فلا يحلوا ما تذكر أوله أو آخره أو شيئاً منه في الجملة .

ما ذكرت ( أول الحيض اكملته ثلثة ) لتيقنه ، وهل السبعة المباح فيه محكومة بكوسها طهراً ؟ كما عن التحرير والبيان ، أو عليها الرجوع إلى الروايات كما احتاره الجماعة ، أو عليها العمل بالاحتياط فيها بالجمع بين التكاليف ، والأحد بأشد الأحوال ؟ كما احتاره المصنف ، أوجه أحوطها الأخير .

(ولو ذكرت آخره فهو سهايتها) أي الثلثة فتجعلها حيضاً ، والكلام في السبعة السابقة كما مر ( وتعمل في باقي الرمان ) الرايد على الثلثة في صورتين ( ما ) أي العمل الذي تعلمه المستحاضة ( بناءً على الاحتياط ) و تعتدل لاقطاع الحيض في كل وقت محتمل ( لا يقطع فيه ، وهو في الصورة الأولى بعد الثلثة ، وعند كل صلوة وعمل مشروط بالطهارة ، بناءً على المنصور من عدم وجوب غسل الحيض لنفسه ، وحينئذ إذا قلنا بالتداخل بين الأعسال كما هو المنصور ، فعليها للصلوات الخمس حمسة أعسال ولا فتماسية مع كثرة الدم ، لاقتضاء الاستحاضة الكثيرة للثلثة ، والقول بعدم التداخلها

لأن الاستمرار الدم يصعبه ضعيف ، ويجب عليها مع ذلك ان لا يرتكب ما يحرم على الحائض ارتكابه

فيجتمع عليها بناءً على هذا القول ، تكاليف الحائض والمستحاضة و المقطعة ، وفي الصورة الثانية<sup>(١)</sup> يجتمع عليها تكاليف الحائض والمستحاضة دون المقطعة ، ولو ذكر وسطه وأنه يوم حفته بيومين ، كما هو ذكرت انه يومان حفتها ، بآحريين ، فيكون العتق أربعة والحكم في باقى الزمان كما مر ، ولو ذكرت وقتاً من الحفلة فهو الحيض الميسر ، فعليها على القول بالاحتياط تكملة العشرة ، هذا مع عدم علمها بغير العدد عنها ، والا فعليها امتايعة علمها ، وكذا الكلام فى الصور السابقة -

(و تقضى) ذاكرة الوقت خاصة على القول بالاحتياط (صوم احد عشر) يوماً من شهر رمضان ، لاحتمال الكسر وهو طرو الحيض فى اثناء اليوم فيكمل فى اثناء الحادى عشر ويعد اليومان ، الا ان تعلم عدم الكسر تنقصر على قضا العشرة ، وعليه يحمل اطلاق من حكم بعض العشرة -

(ولو ذكر) المضطربة (العدد خاصة) فان لم تعرف قدر الدور و ابتداءه ، لم تخرج عن التحير المطلق ، الا فى بعض العدد وريادته على الروايات ، كما لو قالت كان حبصى سبعة لكن لا اعلم فى كم اصلتها او قالت مع ذلك ودورى ثلثون لكن لا اعلم ابتداءه ، او قالت دورى بيتد يوم كذا ولكن لا اعرف عدد الدور -

فى هذه الصور<sup>(٢)</sup> كوسها محيرة فى وضع العدد فى اى وقت شامت من الشهر ، لا يحلوعن رجحان ، وفاقا لاطلاق الجماعة ، لكن الأحوط فى الشهر الاول الذى لاجراءه فى تركه هو ما سياتى ، ويظهر من جامع المقاصد انها تحتهد فى تخصيص الأيام ومع فقد الامارة بتحجير ، وفى الرياض انها ترجع الى

(١) وهى ما علمت آخر الحيض - ( منه )

(٢) وهى فى هذه الصور تحتمل الحيض والطهر والاقطاع فى كل وقت - ( منه )

الروايات ، وعن الميسوط العمل بالاحتياط في كل زمان ، ولعله الأحوط .  
 وإن حفظ قدر الدور وابتدأه وعدد حيضها ، كما لو قالت حيصى  
 سبعة في كل شهر هلالى ، فقدر العدد من أوله لا يحتمل الانقطاع ، وإنما  
 يحتمل الحيض والظهر وبعد ، يحتمل الثلثة إلى آخر الدور ما لم تعلم أيها في  
 ذلك ، كما إذا علمت أن حيضها لم يكن في العشرة الأخيرة فهل هي حينئذ  
 محيرة في وضع العدد أي وقت شاء من الدور وجعل الباقي استخاصة ؟  
 كما عن المشهور أم التحيير لكن مع تعدد الأمانة كما في جامع المقاصد ، أم  
 عليها العمل بالاحتياط كما عن الميسوط وإحاراه المصنف هنا .

أوجه وتعلل الأول أظهر لكن الاحتياط الذي لأخراة في تركه ، أن  
 يجعل العدد في الشهر الأول من حين ما رأب الدم كما حجج إليه المعص<sup>(١)</sup>  
 وتفصيل جامع المقاصد غير وحيه لأصالة عدم حجية الطهر في الموضوعات .

وعلى القول بالاحتياط (عطف) المصطربة الكدائية (في كل وقت) من وقفات  
 الصلاة ما نعلمه المستحاصة ولا نرتكب ما لا يرتكبه الحايض (وتعتزل بالحيض في كل  
 وقت يحتمل الانقطاع ، وهو مراد على العدد من أول الدور وتعصى صوم عدتها)  
 خاصة ، وهي العدد الذي حفظه أن علم عدم الكسر ، وإلا راد عليها يوماً  
 (هذا أي لزوم الاحتياط في جميع الأوقات وعدم تحقق الحيض  
 يقيناً ، إنما يكون فيما إذا لم يحصل بها وقت معلوم في الحيلة مثل أن يغص  
 العدد الذي ذكرته (عن صف الرمان) الذي أصلته فيه (أو سواء) كما لو  
 أصلت خمسة أو أربعة في عشرة ، فإنه لا تيقن لها بالحيض ، لمساواة العدد  
 لنصف الرمان ونقصانه عنه .

(و) أما (لو راد) العدد عن نصف الرمان (فالرائد وضعه) أي ضعف  
 الرائد (حيض) يعني من وسط الرمان ، لا تدراجهما بتقدير تقدم الحيض ، و  
 تأخره وتوسطه ، وفي العبارة صامحة (كالحامس والسادس لو كان العدد)  
 (١) وهو الذخيرة . (منه)

الذى أصله ( ستة فى العشرة ) الاولى من الشهر مثلاً ، و يبقى لها من العدد اربعة ، فعلى القول بالتحجير تصحبها الى اليومين متقدمة او متأخرة او بالتقريب وعلى القول بالاحتياط تجمع فى الاربعة المتقدمة على اليومين بين عمل المستحاضة وتزوت الحايض . وفى الأربعة المتأخرة تجمع بينهما وعسل الانقطاع فى وقت العبادة المشترطة بالطهارة .

ولو اصلت خمسة فى التسعة الاولى ، فاحاس خاصة حيض لان العدد رايد عن نصف الوقت الذى وقع فيه اتصال بنصف يوم ، فهو مع صغره يوم كامل .

ولو اصلت سبعة فى العشرة ، فالنحو حيض اربعة وهو الرابع والسابع وما بينهما . واحكم فى ذلك ما عسى القولين ما تقدم فى اتصال السنة فى العشرة ، ومن هنا يعلم احكام المرح المشهور فى كلامهم . وامتنها كثيرة .  
ولذكر مثالين للدرب فى المطاير احدهما لو قالت حيض ستة وكنت اخرج احد نصف الشهر بالآخر بيوم فهذا اصلت ستة فى العشر الوسط عليها يومان حيض سبع . وهما الخامس عشر والسادس عشر وابشرة الاولى من اشهر طهر بيومين . ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر الى العشرين والعمل فى الأربعة المتقدمة والمتأخرة كما تقدم .

وثانيهما لو قالت حيض عشرة وكنت اخرج احد نصف الشهر بالآخر بيوم . والستة الاولى من الشهر والستة الأخيرة من الشهر طهر بيومين ، والعدد الواقع بين الطهرين ثمانية عشر فقد اصلها فيها . وصغرها تسعة والعشرة تريد عنها بواحد وصغره اثنان . فالاثان وهما الخامس عشر والسادس عشر حيض بيومين ، فعلى القول بالاحتياط تجمع فى الثمانية الاولى بين عمل الاستحاضة وتزوت الحايض . وتريد فى الثمانية الأخيرة غسل الانقطاع فى وقت العبادة المشترطة بالطهارة . وعلى القول الآخر يضم اى الثاميتين ارشاء الى اليومين

## تنبيه ١

قال في جامع المقاصد لو علمت حصول العدد في الشهر مرتين وتكرر ذلك ولم تعلم الوقت ، فلا تصرّح للأصحاب ، و الظاهر وجوب حلوسها مرتين في الشهر ، والتحجير بحاله وحيث قلنا بالتحجير فانما هو عند عدم اشارة يطرئ معها وقت مخصوص ولا شك في اولوية اول الشهر لموافقته العالب انتهى . وهو وجه الا التفصيل في التحجير بامضة ، اذ لم يعم ديين على اعتباره في نحو المقام ، نعم الأحوط ما ذكره كما ان الأحوط اندي لا حراه في تركه هو التحصيل بأول الدم الذي رأته فان قلب لم حكم بجعل دكره بعدد خاصة العدد في كل شهر مره حيث ما علمت العدد في شهر ولها حكم بجعل العدد في اول ما رأب الدم حيضا ثم تعد اهل الطهر ثم تجعل العدد ايضا حيضا وهكذا قلت قد ظهر لي ذلك من الأخبار اصادرة في حكم الدم المتجاوز عن العشرة .

( وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ) ولو لم يكن بصفه الحيض على المعروف من مذهب الأصحاب بل عن الفاضلين عليه الاحماع وهو بحجة المعتصدة باصالة كون الدم حيضاً وبالأخبار المتقدمة الدالة على جعله لمتنهم على العادة حيضاً . مع تصريح البعض به وان لم يكن بصفته والتعليل في آخره بأنه ربما يجعل الوقت والدالة على برب احكامه بمجرد الرؤية والدالة بالحيضية في حالة الحمل المعلن في بعضها بان الحمل ربما قدس باندوم و باطلاق الموثق لآتي وبما دل على الحيضية بمجرد الاستنفا مع الاشتباه بالعدرة ، وبمجرد الخروج من الايمن او اليسر على الاحتلاف المتقدم مع الاشتباه بالفرجة ، وما ذكره بعض المحققين بكون الحيض من موضوعات الأحكام والاعتارف ان التي من شأنها الحيض مني ما رأب ما يمكن ان يكون حيضاً تبين على الحيضية ، فان والحيض دم طبيعي كالمني والبول مخلوق لتكون الولد وحصول اللين وربما يتكون الولد ويحصل اللين ولا يكون بالنصفاء ، و

لا يمسوسها مع الخلوع الصفات اسها ما لا تحيض ، قال على انه ربما يحصل على القطع من تنسج الأحار باسمها اذا رأب دما قابلا للحبيصة تيسى عليها انتهى .

وعليه فما استظهره في المدارك من الحكم بالحبيصة ، اذا كان بصفة الحيض او كان في العادة ما لا يعتنى به في نحو العقام وان كان يظهر من اندحية نوع ميل اليه لكن قال حرأه الحرج عما عليه الأصحاب لا يحسو عن اشكال ، واما اعتراض المدارك على القاعدة باستلزامها ترك المعلوم ثبوته في الذمه فتعويلا على مجرد الامكان ما للاعتراض فيه مكان ، واما يعتبر الامكان بعد استقرار الحال فيما تنوف عليه فلا يرد النقص بالاستظهار مع عبور الدم من العشرة اذ الحكم بالحبيصة فيه موقوف على عدم العبور عنها . وكذا القول في اول الروية مع انقطاعه دون اثلثة .

والمراد بالامكان هنا معناه العام ، وهو سلب الضرورة عن جانب المخالف للحكم فيدخل فيه ما يحق كونه حبيضا كما راد على الثلثة في ايام العدة ، وما راد على العادة مع الانقطاع على العشرة او دوسها ، وما رأته قبل العادة فتحلل اقل الظهر بيته وبين الحيض السابق

والامكان اما باعتبار المرأة كالبلوع وعدم الياس او مدة الحيض كبلوع الثلثة وعدم التجاور عن العشرة ، او وقت الحيض كتحلل اقل انظهر بيته وبين الحيض السابق ، او دوامه كتوالي الأيام الثلثة على المحتار ، او المحل كحروجه من الجاسب الابرمع اعتباره مطلقا او بعد الاشتباه بالفرقة . او حل الحايض كعدم الحمل لو قلنا بعدم الحيض حال الحمل اوصاف الدم كالحمرة و السواد ونحوهما من اوصاف الدم ، كالحمرة والسواد ونحوهما من اوصاف الحيض ، حيث يتحقق التميز .

( ولو رأيت ) الدم ( ثلثة ) ايام وانقطع ( ثم رأيت العاشر خاصة ) بان انقطع عليه وان تجاوز العادة ( فالعشرة حيض ) كما اسها لو رأته فيما دون



العشرة مع انقطاعه عليه او على العاشر . يحكم بحيضه الكفر . هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب . بل سبه في التذكرة الى علمائنا مؤدبا بدعوى الاجماع وعليه يدل حبرا محمد بن مسلم المتقدمان في شرح قول المصنف واقبه ثلثة . مصافاً الى القاعدة المتقدمة بان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض . بعد الانتعاش الى دوران امر النقاء المتحلل بين الطهر والحيض لوجه الاول لما مر في مقامه من اقل الطهر عشرة . فيبقى الثاني سليماً عن المعارض .

(و يجب عليها الاستبراء ) وهو طلب براءة الرحم من الدم ( عند الانقطاع لدور العشرة ) بلا خلاف ظاهر اطبع عليه . بل سبه الدخيرة الى الأصحاب . عملاً بالمروى في الكافي في باب استبراء الحائض في الصحيح . عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) اذا ارادت الحائض ان تعتسل فلتستحل قطعه . فان خرج فيها شيء من الدم فلا تعتسل . وان لم تر شيئاً فلتعتسل . وان رأت بعد ذلك صفرة فلتوضأ وتصل .

و الطاهر حصوه موضع العطسة كيف اعق . وفقاً للجماعة . عملاً بالاصلاح والتفتت الى احلاف الصبي للكيفية . كالمروى في الباب عن يونس عن حدثه عن الصادق (ع) عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري اظهر ام لا قال تقوم قائمه وتلرق بطبها بخائط . وتستند حل قطعه بيضاء . وترفع رجلها اليسرى . فان خرج على رأس القصة مثل رأس الدياب دم عبيط لم تطهر . وان لم يخرج فقد طهرت تعتسل وتصل .

وفي الباب عن شرحيل الكندي عن الصادق (ع) كيف نعرف الطمث صهرها ؟ قال تعتمد برجلها اليسرى على اخائط . وتستند حل الكرسي بيدها اليسرى . فان كان ثم مثل رأس الدياب خرج على الكرسي .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض . في الموثق عن سماعة عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الطهر وترى الصفرة او الشئ فلا تدري اظهرت ام لا ؟ قال فاذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطبها الى خائط . وترفع رجلها

على حائط ، كما رأيت الكلب اذا اراد ان يبول ، ثم تستدحل الكرسف ، اذا كان ثمة من الدم مثل رأس الدياب حرج فان حرج دم علم تطهر ، وان لم يحرج فقد ظهرت .

وعن العفة الرضوى : و اذا رأيت الصفرة او شيئا من اندم معليةا ان تلصق بطمها بالحائط ، و ترفع رجلها اليسرى كالكتب اذا بار ، و تدحل قطعة ، فان حرج فيها فهي حائض ، وان لم يحرج فليس بحائض .

بعم الأحوط انعم بهذه الأحبار محيرة بين رفع الرجل اليسرى كما تضمنه مرسله يونس ، و بين رفع اليسرى كما تضمنه حبرا شرحبيل و الرضوى ، وان كان الأخير لعله أولى و أحوط .

ولو استترأ ( فان حرجت الفطمة بفيه فهي طاهرة ) فلتعتصر من غير استظهار كما عن الأصحاب عملا بحديث محمد بن مسلم و يونس المتقدمين في قبيل المس . و بالمرى في الكافي في باب جامع في لحايض ، عن داود بن مولى أبي المعراء الحلبي عن أخيه عن الصادق (ع) ، عن امرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى اندم ، فقال : تستظهر بيوم ان كان حيضها دور العشرة ايام ، فاستمر الدم فهي مستحاضة وان اعطى الدم اغتسلت و صلت . قال : قلت له : فالمرأة يكون حيضها سبعة ايام او ثمانية ايام حيضها دائم مستقيم ثم تحيض ثلثة ايام ، ثم يقطع عنها الدم و ترى البياض لاصفرة ولادما ، فقال : تعنسل و تصلى ، قلت : تعنسل و تصلى و تصوم ثم يعود الدم ، قال : اذا رأت الدم امسكت عن الصلوة و الصيام ، قلت : فاسها ترى لدم يوما و تطهر يوما ، فقال : اذا رأت الدم امسكت و اذا رأت الطهر صلت ، فادما صب ايام حيضها و استمر بها الطهر صلت ، فادما رأيت الدم فهي مستحاضة ، قد انتصبت لك امرها كله .

وعليه مما عن ظاهر الحلبي من وجود قول بالاستظهار في النقاء ، ضعيف و اما سببه هذا القول الى ظاهر المختلف كما صرحه في الذكرى و

الرياض ، فلي فيه تأمل فراجع الى المختلف حتى يظهر لك وجه التأمل ، نعم  
في الدروس اثبت الاستظهار مع طس المعاودة ، ولكن لا وجه له يعتد به ، كما  
لا وجه يعتد به لعدم وجوب الغسل اذا اعتادت الغاء في اثناء العادة ثم  
رؤية الدم بعده ، ففي عنه المحدث في الدخيرة وبالجملة يحرى عليها احكام  
الظاهرة من الغسل والصلوة ونحوهما اذا حرجت انقطة نية .

(والا صيرت المعتادة ، بعد عاداتها ونحتاط بترك العادة وجوباً  
كما عن ظاهر الأكثر وصرح الاستنصار واسراير ، عملاً بظاهر الأمر في  
المستقبضة الآتي الى حمله معها الاشارة ، وباستصحاب الحالة المسابقة ،  
حلقاً للمحكى عن التذكير وعامة المتأخرين فيستحب ، وسبه الرياض الى  
الأكثر ولهم المستقبضة الأمر بالرجوع الى العاد والعمل فيما عداها بالاستحاضة .  
كالمرور في السهيب في رياضات باب انحص في الموثق عن عبد الله  
بن سنان عن الصادق (ع) المستحاضة التي لا يظهر قال بعض عند  
صلوة يظهر متصلي الظهر والعصر ، اني ان قال بأنيتها بعلمها متى شاء الآ  
ايام قرئها .

وفي هذا الباب في الموثق عن سماعة عن الصادق (ع) عن المستحاضة  
فقال تصوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحيض فيها  
وفي هذا الباب عن ابن ابي يعفور عن الصادق (ع) المستحاضة اذا  
مضت ايام امرأتها اعتسبت وحتشب كرسعها .

وقد تقدم في شرح قول المصنف رجعت ذات العادة ، حيزاً يوس  
ومعوية لدا لا على ما دلل عليه هذه الأخبار .

ولهم ايضا ظاهر لعط الاحتياط الوارد في امرؤ في هذا الباب في  
الموثق ، عن عصيل وزيارة عن احدهما (ع) المستحاضة تكف عن الصلوة ايام  
اقرائتها وحتقاط بيوم او اثنين ، ثم يغسل كل يوم وليلة ثلث مرات ، اني آخره  
والأخذ بطن الانقطاع على العادة ، واحتملاف الأخبار في مقدار

الاستظهار، الظاهر في الاستحباب الذي هو مختار مشهور بالنسبة إلى الأوامر في أخبار الأئمة (ع) عند البعض، فليكن المراد منها هنا أيضاً ذلك، بقرينه ما مرّ سيما بعد اعتضاده بالأصل .

والأظهر عندى الأول، عملاً بظاهر الأوامر المحمولة في المعام المختلف فيه الأخبار في مقدار الاستظهار على الواجب التحييري وحسبها على الاستحباب لا يرجع هذا التحيير، حتى يقال أنه أقرب استحباب، هذا مصافاً إلى حوار القول بأن النعارض بين الأمر بالاستظهار وبين الأمر بالرجوع إلى العادة، العموم المطلق وعليه دلالة مقدمة لاحتصائها، وإلى قرب حمل الأمر بالرجوع إلى العادة إلى التقييد أو المحكى عن من عدا مالك الفرائض بالاستظهار بثلاثة أيام، يقول بعض الاستظهار والافتصار على العادة خاصة واما لفظ تحقّط الواقع في خبر فضيل و راره فهو أيضاً دال على الوجوب كما لا يخفى، واما القول بوجوب لأحد نظر لاعتطاع على العادة، ففيه أولاً المنع بحصول المضطرب وثانياً أنه لم يقم دليل على اعتبارها في نحو مقام مطلقاً و لم تدعى إقامة الدليل .

وبما ذكر ظهر عدم وجاهة القول بالحوار كما عن التحرير ولعله أراد من الحوار الاستحباب وعليه فانهى أنكل على رجحانه و بما الخلاف في قدره .  
فقال المصنف هنا أنها تستظهر (يومين) خلافاً للجماعة ومنهم المتدكّره والقواعد والشرائع ومختصر المانع كما عن السهابة والوسيلة والصدوق والمفيد، فتستظهر يوماً أو يومين وفي المدارك كما عن غيره<sup>(١)</sup> التحييري بين الأمرين وبين الثلثة وقوى في الذكرى حواراً إلى العشرة وكذا عن أبيان، لكن من ظن كونه حصفاً قيل<sup>(٢)</sup> وكأنه يريد به ظن الاعتطاع على العشرة .  
والأصح المحاور ترجع ذات العادة إليها وإن طغت غيرها، انتهى، فتأمل

(١) كالسراير والتحرير والمنتهى . (منه)

(٢) وهو الرياض . (منه)

وعن المرتضى في الصباح تستظهر عند استمرار الدم إلى عشرة فإن استمر علب ما تعلمه المستحاضة . وعن الجمل أن خرجت ملوثة في الدم فهي بعد حائض تصبح حتى تنقي .

للمصنف هذا المروي في الشهيد في باب حكم الحيض . في الصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له النساء متى تصلي ؟ قال تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين فإن انقطع الدم والا اعتسلب واحتشيت إلى أن قل قلب فالحايض ؟ قال مثل ذلك سواء فإن انقطع عنها الدم والآ فهي مستحاضة تصنع مثل النساء سواء ثم نصلى الخبر .

والتأني المروي في الباب بأسناد معسر عن زرارة عن الباقر (ع) عن الطائمت تقعد بعد أيامها كيف تصنع ؟ قال تستظهر بيوم أو يومين . ثم هي مستحاضة فلتعتسل ، الخبر .

وفي الباب في الريادات عن زرارة عن الباقر (ع) المستحاضة تستظهر بيوم أو يومين

والمروي عن المحقق في التحرير عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) في الحايض إذا رأت دماً بعد أيامها التي كانت يرى الدم فيها فليقعد عن الصلوة يوماً أو يومين . ثم تمسك مضمة فإن صبح القطنة دم لا يقطع على جمع بين صلوتين غسل . ويصيب منها زوجها إذا أحب . وحلت لها الصلوة .

والمروي في باب حكم الحيض . عن اسمعيل الحمقي عن الباقر (ع) المستحاضة بعد أيام قرئها ثم يحاط بيوم أو يومين . فإن هي رأيت طهراً اعتسلت . وإن هي لم يطرطهرا اعتسلب واحتشيت . الخبر .

و خبر فضيل و زرارة المتقدم في قبيل المس .

وأما الدال على يوم واحد كخبر اسحق بن حرير المتقدم في شرح قول المصنف رجعت بـ ب العادة .

والمروى في الباب عن داود مولى أبي المعز عن أحبه عن الصادق عليه السلام . عن المرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى الدم فقال تستطهر بيوم . أو كان حيضها دون العشرة أيام . فإن استمر الدم فهي مستحاضة وإن انقطع الدم اغتسلت و صلت . فمحمول على التحيير جمعاً .

و للثالث المروى في الباب في الصحيح عن ابن أبي نصر عن الرضا (ع) عن الحايض كم تستطهر ؟ فقال تستطهر بيوم أو يومين أو ثلاثة .

والجمع بين هذه الأخبار . وبين خبري سماعه و محمد بن عمرو بن سعيد العقديين في شرح قول المصنف رجعت ذات العادة وموثقه سعيد بن يسار المروى في الباب عن الصادق (ع) عن المرأة تحيض ثم تطهر و ربما رأيت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها . فقال . تستطهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة . ثم تصلي .

وأما ما عن المستهي من حمل الأخبار باستظهار اليوم أو اليومين أو ثلثه على التفصيل . اعتماداً على اجتهد المرأة في قوة المراح و ضعفه الموحين لريادة الحيض و فلتة . لا على التحيير بطراً إلى عدم جوار التحيير في الواجب . ففيه ما ترى (١) .

و للرابع المروى في الباب عن عبد الله بن المعيرة عن رجل . عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى الدم فقال إن كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشر . وإن كانت أيامها عشر الم تستطهر .

وهي الباب في الريادات في الموثق . عن يوسف بن يعقوب عن الصادق عليه السلام . المرأة رأب الدم في حيضها حتى جاور وقتها متى يسع لها أن تصلي ؟ قال تنظر عدتها التي كانت تحل في تستطهر بعشرة أيام . فإن رأب الدم صببها فلتغتسل في وقت كل صلوة .

(١) أولست ترى التحيير في المواضع الأربعة وكذا في التسيحات الأربعة و في ذكرى الركوع والسجود . ( منه )

والباء في عشرة بمعنى الى كما صرح به التهذيب قال و حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض وهذا القول عندى أقوى فهو محيرة بين اليوم ، او يومين ، او الشئ ، او الصبر الى عشرة . هذا اذا كان عاداتها اقل من العشرة .

وان كانت عشرة فلا استظهار بلا خلاف كما دل عليه خبر عبد الله المتقدم . اد الاستظهار احياط عن الحيض المحمل والعشرة عاقبته كما عرفت .

وهل الاستظهار يحصى ما رويته والعدد به حاصه ؟ او يعقبها و بعد به كما احباره الجماعة ؟ وجهان والأخير أقرب التفتان الى عموم غير واحد من الأخبار المتقدمة .

(ثم ، انها بعد الاستظهار) تغسل ونصوم، وسعيد ( فان كان استظهارها دون العشرة ( واعطى الدم (على العاشر، سين ان الجميع حيض ، بما عساه في ايام الاستظهار مواضع للوقع وما عطته بعد ها باطل لكن لاحرج عليها فيما فعلته من صلوة وصوم و قاع للاداء الشرعى .

نعم ، قص ما صاب من العشرة بعد ايام الاستظهار . على المعروف من مذهب الأصحاب بل عن بعض عليه الإجماع وهو الحجة صافي الى الأصل في الدماء للنساء ، والى العدة المتقدمة بان ما يمكن ان يكون حيض فهو حيض وفي التذكرة اذا انقطع الدم لعشرة وهو ما يمكن ان يكون حيض فهو حيض اجماعا . فان يضا في بيان احكام اداكره لعاداتها عددا و ومتأبعا لعظه فادنا حاورت العادة فان لم يحاور الأكثر فالجميع حيض سواء تعدت عاده او توسطت او تأخرت اجماعا . وان حاور العشرة ولا تعتبر لها رجعت الى عاداتها ، عند علمائنا اجمع ، انتهى .

وعليه فلا وجه يعتقد به لما جرح اليه بعض<sup>(١)</sup> مأخوذة المباحسين من

(١) وهو صاحب الحدائق وغيره ( منه )

القول بالعدم انتفاها الى جملة من الأخبار المتقدمة الامر بعمل الاستحاضة بعد الاستظهار بقول مطلق ، وامثال الامر يقتضى الإحراء ، ا- عدم عمر الأصحاب بها يكفي في التحشم في ردها . مع ان الإجماع المحكى المعتمد بما مرّكاف في تعيين اطلاقها هذا مصافاً الى اطلاق خبري محمد بن مسلم المتقدمين في شرح قول المصنف واقله ثلاثة ايام ، الى آخره المعتبر بالشهرة الكدائية المعتمدة بما مر اليه الاشارة في اي خاص يصلح لتعيينه . وفي خبر يونس المروي في الكافي في باب ادسى الحيض ، عن يونس عن بعض رجاله عن الصادق ((ع)) فاذا حاض المرأة وكان حيضها حمسه ايام ثم انقطع الدم اعتسلت وصب ما رأى بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهر عشرة ايام فذلك من الحيض تدع الصلوة فان رأى الدم من اول ما رأى الثاني الذي رآته تمام العشرة ايام ودام عليها ، عدت من اول ما رأت الدم الاول والثاني عشرة ايام ثم هي مستحاضة ، الخبر .

وبالحمله الأظهر هو مصاف ما صاب بعد ايام الاستظهار اذا انقطع الدم في العاشر (والا ، اي وان لم ينقطع على العاشر) فلا مصاف لما صاب بعد ايام الاستظهار . عملاً بحمله من الأخبار المتقدمة الآمرة بعمل الاستحاضة وامثال الامر يقتضى الإحراء ، واما ايام الاستظهار فالمشهور وجوب مصاف ما تركته فيها من العبادة ، بل سبه بعض الأحلا انى صريح الأصحاب بل ظاهر عبارة التذكرة المتقدمة الإجماع

وعليه فلا وجه يعتد به لما عن سبأه الأحكام من الاستشكال في وجوب قضاء العبادة فيها ، ولما جرح اليه بعض متأخري المتأخرين من القول بالعدم ولعل نظره الى ظاهر حمله من الأخبار المتقدمة الآمرة بالتارك فيها ، مع عدم شمول قوله ((ع)) من مآنته صلوه ، الى آخره ، لمحو المقام ، التفتاناً الى ان الصورة التي مع العكف فيها شرعاً عن الصلوة ليست مصداق فوات الصلوة ومعه مع قطع النظر عن حوار القول بصدق الفوات في نحو المقام كالتام ، ان الشهرة



المعتدة بما مر تكفيها في المقام سبباً بعد اعتصامها برواية داود المتقدمة في  
تعدد ايام الاستظهار، هذا مصافاً الى كون المختار هو الأحوط .

(والمستدأة تصبح حتى تنقضي أو تنقضي عشرة) فإن صحت ولم يقطع رجعت  
حيث على التميز، هذا في الدور الاول كما صرح به الدروس والرياض ونسبه  
الأول الى ظاهر الأصحاب ثم قال: فإذا جاء الدور الثاني اعتبرت التميز و  
عادة النساء والروايات في نفس العشرة، اما المضطرة فاسمها تعتبر التميز و  
الروايات في جميع ادوارها، وهل تستظهر ان اذا رجعا الى ذلك بعد  
تستظهر به المعتادة ؟ الطاهر نعم، انتهى .

ويظهر منه وجوب الاستظهار للمضطرة مطلقاً، وللمستدئة في غير الدور  
الأول، وظاهره في الذكرى وجوبه للمستدئة اذا رجعت الى عادة سألها بيوم  
قال: رواه محمد بن مسلم عن الباقر (ع) في الدروس بعد ما تقدم عنه، وروى  
في المستدئة الاستظهار بعد عادة أهلها بيوم .

أقول وعسى بالحبر خبر رارة ومحمد بن مسلم المتقدم في شرح قول  
النصب الى عادة أهلها، وعن الأكثر اسهم لم يدكروا لهما استظهاراً و  
أظهر العمل بما تقدم عن الذكرى عملاً بالحبر المذكور، واما المضطرة فلا  
اجد دليلاً يدل على استظهارها، اعلم انه قال في الذكرى الاستظهار اما  
هو مع بقاء الدم بأي لون اعنى لمطوق الأخبار واحتمال الحيض، اقول وهو  
جديد .

(وقد تتقدم العادة وتأخر) فتتروا المعتادة الصلوة بروية الدم مطلقاً،  
لما مر (ولو رأيت) المعتادة (العادة والطرفين) او احدهما ولم يتجاوز العشرة  
فجميع حيض والا، أي وان تجاوز الدم عن العشرة (فالمعتادة) حيض دون  
الطرفين، وقد مر دليل هذه الأحكام .

(ويجب الغسل عند الانقطاع) لتأدية العيادات المشترطة بالطهارة  
باحكام علماء الأمصار قاله في التذكرة، وعليه يدل الأخبار .

وكيفية (كعسل الجنابة) عند العلماء كانه . كما عن غير واحد ، عملاً بالمروى  
في التهذيب في باب حكم الحايض ، عن عبيد الله بن علي الحلبي عن  
الصادق ((ع)) غسل الجنابة والحيض واحد .  
وفي الباب عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) اغليها غسل مثل غسل الجنابة؟  
قال : نعم يعني الحايض .

وهل عليها في صورة تعدد الوضوء على العسلية الاستباحة دون الرفع  
كما عن الحلبي ، أم تتخير بينهما ؟ كما اختاره بعضهم ، وجهان والأخير أقرب ، و  
إن كان في الحكم بلزوم ما عدا أنقره مناقشة كما عرفته .  
(و يحرم عليها) في رمان رؤية الدم (كل مشروط بالطهارة كالصلوة و  
الطواف) أجماعاً بينهما كما ادعاه غير واحد ، عملاً بالمروى في الكافي في باب  
ما يجب على الحايض في الصحيح عن زرارة عن الباقر ((ع)) إذا كانت المرأة  
طامثاً فلا تحل لها الصلوة .

وعن العيون عن الفصل بن شاذان عن الرضا ((ع)) ولا تصوم ولا تتطلى  
لأنها في حد نجاسة ، فاحب الله أن لا يعد الاطاهراً ، ولأنه لا صوم لمن لا  
صلوة له الحبر  
وعن سجع البلاغة فاما بعضا إيمانهم ، فمعهذه عن الصلوة و  
الصيام في أيام حيضهم .

وعن السبي (من) خطا بالحائض أصغى ما تصنع الحاج غير أن لا تطوى .  
والعسل شرط في صحتها أجماعاً كما يظهر من غير واحد ، ولا فرق في  
الأولى بين الواحبة والسدوية ، وأما السدوب من الثانية فهل هو كالسواحب ؟  
كما اختاره البعض ، أم لا ؟ كما اختاره آخر ، وجهان يشأن من الأصل فالثاني  
ومن حرية دخول المسجد مطلقاً فالأول .

(و) كذا يحرم عليها (من كتابة القرآن) أجماعاً كما في التحريم وهو  
المتنهي والحلاف ، وأما ما عن الاسكافي من اطلاق الكراهة عليه ، فيحتمل أن

يكون مراد الحرة ، و ذلك غير عزيز في عبائر قدما الطائفة ، وقد تقدم تحقيقه في محله .

( ولا يصح منها الصوم ) اجماعاً ، عملاً بحملة من الأخبار ، منها خبر العيون المتقدم .

( ولا يصح طلائها مع الدحول وحضور الزوج ) عدها ( او حكمه ) بإحلاف كما قاله غير واحد ، و ستعرف تحقيق المسئلة في كتاب الطلاق اشاء الله .  
( و يحرم ) عليها ( اللبث في المساجد ) اجماعاً ، الا من سار كم في التحرير ، بل في التذكرة بعد سببه الى علمائنا لا اعرف فيه مخالفاً ، بل عن المنتهي انه مذهب عامة اهل العلم ، وقد تقدم في حرمه لبث الحب . خبر محمد بن مسلم الدال عليه .

وعليه ما عن سار من القول بالكراهة مما لا وجه له .

و هذا الخبر حجة على المانع من الدحول مطلقاً ، بناءً على تحريم ادخال استحاسة في مطلق المسجد مطلقاً ولو مع عدم التلوين ، كما عن الفقيه والمفسر والحنبل والعقود والوسيلة ، قيل وليس في اطلاقه دلالة على الحوار ولو مع التلوين ، لندرت عليه صدء الموجبة لحمله عليها ، وهو حيد .

و حوار الاختيار الدال عليه الخبر مختص بغير المسجدين ، اماهما في حرم الدحول مطلقاً ، كما عن الأصحاب بحسنة محمد بن مسلم المتقدمة في الحساب في قراءة العرائم .

وفي الخبر الاول دلالة على تحريم وضع الحائض شيئاً في المساجد . وهو المحكى عن الأصحاب من غير خلاف يعلم بينهم ، الا ما عن سار من الكراهة و لا وجه له يعتد به ، سيما بعد العزوي في الكافي في باب الحائض تأخذ في الصحيح ، عن زرارة عن الجاهل (ع) كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد و لا تصح فيه ؟ مقال لأن الحائض تستطيع ان تصنع ما في يدها في غيره ، و لا تستطيع ان تأخذ ما فيه الا منه .

(و) يحرم (قراءة العرائم) اجماعاً كما عن التحرير واستهني ، وكذا البعاصها ، وقد مر في الجنب في قراءة العرائم ما يدل عليه ، ولو فرض منها تلاوة سورة السجدة واثم او اسمعت اليها ، وجب عليها السجود كما اشار اليه بقوله ( فتسجد لو تلب ) احدى السجدات ( او استمع ) من غيرها على الأشهر كما ادعاه غير واحد . عملاً بالمرور في الكافي في باب الحائض والنفساء يقرآن في الصحيح عن ابي عبيد « عن الباقر (ع) » عن الطائفة تسع السجدة ، فقال : ان كانت من العرائم فلتسجد اذا سمعتها .

وفي كتاب الصلوة في باب عرائم السجود في الموثق ، عن ابي بصير عن الصادق (ع) وفيه : والحائض تسجد اذا سمعت السجدة .

وفي الباب عن ابي بصير قال قال اذا مر شيء من العرائم الأربع فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت حائضاً ، وان كانت امرأة لا تصلي . وسائر القرآن است بالخيار ان تفت سجدت وان شئت لم تسجد . خلافاً للنسابة والانتصار كما عن الوسيلة والتهذيب « حرموا السجود عليها كما عن المفيد باقياً <sup>(١)</sup> » لخلافه

ولهم المرور في التهذيب في باب كيفية الصلوة في الريادات في الصحيح عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) « عن الحائض هل تقرأ القرآن وتسجد سجدة اذا سمعت السجدة » قال : تقرأ ولا تسجد

والمرور عن مستطرفات السراير فعلا عن كتاب محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الحرار عن عبات عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) « عن علي (ع) » قال : لا تقضي الحائض الصلوة ولا تسجد اذا سمعت السجدة .

وفي ان الحبرين لا يصلحان لمقاومة ما مر ، فالأظهر جعلها على التقية

(١) اي المفيد . ( منه )

التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل نية، أدرك في التذكرة بحريم سجود عليها لو سمعت العرائم، عن الشافعي ومالك وإبي حنيفة وأحمد وأكثر لجمهور،  
و أما معنى الخلاف، فهو من بعض الأثر إلى الخلاف.

و أما الاستدلال لهم باشتراط السجود بالطهارة وهي فيها متممة، فعليه  
به أول كلام مع أن مقتضى الاطلاقات عدمه.

فما ذكر طهارة القول باستصحاب السجود كما يقضيه جمع السج بين حصر  
عبد الرحمن وبين ما تقدم للمحاضر، مما لوحه له بعد به، مع أن المحكي عن  
الأكثر الوجوب.

وهل يختص الحكم بالعمرة والاسماع أو يعم السماع أيضاً، فقولان  
أظهرهما لأول، لما سيأتى في محله.

(ويحرم على روحها وطبها قبل اجتماع من فين أنه بديهي للدين، و  
عليه يدل الآية ولأحمار ومن حبل الحصى أو سبه فلاش عليه، وأرجل  
الحكم فقال غير واحد أنه لاسي عليه وسأمل فيه مجال كما قاله البعض).

و يدعى ما يأم الحصى الاستظهار روحياً على المحنار ولو احتار الأقل  
من عشرة فالأحوط الاعتراض إلى عشرة لاحتمال الحيض بالانقطاع به،  
وعن المنتهى الوحوب وفيه تأمل، هذا مع عدم الانقطاع ولا فيجوز نوعاً بلا شك.

ولو احتير بالحيض، فالظاهر عدم الخلاف في من قولها ما لم تكن  
منهية كما استظهره بعض لأحلام، عملاً بالمرور في باب الحيض من التهديد  
في الزيادات في الصحيح، عن زرارة عن أنس (ع) العدة والحيض إلى النساء.

وفي الصافي في باب الطلاق في باب أن العدة والحيض إلى النساء  
عن محمد بن يعقوب في الصحيح عن زرارة عن أنس (ع) العدة والحيض  
للنساء إذا ادعت صدقت.

و يعصدهما قوله تعالى (( لا يحل لهن أن يكفن ما في أحشاءهن ))  
وقيد الخبر بعدم السهمة لعدم ببادر القهقهة واستصحاب لا باحة

السابقة ، مع الاعتقاد بالعمود في التهذيب في باب الحيض في الزيادات ، عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن علي (ع) في امرأه ادعت انها حاصب في شهر واحد ثلث حيض ، فقال كلفوا نسوة من بطنائها ان حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فان شهدن صدقت والا فهي كاذبة .

ولو ظهر كذبها ، فهل يجب القبول كما اخبره الجماعة ام لا كما جرح اليه الرضا ، وجهان الاول امر بعملاً بالاطلاق .

ولو اتفق الحيض في اثنا الوطى وحب السر ، عملاً بالاطلاق اذ ان علي التحريم (يعمر الوطى بما يراه الحاكم كما قيل قال ونقل عن ابي علي ابن الشيخ ابي جعفر تقديره بنسب حد الرأى ، ولا يعلم المأخذ ما يرجع فيه الى رأى الحكم ، كما في غيره من التعديرات الغير المنصوصة .

اقول و سيأتي عن مريد في خبر محمد بن مسلم تحديده بحصة وعشرين سوطاً ، ربع حد الرأى .

وفي الصاد في تحديده ثمن حده اثنتي عشرة حلة و نصف ان اتاها في آخر ايام حيضها ، و بربع حده خمسة وعشرين حلة ان اتاها في غيره ، و الأحوط عدم التجاوز عن المنصوص .

و يجب عليها الامتناع ايضاً لكن لا كفاره عليها مطلقاً ولو كانت مطاوعة اجماعاً كما صرح به البعض ، وقد اتفقوا على الظاهر في رجحانها عليه .

(و) اما الخلاف في انه هل يستحب الكفاره ام تحب ، فأكثر المتأخرين كما ادعاء غير واحد الى الأول والمشهور بين المتقدمين الأخير ، و منهم المحكي عن المفيد والمرضى وابن بابويه والسيح في المبسوط ، والخلاف مدعيه في الأخير (١) الاجماع كما عن الحلبي والاسفار والعينية والموحين

(١) وهو الخلاف ، (منه)

لاحجاعات . صحيحه .

والمرؤى في التهذيب في باب حكم الحيض ، عن داود بن عرق عن الصادق (ع) : في كفارة انطعت انه يتصدق اذا كان في اوبه يديار و في وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار ، قلت : ان لم يكن عنده ما يكفر قال فيتصدق على مسكين واحد ، والا استعفر الله ولا يعود . عن الاسعفار بن وهب و كفارة بكل من لم يجد استسبح الى شيء من الكفرة .

و نحوه عن الفقه الرضوي .

وفي الباب في الصحيح عن الصحيح عن حفص بن محمد بن مسلم قال سأله عن اتي امرأته وهي طامث قال يصعدو يديارو يستعفر الله . وفي ابياب في الموثق عن ابي بصير عن الصادق (ع) : من اتي حاجب فعليه نصف دينار يتصدق به .

و ينصف المرؤى في ابياب في الصحيح عن عيسى بن لقاسم عن الصادق (ع) : عن رجل واقع امرأته وهي طامث قال لا يلتصق بعمله بك قد سقى الله ان يغربها قلت : ان فعل عليه كفارة قال لا اعلم به شيئاً . يستعفر الله .

وفي ابياب في الموثق عن زرارة عن احدهما (ع) : عن الحائض يأتيها زوجها ، قال : ليس عليه شيء يستعفر الله ولا يعود .

و يعضده اختلاف الأخبار ، اد في خبر ابي بصير نصف دينار ، وفي خبر محمد الديار وفي خبر داود التفصيل وفي خبر الحلبي المرؤى في الباب عن الصادق (ع) : عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض ماعيه قال يتصدق على مسكين بعد رشيحه .

وفي خبر عبد الملك بن عمر ، والمرؤى في ابياب ، عن الصادق (ع) : عن رجل اتي جاريته وهي طامث ، قال يستعفر ربه ، فان عبد الملك فان الناس يقولون عليه نصف دينار او دينار ، مقال الصادق (ع) : فليصدق على عشرة

مساكين .

وعن تفسير علي بن ابراهيم ، عن الصادق ((ع)) من اتى اهله في  
الفرج في أيام حيصها فعليه ان يتصدق بدينار ، وعليه ربع حد الراسي حمسه و  
عشرون جلد ، وان اتاها في آخر ايام حيصها فعليه ان يتصدق بنصف دينار ،  
و يصرب اثني عشر جلد ، ونصف .

وعن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) عن الرجل اتى المرأة وهي حايض  
قال يحب عليه في استقبال الحيض دينار ، وفي وسطه نصف دينار ، قلت  
جعلت هذاك <sup>(١)</sup> هل يحب عليه شيء من الحد ؟ قال نعم خمسة وعشرون  
سوطا ربع حد الزاني ، لأنه اتى سفاحا .

واما حمل هذه الأحبار على النفية ، بناء على ان الاستحباب محكى عن  
الشافعي في الحديد ومالك والنوري واصحاب الرأي . فعارضوا بالوجوب  
ايضا محكى عن الحسن البصري وعطاء الخراساني واحمد الشافعي في القديم  
سيما بعد الاستماع الى ما ينرم عليه حبر عبد الملك المتقدم

والانصاف ان المسئلة محل اشكال ، وان كان القول بالاستحباب لا يخلو  
عن رجحان ما ، ولكن الاحتياط مما لا يسيى تركه ، واما التعصيل في الكفارة بين  
المصطر وغيره ، أو الشاب وغيره كما عن الراودي ، فلا عبرة به .

و الكفارة ( في اوله ) أي الحيض ( بدينار وفي اوسطه بنصفه وفي آخره ربعه )  
على المشهور المصور ، عملا بحبر داود المتعبد كالرصى ، المقيد بحملة من  
المطلقات الواردة في الأحبار المتقدمة ، خلافاً للمحكى عن الصدوق في انقبح  
فيتصدق على مسكين بقدر شعبه وجعل المختار روايه ، وله خبر الحلبي المتقدم  
وميه انه لا يقوم في مقابلة المختار من وجوه عديدة .

فروع :

(١) في زيادات باب الحد ود من التهذيب .



الاول : لا فرق في البروكة بين الدائمة والمقطعة ، وهل يلحق بها الأحسية كما احتاره غير واحد أم لا ؟ وجهان يشأن من الأصل فالثاني ، ومن الاطلاق في جملة من الأخبار المتقدمه فالأول ، وهو الأقرب .

الثاني : هل الحارية كالحرمة في استدبر ؟ كما يظهر من بعض أم لا ؟ وجهان ، والأظهر أن فيها ثلاثة أمداد كما عن الأصحاب ، بل عن السراير و الانتصار لإجماع ، بين أن به رواية رصويه ، ولا فرق بين أول الحيض ووسطه و آخره ، كما صرح به الرصاص ، فإن لاطلاق الرواية والعقوى .

ولا بين القنة واستدبره وأم الولد والمروحة ، وإن حرم الوطء قاله في الرصاص ، ثم قال وفي استكاسه المشروط والمطلعة وجهان .

الثالث : المراد بالديار هو مشاع ذهب حائض بالاجماع كما ادعاه البعض مصروب على الأظهر كما عن الجماعة ، عملاً باستنباد ر ، خلافاً للمحكى عن آخرين فيجزي سنر<sup>(١)</sup> وهو غير المصروب ولا وجه له يعتمد به ، لكن استخار اما يتمشى إذا علم أن الشايخ في ذلك الروا كان المصروبيه والا فيشكل الامر ، لكن لا ريب أن المختار هو الأحوط .

الرابع : هل يحرق القيمة ؟ كما عن البعض أم لا ؟ كما احسره الجماعة وجهان ولأخير أقرب ، مصاراً على ظاهر النقط مع عدم ظهور المخرج وفي الذكرى قدر الشيخان الديار بعشرة دراهم والحبر حال منه وعلى قولهما لا يحرق دينار قيمته أقل من عشرة دراهم .

الخامس : عن المشهور أن أسرار بالاول الثلث الاول من الحيض ، و بالوسط الثلث الثاني ، وبالآخر الثلث الآخر مطلقاً ، سواء كانت ذات عادة أم لا ، كانت العادة عشرة أم لا ، فالاول لذات الثلثة اليوم الاول ، ولذات الأربعة هو مع ثلث الثاني ، ولذات الخمسة هو مع ثلثيه ولذات الستة

(١) التبر بتقديم التاء على الياء - (منه)

## اليومان الأولان وهكذا .

حلافا للمحكى عن المراسم فحدد الوسط بما بين الخمسة الى السبعة ، و عليه فلا وسط ولا آخر لمن حيصها خمسة معا دون ، ولا آخر من لم يرد حيصها عن السبعة .

وعن الراوى اعتبار التلث بالاضافة الى العشرة مطلقا ولو كانت ذات عادة ، وعليه فلا وسط ولا آخر لذات التلثة . ولا آخر لذات الأربعة وان كان لها وسط وهو الثلثان الباقيان من اليوم الرابع ولا وجه لهما .

السادس : مصرمها العز ، والمساكين من اهل اليمان كما عن الاصحاب ولا يعنر التعدد بل يكفى الواحد كما صرح الجماعة ، عملا بالأصل ولاطلا .  
واما كفاره وطى الحارية اعنى ثلثة امداد . فمن الانتصار والعواعد و النهاية والمهذب والسرير والجامع اسيرج بالتفريق على ثلثة وهو الاحوط  
واما حصر عبد الملك المعدم مشدد فلا اعداد به .

السابع : هل بتكرار الكفارة بتكرار الوطى مضاعفا ؟ كما احتاره الرباض حاكيا عن الشهيد الاول فى مختصره ام لا مطلقا ؟ كما عن الحلوى . ام الاول ان احتنف امران كاول الحيض ووسطه مثلا او محلل التكفير . والثانى مع عدمهما ؟ كما احتاره الجماعة ومهم المختلف و النذكرة والمدارك والدخيرة .

او وجه تنشأ من صالة عدم التداخل مع امتصاص العموم التكرار فالاول . ومن ما ذكره الحلوى بان الأصل براءة الدمه ، وشعلها بواجب او سدب يحتاج الى دلالة شرعية . واما العموم فلا يصح النعلويه ففى امثال هذه المواضع ، لأن هذه اسما الاجناس والمصادر ، الاترى ان كل من اكل فى سهار رمضان منعما وتكرر الأكل لا يجب عليه تكرار الكفارة بلا خلاف ، انتهى والثانى . ومن ما ذكره فى المختلف بان الوطى فى الوفتين فعلا مختلفان ففى الحكم فلا يتداخلان ، كغيرهما من العقوبات المختلفة على الأفعال المختلفة ، وكذا اذا تحلل التكفير ان لا تؤثر المقدمة فى اسقاط ما يتعلق بالدمع

المتأخر، وأما مع عدمها فلا الكفارة معلقة على الوطئ من حيث هو هو، وكما يصدق على الواحد يصدق على المتعدد، فيكون احراماً واحداً لهما، انتهى الثالث .  
أوجهها الأول عملاً بالهم العرفي .

الثامن : حكى عن الجماعة أن النساء كالحائض في الأحكام المذكورة قيل وعلى هذا يمكن اجتماع رميين أو ثلثة في وطئ واحد ، لكن في تعدد الكفارة حينئذ نظر .

التاسع : قال في التحرير لو عجز عن الكفارة سقط وجوبها واستحبها وبوعجز عن البعض فالوجه دفع الباقى . انتهى .

أقول اثبت وجوب دفع الباقي بادليل مشكك ولكن الأحوط هو دفع ( ويكره ) وطئ الحائض ( بعد إعطائه ) أى دم الحيض ( قبل الغسل ) عملاً بما مر من التهديد في باب حكم الحيض في الموتى عن أبي بصير عن الصادق (ع) ، عن امرأة كانت طامت مرأت الطهر ابغى عليها زوجها قبل أن تغتسل ؟ قال لا حتى تغتسل . وعن امرأة حاصت في السفر ثم طهرت فلم تجد ماءً يوماً واثنين ، يحل لزوجها أن يحامسها قبل أن تغتسل ؟ قال لا يصلح حتى تغتسل .

وفي الباب في الزیادات في الموتى عن عبد الرحمن عن الصادق (ع) عن امرأة حاصت ثم طهرت في سفر فلم تجد الماء يومين أو ثلثة ، هل لزوجها أن يقع عليها ؟ قال لا يصلح لزوجها أن يقع عليها حتى تغتسل .

وأما حملها فما على الكراهة لكان كلفه لا يصلح ، ولذهب المشهور إلى الجواز ، بل لم يطهره مخالف أصلاً إلا الصدوق في تفسيره إذا لم يكن للرجل شق ، وأما معه فقد صرح بالحوار فادس الجوار في هذه الصورة إجماعاً كما عن الجماعة . (١)

(١) كالانتصار والخلاف والعينه وظاهر البيان ومجمع البيان والرياض و  
أحكام الراوندى والسراير . ( منه )

والمسفيضة ومنها المروى في التهذيب في باب حكم الحيض في الموثق ،  
عن علي بن يقطين عن أمي الحسن ((ع)) عن الحايض ترى انظهر ايقع روجها  
قبل ان تعسل ؟ قال لا بأس وبعد العسل احب الى  
وفي الباب عن علي بن يقطين عن انصار ((ع)) اذا اعطح الدم ولم  
تغتسل ، فليأتها روجها ان شاء .

وفي الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي اقرع ((ع)) المرأة يقطع  
عنها الدم ثم الحيضة في آخر أيامها ، فقال ان اصاب روجها شيئا فلتعسل  
فروجها ثم يمسها روجها ان شاء من ان تعسل

وفي الباب في الموثق عن عبد الله بن المعيرة عن سمعة عن العبد  
للمصالح في المرأة اذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها روجها  
حتى تعسل وان فعل فلا بأس به ، وقال تمس الماء احب الى

ويعضد المحار قوله تعالى ولا يعزوهن حتى يطهرن ، بناء على حقيقته  
مفهوم العاية ، وعلى المرأة بالتحقيق كما عن سمعة يقال طهرت المرأة اذا  
انقطع حيضها ، واما قوله التشديد فيمكن ارجاعه الى ذلك بعد الالتفات  
الى معنى تفعل في كلامهم بمعنى فعل كفوفهم تبيس ويسم وتطعم بمعنى  
بان ويسم وطعم قيل ومن هذا القبيل المنكر في اسماء الله بمعنى الكبير ،  
هذا مصافاً الى حوار القول بعدم وجوب الارجاع ، لا ، اذا ثبت بان كل  
الاحتلافات الواقعة في القرآن مما يزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين  
((ص)) وامي لهم ياتيات ذلك .

نعم حوار القراء في اصلوة امر آخر ويحيى اسماء الله في بحث القراء  
لذلك زياد بسط .

والى حوار القول بعدم ثبوت الحقبة الشرعية في التطهير بمعنى  
المشرعة اي الاعمال ، لكن فيه ان قوله تعالى ((عاد انظهرن فابوهن)) الى قوله  
((ان الله يحب المتواابين ويحب المتطهرين)) ربما يرسم بان المراد الاعتسان وعليه

مفهوم اشترط بما يعارض مفهوم العاية ، وعليه فلا وجه للاسدلال بالآية اصلاً ولكن يمكن دفعه بان المرححات في جانب مفهوم العاية ، وعليه فالمفهوم المستفاد من الشرطية ليس معسور .

وكيف كان فالارجح هو ما عرفت من القول بالحوار ، لكن مع الكراهة ، و نأكد مع عدم الشك لما يترجم به خبر محمد بن مسلم المتقدم ومقتضاه وجوب غسل المرح كما عن ظاهر الأكثر وعن ابن وهبة الشرطية ، وعن ظاهر التبيان والمجمع وحكم الراوي في وصف الحوار على أحد الأمرين منه ومن الوصو ، وعن صريح الجماعة استحبابه ، وعن بعض منايضا طشراه عنه البعد ، مستدلاً بالأصل وحوادث أخبار المحورة الواردة في الظاهر في مقام الحاجة عنه ملبو وجب الغسل ، واشترط لم تأخير البيان عن وقتها ، إلا أن الأحوط مراعاته .

اقول سيما بعد الالتفات إلى المروي في الباب في الريادات ، عن أبي عبيدة عن الصادق (ع) عن المرأة الحائض ترى الطهر وهي في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حصرت الصلوة ، قال إذا كان معها بعد ما تغسل به فرجها فتعسله ثم تتيمم وتصلّي قبل عياتها روحها متى تلك الحائض قال نعم ، إذا غسل فرجها وتيمم .

ولامرق في حوار الوطى بعد اعطاع الدم لأكثر الحيض أو لأفله ولا يبين لاقطاعه على العادة أو بعدها ، كما قاله في نرياص ثم قال بل الدليل والفتوى شاملان للاقطوع قبلها ايضاً وربما استشكل الحكم هنا ، إلا أن هذه الاشكال لا يبرول بالاعتساف قبل العادة لاحتمال معاودة الدم فيها ، ولا يقال بواثر هذا الاحتمال ليتعشى عينا بعد العادة بل الوصول إلى الأكثر لاحتمال معاودته ايضاً والاقطاع على العشرة لان قيام الاحتمال في زمان العادة الملحقة بالامور الحبيطة امري ، ولا ريب ان الاحتياط طريق البراءة وان كان لظاهر الحكم امر آخر .

اقول والحوار مطلقا امري ، والاحتياط امر آخر كما لا يخفى .

( ويكره لها الحصاب ) عند علمائنا اجمع كما في المذكرة ، وعن التحرير والمتنبي ايضاً الاتفاق ، عملاً بالمستقيصه الناهية منها المروى في التهذيب في اواخر باب حكم الحيض في الموثق ، عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) في المرأة الحائض ، هل تحتضب ؟ قال لا يخاف عليها الشيطان عند ذلك ، المحمولة على الكراهة بفرضه المستقيصه المجوزة منها المروى في الباب عن علي بن العبد الصالح ((ع)) عن المرأة تحتضب وهي حائض ، ما لم يسببه بأس . وعليه فتوى الصدوق في الفقيه بلا يحوز مما لا ينبغي الاستماع عليه مع ان تعمله لانه يخاف عليها الشيطان مما يشعر بارادة الكراهة كحبر ابي بصير المتقدم ، ولا يفرق بين الحصة وغيره ، ولا في المحضوب بين اليد والرجل وغيرهما كما عن المشهور ولا بأس به لكان التامع ، وان كان يجوز القول باصروف الاطلاق الى الحية والى اليد والرجل والشعر ، ولعله ليدع عن سائر الامتناع على الاول ، وفي القواعد الاقتصار على اليد والرجل ، ولكنه عمم في ما يحتضب به بين الحياء ونسبه ، ولعجب انه علل لكراهه بما عينته من وصول الماء الى ظاهر حوارجهن التي عليها الحصاب وهو كما ترى ( وحمل المصنف ) وان كان بعلامة على ما حكى عن التحرير مدعي عليه الاجماع ويمكن الاستدلال به بحبر ابراهيم المتقدم في شرح قول المصنف ومن كتابة القران .

( وليس هامشه ) على المشهور عملاً بحبر ابراهيم المتقدم وعن التحرير بعد نقله . واما برئاءة على الكراهية نظراً الى عمل الأصحاب ، وعليه مما عن المرتضى من القول بالتحريم ، مما لا وجه له ، وصرح بعضهم بعدم الأس بتقليبه يعود ونحوه . لعدم صدق المس .

( والحوار في المساجد ) غير المسجدين كما عن الشيخ واساعه ، ولا بأس به اما للنعظيم كما في الرياض ، او للمساحة قال في الرياض ، والحق جماعة المشاهد بالمساجد وهو حسن ، بل الأمر في المشاهد اعظم لتأديتها فايده

المسجد ، وتزید شرف المدفون بها .

( وقراءة القرآن غير العزائم ، الاربع حتى السبع او السبعين كما عن المشهور ، للمستغنيه منها حبر السكوى المصنوع في الحياطة وفي شرح قول العصف : وتشتد الكراهة .

والسوى لا يقرء الحسب ولا لحائض شيئا من القرآن .

وفي المرسى «مرئى عنه» (ع) في بعض الكتب على ما قيل لا تقرء الحائض قرآنا .

وعن الباقر (ع) اما بأمر ساء الحايض ان يتوضا عند وقت كل صلاة الى قوله ولا يقرئ مسجد او لا يقرآن قرآنا وهي محمولة على الكراهة لعدم الخلاف في الحور كما في الرياض وعن الانتصار والخلاف والتحريم عليه الاجماع .

وعلى الحوار يد حبرا معوية ويريد المرويان في الكافي في باب الحائض والعشاء يقرأ .

واما ما عن بعضهم من مضر انكراهه على الرائد على السبع او السبعين آية فليس له وجه يعنده .

ويحور الاسماع من «حائض بما عوى السرة وما تحت الركبة ، باتفاق العلماء كما عن الجماعة عملا بالأصل والمرئى في التهذيب في باب حكم الحايض عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) ، اذا حاضت امرأة فليأتنها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم .

وفي الباب عن عبد الملك عمرو عن الصادق (ع) عما لصاحب المرأة الحائض منها ، قال كل شيء ما عدا القبل بعينه

وفي الباب عن هشام بن سالم عن الصادق (ع) في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض ، قال لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع .

(و) يكره الاستمتاع) منها (بما بين السرة والركبة) وقاما للمشهور .

لظاهر المروى في الباب في الموثق عن الحلبي عن الصادق ((ع)) في الحايض ما يحل لزوجها منها ؟ قال : تتردد بأزار إلى الركبتين وتخرج سرتها ، ثم له ما موى الأزار .

وفي الباب في الموثق عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) عن الحائض ما يحل لزوجها منها ؟ قال : تتردد بأزار إلى الركبتين وتخرج ساقها وله ما موى الأزار .

وفي الباب عن حجاج الحشاش عن الصادق ((ع)) عن الحائض والنفاس ما يحل لزوجها منها ؟ قال : تلبس درعا ثم تصطحع معه .  
وأما حملها على الكراهة ، جمعاً بين الأحبار السابقة المحسورة المعتصدة بالشبهة العظيمة القريبة من الإجماع ، بل حكى صريحاً عن اختيار الخلاف وجمع البيان ، سيما بعد الالتفات إلى اعتقادها بالمروى في الباب عن عمر بن حنظلة عن الصادق ((ع)) ما للرجل من الحايض ؟ قال : ما ليس بالفحذين .

وفي الباب في الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق ((ع)) ما للرجل من الحايض ؟ قال : ما بين أليتيها ولا يوف ، فيه تصريح بحلية ما عدا الإيقاب والمرد به هما الجماع في القبل بالإجماع المركب كما ادعاه بعض مشايخنا فيجوز الاستمتاع بما عداه ولو كان الديركما من صريح السرائر وسهايه الأحكام والمختلف والبيان وجمع الميادين مع دعويهما الإجماع عليه .

فما عن المرتضى في شرح الرسالة من عدم حوار الاستمتاع بما بين السرة والركبة مضيقاً ، مما لا يلتفت إليه ، سيما بعد الالتفات إلى عموم قوله تعالى (( والذين هم لغروحيهم حامطون الأعلى أرواحهم أو ما ملك أيماهم فاسهم غير ملومين )) خرج منه موضع الدم بالإجماع ، ولا دليل على خروج غيره

وأما قوله تعالى (( ولا تقربوهن حتى يظهن )) فما لا يعارض ذلك ، بناءً على حمله على المعروف والمعهود ، أعني الجماع في القبل ، إذ حقيقة القرب



لهن إلا بالجماع .

وأما قوله تعالى : «فاعتزلوا النساء في المحيض» فهو كالسابق في عدم المعارضة إن المحيض اسم مكان كالمبتهت واحتفال كونه مصدرأ أو اسم زمان . يوجب الأضرار أو التحريض المحالين للأصل للاجماع على عدم اعتزالهن بأكليته ، هذا مع استلزام الآية على الإحتراس تغليب الفائدة <sup>(١)</sup> بالنسبة إلى قوله حتى يطهرن ، إدهى عليهما لا تنضم ما بعد من الحيض بوجه ، فكان مستهاه معلوما .

(ويستحب أن نوصي الحائض الوضوء المروي به الشريف دون الرفع أو الاستباحة بعدم الامكان) عند كل صلوة وتجلس في صلاتها ذاكره لله تعالى على المشهور بينهم ، كما دعاه غير واحد ، للمنع من غيرها المروي في لكافي في باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلوة في الصحيح عن زيد لشحام عن الصادق (ع) . يسعى للحائض أن نوصيها عند وقت كل صلوة ، ثم تستعين بقله وذكر الله مقدار ما كانت تضيئ و بعد يسعى طاهر في الاستحباب .

وأما المروي في الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق (ع) إذا كانت المرأة صائمة فلا يحل لها الصلوة وعليها أن تتوضأ وضوء الصلوة عند وقت كل صلوة ثم تفعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها ، ثم تعرف لحاجتها .

وعن العنه الرضوي . ويجب عليها عند حضور كل صلوة أن تتوضأ وضوء الصلوة . وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله تعالى بمقدار صواب كل يوم .  
محمولان على الاستحباب لكان السهرة الأعظيمة التي كانت تكون أجماعاً بل جعلها إجماع في الحقيقة ، كما عن الخلاف و عنيه فلا غيره يقتوى

(١) أي المصدرية واسم الزمان . ( منه )

على بن بابويه مضمون الرضوى

ولم اجد في الأخبار تعيين المكان ، وعليه فالقول بخلوسها حيث شاءت مطلقاً كما قاله الجماعة ، هو الاوفق بالاطلاق ، وان كان ما عن المشهور من تعيين المصلى هو الأحوط اذا كان لها مصلى ، والا فلتعمل بالاطلاق ، واطلاق الذكر هو المحكى عن الأكثر ، وعن العراسم الاقتصار بالتسبيحة ، وعن القواعد بزيادة التحميد والكبيره والتهليلة وعن المغيرة ارياد الصلوة على النبي مع الاستعمار على التسبيحات الاربع ، والعمل بكل ما ورد على الأخبار حسن ، وقد عرفت ان في خبري زيد والرضوى اطلاق الذكر لله ، وكذا في صحيحة محمد بن مسلم المروية في الباب وفي صحيحة معوية المروية في الباب عن الصادق (ع) ، واذا كان وقت الصلوة توصأ واستعملت الغلظة وهلب وكبر وتلب القرآن وذكرب الله عز وجل وقد عرفت صحيحة زرارة ايضاً .

(ويجب عليها صاء الصوم) اجماعاً وفي صاء الصوم المدور الذي وافق ايام الحيض وحبائ ، وعن المصنف والشهيد العدم (دون الصلوة) اجماعاً الا ركعتي الطواف مع مواتها بعدة ، والمدورة المتعقة في ايامها على قول محكى عن بعض ، واما استثناء الرزلة فليس بوجه لان وقتها العصر فلا موات ، واذا خاصت بعد دخول الوقت بعد ان مضى من اول الوقت مقدار فعل الصلوة ولو بحقة مشتملة على الواحبات وفعل الطهارة خاصة ، او كل ما يعتبر فيها مما ليس بحاصل لها ، قصت على الأشهر بل عن بعض عليه الاجماع ، عملاً بعموم ما دل على صاء العوايب

وبالمرور في التهذيب في باب حكم الحيض (١) في الموثق عن يونس بن يعقوب عن الصادق (ع) في امرأة اذا دخل وقت الصلوة وهي طاهرة

وأحسب الصلوة حتى حاصب ، قال تقضى اذا ظهرت .

وفي الباب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن المرأة تطعت بعد ما تزول الشمس ولم تصل الظهر ، هل عليها قضاء تلك الصلوة ؟ قال نعم .  
 واما المروى في الباب ، عن ابي الورد وهو غير موثق ، عن الباقر (ع) :  
 عن امرأة تكون في صلوة الظهر وقد صلت ركعتين ثم ترى الدم ، قال تقوم من مسجدها ولا تقضى الركعتين فان رأيت الدم وهي في صلوة المعرب وقد صلت ركعتين فتتم من مسجدها ، اذا ظهرت فلتقص الركعة التي فاتتها من المعرب مما لا يصلح لمعارضة المختار من وجوه عديدة وان حكى عن الصدوق في العقبه والعقب العمل بضمونه .

واما ما عن المرتضى والاسكافي ، من الاكتفاء في احياب القضاء ، بقضى ما يسع اكثر الصلوة من الوقت طاهره فلم احد له دليلا صالحا ، مع ان مقتضى الأصل العدم .

واما الاستدلال له بعموم ما دل على مضاؤه انعوايت ، فعلى تقدير تسليم حريانه في نحو العقام الذي لم يتعلق به الأمر الاوّل لكان تصور الرمان وعدم امر الأمر مع العلم بانتفاء شرطه ، اما يتوجه لو لم تكن الشهرة في حاسب العدم ، واما معها فلا سيما بعد ملاحظة عدم عموم<sup>(١)</sup> معتبر سدا في القضاء بحيث يشمل لنحو المرأة على ما يحصر في الـ ، واما المعتبر سدا فيحتص بالرجل ، وعليه فانعمم بالسنة الى المرأة الاجماع ، وثبوت في المقام شيء دونه خرط القتاد .

(١) ولا يدعى قولنا هذا استدلالا سابقا بعموم ما دل على القضاء أد من العمومات النبوي من فأنه مريضة فليقصها كما فأنته وضعف سنده مخبر بالشهرة ، فيصح الاستدلال به فيما ثبت الشهرة ، واما في نحو العقام فلااد الشهرة هناك ليست فريده لصدق الصدور حتى يصح الاستدلال به ههنا ، فانهم . ( منه )

ولو أدركت من آخر الوقت قدر الطهارة حسب أو وسائر الشروط كما عن الجماعة . وإدأء أهل الواحد من ركعة من الصلوة . وحسب باجماع أهل العلم في العصر والعشاء والصبيح ، كما عن الخلاف . عملاً بعموم النبوي من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة .

والمرتضى من أدرك ركعة من العصر قيل أن تعرب الشمس بعد أدرك العصر .

وحبر الأصابع المروى في التهذيب في باب أوقات الصلوة . عن علي (ع) من أدرك من العداة ركعة قبل طلوع الشمس ، فقد أدرك العداة تامة . وموثقة عمار المروية في الباب عن الصادق (ع) من صلى ركعة من العداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد حازت صلوته .

وكذلك في الظهر والمغرب على أشهر ، بن عن الخلاف في الخلاف عنه ، عملاً بعموم النبوي المتقدم . وعموم المستفيضة ومنها المروى في التهذيب في باب الحيض في الريادات ، عن مصور بن حارم عن الصادق (ع) إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر والعصر ، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر .

والمروى في هذا الباب في الموثق ، عن عبد الله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وإن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء .

ومفهوم النبوي المتقدم أعنى ما لم يدرك ركعة من الصلوة فليدرك الصلوة . مما يقيد إطلاق الأحبار ومنها الخبران ، وعليه ما طلقها لوجوب الصلوة بأدراك الطهارة وشئ من الصلوة ولو كان أقل من ركعة ، مما لا يلتفت إليه فالاحتمال المحكى عن البعض من العمل بأطلاقها ضعيف . كضعف ما عن السهابة من لزوم قضاء العجز عليها بحصول الطهر لها قبل طلوع الشمس على كل حال .

وعلى المختار، فلو أدرك خمس ركعات بعد الطهارة أو بشروط، قبل الغروب واستضاف الليل والعجر، على الاختلاف في آخر وقت العشاءين، يجب عليها قضاء الظهرين كالعشاءين، وهو المحكى عن المبسوط في الظهرين في بحث الصلوة، وأبي سعيد، وكأنه المتأخرين، خلافا للمحكى عن موضع آخر من المبسوط والمهذب، فاستحيا بهما حينئذ كالعشاءين وهو ضعيف كضعف ما عسى المضاجح من استحباب فعل الظهرين بأدراك خمس قبل الغروب، والعشاءين بأدراك أربع، إذ يجب العشاء بذلك لأنه يستحب، وأما ما عن الفقيه من وجوب الظهرين بأدراك ست ركعات فصعيف إن أراد الشرطية. ووجهه أن أراد المثل.

ويجب عليها قضاء ما وجب عليها مع الإهمال اجتماعا، كما دعه بعضهم عملا بعموم الأمر بالقضاء وبالمرور في باب حيض في الريايات في الصحيح عن عبيد بن رزارة عن الصادق (ع) «إذا امرأة رأيت الظهر وهي قادرة على أن تعتدل وقت صلوة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلوة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها، فإن رأيت الظهر في وقت صلوة فقامت في تهيئة ذلك، فحار وقت الصلوة ودخل صلوة أخرى، وليس عليها قضاء، وتصلى الصلوة التي دخل وقتها»

وفي هذا الباب في الصحيح، عن أبي عبيدة، عن الصادق (ع) «إذا رأيت المرأة الظهر وهي في وقت الصلوة ثم أحرت الفسل حتى يدخل وقت صلوة أخرى، كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها، وإذا طهرت في وقت فأحرت الصلوة حتى يدخل وقت صلوة أخرى، ثم رأيت دما كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها»

وفي هذا الباب في الموثق، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) «المرأة ترى الظهر فتشتعل في شأنها حتى يدخل وقت العصر، قال تصلى العصر وحدها فإن صيغت فعليها صلواتان»

والذى يترجم عليه هذه الأخبار ، وجوب القضاء مع امكان الاتيان بها فى الوقت مستجمعة للشرايط ، وعليه فلو وسع الرمان لتحصيل الطهارة دون سائر الشروط ، فلا قضاء لعدم التصحيح والتعريط ، فافهم .

( المقصد الثالث فى الاستحاضة والنفاس ) الاستحاضة فى الأصل استعمال من الحيض على ما صرح غير واحد ، يقال استحاضت المرأة أى استمر بها الدم بعد أيامها منى مستحاضة ، كذا عن الجوهرى ، وعن ابن الأثير الاستحاضة أن يستمر بالمرأة حرج الدم بعد أيام حيضها المعتاد ، يقال استحاضت منى مستحاضة ، انتهى

وعليه مساوؤها للمعلوم غير معلوم ، وعن بعض يستعمل الاستحاضة فى دم فساد يخرج من عرق فى ادنى الرحم يسمى العادل ، ويوافقه ما عن بقا موسى المستحاضة من يسيل دمها ، لا من الحيض بل من عرق العادل .

( دم الاستحاضة فى الأغلب ) والتعبيد لمكان ما عرفت بأنه قد يكون ما صنعتها أيضا حيضا ( اصغر يارد ) لصحيحة حفص المتقدمه فى صفة الحيض ( رقيق ) لحبر على بن يقطين ، المروى فى الشهديب فى باب حكم الحيض عن ابى الحسن الماصى ( ع ) ، ومبه غادا رقى وكانت صفرة اعتسلت وصب ( يخرج بقنور ) لمفهوم صحيحة المتقدمه فى صفة الحيض ( والباقي على ثلثة ) أيام ، مما ليس بخرج ولا حرج ( وكان عليه احراج النفاس أيضا ) ( والرايد عن العادة مع تحساو العشرة ) ( والرايد ) ( عن أيام النفاس ) ومع الياس ( استحاضة ) لما مر ، عدا الرايد عن النفاس مسيحي " اشاء الله ، وكذا ما تراء الحيلى .

اما مطلقا بناء على عدم جمع الحيض مع الحمل مطلقا ، كما هو مختار الشرايع ومختصر النافع وعن التلخيص والاسكافى ، او بشرط تأخره عن العادة عشرين يوما بناء على عدم حوار جمعه معه بعد تأخر الدم عنها بذلك ، كما عن الشيخ فى النهاية وكتاب الحديث ، او مع استنباط الحمل كما عن الخلاف ، و السرائر بناء على عدم جمعه معه مع استنباطه ، وعن الخلاف عليه الاجماع .

و ليس للكل دليل صالح ، إذ لا شك في ومن سعه ، المروى في إسنيد  
في باب الحيض في الرياء ، عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن النبي (ص) «  
ما كان الله لم يجعل حيضاً مع حمل ، يعني إذا رأى المرأة أدم وهي حامل  
لا تدع الصلوة إلا أن ترى على رأس الولد إذا صر بها الطلق ورأى أدم تركب  
الصلوة » .

وفي هذا إسناد في الصحيح عن حميد بن العتي عن أبي الحسن الأول  
عليه السلام عن الحلي ترى الدفعة والدفتين من الدم في الأيام وفي الشهر  
والشهرين ، فقال تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلوة ، وليس في الأخير  
دلاله ، ولا لعدم اجتماع شرط الحيض .

وأما الأول فلا يصلح الاعتماد عليه ، أما أولاً فلضعف سنده مع عدم  
إسناد ، وأما ثانياً فلمعارضته بالمستعصية بها المروى في باب في الصحيح ،  
عن ابن سنان عن الصادق (ع) عن الحسن بن زكريا عن أبيه عن النبي (ص) قال  
نعم إن الحيض ربما قذفت بالدم .

وفي الباب في الصحيح عن صفوان عن أبي الحسن (ع) عن الحسن  
ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام تصلي ، قال تمسك عن الصلوة ،  
وفي الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد (ع) عن  
الحلي ترى أدم كما كانت ترى أيام حيضها مستعيماً في كل شهر قال تمسك  
عن الصلوة كما كانت تصنع في حيضها ، فإذا ظهرت صلب .

وفي الباب في الصحيح عن حميد بن عمار عن أبيه عن النبي (ص) قال  
في الحيض ترى الدم ، قال تدع الصلوة فإنه ربما بقي في الرحم الدم ولم  
يخرج وتلك الهراقة .

وفي الباب في الصحيح ، عن أبي بصير عن الصادق (ع) عن الحلي  
ترى الدم ، قال نعم إنه ربما قذفت المرأة الدم وهي حلي .

وفي الباب في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم (ع) «

عن الحبلى ترى الدم وهى حامل كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر ، هل  
تترك الصلوة ؟ قال : تترك اذا دام .

وفى الباب فى الموتى ، عن سماعة قال : سألت عن امرأة رأت الدم فى  
الحبل ، قال : تقعد ايامها التى كانت تحيض ، فاذا زاد الدم على الايام  
التي كانت تقعد ، استظهرت بثلاثة ايام ثم هى مستحاضة .

وفى الكافى فى باب الحبلى فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد عن  
الصادق (ع) : الحبلى ربما طمئت ، فقال نعم ، وذلك ان الودى فى بطن امه  
فذاؤه الدم ، فربما كثر ففصل عنه دمعه ، فاذا دمعه حرمت عليها الصلوة ،  
ثم قال الكافى وفى رواية اخرى : اذا كان كذلك تأخر الولادة .

ولا ريب ان الترجيح معها من وجوه ، فلتحمل الحبل على ارادة بيا ن  
العلية ، او على التقية التى هى فى الأحكام الشرعية اصل كل بلية ، اد القول  
بعدم امكان اجتماع الحيض مع الحبل يحكى عن جمهور التابعين ، كسعيد بن  
المسيب وعطاء والحسن وجابر بن زيد وعكرمة ومحمد بن المنذر والشعبي و  
مكحول وحمام والثوري والاورامى وابى حمزة و ابن المنذر وابى عبيد و ابى  
ثور واحمد .

وللسهابة المروى فى الكافى فى الباب فى الصحيح ، عن الحسن بن سعيد  
الصحاب ، عن الصادق (ع) : اذا رأت الحامل الدم بعد ما يعضى عشرون يوما  
من الوقت الذى كان ترى فيه الدم ، من الشهر الذى كانت تقعد فيه ، فان ذلك  
ليس من الرحم ولا من الطمث ، فلتوضأ وتحتشى بالكرسف وتصلى ، واذا رأت  
الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم يقليل ، او فى الوقت من ذلك  
الشهر فانه من الحيضة ، فلتمسك عن الصلوة عدد ايامها التى كانت تستقعد  
فى حيضها ، فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل ولتصل الحبر .

وفيه انه لمكان وحدته ، وعدم اشتهاؤه ، لا يقوم فى مقابلة المستعصية  
المخالفة للعامة ، الموافقة لفتوى الاشهر من الطائفة الذاهب الى امكان جمع



الحيض مع الحبل مطلقا ، وعليه فلا اعتداد عليه ، سيما بعد معارضته بالمرور  
في التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الصحيح ، عن ابي المعرا عن  
الصادق ((ع)) عن الحلي قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحيض من الدم  
قال تلك الهراقة ان كان دما كثيرا فلا تصلين ، وان كان قليلا فلتغتسل عند  
كل صلتوتين .

وفي الصحيح في الباب ، عن ابي المعرا عن اسحق بن عمار عن الصادق  
عليه السلام . عن المرأة الحلي ترى الدم اليوم واليومين ، قال ان كان دما  
عبيطا فلا تصلين ديتك اليومين وان كانت صغره فلتغتسل عند كل صلتوتين .  
وفي الكافي في باب الحيض . عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) عن  
المرأة الحلي قد استبان حطها ترى ما ترى الحائض من الدم . قال تدبك  
الهراقة من الدم . ان كان دما احمر كثيرا فلا تصل . وان كان قليلا اصفر عيس  
عليها الا الوضوء .

وعن ابي الرضوى الحامل اذا رأب الدم في الحمل كما كانت تراه ،  
ترك الصلاة ايام الدم ، فان رأت صغره لم تدع الصلوة .  
وربما يستفاد من هذه الأخبار بان على الحلي اعتبار التمييز ، بأنه ان  
كان بصفة الحيض تحيضت ، والا عطلت عمل المستحاضة وربما يظهر من  
الصدوق في التقييد العمل به حيث قال الحلي اذا رأت الدم تركت الصلوة ،  
فان الحلي ربما قدمت الدم ، وذلك اذا رأب دما كثيرا احمر ، فان كان قليلا  
اصفر فلتصل وليس عليها الا الوضوء ، ولكن هذا المكان يدرك القائل وشذوذه ،  
مما لا يعتمد عليه في مقابلة ما مر .

وللحلاف ما عن الرضوى بعد الحكم بما تضمنه المستفيضه الحاكمة بالجمع  
وقد روي انها تعمل ما تعلمه المستحاضة اذا صح لها الحمل ، فلاندع الصلوة ،  
والعمل من خواص الفقهاء على ذلك ، وهو لكان ضعفه ومحالته للمشهور مما  
لا يصح ، كاجماع الحلاف لمعارضته ما تقدم ، فقد ظهر بما ذكر ان ما احتاره الاكثر من

حوار الجميع مطلقا هو الأطهر. سيما بعد اعتصاده بعدم كفايه الحيضة الواحدة في الاستبراء في العدد. ولو لم يمكن الجمع لكفت. واما ما دل على استبراء الأمة بها فيمكن الدب مان اكتفاء الشارع بها فيها. يمكن أن لا يكون من حيث استحالة الجمع. بل لما كان اعليه عدم الجمع محصلة لمطنة بعدم الاحتقاع. واعتباره هذه العطية في نحو العام كاعتباره لها في كثير من الموضوعات. فتدبر.

و يجب على المرأة بعد رؤيته دم الاستحاضة اعساره (ما كان الدم لا يعمس العطية) أي لا يثقبها أي خارج وان دخل في باطنها كثيرا (و حسب) عليها (الوضوء لكل صوة) على المشهور المصور بل عن الناصريات والخلاف الاجماع عليه عملا بالمستفيضة منها المروى في الكافي في باب جامع في الحيض في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) وفيه وان حارب أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اعتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه والمغرب والعشاء عسلا تؤخر هذه وتعجل هذه واعتسل للصبح وتحتشي وتستثمر ولا تحتشي وتصم محدبها في المسجد وسائر حسد ها خارج. ولا يأتيها بعدها أيام فرئها. وان كان الدم لا يثقب الكرسف توصأ ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء. وهذه يأتيها عليها الأفي أيام حيضها.

وفي الباب الحديث في الصحيح عن الحسين بن سعيد الصحاف عن الصادق (ع). وفيه ما كان الدم فيها يثقبها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف. فسنوفا ولتصل عند وقت كل صلاة الحبر.

وفي التهذيب في باب حكم الحيض. في الموثق عن زرارة عن ابي اقر (ع) وفيه وتصل كل صلاة بوضوء ما لم يبعد الدم. فاذا بعد اعتسلت وصلت.

وعن العفة الرضوي. فان لم يثقب الدم الكرسف الفطن صلت صلوته كل صلاة بوضوء. وان ثعب ولم يسلم صلت صلوته الليل والعشاء بعسل واحد. و سائر الصلوات بوضوء. وان ثعب وسال صلت صلوته الليل والعشاء بعسل. و الظهر والعصر بعسل. تؤخر الظهر قليلا وتعجل العصر. وتصل المغرب و

العشاء يعسل . تؤخر المعرب قليلا وتعجل العشاء .

وعن المويين المستحاضه توصاً لكل صلو، خلافاً للمحكى عن العماى .  
علا وصو عليها ولاعسل . وله المروى فى اباب عن اسمعيل الجعفى عن  
اساقرا(ع) . وفيه وان هى لم ترظهرها اعتسلت واحتشت . فلاترأل تصلى  
بدلك العسل حتى يظهر الدم على الكرسف . فادا طهر اغادب العسل و  
اغادب الكرسف . وفيه انه مع قصور سنده . وعدم صراحه دلالتة . لا يقوم فى  
مقابلة ما مر من وجوه عديدة .

وللاساكى معلها فى اليوم والليمة عسل واحد . وله المروى فى الكافى  
فى باب جامع فى الحايض فى الموثق عن سماعه قال مال المستحاضه اذا  
ثعب الدم الكرسف اعسلت لكل صلوين وللمحرعسلا وان لم يحجر الدم  
الكرسف معلها العسل كل يوم مره وابوصو لكل صلو . وان اراد روحها .  
يأتيها حين تعتسل هذا اذا كان دما عبيطا . وان كان صفرة معلها  
الوضو .

وفيه مع قطع الطر عن قصور السد لا يقوم فى معالته الاصل المعتصد  
باشهرة وبالعستعيصه الواردة فى مقام الحاجة . الحاليه عن ذكر العسل لميحمل  
عدم الحوار على حصول الثغب كما يشهد بذلك الرصوى المقدم . بل ديل  
الخبر لكان حكمه بوجوب الوضو خاصه مع انصره شاهد على هذه المعال .  
اد ليس ذلك الا فى القليله . هذا مصافا الى الاحماع المحكى عن الباصريه .  
على عدم وجوب ذلك .

واما <sup>(١)</sup> ما عن العيد من الاكتفاء بوصو واحد للظهيرين والعشائين  
فلا دليل عليه ايضا .

فروع :

(١) الحاكي فى المسالك . ( منه )

مقتضى المستفيضة عدم الفرق في الصلوة بين العريضة والنافلة و بدت  
صرح في اسدكرة ، ناسبا له الى عمائنا مؤميا بدعوى الاجماع ، وعليه مما عن  
المبسوط والمهدب ، من التخصيص بالعريضة مكفيين في اسواق بوضوئها ، مما  
لا احد عليه ديلا صالحا ، سيما بعد ملاحظه ما عنله في التذكرة بان عدم  
باقص وهو متحد .

(و تعبير القطعة او تطهيرها اجماعا كما عن المنهى وناصريه قيل  
وبه صرح بعض الأخبار في الكثيره او استوسطه ، ويتم بالاجماع المركب كما حكى  
صريحا .

اقول وفي المروى عن الشيخ في كتاب الحج في زيادات فقه الحج في  
الصحيح كما قاله غير واحد ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع)  
ومعه فادا طهر عن الكرف فليسل ثم تصح كرسه آخر ثم تصلى فادان  
دما سائلا فلتوخر الصلوة الى الصبوه ثم تصلى اصبوتين بعسل واحد و كلشي  
استحلب به الصلوة فليأتها روحها ولتطف بالبيت ، و سائلي اشاء الله  
خير صغوار .

وعليه فلا يصح ما عن الصدوقين والقاضي من عدم ذكرهم له ولا يجب  
تعبير لحرقه ها كما عن الجماعة عملا بالاصل مما عن الشيخين والمرضى  
بل والاكثر من وجوب تعبيرها مما لا يعتمد عليه وان كان احوط

(وان عسها طاهرا وباطنا واجب مع ذلك من تعبير القطعة و عن  
محر الاسلام في شرح الكتاب اجماع المسلمين و تقدم خبر عبد الرحمن  
و الوصو بكل صلوة كما في خبري الصحاح والرسوى والنويين ، مصافا الى عموم  
وجوبه لكل غسل ، ويتم بالاجماع المركب كما ادعاه البعض .

واما عدم ايحاب الشيخ اياه للعداة في شيء من كتبه على ما حكى كما  
عن القاضي والصدوقين في الرسالة والهداية والحليين والناصريه فعلا لايابه  
لاحتفال اكتنائهم بوجوب الغسل عنه سواء على ما حكى عنهم من وجوبه مع كل

عسل ، هذا مضافاً الى ما عن الحمل من التصريح به للعداء وغيرها ( تعبير الحرقه ) اجماعاً ، كما عن المنتهى ، وهو الوجه المعتمدة بالفحوى الفقهية من القيلة . وعنه ما عن المرتضى وابن رهرة والقاضى فى الباصرة والحمل وشرحه والعنه والمهدى من عدم ذكرهم له ، مما لا يعتمد عليه ( والعسل لصلوه العداء ) بلا خلاف كما عن البعض ، وعن الخلاف والباصرة الاجماع ، عملاً بحبر عبد الرحمن المتقدم ، وبالمروى فى التهذيب فى باب حكم الحيض فى الصحيح عن زيارة عن ابي عبد الله قال قلت له النساء متى تولى ؟ قال تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين ، فان انقطع الدم والا اعسلت واحتشيت واستغرت وصلت فان حار الدم انكرت تعصب واعتلقت ثم عسلت اعداء بعسل ، والظهر والعصر بعسل واسعرت والعشاء بعسل ، وان لم يجز الكرسف صلب بعسل واحد ، قلت فالحائض ؟ قال مثل ذلك سواء ، فان اعطع عنها الدم والا فهي مستحاضة ، تصنع مثل النساء سواء ، ثم تولى ولا تدع الصلوة على حال الخبر .

و يظهر من التهذيب بعد ورقة تقريباً ، ان المستول عنه هو مولات الباقر عليه السلام .

و بمؤنة سماعة المتقدمة ، وبالرصى المتقدم ، الكامل لتعيين محل العسل كالاجماع على ما ادعاء بعض مشايخنا رحمهم الله ، فان بعض المحققين واما كون محل العسل العداء فليعدم قائل بالفصل ، ادلم يقل احد بان المتوسطه عليها عسل واحد ، وليس لحصوص صلوة الصبح ، فكل من قال بالمتوسطة وهم المعظم قال كذلك ، بل ربما كان يدهى العذبة انه لو كان عسل واحد فموضعه صلوة الصبح ، انتهى .

حلاماً للمحكى عن الحماسى والاسكافى عليها الاعمال الثلاثة كالكثيرة ، ونسبهما من المتأخرين جماعة ، ولهم اطلاق جملة من الأخبار ، كحبر معويه المتقدم ، و خبرى عبد الله وصفوان الآتين عن قريب .

ومنه ان الاطلاق لا يعوم في مقابله ما مرفليكن مرلا على العالب اد  
 المتوسطه بادر جدا ، هذا عصا الى دلالة المفهوم الواقع في حبريوس ،  
 المروى في التهديد في باب حكم الحيض ، قبيل حبر عبد الرحمن ، وفي حبر  
 ابي بصير المروى في اوائل الباب في الرياداد ، وفي حبريوس المروى في  
 اواخر هذا الباب ، الدال باحتصاص الثلثة بالكثيرة ، كحبر الصحاح المروى  
 في هذا الباب ، بل فيه دلالة على الأقسام الثلثة ، مراجع و تعمق فيه  
 ثم المتوسطه اما تثار عن القليلة اذا كان العمس قبل صلوة العصر ، واما  
 اذا كان بعدها فهي كالعيلة سوى وجوب تعبير الحرقه ، كما صرح بذلك غير  
 واحد .

( وان سال ) الدم عن الكرسف ( وجب ) عليها ( مع ذلك غسل للظهر و  
 العصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشا' تجمع بينهما ) بلا خلاف ، فيما  
 عدا الرصو' كما ادعاه بعضهم بل ادعى الجماعة الاحماع في الأعسال ، وعليها  
 يدل بعد حبر معوية المتقدم في القليلة كحبر عبد الرحمن والرضوي ، حمله من  
 الأخبار منها المروى في الكافي في باب جامع في الحيض ، في الصحيح عن  
 عبد الله بن سنان ، عن الصادق (ع) : المستحاضة تعتسل عند صلوة الظهر و  
 تصلي الظهر والعصر ، ثم تعتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشا' ، ثم  
 تعتسل عند الصبح فتصلي الفجر ، ولا بأس ان يأتيها بعلمها اذا شا' ، الا ايام  
 حيضها فيعتزلها روحها . قال لم تفعله امرأة قط احتسابا الا عوفيت من  
 ذلك .

وفي الباب في الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابي الحسن (ع) :  
 جعلت هداك اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت ، فكثت ثلثة ايام  
 طاهر ثم رأت الدم بعد ذلك ، امسك عن الصلوة ؟ قال لا هذه مستحاضة ،  
 تعتسل وتستدحل قطعة بعد قطعة ، وتجمع بين صلوتهين بعمل ، ويأتيها  
 روحها ان اراد .

وفي باب الحلي ، في الصحيح ، عن الحسين بن نعيم الصحاف ، عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وان كان الدم اذا امسك الكرسي يسيل من حلف الكرسي صيبا لا يرقى ، فان عليها ان تعتسل في كل يوم و ليلة ثلث مرات و تحتشى و تصلى ، و تعتسل للفجر و تعتسل للظهر و العصر ، و تعتسل للمغرب و العشاء .

و اما الوضوء فالأظهر لرويه لكل صوته كالساعين ، وفاقا للمشهور كما سببه في المختلف في أرباب و غيرهما و سببه في لدخيره الى احنلي و جمهور المتأخرين ، وفي المدارك الى عامة المتأخرين ، و حكى هذا القول في المختلف عن الشيخ وابن بابويه والمفيد و سائر احنلي واسن البراج أيضا ، عملا لمبويه المتقدمين ، وبالمعنى في الكافي في باب جامع في لحايض في الصحيح عن يونس عن غير واحد عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وكذا ائمتي ابي ((ع)) و سئل عن المسحبه فقال : اما ذلك عرق عاير او ركعة من الشيطان ، فلتدع الصلوة ايام اقربها ثم تعتسل و تتوضأ لكل صلوة ، حين وان سأل قال وان سأل مثل الشعب .

وقصور المستد أوضعه معتضد بالشهرة .

و اما ما عن التحرير وظن غلط من المتأخرين انه يجب على هذه مع هذه الأعمال وضوء مع كل صلوة ، ولم يذهب الى ذلك احد من طائفتنا ، فلا ينفعتم اليه ، كيف وهو ما صار اليه في مختصر المامع و الشرايع وكذلك المصنف المعاصر له ، مع بسنه في المختلف الى المشهور كما عرفت خلافا فلا وضوء أصلا .

ولهم الأصل والأخبار الحاضرة للبراقص ، والداله على احراق العسل عن الوضوء ، وفي الأخير ما عرفت في مقامه ، وفي الأولين ان العام لا يقوم في مقابلته الخاص ، و لبعض مشايخنا كما عن الجماعة فيجب مع كل غسل لا مع كل صلوة و لهم الأصل مع ما دلّ على وجوب الوضوء مع كل غسل ، وفيه ان الأصل محصص

بما مرّ سيما بعد اعتضاده بما في المختلف كما عن بعض الصلاة . من دعوى  
الاجماع بان دم الاستحاضة حدث .

وفى التهذيب دعوى اجماع المسلمين بان الاستحاضة توجب الطهارة .  
فمقتضى اطلاقه وجوب الطهارة بالمتحلل بين الصلوتين ، وهى مباحة الوضوء  
فيتم وجوبه قبلهما بالاجماع المركب .

### فروع :

الاول : هل الاعتبار في كمية الدم بوقت الصلوة ؟ كما جرح اليه  
الدروس ، ام لا ؟ بل هو كما ير الاحداث كفى في الموجب وان كان حصوله في  
غير وقت الصلوة كما اختاره الجماعة ، وجهان والاخير اقرب ، عملا بصحيفة  
الصحاح المروية في الكافي في باب الحبل . عن الصادق ((ع)) ، و فيه  
فلتغتسل ثم تحشى وتستغفر وتصلى الطهر والعصر . ثم لتنظر ان كان الدم  
فيما بهما وبهين المعرب لا يسيل من حلف الكرسف . فلتنصبا وتصل ، الحبر .  
وليس في ظاهر هذه الصحيفة دلالة على الاول كما توهمه الدروس ، و  
تظهر الثمرة مما لوكثر قبل الوقت ثم طرات القلة . فعلى الاول لا غسل عليها .  
وعلى الثاني لها الغسل . ولو طرات الكثرة بعد الطهرين فلا غسل لهما على  
القولين . واما بالنسبة الى العشائين فيراعى استمرارها الى وقتها على الاول  
وعلى الثاني يجب الغسل لهما وان لم يستمر .

الثاني : ويجب الاعمال الثلاثة مع استمرار الكثرة من الفجر الى الليل ،  
او حدوثها قبل صلوة العجرو بعدها . وبعد الطهرين ولو لحطة ، واما الصريح  
غير واحد ، عملا بظاهر الاخبار بعد ضم بعضها الى بعض ، وعليه لو استمر  
الى الطهرين فقط او حدث قبل صلوة الصبح وبعدها قبل صلوة الطهرين ،  
فعليها غسلا . ولو حدث قبل صلوة الصبح فقط ، فعليها غسل واحد .

الثالث : الاظهر اشتراط معاقبة الصلوة للغسل ، واما للجماعة عملا  
بظاهر الاخبار ، ولا يقدح في ذلك الاشتغال بمقدمات الصلوة ، كالمستمر و



تحصيل القبلة والأذان والاقامة وامثالها ، كما صرح الجماعة .

وهل يقدح استطار الجماعة كما عن بعض ؟ أم لا كما في الدروس وعن نهاية الأحكام<sup>(١)</sup> ؟ وجهان ، وفي اعتبار معاقبة الصلوة بلوصوء قولان يشأ من الأصل وحصول الامتثال ملا ، ومن حصول الحدث المقتضى لعدم العفو لافيها دلّ الدليل منعم ، وهو الأحوط وإن كان في تعيينه نظر .

الرابع : مقتضى موثقة يونس المروية في التهذيب في باب حكم الحيض عن الصادق<sup>(ع)</sup> ، المتضمنة لقوله<sup>(ع)</sup> : « ما رأيت دما صبيها فلتغتسل عند وقت كل صلاة ، وحوب الغسل عند وقت كل صلاة » .

و مقتضى صحيحه صفوان المتقدمه وما ضاهاها ، وحوب الجمع بين الطهرين بغسل كالعشاءين ، والترجيح بحسب القواعد اللفظية مع الأخير لأخصيته ، و هو صريح القواعد و ظاهر المتن وبحوه ، وعليه فلو لم تجمع فهي آتمة لكن هل عليها غسل آخر للعصر أو العشاء ، كما يقتضيه عموم خبر يونس ؟ أم لا كما يقتضيه عموم خبر صحاب المتقدم ؟ إذ مقتضاء كون الغسل للطهرين والعشاءين مطلقا وجهان والترجيح بحسب القواعد اللفظية مع الأخير لكن صرح الجماعة بأن اعتبار الجمع بين الصلوتين إنما هو لتحصيل الاكتفاء بغسل واحد ، فلو افردت كل صلاة بغسل حار ، وعن المتنبى أنه استحسبه ، وقال أنه لا يعرف خلافا في الجوار .

وعليه فلا اثم مع عدم الجمع ، وعليها غسل آخر للعصر أو العشاء ، عملا بخبر يونس المرجح على خبر صفوان ، بما تقدم عن المتنبى ، وبما في مجمع العائدة من سببه حوار التفريق مع تعدد الغسل إلى الأصحاب ، وهل هو الأقوى ؟ بل في الربا من حكم بأصلية التفريق مع تعدد الغسل .

الخامس : حكى عن الأصحاب بأن المرأة إذا أرادت صلاة الليل تجمع

(١) ووجه العدم عدم الضرورة وفيه مناقشة لمكان الأذان والاقامة متدبر جدا . ( منه )

بيها و بين صلوٰة المعر بعسل واحد . ومى المدحيره لا اعلم فيه خلافا بينهم و لم اطلع على نص دال عليه .

اقول والنص هو الرصوى المتقدم فى القليلة .

ومى الرياض ينبغى الاقتصار فى التقديم على ما يحصل به العرص ليلا ، ولو رادب على ذلك هل تحب اعادته ؟ يحتمله لما مر فى الجمع بين اصلونين به ، وعدمه للادس فى التقديم من غير تعييد .

اقول امر الاحتياط واضح .

السادس : طاهر عبارة المفيد فى انواعه ان المتوسطه هى التى رشح الدم على الحرقه رشحا قليلا بعد شعبه الكرسف والكثيره هى التى ثقب الكرسف و رشح على الحرقه و سال منها و حكى ذلك عن المحقق الشيخ عسى فى بعض حواشيه والأظهر فى المتوسطه اعتبار الثقب فقط ، ومى الكثيره التعدى الى الحرقه سواء سال عنها ام لا ، وبما للمحكى عن اكثر الأصحاب رضى الله عنهم .

السابع : لم اجد لمقدار القطه الموصوعة على الفرج نصا والتعويل فى ذلك على المعتاد المتعارف على اشكال ما .

الثامن : عن غير واحد انه يجب عليها غسل طاهر الفرج ايضا دا اصابه الدم ، كما يجب عليها تعيير العطية ، قيل و ذلك مبنى على عدم العوض عن هذا الدم .

اقول لا ريب انه احوط ، والمراد بظاهر الفرج ما يبدوسه عند الجلوس على القدمين .

(وهى مع ) فعل ( ذلك ) المذكور من الاعمال التى تحب عليها بحسب حالها ( بحكم الطاهر ) عند علمائنا اجمع ، كما مى التذكيرة ويبيح لها كل مشروط بالظهاره كالصلوة والصوم ، بناء على المنصور من توقفه على العسل كما سيأتى اشاء الله ، ومس كتابة القرآن بناء على منعها عنه لكونها محدثة ، التفاتا

الى ما تقدم من المختلف من الاجماع على كون دم الاستحاضة حدثا ، و منى التهديد اجماع المسلمين بانها توجب الطهارة . واما كليه الكبرى فتستفاد من قوله تعالى (( لايمسها الا المطهرون )) وقد سبق من مقامه التفصيل مراجع ، و اللبث من المساجد والجوارى المسحدين ، ان حرساهما عليها ، والا كما هو الاصح وفقا لغير واحد عملا بالأصل مع عدم دليل على الحرج ، فلا يتوقفان على الاعمال ، نعم يكره لها دخول الكعبة مطلقا حتى مع الاعمال ، للمرسل على ما قيل المستحاضة تطوف بالبيت وتصلى ولا تدخل الكعبة . وليس يحرم وفاقا للمحكي عن الجماعة للأصل وضعف الخبر ، مما عن الشيخ وابن حمسرة من التحريم ضعيف .

كل دا ادا حوزيا اذ حال الحاضة الغير المتعدية الى المسجد ، والا فلا يجوز لها دخول المساجد مطلقا ادا خرج من مرجها نجاسة الى القطنة او الى غيرها ، لكن من صحبة زيارة المروية من التهديد من باب حكم الحيض ، عن الباقر (ع) : (( انما بيت عمى نقت بمحمد بن ابي بكر ، فأمرها رسول الله (ص) )) حين ارادة الاحرام بذى الحليفة ، ان تحتشى بالكرفس والخرق وتهل بالحج ، فلما قدموا وسكوا الماسك فأتت لها ثمانية عشرة ، فأمرها رسول الله (ص) ان تطوف بالبيت وتصلى ، ولم يقطع عنها الدم فعدت ذلك .

مضافا الى ما عن بعض من دعوى الاجماع على جوار دخولها الى المساجد بعد الاعمال ، لكن ربما يستعاد من خبر معوية المتقدم في القليلة ، تفصيل بين الكثيرة والقليلة على اشكال (١) .

وكيف كان فلا ريب ان المسح مطلقا احوط ، وان كان الجوار مطلقا اظهر واما قراءة سور العرايم فلم اجد ما يدل على حرمتها عليها مطلقا ، فالجوار

(١) واستظهره بعض المحققين بان المراد من حبر معوية مصلها واستشهد بقوله (ع) : « ما يرجسها خارج بناء » على الاستبعاد من كون المراد المسجد المعهود ، فتأمل . ( منه )

أقوى مطلقاً ، ولو مع عدم الاعمال .

وأما حوار جمعها بعد الاعمال . فعليه تدل المستفيضة الاتى الى جملة  
سها الاشارة ، بل عن بعض عليه الاجماع صريحا . والأظهر توقعه عليها مطلقا  
كثيرة كانت الاستحاضة او غيرها . اعسالا كات الاعمال ام غيرها . وفاما للمحكى  
عن المشهور . ومنهم المحكى عنه القواعد والاقتصاد والجمال واعمود والكافى و  
الاصباح والاسكافى والمصباح والحلى . بل سبه في الذكرى الى ظاهر الاصحاب  
عملا بخبر عبد الرحمن المتقدم في شرح قول المصنف . وتعبير العظة .

و بالمروى في التهذيب في باب الحيض . في الريادات . في الموثق عن  
فصيل ورارة . عن احدهما ((ع)) المستحاضة تكف عن الصلوة ايام اقرائها و  
تحتاط بيوم او اثنين . ثم تعتل كل يوم و ليلة ثلث مرات . و تحتشى لصلوة  
العداء . و تعتل و تجمع بين الظهر والعصر يعسل . و تجمع بين المغرب  
والعشاء يعسل . فاذا حلت لها الصلوة حلّ لروحها ان يعشاها .  
و بالمروى عن الفقه الرضوى . متى ما اعتسلت على ما وصف حلّ لروحها  
وطوّها .

وفيه ايضا . والوقت الذي يحور فيه نكاح المستحاضة وقت العمل . وبعد  
ان تعتسل و تنتظف . لان غسلها يقوم مقام العمل للحايض .  
و يعصدها بعد حبر ساعة المتقدم في القليلة . و حبر صفوان المتقدم في  
الكثيرة . ما روى عن التحيرو عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيحة . عن ابي  
ايوب عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) . في الحايض اذا رأته ما بعد ايامها  
التي كانت تبرى فيها . فلتعقد عن الصلوة يوما او يومين ثم تسك قطعة . فان  
صعب القطعة دم لا يقطع فلتجمع بين كل صلوتين يعسل . و يصيب منها روحها  
اذا احبّ . وحلت لها الصلوة .

وعن قرب الاسناد . عن محمد بن خالد الطيالسى . عن اسمعيل بن  
عبد الحالى . عن الصادق ((ع)) . عن المستحاضة كيف تصنع ؟ قال اذا مضى

وقت ظهرها فلتؤجر الصلوة الى آخر وقتها ، ثم تعتسل ثم تصلى الظهر والعصر  
وان كان المغرب فلتؤجرها الى آخر وقتها ثم تعتسل ثم تصلى المغرب والعشاء  
واذا كان صلوة العجر فلتعتسل ولتوضا بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل  
العداء ثم تصلى العداء ، قلت يواقعها زوجها قال اذا طأ بها ذلك  
فلمتعتسل ولتوضا ثم يواقعها اذا اراد .

قال بعض الأحناف الظاهر ان المراد بالوضوء المعنى اللغوي وهو

فصل العرج .

في التهذيب في الباب المتقدم عن مالك ابن اعين ، عن ابانفر (ع) ١  
عن المستحاضة كيف يعشاها زوجها ؟ قال تنظر الايام التي كانت تحيض فيها  
وحيضها مستقيمة فلا يعمرها في عدة تلك الايام من ذلك الشهر ويعشاها فيما  
سوى ذلك من الايام ولا يعشاها حتى يأمرها فتعتسل ثم يعشاها ان اراد  
حلا ما لجماعة من المتأخرين . ومهم المصنف في التذكرة فلا توقف له على  
شيء من ذلك ، حاكيا لذلك عن اكثر الجمهور ومهم الشافعي .

ولهم بعد موله تعالى ( ولا تعربوهن حتى يطهرن ) .

وقوله فاذا تطهرن فاتوهن .

حبر معوية المتقدم في الفيلة وحبر عبد الله المتقدم في الكثيره .

وللمحكي عن الصدوقين في الرسالة والهداية فيتوقف على العسل خاصة

ولهما حبر سماعة المتقدم في القليلة .

وللمحكي عن الميسوط فيتوقف على العسل مع تجديد الوضوء ، وله حبر

اسماعيل المتقدم .

وعن سيار حيث قال في باب المحرمات من الكافي ان منها وطأ

المستحاضة حتى تستنجي .

ولا يقوم شيء من هذه الأقوال في مقابلة الدالة على المختار المعتمدة

بالشهرة ، وبما في الذكرى المتقدم المحالفة لجمهور العامة من وجوه عديدة .

مع كون المختار هو الأحوط ، وأحوط من ذلك غسل آحرم مع وضوء محدد ،  
وغسل الفرج لحصوص الوطى .

وعن القواعد وأن توضع على ما وصفاه حل لزوجها من مطأها ،  
وليس يجوز له ذلك حتى يفعل ما ذكرناه من سرع الحرق وغسل الفرج بالماء ،  
انتهى ، فلا تفعل عن خبري اسمعيل ومالك ، وإن كان في تعميده نظر .

( ولو أحتلت ) المستحاضة ( بالاعسال لم يصح الصوم ) بإحلاف ظاهر اجده ،  
بل عن بعض عليه الاتفاق ، وفي المسالك في كتاب الصوم وحيث وجب على  
المستحاضة غسل فأحتلت به ، فسد الصوم ووجب عليه القضاء أجماعاً ، انتهى .  
عملاً بالمعروف في الكافي والنهاية في باب صوم الحائض والمستحاضة ، وفي  
التبذير في أوائل باب الريادات الواقع في آخر كتاب الصوم ، في الصحيح  
عن علي بن مهزيار ، قال كتبت إليه امرأة طهرت من حيضها أو من دمها سبها  
في أول يوم من شهر رمضان ، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله ،  
من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلتين ، فهل يجوز  
صومها وصلواتها أم لا ؟ فكتب ((ع)) تقضى صومها ولا تقضى صلاتها ، إن رسول  
الله (ص) كان يأمر فاطمة (ع) والمؤمنات من سائته بذلك ، وليس في النهاية  
ذكر فاطمة (ع) ، بل فيه إن رسول الله (ص) كان يأمر المؤمنات من سائته  
بذلك ، وهو الأسبب لما دل<sup>(١)</sup> على أنها (ع) لم تر حمرة قط لا حيضاً ولا  
استحاضة ، والأصمار غير ضاير من نحو علي بن مهزيار الثقة الحليل ، سيما بعد  
ملاحظة كلمة ((ع)) وتضمنه لما هو متروك بين الأصحاب من عدم قضاء الصلوة  
غير صاير ، إذ هو حيثئذ كالعام المحض مما بهي حجة ، سيما بعد ملاحظة  
كونه مكتوبة وهي تلتما تلوع عن شيء لمكان الاتفاق والتقية<sup>(٢)</sup> والخبر غير شامل

(١) والذال هو الأحبار المتكاثرون على ما قاله بعض الأجلة . ( مه )

(٢) إذ المكتوبة ربما تقع في يد المخالف وهم على ما قيل لا يعتدرون الغسل للاستحاضة  
فاتفق المعصوم (ع) الراوي بذلك حيث كتب ما هو مخالف للضرورة الدين على ما  
قيل حتى إذا رأى المخالف جرم بعد مكنونه من امتثال ولا من مفيه . ( مه )

بتوقف الصوم على غسل الاستحاضة المتوسطه ، لكن ظاهر المن هو الفساد بالاحلال . وقد اظهر جمعه من العباير من غير نقل خلاف اجده . بل ظاهر المسالك عليه الاجماع .

واطلاق المن و نحوه يعتصم حصول الفساد بالاحلال بشئ من الأغسار ، وعن الجماعة التقييد بالأغسال السهارة ، وحكموا بعدم توقف صحة الصوم على غسل الليلة ، <sup>(١)</sup> المسغلة . وتردوا في غسل اللبنة بماء صبي ، وفي الرب ص بعد السردد وانحو اسباب ان قدم غسل الفجر لئلا احرا عن غسل البعث . يس بالنسبة الى الصوم ، وان احتره الى الفجر بطل الصوم عند وان لم يظله بول لم يكن غيره . وهذه التفاصيل غير مسفادة من النص .

وهل يجب تقديم غسل الفجر عليه للصوم كما احتاره بدروس ام لا كعب احتاره غير واحد ، وحيان والاخير مرب عملا بالأصل . وعلى الاول هل يعتبر التضييق " حتى يجب الامتناع في السديم على ما يخص به العرس ، ام يجوز فعله في النبلة مطلقا " وحيان . وامر الاحتياط واضح .

وهل يجب عليها الغسل فقط " كما احتاره الجماعة ومهم المصنف في التذكرة . م عليها تكفارة ايضا " كما عن المختلف ، وحيان . ونحقيقه يظهر انشاء الله في كتاب الصوم .

واما عدم اصرار الاحلال ساير الامعان عدا غسل في الصوم فبالاشت فيه عملا بالأصل .

(ولو احل بالوضوء او الغسل او ساير الأعمال الراحبة عليها مراعاتها ، لم يصح صوتها ) لا يعمل خلاف حده (وعملها كالحايط في جميع الأحكام ، وما قيل من انه يتعين عليها فيه الاستساحه دون الرمي اذا كان قبل الانقطاع ، منطور فيه ، واستثنى في الرياض الموالاة ، واعتبرها عيبا اذا لم

(١) وفي المسالك ولو تعدل غسل تيمم يدلا عنه وجوبا ولو تركته وجب القضاء . (مه)

يكن العسل انقطاع تقريبا للحدث وهو الأحوط .

( ولا تجمع بين صلتين بوضوء ) لما مر .

و ينهى التنبيه على امور :

الاول : الأطهر ان انقطاع دم الاستحاضة بعد الوضوء فقط او بعد العسل ايضا ، لا يوجب شيئا مطبقا ، سواء دخلت في الصلوة ام لا ، ومافا للمحكى عن التحرير ، عملا باطلاق النصوص .

وعليه فما عن الشيخ في المبسوط بان انقطاع دم الاستحاضة بعد الوضوء يوجب الوضوء قبل الشروع في الصلوة . ولا يوجب بعده ، كما يظهر من نقل كلامه .

مما ليس له وجه يعتد به سيما التحصيل بالوضوء .

واما التصيل بين قطعه قبل الشروع في الصلوة فيوجب ، وبعد الشروع فلا ، فليس له ايضا وجه يعتد به . اد الماط في الثاني ان كان الاستصحاب في المقامين موجود وان كان الاطلاق كذلك وحريان الدال على تحريم بطلان الصلوة في نحو المقام غير وجه . اد الدليل فيه ان كان الاجماع مادعاه في المقام دونه حرط الفتاد ، وان كان آية لا تبطلوا ، الى آخره ، مع عدم تسليم دلالتها ، لوجوه تأتي في مقامها ، مما لا وجه له ايضا ، اد لامرق في ابطال الحدث بين المقامين .

فبما ذكر طهر عدم وجاهة ما استقر به في الدروس من الحكم بوجوب ما قبل البرء من وضوء او غسل بعد البرء وببطلان الصلوة اذا كان البرء في الأثناء ، هذا اذا كان الانقطاع فترة ، فعدم تأثيره بنقص الطهارة اولى ، سواء دخلت في الصلوة ام لا ، وفاقا لغير واحد ، ويستفاد من اطلاق المحكى عن المبسوط كلامه ، حيث قال : اذا توضأ المستحاضة وقامت الى الصلوة فانقطع الدم قبل الدخول ، وجب عليها الوضوء ثانيا ، لان دم الاستحاضة حدث فان انقطع وجب منه الوضوء ، فان انقطع بعد تكبيرة الاحرام ودخولها



في الصلوة . مضت في صلوته ولم يحب عليها استيفاء لانه لا دليل عليه انتهى ، ففيه ما عرفت .

الثاني : قال في التذكرة اذا كان دم الاستحاضة يجري تارة ويسك اخرى ، فان كان رمس الامساك يسع للطهارة والصلوة وجب ايقاعها فيه وانظرته مالم يخرج الوقت ، وان صاق حارا ان تنوصا وتصلى حال حريانه فان توصا في حال حريانه ثم انقطع ثم دخلت في الصلوة حارا فان انقص انقطاعه بطلت صلوته ، وهو قول الشافعي لأننا بينا ان هذا الانقطاع قد ابطال طهارتها قبل الشروع في الصلوة ولو كان معها منصفه ونوصا ، فعلم ان تدخل في الصلوة انقطع ، مدخلت في الصلوة ولم تعد الطهارة ثم عاد ذلك الدم في الصلوة ولم تعد الطهارة ثم عاد ذلك الدم في الصلوة قبل ان يمضي من يسع الطهارة والصلوة فالوجه عندى عدم البطلان ، والشيخ ابطالهما لأن ذلك الانقضاء اوجب عليها الطهارة فلم تفعل وان كان لو علمت عوده لم يلزمها الا اعاده فقد لزمها بظاهره اعاده الطهارة اذ لم تفعل وصلت لم يصح صلوته ، انتهى .

اقول الاظهر عندى ان المستحاضة اذا رأت الدم ميجور لها فعل ما يقتضيه من الاعمال ثم الدخول في الصلوة ، سواء حص انقطاع دم لا ، وسواء كان الانقطاع يسع زمان الطهارة والصلوة ام لا ، وسواء كان اول الوقت او آخره ، وان كان التأخير الى آخر الوقت احوط ، الثقاتنا الى خبر اسمعيل المتقدم في شرح قول المصنف وهي مع ذلك بحكم الطاهر ، والى خبر عبد الرحمن المتقدم في شرح قول المصنف وتعبير القطعة وانما لم يحكم بانحو حوب ، للاصل المعتضد بالرصوى المتقدم في القليله .

والدليل على جميع ما قلناه الاطلاق ، وعليه فما في التذكرة ، معالوجه له يعتد به ، نعم لو علمت انقطاعا يسع زمان الطهارة والصلوة ، فالأحوط الاتيان بهما فيه ، بل لعنه الاظهر ولكن فرض نادر .

الثالث : يجب على المستحاضة الاستظهار في مع الدم من التعدي  
يقدر الامكان كما عن الاصحاب ، عملا بجمله من الأحيار ومسا حبرا معويه و  
اسماعيل المتقدمان في القليله ، وحررارة المتقدم في المتوسطه وحرر  
الصحاب المتقدم في الكثيره .

قال بعض مشايخنا : ومقتضى المعنيرة كون محل الاستظهار قبل الوضوء  
في القليلة . وبعد العمل في المتوسطه والكثيره .

اقول ما ذكره بالنسبة الى الكثيره لا يخلو عن مرتب ما ، وان كان الواو  
لا يعيد الترتيب مع ان من حررارة المتقدم في المتوسطه نعصب واعتسل  
نكن لم اجد حبرا يدل على ما ذكره بالنسبة الى القليلة والمتوسطه . وان كان  
ما ذكره احوط .

تنبيه :

الاستنثار اما من استنثر الرجل بثوبه اذا رد طرفيه بين رجليه في حجرته  
بضم الحاء والحيم الساكنة ، او من استنثر الكلب بدسه حمله بين رجليه او من  
الثغر بالتحريك وهو من السرح ما يجعل تحت سب الدابة على ما قيل .  
وفي الرياض المراد به هنا التلحم ، بان شدد على وسطها حرقه كالتكة .  
وتأخذ حرقه اخرى وتعقد احدى طرفيها بالاولى من قدام ، وتدحلب بيمين  
مخذيها . وتعقد الطرف الاخرى من خلفها بالاولى ، كل ذلك بعد غسل الفرج  
وحشوه قطبا قبل الوضوء ، ولو احتس الدم بالحشو خاصة انصرفت عليه قال  
وكذا يجب الاستظهار على السلس والميطون .

امول قد تقدم ذلك في الوضوء مراجع

قال : فلو خرج الدماء والبول بعد الاستظهار والطهارة ، اعيدت بعد  
الاستظهار ان كان لتقصيريه ، والا فلا للحرج ، ويمتد الاستظهار الى سماع  
الصلوة . ولو كانت صائفة فالظاهر وجوبه جميع النهار ، لان تأثير الخارج في  
العمل وتوقف الصوم عليه يشعر بوجوب التحفظ كذلك ، وبه قطع المصنف .

أقول وهي الأخير نظر، والاحود أن يسدل للاول في صورته عدم التعصير بالاطلاق، واما الحرج السائل فلا يجب شدة، بل يحوز الصدوه وان كان سائلا، كما صرح به غير واحد عملا بالأصل .

( واما النفاس ) بالكسر ( مسم الولادة ) ، فلا خلاف كما صرح البعض فهو ولدب ولم ترد ما فلا نفاس اجتماعا ، كما في التذكرة ، ولا حدث عملا بالأصل والمراد بدم الولادة الخارج ( معها او بعدها لا قبسها ) اجتماعا في الأخيرين كما حكى ، وعلى المشهور المصور في الاول ، بل عن الخلاف عليه الاجتماع عملا بالمعروى في التهذيب في باب الحيض في الريادات ، عن أسكوس عن جعفر عن أبيه عن أبي (ص) ما كان منه ليحمل حيضا مع حمل

يعنى إذا رأب المرأة الدم وهي حامل لا بدع ، نصلوه الا ان ترى على رأس الولد ، اذا صر بها الطلق ورأت الدم تركت الصلوه .

أقول وجمع الحيض مع الحمل كما تقدم مما لا يصح لاستدلال بالحجر ، اد هو حيثئذ كالعام المحض فيما بقي حجة .

و بالمعروى عن محاسن الشيخ بسنده عن زرير سأل رجل من الصادق (ع) عن امرأة حامل رأب الدم ؟ فقال فاسها داب الدم وقد اصابها الطلق فرائه وهي نحصي ؟ قال تصلي حتى يخرج رأس الصبي فاذا

(١) قيل النفاس بالكسر ولادة المرأة يقال نفست ونفست بضم النون وفتحها مع كسر الهمزة وهي الحيض يفتح النون قاله الهروي والولد مفعول ومنه الحديث لا يرث المفعول حتى يستهل صالحا والمرأة نفسا بضم النون وفتح الهمزة والجمع نفس عشرا وعشار وقال الجوهرى ليس في كلام العرب مفعلا على معال غير نفسا وعشرا ويجمع ايضا على نفساوات وعشراوات وهو اما ما حو من النفس بمعنى الدم كما يقال د نفس سائلة وانما سمي الدم بذلك لان النفس التي هي اسم لحمة الحيوان قوامها بالدم او من خروج النفس يعنى الولد او من تسعس الرحم بالدم قيل والا شهر في كلام اللغويين الاول ونقله الفقهاء الى الدم الخارج في الولادة في الجملة . ( منه )

خرج رأسه لم يجب عليها أنصلوه ، وكلفا تركته من الصلوة في تلك الحال لوجع  
 ، ولما هي فيه من لشدة والجهد قصته أما خرج منها ، قال جعلت  
 فداك ما الفرق بين دم الحائض ودم الحائض ؟ قال ان الحائض قدس بدم  
 الحيض وهذه قدس بدم المحاض الى ان يخرج بعض لولده بعد ذلك  
 يصير دم السفاس فيجب ان تدع في سفاس والحيض ، فاما ما لم يكن حيضا او  
 سفاسا فاما ذلك من فتق في الرحم .

خلافا للمحكى عن حمى الغنم والعمل والحمل والعفوف والكافي والعيبة  
 والوسيلة والاصباح والجامع مختصا بالمعدية ولهم طهر المروى في الكافي  
 في باب السفاس في الموثق ، عن عمار بن موسى عن الصادق (ع) في اسراء  
 يصيبها الطلق ايما او يوما او يومين فتري الصفرة او دما قال تصلين ما لم تلد  
 وان غلبها اوجع فاسها صلو لم بعد ان يصبها من الوضوء معها ، تلك  
 الصلوة بعد ما تطهر .

بما على ان المتأخر من مفهوم ما لم تلد خروج لولده بتمامه ومهما تری  
 سيما بعد ما تقدم المحبر بما مر ولا يشترط في الولد الحيوة بل ولا التمامه  
 فلو ولدت مضعه او علقه بعد ان شهد الفواصل ان الولد يحق منه فاس فاس  
 بالاجماع كما في استدركه ، ان لاسها دم حائض عيب حمل فان اما النطفه و  
 العلقه المشتبه فلا اعتبارهما لعدم تبع الحمل بهما فيكون حكمه حكم دم  
 الحامل ، انتهى .

اقول وهو حشد للاجماع الذي حكاه ، واما النطفه فالأطهر عدم كون  
 دمها سفاسا وان فرض حصول العلم بكونها مبدئ شواء في كما احتاره البعض  
 عملا بالاصل والافتصار في الدلالة على مخالفة على العذر لعتيقن منها .

وهل يشترط على المختار من اجتماع الحيض مع الحمل ، بحلل اصل  
 الطهر بين الحيض وبين السفاس ام لا ؟ قولان يشان من عموم خبري محمد  
 بن مسلم ويونس المتقدمين في مقامهما الدالين على اقل الطهر ، والمعتصدين

بحبر عمار المتقدم ، وما حكموا بأن النفاس كالحيض بل قيل انه حيض مختص  
فالاول .

ومن الاصل . وحيث روي المتقدم . وعدم تسليم كليه الكرى بعد تسليم  
كونه حيضا محتسبا ، فالثاني .

والاول ارجح . وقدما للمحكى عن المشهور ، بل عن الخلاف في الخلاف  
عنه . وهو كعموم الخبرين انتشار اليهما دليل على الكنية ، وعينه ما تراه في  
ايام اطلاق ومبني في العشرة استحاصه .

وما ذكر ظهر ايضا عدم حوار الحكم بالحيض على الدم الكائن بعد ايام  
النفاس مع عدم تخلل اقل الطهر .

(ولاحد لاؤه اجمعا فيحوران يكون لحظه عملا بالمروى في التهذيب  
في باب حكم الحيض . عن ليث المرادى عن الصادق (ع) عن النساكم حد  
عاسها حتى تحب عليها الصلوة ؟ وكيف تصح ؟ قال ليس لها حد و  
المراد في جانب القلة .

وفي الباب في الصحيح . عن علي بن يقطين عن ابي الحسن العاصي (ع)  
عن النساوكم يحب عليها الصلوة قال تدع الصلوة مادامت ترى الدم  
المعيط ، الحبر .

(واكثره عشرة ايام للمستدث والمضطربة) العادة في الحيض اما بمتساها  
وقتا وعددا . وعددا وان ذكرت الوقت عملا بما قاله المعيد في ابعود وقد  
جاءت اخبار معتددة في ان اقصى مدة النفاس مدة الحيض عشرة ايام ، وعليه  
اعمل بوصوجه .

وعنه في جواب سائل سأل عن قدر ما تقعد النساء ، في حلة كلام له  
وعمل في ذلك على عشرة ايام ، لعون الصادق (ع) لا يكون دم نفاس راسه  
اكثر من زمان الحيض .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض . وروينا عن ابن سنان ان ايام

النفاء مثل أيام الحيض .

وعن العقه الرصوى : النفاء تدع الصلوة اكثره مثل أيام حيضها وهى عشرة ايام وتستظهر بثلثة ايام ثم تعتل . فادا رأت الدم عملت كما تعمل المستحاضة .

وهذه الاخبار بعد صم بعضها مما يحور الاعتماد عليها ، سيما بعد شهادة مفيد الطائفة بما تقدم اليه الاشارة . وما عن المبسوط من بسبته كون اكثر من عشرة الى اكثر الاصحاب ، ومقتضاها وان كان التعميم ولكن يسعى التخصيص بالمبتدئة والمضطربة .

(واما باب العادة المستمرة فى الحيض فاماها ) اكثر عاينها (واما ما لصريح الجماعة ، حمما بين الاخبار المقدمة و بين المتجاوزة عن حد الاستعاضة الدال على ذلك ، ومنها خبر زرارة المتقدم فى المتوسطة و المروى فى الكافى فى باب النفاء فى الصحيح . عن الفضيل و زرارة عن احدهما (ع) النفاء تكف عن الصلوة ايام امرائها التى كانت سكث فيها ، ثم تعتل و تعمل كل ما تعمل المستحاضة .

وفى الباب فى الموثق . عن يونس بن يعقوب عن الصادق (ع) تجلس النفاء ايام حيضها التى كانت تحيض . ثم تستظهر وتعتل و تولى وفى الباب فى الموثق عن زرارة عن الصادق (ع) . تقعد النفاء ايامها التى كانت تقعد فى الحيض . وتستظهر بيومين .

وفى التهذيب فى باب حكم الحيض فى الموثق عن يونس و الطاهر انه ابن يعقوب . عن الصادق (ع) . عن امراء ولدت مرأب الدم اكثر منا كانت ترى ؟ قال فلتقعد ايام قرئها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام فان رأت دما صبيبا فلتعتل . الخبر .

والظاهر ان الباب فى عشرة يعنى الى ، كما صرح التهذيب ، واستظهره غيره .

وفي الباب عن مالك بن اعين ، عن الباقر (ع) عن النساء يعيشها زوجها وهي في نفاسها من الدم ؟ قال نعم اذا مضى لها من يوم وصعب بعد ايام عدة حيضها ، ثم تستظهر بيوم ، فلا بأس بعد ان يعيشها زوجها يأمرها فتغتسل ثم يعيشها ان احب

والمروى عن العنقي ، عن كتاب الاعمال لاحمد بن محمد بن عيسى بن احوهرى ، عن احمد بن محمد بن يحيى عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن عثمان بن عيسى عن عمر بن ادب ، عن حماد بن اعين ، قال قالت امرأة محمد بن مسلم وكانت وبدا امرأ ابى جعفر السلام وقل له : انى كنت اتعد في نفاسى اربعين يوما وان اصحابا صبقوا على جعلوها ثمانية عشر يوما ، فقال ابو جعفر (ع) من امدها بثمانية عشر يوما ؟ قال قلت : للرواية التى رووها في اسماء بنت عيسى ، انها نفست بمحمد بن ابي بكر بن ابي حليفة ، فقالت يا رسول الله كيف اصنع ؟ فقال اغتسلي واحنثي واهلى بالحج فاعتسلت واحنثى ودخلت مكة ولم تنس حتى تقضى الحج فرجعت الى مكة ، فأتت رسول الله (ص) فقالت يا رسول الله (ص) احرم ولم اطف ولم اسع ، فقال رسول الله (ص) وكم لك اليوم ؟ فقالت ثمانية عشر يوما ، فقال اما الان فاحرمى الساعة فاعتسلي واحنثي وطوى واسمى فاعتسلت وطامت وسعت واحلب ، فقال الباقر (ع) ، انها لو سألت رسول الله (ص) قبل ذلك واحمرته ، لأمرها بما أمرها به ، قلت : فما حد النساء ؟ قال تقعد ايامها التى كانت تطعم فيهن ايام قرثها ، فان هى طهرت والا استظهرت بيومين او ثلاثة ايام ثم اعتسلت واحنثت ، فان كان انقطع الدم فقد طهرت ، وان لم ينقطع الدم مهي بمهرله الاستحاضة تعتسل لكل صلوتين وتصلى ، وصدر هذا الخبر كمر موعة على بن ابراهيم المروية في الشهدى في باب حكم الحيض ، دال بان الاستدلال كما عن العنقي و ابن بابويه والاسكافى و سائر ، من القول بان اقضاء ثمانية مطلقا ، بالذلة على نفاس ثمانية عشر ،

كحبري محمد بن مسلم المروزي في الباب . وخبر زرارة المروزي في الباب وخبر محمد ومصيل وزرارة المروزي في الباب . مما لا وجه له مع عدم كون فعلها حجة و قضية التقرير يرفعها ما تقدم اليه الإشارة .

واما المروزي في العلل ، عن علي بن حاتم ، عن انقاسم محمد عن حماد بن الحسين ، عن الحسين بن الوليد ، عن حبان بن سدير ، قال لا يعلق اعطيت النساء ثمانية عشر يوما ، لم تعط اقل منها ولا اكثر ؟ قال لأن الحيض اقله ثلاثة ايام ، واوسطه خمسة ايام ، واكثره عشرة ايام ، فاعطيت اقل الحيض و اوسطه واكثره .

فلما كان ضعف سنده مما لا يصلح للاعتماد عليه ، كالمروزي في العيون عن الرضا (ع) ، فيما كتبه للمأمون ، والنساء لا تقعد عن الصلوة اكثر من ثمانية عشر يوما فان طهرت قبل ذلك صلت ، وان لم تطهر حتى تجاور ثمانية عشر يوما افترسلت وصلى ، الخبر .

واما صحيحة محمد بن مسلم المروزي في الباب ، عن الصادق (ع) كم تقعد النساء حتى تصلي ؟ قال ثمان عشرة سبع عشرة ثم تعتسل وتحتش وتصلي مما لا يصلح التحويل عليه ، ان ظاهرها التحجير ولا قائل به كما صرح البعض ، فلتحصل كالسابقة على التقية التي هي في الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، فلا التفات الى هذا القول اصلا ، سيما بعد استماع ما عن المرتضى في مسائل خلافه عندها ان الحد في نكاح المرأة ايام حيضها التي تعدها ، وقد روى انها تستطهر بيوم او يومين ، و روى في اكثره خمسة عشر يوما ، و روى اكثر من ذلك ، والا ثبت ما تقدم .

واما ما احتاره في المختلف من رجوع ذات العادة في الحيض اليها ، و السبته تصير الى ثمانية عشر يوما ، التفاتا الى الجمع بين الدالة على الرجوع الى العادة ، وبين الدالة على الثمانية عشر ، مما لا يلتصق اليه لما عرفت من امر الاحيرة ، من عدم الصلاحية ، سيما استلزامه حملها على الفرد



المادر .

بل جريانه في حكاية اسماء بعيد ، كما عن الجماعة القائله بان اسماء تروجب بابي بكر بعد موت جعفر بن ابي طالب ، وكانت قد ولدت منه عدة اولاد ، وبعده جدا ان لا يكون لها في تلك المدة عاده في الحيض ، هذا مصافا الى استلزامه لطرح اخبار العشرة .

واما خبر حفص المروى في الباب ، عن جعفر عن ابيه عن علي ((ع)) النفساء تقعد اربعين يوما ، الخبر .

وخبر محمد بن يحيى الخثعمي . عن الصادق ((ع)) عن النفساء ؟ فقال كما كانت تكون مع ما مضى من اولادها وما حرمت . قلب . فكم تقعد فيها حتى . قال : بين الاربعين الى الخمسين .

وخبر محمد بن مسلم المروى في الباب ، عن الصادق ((ع)) تقعد النفساء اذا لم ينقطع عليها الدم ثلثين اربعين يوما الى الخمسين .  
وخبر ابن سنان المروى في الباب عن الصادق ((ع)) تقعد النفساء تسع عشرة ليلة ، الخبر .

فما لا يصلح التعويل عليها جدا سيما بعد استماع ما عن المبسوط ما راد على الثمانية عشر لاحلاف بين الاصحاب ان حكمه حكم الاستحاضة ، و يظهر من الانتصار دعوى الاحماع على عدم كون الرايد عن ثمانية عشر مدسا .  
وفي العقيد الاخبار التي رويت في قعودها اربعين يوما وما راد الى ان تطهر ، معلولة كلها وردت للمتقية ، لا يعني بها الا اهل الحلاف .

اقول وعن الشافعي وعطاء الشعبي ومالك و ابي ثور وعبيد الله بن الحسن الصبري والحجاج بن ارطأ . ان اكثره ستون يوما .

وعن ابي حنيفة والثوري واحمد واسحق و ابي عبيد اكثر اربعون يوما .  
وعن الحسن البصري : خمسون يوما .

وعن الليث من الناس من يقول سبعون يوما .

مظهر بها حرورها ، ان ما عن الحلبي في كتابه المتمسك ايامها عند آل الرسول (ص) ايام حيضها واكثره احد وعشرون يوما ، فان انقطع دمها في يوم حيضها صلت وصامت ، وان لم يقطع صبرت ثمانية عشر يوما ، ثم استظهرت بيوم او يومين ، وان كانت كثيرة الدم صبرت ثلثة ايام ثم اغتسلت واحتشبت وصلت .

وعن التحرير بعد نقله روى ذلك البرطقي في كتابه ، عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق (ع) انتهى .

فما لا يلتفت اليه حدا ، وبالحمله الاظهر كون الأكثر العشرة في ابتدائه والمضطربة مع الانقطاع عليها ، او مع التجاور ، واما ذات العادة فعليها مع التجاور عن العشرة الرجوع الى العادة ، واما مع التجاور عن العادة و الانقطاع على العشرة فالجميع حيض ، وفاقا للجماعة ومهم الشارح الفاضل والشيخ على في جامع المقاصد ، وبذلك صرح العصف في غير هذا الكتاب ، بل في قوله الآتي ولو رأب العاشر فهو المقاس من غير تفصيل ، ايماء اليه ، و على ذلك يدل الأحبار الدالة على العشرة لكن بعد الالتفات الى الدلالة على الاستظهار بيوم ، كما في خبر مالك المتقدم ، او بيومين كما في خبر زرارة ويوس المتقدمين ، او بثلاثة كما في الرضوي المتقدم على اشكال ما ، او الى عشرة كما في خبر يوس المتقدم اد لو لم يكن حكمها كالحايض في الحكم بالمعاسية مع الانقطاع في العشرة لما كان للاستظهار المقتضى لترك العبادة معنى اصلا ، و الى دليل خبر زرارة المتقدم في المتوسطه ، الحاكم بالمساوات بين الحائض ، و النفاس ، و الى ما قاله في التهذيب لاختلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأت المرأة الدم من النفاس ، وما راد على ذلك مختلف فيه ، فينبغي ان لا يصار اليه الا بما يقطع العذر ، الى آخره .

وبما ذكر ظهر لا بدية الحكم بالمعاسية مع التجاور عن العادة و الانقطاع دون العشرة ، واما الاستظهار فالأحوط الاقتصار على اليومين او الصبر الى

العشرة ، اد في النفس مع عدم حابر لسد الرضوى شيء ما ، مع ان هي دلالتة  
ايضا شيء ما ، و مالك ابن اعين مشترك بين الضعيف وغيره ، وان كان  
الارجح كونه في السد الحبيسي المدوح ، ولكن ليس يطمئن به النفس .

و المراد بالعادة عادة الحيض كما قلناه ، اد لا اعتبار بعادة النفاس  
انفا كما ادعاه غير واحد ، فبذلك يظهر شذوذه اخرى بحبر الحثعي المتقدم  
( و حكما كالحائض في كل الاحكام ، عملا بذيل صحيحة زرارة المتقدمة  
في المتوسطة ، وفي التذكرة حكم النفاس حكم الحيض في جميع المحرمات  
و المكروهات ، و الحلاف في الكفارة بوطيها ولا تعلم فيه خلافا .

وعن استنهي حكم النساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها و يكره  
و يباح ، و يسقط عنها من الواجبات و يستحب و تحريم و طيها و حوار الاستمتاع  
بها دون الفرج لا تعلم فيه خلافا من اهل العلم .

وعن التحرير النساء كالحائض فيما يحرم عليها و يكره ، وهو مذهب اهل  
العلم لا أعلم فيه خلافا مشهورا ، انتهى .

و بالجملة حكمها كحكمها ( الا ) في امور :

الاول ( في الاقل ) اجماعا .

الثاني ، في الاكثر ، فان في النفاس خلافا بحلاف الحيض كما عرفت .

الثالث ان الحيض قد يدل على البلوغ بحلاف النفاس لسبق الحمل .

الرابع رجوع الحائض الى عادته و النساء الى عادة الحيض .

الخامس رجوع الحائض الى عادة سائتها على بعض الوجوه ، بخلاف

النساء ، و حيراني بصير المروى في آخرياب الحيض ، في الزيادات ، الدال  
على رجوعها ايضا ، شاذ جدا ، بحيث لم يعرف به عامل من الاصحاب .

السادس ما ذكره الجماعة بان العدة تقضي بالحيض دون النفاس

غالبا ، وفي الرياض خرج من العالب ما لو طلقت الحامل من ربا ، فان النفاس

حيثُ يُعد قرءاً فان رأت فرثين في رمان الحمل انقص <sup>(١)</sup> البعدة بظهور  
النفس و انقطاعه على الخلاف ، ولو لم يتقدمه قرآن عد في الاقراء .

السابع عدم الاشتراط في النفاس كالتوأمين مضي اقل الطهر بخلاف  
الحيض .

الثامن رجوع الحايض الى التميز على نفس الوجه ، بخلاف النفاس  
بلا خلاف اطلع عليه ، وما يتفرع على اتحادهما ان مع تحاور دم انفساء من  
العشرة ، تنتظردات العادة عادتها ، وتعمل مع عدم حلولها بالاستحاضة  
وغير ذات العادة تعمل بالتميز ، ومع عدمه ترجع استدأة الى عادة هلهما  
ثم الى الروايات والمصطريه مع فقد التميز اليها ، هذا مع الاستمرار ، واما  
اذا انقطع دم النفاس ثم عاد الدم بعد انفساء العشرة فالعايد حيض مع  
امكانه ، وان كان في شهر الولادة ، لكن لابد في الكل من مضي اقل الطهرين  
النفاس وبين ما يجعله حيضاً ، ساء على المصور من اشتراط مضي اقل الطهر  
بين الحيض والنفاس كالحيضتين ، وما يتفرع على الاتحاد كون غسل النفاس  
كالحائض ، وعن التحرير انه مذهب العلماء كافة .

( ولو تراخت ولادة احد التوأمين ، وهما الولدان في بطن واحد (معد د  
ايامها من) التوأم (الثاني) لصدق الولادة بعده ، بحيث له حكمه (وابتدأوه)  
اي ابتداء نفاسها (من) ولادة التوأم (الاول) كما عن المشهور ، بل ظاهر التذكرة  
كما عن المنتهى عليه الاجماع ، لصدق دم الولادة على كل منهما وثبوت كون  
اكثره عشرة على التفصيل المتقدم ، محكم كل منهما ذلك ، ولان دليل على امتناع  
تعاقب النفاسين ، ويتداخل متم الاول مع الثاني ، وظاهر العبارة ان  
المجموع نفاس واحد ، والاظهر كونهما نفاسين كما صرح غير واحد ، وعليه فلو

(١) وهو الحدائق (مه) ، قيل وجه ذلك ان انقضاء البعدة انما يحصل بوضع  
الولد وان لم ترد ما الكلية فلو وضعت من غير نفاس خرجت من البعدة فلا  
دخل للنفاس في انقطاعها بخلاف الحيض ، انتهى . (مه)

ولدت الثاني لدون عشرة من ولادة الاول ، ولم تر بعد ولادة الاول الا يوماً واحداً مثلاً ، وان قطع في باقى الايام المتخلله ، فانه يحكم بكونه طهراً ، وان رأب بعد ولادة الثاني في العشرة بخلاف ما لو حكم بكونهما نفاساً واحداً بناءً على ما سيحى<sup>١</sup> ان شاء الله من ان الانقطاع المتخلل في اثناء العشرة يحكم النفاس و اما الولد الواحد لو تقطع ففي تعدد النفاس نظر

( ولورأت ) الدم ( يوم العاشر فهو النفاس ) وهذا اما يستقيم على من يجعل ايام النفاس عشرة مطلقاً ، واما على المصور الذي احتاره انصف فيحتاج الى تفصيل وهو ان المعتادة لدون العشرة اذا رأب الدم في جزء من ايام العادة وانقطع على العاشر ، فالجزء الذي رأب الدم فيه ، في العاشر نفاس ، وان تجاوز العشرة فذلك الجزء خاصة نفاس<sup>(١)</sup> واما من كانت عاداتها عشرة وان كانت مبتدئه او مضطربة فربا الدم يوم العاشر ، فهو النفاس سواء تجاوز العاشر ام لا .

( ولورأت ) اي العاشر ( والاول ) خاصة ( والعشرة نفاس ) اذا سقط على العاشر ، وكذا مع التجاوز ان كانت عاداتها عشرة او كانت مبتدئه او مضطربة ، والا نفاسها الاول خاصة وان صادف الثاني جزء من العادة فجميع العادة نفاس بناءً على ما احتراه من الاتحاد بين النفاس والحايض في الاحكام الا ما خرج به دليل .

(١) وليس قبل الجزء نفاس اذا النفاس هو الدم ولم يوجد - ( منه )



## محتويات الكتاب

٨	٨	٨	٨
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥
١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
١١١	١١١	١١١	١١١
١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧

٢٢٧	كيفية المسح	١٣٩	في ابطال الوضوء
٢٢٩	احكام تعلق بالوضوء	١٤٥	مبطلات الوضوء
٢٣١	النتية من الوضوء	١٤٧	آداب التحلى
٢٣٣	ما يحرى من المسح	١٥١	في انتظهير
٢٣٥	المسح بعد سبيله	١٥٣	الاستحاضة من البول
٢٣٧	حجاب ما الوضوء قبل المسح	١٥٥	عمل صحيح العائذ
٢٣٩	السبب من الوضوء	١٥٧	الاستحاضة
٢٤١	الموالة في الوضوء	١٦٩	حكم البول قبل الاستبراء وبعده
٢٤٧	حكم الحيض في الوضوء	١٧١	آداب التحلى
٢٤٩	حكم الجنائز وما تشبه	١٧٣	مواضع التحلى
٢٥١	حكم استسح	١٧٥	ما يكره عند التحلى
٢٥١	حكم المبطون	١٧٧	النهاى عند البول
٢٥٣	آداب الوضوء	١٧٩	النهاى عند التحلى
٢٥٥	عدد غسالات الوضوء	١٨٣	واحجاب الوضوء
٢٥٧	عدد الغسلات	١٨٥	الميه
٢٧١	لدعاء عند الوضوء	١٩٧	ما يحرى من الماء في الوضوء
٢٧٣	عمل الكفين	١٩٩	حد غسل الوجه
٢٧٥	المصحة ولاحتشاش	٢٠١	ما يحصل من الوجه
٢٧٧	كفيه الماء	٢٠٣	كيفية غسل الوجه
٢٧٩	من السواك	٢٠٥	حد غسل الوجه
٢٨٣	كرهه الاستعاية بصب الماء	٢٠٧	كيفية الوضوء
٢٨٥	حرمة البوليه	٢٠٩	ارائة الفاعع من وصول الماء في الوضوء
٢٨٧	الشك في الوضوء	٢١١	مسح الرأس والقدمين
٢٨٩	الشك في الطهارة	٢١٣	مقدار المسح
٢٩١	الشك في النية	٢١٥	كيفية المسح
٢٩٣	في الشك	٢١٧	بمثل المسح
٢٩٥	حكم اندى ذكر لا حلال بعد انقراع	٢١٩	المسح
٢٩٧	احراء غسل الحمايه عن الوضوء	٢٢١	تحديد الكعبين



٢٧٢	صفة الحيض	٢٩٩	حكم الوضوء مع الاعمال
٢٧٩	سحرة دم الحيض من الاستحاضة	٣٠١	لحيائه
٢٨١	صفة الحيض	٣٠٣	غسل الجنابة
٢٨٣	التغير في الحيض	٣٠٥	كيفية الجنابة
٢٨٥	الرجوع الى الامران في مدة الحيض	٣٠٧	موجب غسل الجنابة
٢٨٧	احتمال مدة الحيض	٣٠٩	موجب غسل الجنابة
٢٨٩	في استحبابه	٣١٥	حرمة فرائد العرائن على المحب
٢٩١	حكم المصطربة	٣١٧	سب المحب في الجنابة
٢٩٥	حكم ادم المصاوير المصورة	٣٢١	من المصحف
٢٩٧	اسماء الحائض	٣٢٣	ما يكره للمحب
٢٩٩	حكم المستحاضة	٣٢٧	المية في العمل
٣٠٣	الاستظهار	٣٢٩	ما يجب في العمل
٣٠٥	تعذر العادة	٣٣١	الترتيب في العمل
٣٠٧	ما يحرم على الحائض	٣٣٥	العمل الارتقائي
٣١٣	كبار الوضوء في ايام الحيض	٣٣٧	كيفية العمل
٣١٥	ما يكره للحائض	٣٣٩	ارائه الجنابة من العمل
٣١٧	هل يجوز نوافله من استظهر	٣٤١	لا سيما
٣١٩	ما يكره للحائض	٣٤٩	استعمل في العمل
٣٢١	ما يستحب للحائض	٣٥١	نعمه ما العمل على سرج
٣٢٣	ما يجب تصاؤه على الحائض	٣٥٣	الحيض
٣٢٧	في حكم الحائض اذا رأت الدم	٣٥٥	معرفة دم الحيض
٣٣١	حكم المستحاضة	٣٥٧	موضوع حرج دم الحيض
٣٣٣	حكم النساء والمستحاضة	٣٦١	حد الحيض
٣٣٧	حكم المستحاضة	٣٦٣	حكم الحيض
٣٣٧	حكم الطاس	٣٦٥	مدة الحيض
٣٣٩	مدة الطاس	٣٦٧	حد الظهر
٣٤٣	حكم النساء	٣٦٩	تحقيق العادة
٣٤٧	ايام الطاس	٣٧١	ايام الحيض













Princeton University Library



32101 073411603